

مكتبة الملك سعود

في

بيان الملاك والمسلم

تأليف

فقيه حنبلية الشيخ العلامة

الشيخ العلامة ابن القيم

مطبعة دار الكتب

مكتبة الملك سعود

مكتبة الملك سعود

الشيخ

١٤



مَهَلْ سَا لَاحِكَا فَرْعَا  
فِي بَيْتِ اَبْحَاوَلْ وَابْحَاوَلْ

مَهْدِيَّ الْبَحْرِ الْحَكِيمِ

فِي

بَيَانِ الْحِلَالِ وَالْحَرَامِ

تَأْلِيفُ

فَقِيرِ عَصْرِهِ أَتَيْتُ اللَّهَ الْعُظْمَى

السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِ

قَلْبِي



سرشناسه	سبزواری، عبدالاعلی، ۱۲۸۸ هـ - ۱۳۷۲.
عنوان و نام پدیدآور	مذهب الاحکام فی بیان حلال و الحرام / تألیف عبدالاعلی الموسوی السبزواری.
مشخصات نشر	قم: دارالتفسیر، ۱۳۸۷ -
مشخصات ظاهری	ج ۳۰
شابک	دوره: 978-964-535-155-5
	ج ۱۴: 978-964-535-172-2
وضعیت فهرست نویسی	فیپا
یادداشت	عربی.
یادداشت	کتاب حاضر شرحی بر «عروة الوثقی» محمد کاظم یزدی است.
عنوان قراردادی	عروة الوثقی. شرح.
موضوع	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷ هـ - ۱۳۳۸ هـ ق. عروة الوثقی - نقد و تفسیر.
موضوع	فقه جعفری - قرن ۱۴ ق.
موضوع	حلال و حرام.
شناسه افزوده	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷ هـ - ۱۳۳۸ هـ ق. عروة الوثقی - شرح.
رده بندی کنگره:	۱۳۸۷ ۴۰۲۱۵۲ ع ۴ / ۵ / ۱۸۳ BP
رده بندی دیویی	۲۹۷/۳۴۲:
شماره کتابشناسی ملی	۱۵۶۸۰۲۸



انتشارات دارالتفسیر

اسم الكتاب: مذهب الاحکام فی بیان الحلال والحرام

الجزء: الرابع عشر

تألیف: سماحة آية الله العظمى السيد عبدالاعلی السبزواری رحمته الله

الطبعة: الاولى

تاریخ الطبع: ۱۴۳۰ هـ. ق - ۱۳۸۸ هـ. ش - ۲۰۰۹ م

الناشر: دارالتفسیر

المطبعة: نگین

الكمية: ۲۰۰۰ نسخة

رقم الايداع الدولي للدوره: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۵-۱۵۵-۵ / 978-964-535-155-5

رقم الايداع للجزء الرابع عشر: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۵-۱۷۲-۲ / 978-964-535-172-2

يؤزع هذا الكتاب:

العراق: النجف الأشرف، سوق الحويش، مكتبة المهذب، الجوال ۰۷۸۰۱۵۴۱۵۲۳

ایران: قم، شارع معلم، میدان روح الله، انتشارات دارالتفسیر، تلیفون ۷۷۴۴۲۱۲

## بسم الله الرحمن الرحيم فصل في الطواف

وهو: الثاني من أفعال العمرة.

(مسألة ١): الطواف ركن في العمرة، و في الحج يبطل كل منهما بتركه عمداً<sup>(١)</sup>،

---

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام  
على أشرف خلقه محمد و آله الطيبين الطاهرين

### فصل في الطواف

ليعلم: أنَّ أركان الحج ستة: النية، و الإحرام، و الطواف، و الوقوف بعرفات، و الوقوف بالمشعر، و السعي.

و أركان العمرة أربعة مما تقدم بإسقاط الوقوفين. و اصطلاحهم في الركن هنا يخالف اصطلاحهم في سائر الموارد في الجملة، لأن المراد بالركن فيها ما يبطل للعمل بتركه مطلقاً عمداً أو سهواً، جهلاً أو نسياناً و في المقام يكون الترك العمدي للطواف، و الإحرام، و السعي موجبا للبطلان بخلاف غير العمدي على ما يأتي. و في الوقوفين تفصيل يأتي التعرض له.

(١) للإجماع، و لقاعدة انتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه، و لفحوى صحيح ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة، قال عليه السلام: إن كان على وجه جهالة في الحج أعاد و عليه بدنة»<sup>(١)</sup>.

بل يبطل بتركه جهلاً أيضاً<sup>(٢)</sup>. ولا يبطل بترك طواف النساء مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ومثله خبر علي بن أبي حمزة قال: «سئل عن رجل جهل أن يطوف بالبيت حتى رجع إلى أهله قال عليه السلام: إذا كان على وجه الجهالة أعاد الحج وعليه بدنة»<sup>(١)</sup> ويمكن أن يراد بالجهالة فعل مالا ينبغي صدوره عن العاقل المتوجه، كما في قوله تعالى «هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ»<sup>(٢)</sup> فتشمل العامد حينئذ بالمطابقة، ولا نحتاج إلى الفحوى ثم إن حكم كفارة ترك الطواف يأتي في المسائل الآتية.

(١) وفاقاً للأكثر، لقاعدة الاشتغال، و لقاعدة انتفاء المركب بانتفاء بعض أجزائه، و ظاهر ما مر من الخبرين.

و نسب إلى النافع التردد فيه و مال إليه الأردبيلي، و المحدث البحراني، للأصل و لما دل على أنه لا شيء على الجاهل، و تضعيفا للخبرين مع عدم عامل بهما.

وفيه: أنه لا وجه للتمسك بالأصل مع الدليل، و خبر ابن يقطين صحيح كما لا يخفى على من راجع الرجال و المراد بأنه: «لا شيء على الجاهل» كما ورد في غيره<sup>(٣)</sup>، خصوص الإثم، و قد عمل بهما الأكثر فكيف يكونان مما لا عامل بهما.

(٢) لخروجه عن حقيقة الحج، و كونه واجبا غير ركن على المشهور من غير خلاف بينهم قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح الحلبي: «عليه - أي: على المفرد - طواف بالبيت، و صلاة ركعتين خلف المقام، و سعى واحد بين الصفا و المروة و طواف بالبيت بعد الحج»<sup>(٤)</sup> و نحوه صحيح معاوية في القارن<sup>(٥)</sup>، و في صحيح

(١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٢) سورة يوسف: ٨٩.

(٣) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب ترك الإحرام حديث: ٣.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٦ و ١٢.

(مسألة ٢): يتحقق ترك الطواف - في حج التمتع، و القرآن و الأفراد - بعدم الإتيان به في تمام ذي الحجة<sup>(٤)</sup>. و في عمرة التمتع حتى يضيق وقت وقوف عرفة<sup>(٥)</sup>. و في العمرة المفردة إلى تمام

أبي أيوب الخزاز قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل ليلاً فقال أصلحك الله امرأة معنا حاضت و لم تطف طواف النساء فقال: لقد سئلت عن هذه المسألة اليوم فقال أصلحك الله أنا زوجها و قد أحببت أن أسمع ذلك منك فأطرق كأنه يناجي نفسه و هو يقول: لا يقيم عليها جمالها، و لا تستطيع ان تتخلف عن أصحابها، تمضي و قد تمَّ حجها»<sup>(١)</sup>، فإنه ظاهر بل صريح في عدم كون طواف النساء من الأركان المقومة للحج و لا يضر بذلك كونه في مورد الاضطرار، لأن العبرة بعموم الوارد لا خصوص المورد، كما ثبت في محله. هذا مضافاً إلى أن خصوص الركنية قيد مشكوك، فيرجع فيها إلى الأصل ما لم تثبت بدليل.

و دعوى: كفاية إطلاق دليل الوجوب في ذلك (مردودة): بأنه أعم من الركنية. نعم مقتضى قاعدة المركب ينتفي بانتفاء أحد أجزائه الركنية في كل جزء و لكنها محكومة بالأدلة الثانوية:

(٤) لأن طواف الحج مطلقاً موقت بذی الحجة فإذا خرج شهر ذي الحجة خرج وقته و إنما الكلام في أنه هل يأنم بالتأخير عمداً أو لا؟ يأتي التعرض له إن شاء الله تعالى، و قد تقدم بعض الكلام في أشهر الحج عند بيان الشرط الثاني من شرائط حج التمتع.

(٥) لما تقدم في الشرط الثاني من شرائط التمتع من وجوب كون عمرته و حجه في أشهر الحج - التي هي شوال، و ذو القعدة، و ذو الحجة - من سنة

(١) الوسائل باب: ٥٩ من أبواب الطواف حديث: ١.

العمر<sup>(٦)</sup>، وكذا إذا جمعت لكل واحد من حجتي الأفراد أو القرآن<sup>(٧)</sup>.  
(مسألة ٣): لو أبطل نسكه بترك الطواف عمداً يبطل إحرامه أيضاً، فلا يحتاج إلى المحلل وإن كان الأحوط ذلك<sup>(٨)</sup>.

واحدة و يستفاد من ذلك أنه لا تحديد لطواف العمرة بوقت خاص إلا بدرك الحج، فإن فات عنه طواف العمرة حتى لم يتمكن من وقوف عرفة فانت العمرة: التمتع و يصير الحج إفراداً.

(٦) لعدم التوقيت للعمرة المفردة لا بحسب ذاتها و لا بحسب ترتب شيء عليها، فمقتضى الأصل و الإطلاق جواز التأخير، و عدم التحديد بحد خاص. نعم قد يضيق بعنوان ثانوي، كما إذا كان البقاء على الإحرام ضرورياً أو حرجياً أو عرضت جهة أخرى أوجب ذلك.

(٧) بناء على عدم وجوبها في نيتها كما مرّ و إلا فالمدار على تركها في تلك السنة. هذا مضافاً إلى أن تحديد الطواف في جميع ذلك بوقت خاص قيد مشكوك و المرجع فيه الإطلاق و الأصل.

(٨) البحث في هذه المسألة.

تارة: بحسب الأصل.

وأخرى: بحسب الاستظهار من الأدلة.

وثالثة: بحسب كلمات الأجلة.

أما الأول فقد يقال: ان مقتضى الأصل بقاء الإحرام و عدم حصول التحلل منه إلا بما جعله الشارع محللاً.

و فيه: أن الشك بعد الإبطال في أصل حدوثه و ثبوته واقعا، كما إذا أبطل صلاته عمداً بإحداث الحدث مثلاً فلا إشكال في أن تكبيرة الإحرام لا تتصف بالصحة من حيث الإضافة الصلاة، إذ لم يتحقق أصل الصلاة بالفرض حينئذ حتى يستصحب بقاؤها، بل الصحة كانت اعتقادية لا واقعية، و في مثله لا وجه للاستصحاب.

(مسألة ٤): لو ترك بعض شرائط الطواف - عمداً أو جهلاً فهو كترك أصل الطواف (٩).

(مسألة ٥): لو نسي الطواف في الحج أو العمرة قضاء بنفسه متى

وأما الثاني: فليس في الأخبار الواردة إشارة إلى حكم ذلك، مع أنه من الأحكام المهمة الابتلائية وقد تعرضت للآداب التي ليست لها تلك الأهمية بل يكون الابتلاء بها نادراً جداً.

أما الأخير: ففي المدارك وغيره احتمال بقاءه على إحرامه إلى أن يأتي بالفعل الفائت في محله ويكون إطلاق البطلان - كما عن الشهيد - في الحج الفاسد بناء على أن الأول هو الفرض و احتمال توقفه على أفعال العمرة، بل عن الكركي في شرح القواعد الجزم بالأخير.

وفيه: أن هذا الاحتمال لا وجه له، لأن التحلل بأفعال العمرة إنما يثبت مع فوات الحج لا مع بطلان أصل الإحرام، كما في النصوص المستفيضة التي علق فيها الحكم على الفوات لا التعمد في تفويت الحج وإبطاله ورفع اليد عنه رأساً. إلا أن يقال أن الفوات يشمل التفويت أيضاً وهو عين الدعوى وأصل المدعى.

نعم لو ثبت التعميم بدليل خارجي فلا ريب في البقاء ولكنه مفقود في المقام فلا تشمل تلك النصوص مورد التفويت، فمقتضى الأصل عدم وجوب الإتمام من جهة الشك في أصل انعقاد الإحرام نعم لو كان للإحرام مطلوبة نفسية مع قطع النظر عن النسك كان له وجه. وطريق الاحتياط معلوم هذا إذا ترك الطواف عمداً وأما إذا تركه نسياناً، فمقتضى الأصل والإطلاق بقاء حكم الإحرام وقد صرح به في المستند أيضاً.

(٩) لأن المشروط ينتفي بانتفاء شرطه.

ثم إنه لو بنى على ترك الطواف عمداً أو جهلاً ثم بدا له الإتيان به فأتى بالطواف، يصح نسكه ولا شيء عليه للأصل والإطلاق، كما أنه لو أتى به

ذكره و لو بعد أداء المناسك و انقضاء الوقت (١٠) و الأحوط وجوباً

صحيحاً بزعمه ثم بان بطلانه يكون حكمه كما مر فيما إذا تركه عن جهل.

(١٠) للإجماع، و حديث رفع النسيان (١) المعتضد بقاعدة نفي الحرج و لصحيح هشام بن سالم سأل أبا عبد الله عليه السلام: «عمن نسي زيارة البيت حتى رجع إلى أهله فقال عليه السلام: لا يضره إذا كان قد قضى مناسكه» (٢)، فيدل على عدم بطلان حجة بمجرد النسيان. و أما وجوب القضاء فلا يستفاد منه إلا بقرينة الخبر الآتي، و عن ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «سألته عن رجل نسي طواف الفريضة حتى قدم بلاده و واقع النساء كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يبعث بهدي: ان كان تركه في حج بعث به في حج، و إن كان تركه في عمرة بعث به في عمرة، و وكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه» (٣) و إطلاق الأول و صريح الثاني يشمل طواف كل من الحج و العمرة و لا وجه لما نسب إلى الشيخ من حمل الأول على طواف الوداع، و الثاني على طواف النساء، لخبر ابن عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله قال عليه السلام: لا تحل له النساء حتى يزور البيت، وقال: يأمر من يقضي عنه إن لم يحج، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره» (٤) إذ لا تنافي بين الأخبار حتى يحتاج إلى الحمل و مورد السؤال في خبر ابن عمار خصوص طواف النساء، و في الخبرين طواف الزيارة و الفريضة، كما لا وجه للاستدلال على حكم الناسي بما تقدم على حكم الجاهل، لكونهما موضوعان متغايران كما هو واضح و إن صح الاستشهاد به في الجملة.

(١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب زيارة البيت حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف حديث: ٦.

إعادة السعي معه<sup>(١١)</sup>. و لو تعذر عليه العود أو شقّ، استتاب<sup>(١٢)</sup> لاستدراك الطواف، ففي الإجزاء بإحرامه السابق وجه<sup>(١٣)</sup> والأحوط

(١١) لفوات الترتيب الموجب لفساد السعي، وفي صحيح ابن حازم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت فقال عليه السلام: يطوف بالبيت ثم يعود إلى الصفا والمروة فيطوف بينهما»<sup>(١)</sup>.

نسب إلى الأكثر عدم وجوب إعادة السعي، للأصل، واختصاص الصحيح بالأداء دون القضاء، وسكوت خبره الآخر عنه عليه السلام أيضاً ففيه: «سألت عن رجل بدأ بالسعي وبين الصفا والمروة قال عليه السلام: يرجع فيطوف بالبيت ثم يستأنف السعي، قلت: إن ذلك قد فات، قال: عليه دم، ألا ترى إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك»<sup>(٢)</sup>.

ويرد عليه أنه لا وجه للأصل مع الدليل، والصحيح في مقام بيان الترتيب بين الطواف والسعي وإطلاقه يشمل الأداء والقضاء.

وأما خبره الآخر فيمكن أن يستفاد منه ذلك بقرينة التشبيه بالوضوء، وقوله عليه السلام: «عليه دم» يمكن أن يكون لأجل التقصير لا لفوت محل الترتيب.

نعم، لو ثبت وهنه بالأعراض لا وجه للتمسك به حينئذ ولكنه مشكل.

(١٢) للإجماع، وقاعدة نفي الحرج، ولقبول الكل للنيابة فكذا أبعاضها وقد أرسله في الجواهر إرسال المسلمات، وللتصريح به فيما تقدم من صحيح ابن جعفر من قوله عليه السلام: «و وكل من يطوف عنه ما تركه من طوافه»<sup>(٣)</sup> والأولى أن يبعث بهدي وأولى منه أن تكون بدنة لخبري ابن يقطين وابن أبي حمزة<sup>(٤)</sup> بعد حملهما على التنب.

(١٣) لأصالة بقائه على إحرامه، وصدق الإحرام عليه في الجملة، ولا

(١) و (٢) الوسائل باب: ٦٣ من أبواب الطواف حديث: ٢ و ١.

(٣) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب الطواف حديث: ١ و ٢ تقدم في صفحة ٧ و ٨.

الإحرام رجاء.

(مسألة ٦): لو استتاب شخصا لقضاء الطواف مع تعذر الإتيان به بنفسه فإن كان من خارج الحرم وجب عليه الإحرام لدخول مكة، فيأتي بطواف القضاء حينئذ قبل أفعال العمرة أو بعدها، وإن كان من أهل مكة فلا يجب عليه الإحرام لذلك في قضاء طواف الحج<sup>(١٤)</sup> وأما في الاستتابة لطواف العمرة فيجب فيه الإحرام<sup>(١٥)</sup>.

(مسألة ٧): من ترك الطواف عمداً و واقع أهله قبل قضائه لا تجب عليه الكفارة<sup>(١٦)</sup>.

إحرام على الإحرام، و يظهر الاجتزاء به عن المستند و الجواهر. نعم لو قلنا بانصراف عدم جواز الإحرام على الإحرام عن المقام و أنه يختص بالإحرام الحقيقي من كل جهة لا الإحرام الحكمي وجب عليه الإحرام لدخول مكة فيقضي الطواف المنسي قبل طواف العمرة أو بعده، ومنه يظهر وجه الاحتياط.

(١٤) للأصل بعد عدم دليل عليه، و صحة وقوع طواف الحج بعد الإحلال من الإحرام كما يأتي، و لكن الأحوط الإحرام فيحرم من مكة كما في الأداء.

(١٥) لاعتبار الإحرام في أدائه، فيعتبر في قضائه أيضاً لقاعدة تبعية القضاء

للأداء.

(١٦) للأصل، و عدم الدليل على الخلاف إلا فحوى صحيح ابن يقطين

قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل جهل أن يطوف بالبيت طواف الفريضة قال عليه السلام: إن كان على وجه جهالة في الحج أعاد و عليه بدنة»<sup>(١)</sup> بدعوى: أولوية العائد بذلك.

وفيه: أنه مبني على العلم بالعلة و هو ممنوع، لاحتمال أن تكون الكفارة

(١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب الطواف حديث: ١.

وإن كان أحوط<sup>(١٧)</sup>. وكذا لو تركه جهلا و واقع أهله قبل قضائه<sup>(١٨)</sup>.  
 (مسألة ٨): لو نسي طواف الحج و رجع إلى أهله و واقع أهله لا كفارة عليه و إن كانت أحوط<sup>(١٩)</sup>.

مع الجهل لأجل التقصير في التعلم، و تكون صورة العمد كمن عاد إلى تعمد الصيد، فينتقم الله منه. و أما صحيح ابن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع وقع على أهله و لم يزر البيت قال عليه السلام: ينحر جزورا، و قد خشيت أن يكون قد ثلم حجه إن كان عالما، و إن كان جاهلا فلا شيء عليه»<sup>(١)</sup> فالمراد به العلم و الجهل بحرمة أصل الواقعة و لا ربط له بترك الطواف، هذا مضافا إلى ما تقدم من أن الترك العمدي يوجب بطلان أصل الإحرام فلا يبقى مورد للكفارة و هذا هو الأشهر بين الأصحاب.

(١٧) احتمل الشهيد وجوبها لما قلناه من الأولوية و ناقشنا فيها، و منه يظهر وجه الاحتياط.

(١٨) للأصل، و عموم ما دلّ على أنه لا شيء على الجاهل في محظورات الإحرام إلا في الصيد<sup>(٢)</sup>. نعم تقدم في صحيح ابن يقطين، و خبر علي بن حمزة (أن عليه بدنة) و هما مطلقان يشملان صورة الواقعة و عدمها و لم أستظهر من المشهور العمل بهما و الكلمات مختلفة فراجع، و مقتضى الجمع بين النصوص حمل مثل صحيح ابن يقطين على الندب مطلقاً و يتأكد مع الواقعة.

(١٩) نسب ذلك إلى الأكثر منهم العلامة، و الشهيدان، و المحقق، للأصل، و حديث رفع النسيان<sup>(٣)</sup>، و خصوص ما ورد في المقام كقول أبي جعفر عليه السلام: «في المحرم يأتي أهله ناسيا قال عليه السلام: لا شيء عليه إنما هو بمنزلة من أكل في

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع حديث ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١ و غيره.

(٣) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس حديث: ٣.

شهر رمضان وهو ناس»<sup>(١)</sup>.

و نسب إلى الشيخ، و ابني سعيد و البراج: أن عليه بدنة، لصحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع وقع على أهله و لم يزر قال عليه السلام: ينحر جزورا و قد خشيت أن يكون قد ثلم حجه إن كان عالما، و إن كان جاهلا فلا شيء عليه - الحديث -»<sup>(٢)</sup> فإن إطلاق صدره يشمل الناسي أيضاً، و صحيح ابن جعفر<sup>(٣)</sup>، و خبرا ابن يقطين و ابن أبي حمزة<sup>(٤)</sup>، و صحيح العيص.

و فيه: أنه لا بد من تقييد الجميع بما دل على أنه لا شيء على الناسي و الجاهل في غير الصيد، فلا بد من حمل مثل هذه الأخبار على التدب إن أخذ بإطلاقها، أو تقييدها بما إذا وقعت بعد العلم و الالتفات، فيجب البدنة حينئذ كما تقدم.

ثم إن الأخبار في الكفارة مختلفة: ففي بعضها جزور، كصحيح ابن عمار - كما تقدم - و في بعضها «يهرق دما» كما في صحيح العيص<sup>(٥)</sup>، و في بعضها: «يبعث بهدي» كما في صحيح ابن جعفر<sup>(٦)</sup>، و في بعضها: «البدنة» كما في خبري ابن أبي حمزة بناء على شمولهما للمقام و هذا الاختلاف قرينة الاستحباب و المسألة بحسب الأصل من موارد الأقل و الأكثر، فالشاة معلوم و غيره مشكوك فيرجع فيه إلى الأصل.

و لو نسي طواف الزيارة و أتى بطواف النساء، فمقتضى إطلاق الأخبار المذكورة شمول الحكم له أيضاً، ولكنه مشكل بالنسبة إلى حرمة النساء، للعمومات الدالة على حلهن بطواف النساء و يأتي التفصيل في المسائل الآتية

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب كفارات الاستمتاع، حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب كفارات الاستمتاع، حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف، حديث: ١.

(٤) تقدما في صفحة ٤.

(٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب كفارات الاستمتاع، حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف حديث: ١.

(مسألة ٩): لو شك في أن المنسي طواف العمرة أو الحج يأتي بطواف بقصد ما في الذمة<sup>(٢٠)</sup> والأحوط إعادتهما.

(مسألة ١٠): لو نسي طواف النساء حتى رجع إلى أهله لا تحل له النساء حتى يأتي به مباشرة أو استنابة<sup>(٢١)</sup> ويصح الاستنابة وإن

إن شاء الله تعالى.

(٢٠) للعلم بعدم اشتغال الذمة إلا بواحد منهما وعدم الاختلاف بينهما في الكمية والكيفية.

(٢١) إجماعاً، ونصوصاً منها صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «عن رجل نسي طواف النساء حتى رجع إلى أهله، قال عليه السلام: يرسل فيطاف عنه، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليطف عنه وليه»<sup>(١)</sup> ونحوه صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «سألت عن رجل نسي طواف النساء حتى رجع إلى أهله، قال عليه السلام: يرسل فيطاف عنه، وإن مات قبل أن يطاف عنه طاف عنه وليه - الحديث -»<sup>(٢)</sup> وفي صحيح ابن عمار عنه عليه السلام أيضاً: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نسي طواف النساء حتى دخل أهله قال عليه السلام: لا تحل له النساء حتى يزور البيت، وقال عليه السلام: يأمر من يقضي عنه إن لم يحج، فإن توفي قبل أن يطاف عنه فليقض عنه وليه أو غيره»<sup>(٣)</sup> وفي صحيح ثالث عن ابن عمار قال: «قلت له: رجل نسي طواف النساء حتى رجع إلى أهله قال عليه السلام: يأمر من يقضي عنه إن لم يحج، فإنه لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت»<sup>(٤)</sup>.

إنما الكلام في أنه هل يصح الاستنابة مع الاختيار أيضاً أو تختص بعدم التمكن من المباشرة؟ نسب الأول إلى المشهور، بل قيل: إنه لا خلاف فيه بين القدماء والمتأخرين إلا من الشيخ في التهذيب، والفاضل في المنتهى. مع أن

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف حديث: ٣ و ١١ و ٦.

(٤) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف حديث: ٨.

الأول رجوع عنه في النهاية و يظهر من الثاني الجواز مع الاختيار أيضاً في سائر كتبه، لظهور ما تقدم من الأخبار في صحة الاستنابة في حال إمكان المباشر أيضاً.

و أما ما يمكن أن يستدل به لاختصاص الاستنابة بحال تعذر المباشرة أمور:

الأول: أصالة المباشرة في العباديات مطلقاً، وأصالة حرمة النساء.  
 الثاني: الأخبار منها صحيح معاوية عنه عليه السلام أيضاً: «في رجل نسي طواف النساء حتى أتى الكوفة قال عليه السلام: لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت، قلت: فان لم يقدر؟ قال عليه السلام: يأمر من يطوف عنه»<sup>(١)</sup>، وصحيحه الآخر عنه عليه السلام: أيضاً: «سألته عن رجل سني طواف النساء حتى يرجع إلى أهله قال عليه السلام: لا تحل له النساء حتى يزور البيت، فان هو مات فليقض عنه وليه أو غيره فأما ما دام حياً فلا يصلح أن يقضى عنه»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أنه مقتضى الجمع بين هذه الأخبار و الأخبار السابقة الظاهرة في صحة الاستنابة مع الاختيار أيضاً، لو لم نقل بأن المنساق منها بقرينة الغالب إنما هو صورة التعذر.

و لكن الجميع مردود. أما الأول: فلانقطاع الأصلين بالصحيح السابقة التي اعتمد عليها المشهور.

و أما الثاني: فبأن عدم القدرة في الصحيح الأول إنما ذكر في كلام السائل و لا يصلح ذلك لتقييد أدلة المشهور. و أما الصحيح الثاني فالتعبير فيه ب«لا يصلح» قرينة الكراهة.

و أما الأخير: فالجمع بينهما بكراهة الاستنابة مع التمكن من المباشرة أولى، لأنه جمع شائع في الفقه، ويشهد له قوله عليه السلام: «فلا يصلح أن يقضى عنه»، كما أن دعوى أن المنساق من الأخبار التي استدل بها على المشهور صورة العذر

(١) و (٢) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الطواف حديث: ٤ و ٢.

أمكنك المباشرة وإن كان الأحوط خلافه (٢٢).

(مسألة ١١): لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فيحرم عليها تمكين الزوج قبل الإتيان به (٢٣). كما لا فرق في ذلك بين من طاف طواف الوداع وبين غيره (٢٤).

(مسألة ١٢): لو مات ولم يأت بطواف النساء مباشرة، أو استنابة وجب على وليه القضاء عنه، ويجزي التبرع عنه ولو من غير الولي (٢٥).

بلا شاهد أيضاً خصوصاً مثل قوله ﷺ في صحيح عمار - المتقدم -: «يأمر من يقضي عنه» ولكن مراعاة الاحتياط أولى.

(٢٢) ظهر وجهه مما تقدم.

(٢٣) للإجماع، ولا إشكال فيه من أحد.

(٢٤) لظاهر النص، والفتوى، ولأن طواف الوداع مندوب وهو لا يجزي عن الواجب. وأما قول أبي عبد الله ﷺ في موضح ابن عمار: «لو لا ما من الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا إلى منازلهم ولا ينبغي لهم أن يمسوا نساءهم» (١).

ففيه: مضافاً إلى وهنه بالإعراض -: إمكان اختصاصه بالعامة الذين لا يعتقدون بوجوب طواف النساء، ويكون ذلك منة على الشيعة إن حصل التناكح بينهم.

(٢٥) أما قضاء الولي، فلما تقدم في صحيح ابن عمار (٢) مضافاً إلى تسالمهم عليه.

وأما التبرع فلائنه نحو من الدين ويجوز التبرع بأدائه عن الغير، مضافاً إلى

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٢) تقدم في صفحة: ١٢.

و يجوز الإتيان به من أصل المال لمن لم يقصد التبرع (٢٦).  
 (مسألة ١٣): من طاف يتخير بين إتيان السعي بعده أو تأخيره إلى الليل  
 بل قبل الفجر (٢٧) ولا يجوز تأخيرها إلى الغد (٢٨).  
 (مسألة ١٤): يجب على المتمتع تأخير الطواف، و السعي للحج

إطلاق قوله ﷺ - فيما تقدم من صحيح ابن عمار - «فليقض عنه وليه أو غيره»<sup>(١)</sup>.

(٢٦) لأنه من واجبات الحج وإن لم يكن من اجزائه الركنية، و الحج واجب مالي يقضي من أصل التركة، و اجزاؤه المشروع فيها القضاء أيضاً كذلك، و الأحوط أن يكون برضا الورثة.

(٢٧) للأصل، و الإجماع، و صحيح ابن مسلم عن أحدهما ﷺ: «سألته عن رجل طاف بالبيت فأعبى أو يؤخر الطواف بين الصفا و المروة؟ قال ﷺ: نعم»<sup>(٢)</sup>، و صحيح ابن سنان - على ما في التهذيب - «سأل أبا عبد الله ﷺ عن الرجل يقدم مكة و قد اشتد عليه الحر فيطوف بالكعبة و يؤخر السعي إلى أن يبرد، فقال: لا بأس به، و ربما فعلته، و قال و ربما رأيته يؤخر السعي إلى الليل»<sup>(٣)</sup> و ظاهره دخول الغاية في المغيبي فيصح في الليل أيضاً خصوصاً بقرينة ما يأتي.

(٢٨) لصحيح ابن رزين قال: «سألته عن رجل طاف بالبيت فأعبى أو يؤخر الطواف بين الصفا و المروة إلى غد؟ قال ﷺ: لا»<sup>(٤)</sup> و مثله صحيح ابن مسلم و هما ظاهران في عدم جواز التأخير إلى الغد، و يشهد له ظهور عدم الخلاف في ذلك أيضاً فلا وجه لما يظهر من المحقق ﷺ في الشرائع من جواز التأخير إليه.

هذا كله مع القدرة، و أما مع عدمها فلا إشكال في جواز التأخير حتى

(١) تقدم في صفحة: ١٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب الطواف حديث: ٢ و ١.

(٤) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب الطواف حديث: ٣.

حتى يقف بالموقفين و يقضي مناسك منى يوم النحر<sup>(٢٩)</sup>، ولا يجوز التعجيل إلا لذوي الأعذار - كالمريض، والشيوخ العاجز عن العود - وخائف الزحام، والتي تخاف الحيض<sup>(٣٠)</sup> و يجتري به وإن بان بعد

يتضيق الوقت. و يأتي في أحكام السعي بعض الكلام إنشاء الله تعالى.

(٢٩) نصا، وإجماعا من العلماء كافة - كما عن العلامة - ففي خبر أبي بصير المنجبر: «قلت: رجل كان متمتعا فأهّل بالحج قال ﷺ: لا يطوف بالبيت حتى يأتي عرفات فإن هو طاف قبل أن يأتي منى من غير علة فلا يعتدّ بذلك الطواف»<sup>(١)</sup> ويدل عليه أيضاً مفهوم الصحيح والموثق الآتين.

و اما صحيح ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن ﷺ عن الرجل المتمتع يهّل بالحج ثم يطوف ويسعى بين الصفا والمروة قبل خروجه إلى منى قال ﷺ: لا بأس به»<sup>(٢)</sup>، وصحيح حفص بن البختري عن أبي الحسن ﷺ: «في تعجيل الطواف قبل الخروج إلى منى فقال ﷺ: هما سواء أخر ذلك أو قدمه، يعنى: للمتمتع<sup>(٣)</sup> فلا بد من حملهما على الضرورة بقريئة الإجماع على عدم جواز التقديم مع الاختيار، فما عن بعض متأخري المتأخرين من التردد فيه لا وجه له. (٣٠) إجماعا، ونصوصا، ففي موثق ابن عمار قال: «سألت أبا

الحسن ﷺ عن المتمتع إذا كان شيخا كبيرا أو امرأة تخاف الحيض يعجل طواف الحج قبل أن يأتي منى؟ فقال ﷺ: نعم من كان هكذا يعجل»<sup>(٤)</sup>، وقول الصادق ﷺ في صحيح الحلبي: «لا بأس بتعجيل الطواف للشيخ الكبير والمرأة تجاف الحيض قبل أن تخرج إلى منى»<sup>(٥)</sup>، ومفهوم خبر أبي بصير: «لا يطوف بالبيت حتى يأتي عرفات، فإن هو طاف قبل أن يأتي منى من غير علة فلا يعتدّ

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب أقسام الحج حديث: ٥٠ و ٣.

(٣) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب أقسام الحج حديث: ٧ و ٤.

ذلك عدم المانع (٣١) والأحوط تجديد التلبية (٣٢).  
(مسألة ١٥): لا يجوز تقديم طواف النساء على الموقفين أيضاً (٣٣)

بذلك الطواف»<sup>(١)</sup>، وقول الصادق عليه السلام في خبر إسماعيل بن عبد الخالق: «لا بأس أن يعجل الشيخ الكبير، والمريض، والمرأة، والمعلول طواف الحج قبل أن يخرج إلى منى»<sup>(٢)</sup>، وموثق صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن امرأة تمتعت بالعمرة إلى الحج ففرغت من طواف العمرة وخافت الطمث قبل يوم النحر أ يصلح لها أن تعجل طوافها طواف الحج قبل أن تأتي منى؟ قال عليه السلام: إذا خافت أن تضطر إلى ذلك فعلت»<sup>(٣)</sup>.

فما نسب إلى ابن إدريس من عدم الجواز حتى مع العذر إفراط، كما نسب إلى غيره من الجواز مطلقاً حتى بلا عذر تفريط.  
ثم إن الظاهر أن ما ذكر في النصوص من باب المثال، فيصح التقديم لكل ذي عذر وعلّة.

(٣١) لقاعدة الأجزاء بعد كون موضوع جواز التقديم هو الخوف و قد تحقق.

(٣٢) خروجاً عن خلاف من أوجب ذلك قال في المدارك: «ذكر جمع من الأصحاب أن المتمتع لو قدم طوافه وجب عليه تجديد التلبية، وكذا لو طاف ندبا قبل الوقوف إن سوغنا له ذلك» والوجه في ذلك احتمال حصول التحلل من الإحرام السابق بالطواف قهراً فلا بد من عقد الإحرام ثانياً بالتلبية ولكن الاحتمال باطل ويأتي التفصيل في مسألة ١٨ إن شاء الله تعالى.

(٣٣) إجماعاً، ونصاً، ففي ميثاق إسحاق بن عمار قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المفرد للحج إذا طاف بالبيت وبالصفا والمروة أ يعجل طواف

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب أقسام الحج حديث: ٥ و ٦.

(٣) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب الطواف حديث: ٢.

## الإلام الضرورة (٣٤).

النساء؟ قال ﷺ: لا، إنما طواف النساء بعد ما يأتي من منى»<sup>(١)</sup> ولا يضر اختصاص السؤال بالمفرد، إذ العبرة بعموم الجواب، مضافاً إلى عدم الفصل.

(٣٤) لفحوى ما تقدم في طواف الحج، وخبر الحسن بن علي عن أبيه قال: «سمعت أبا الحسن الأول ﷺ يقول: لا بأس بتعجيل طواف الحج وطواف النساء قبل الحج يوم التروية قبل خروجه إلى منى، وكذلك من خاف أمراً لا يتهيأ له الانصراف إلى مكة أن يطوف ويودّع البيت ثم يمر كما هو من منى إذا كان خائفاً»<sup>(٢)</sup> المحمول على الضرورة المنجبر سنده بالشهرة لو كان فيه ضعف، وهذا هو المشهور بين الأصحاب. خلافاً للحلي فمنع عن ذلك، للأصل، واتساع وقته، وجواز الاستنابة فيه، وخروجه عن أجزاء المنسك أي: الركنية منها، وما تقدم في موقوف إسحاق من قوله ﷺ: «إنما طواف النساء بعد ما يأتي منى»، وخبر علي بن أبي حمزة: «سألت أبا الحسن ﷺ عن رجل يدخل مكة ومعه نساء قد أمرهن فتمتن قبل التروية بيوم أو يومين أو ثلاثة فخشي على بعضهن الحيض فقال ﷺ: إذا فرغن من متعتن وأحللن، فليُنظر إلى التي يخاف عليها الحيض فيأمرها فتغتسل وتهل بالحج من مكانها، ثم تطوف بالبيت وبالصفا والمروة، فإن حدث بها شيء قضت بقية المناسك وهي طامث فقلت: أليس قد بقي طواف النساء؟ قال ﷺ: بلى، فقلت: فهي مرتبهة حتى تفرغ منه؟ قال ﷺ: نعم، قلت: فلم لا يتركها حتى تقضي مناسكها، قال ﷺ: يبقى عليها منسك واحد أهون عليها من أن يبقى عليها المناسك كلها مخافة الحدثان، قلت: أبي الجمال أن يقيم عليها والرفقة، قال ﷺ: ليس لهم ذلك تستعدي عليهم حتى يقيم عليها حتى تطهر وتقضي مناسكها»<sup>(٣)</sup>.

والكل مخدوش، إذ الأصل محكوم بالدليل، واتساع الوقت خلف

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب طواف الحج حديث ١ و ٥.

(مسألة ١٦): لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي لمتمتع ولا لغيره اختياراً<sup>(٣٥)</sup>، ويجوز مع الضرورة والخوف من الحيض<sup>(٣٦)</sup>.

الفرض إذا الكلام في مورد الاضطراب الذي لا يقدر إلا على ذلك، والاستنابة إنما تصح مع النسيان فقط وإلحاق غيره به قياس، وخروجه عن أجزاء المنسك لا ينافي وجوبه، وإطلاق موثق إسحاق مقيد بغير حال الضرورة، وخبر علي بن أبي حمزة قاصر سنداً ومهجور عند الأصحاب، بل ولا دلالة فيه، لظهوره في قدرتها على الإتيان بطواف النساء بعد الوقوفين ولو بالاستعداد، وهو مخالف للأصل، ولما يأتي من صحيح الخزاز<sup>(١)</sup> في أول الفصل.

(٣٥) إجماعاً، ونصوصاً كقول أبي الحسن عليه السلام: «لا يكون السعي إلا من قبل طواف النساء»<sup>(٢)</sup>، وصحيح معاوية بن عمار: «ثم أخرج إلى الصفا فاصعد عليه واصلع كما صنعت يوم دخلت مكة، ثم أتت المروة فاصعد عليها، وطف بينهما سبعة أشواط، تبدأ بالصفا وتختتم بالمروة، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء، ثم أرجع إلى البيت وطف به أسبوعاً آخر، ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام»<sup>(٣)</sup> ولفظ «ثم» ظاهر في الترتيب.

(٣٦) بلا خلاف فيه، وإنه مقطوع به في كلام الأصحاب - كما في الجواهر، والمدارك - لنفي الحرج، وفحوى ما تقدم في طواف الحج، وموثق سماعة عن أبي الحسن الماضي عليه السلام: «عن رجل طاف طواف الحج وطواف النساء قبل أن يسعى بين الصفا والمروة فقال عليه السلام: لا يضره، يطوف بين الصفا والمروة وقد فرغ من حجه»<sup>(٤)</sup> المحمول على حال الضرورة جمعاً، وفحوى

(١) الوسائل باب: ٨٤ من أبواب الطواف حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب زيارة البيت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب الطواف حديث: ٢.

و لا ينبغي ترك الاحتياط ولو بالاستنابة (٣٧).

(مسألة ١٧): من قدّم طواف النساء على السعي ساهيا، أو جاهلا أجزأه (٣٨).

صحيح الخزاز - قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام: إذا دخل عليه رجل فقال: أصلحك الله إنّ معنا امرأة حائضا و لم تطف طواف النساء، فأبى الجمال أن يقيم عليها قال: فأطرق و هو يقول: لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها، و لا يقيم عليها جمّالها، تمضي فقد تمّ حجبها»<sup>(١)</sup> الدال على الترخيص في ترك طواف النساء للحائض التي لم يقم عليها جمالها و لا تستطيع أن تتخلف عن أصحابها لأولوية التقديم من الترك.

(٣٧) لأصالة بقاء الحرمة، و عدم الإجزاء مع مخالفة الترتيب، و اندفاع الحرج بالاستنابة، و سكوت أكثر الأصحاب على ما في كشف اللثام، و يظهر من ذلك تسالمهم عليه.

(٣٨) لما تقدم من موثق سماعة و هو يشمل الجاهل أيضاً، مضافا إلى حديث الرفع<sup>(٢)</sup>، و ما ورد في خصوص الحج من معذورية الجاهل<sup>(٣)</sup> حتى قيل: إنها الأصل في أفعال الحج، و صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن رسول الله ﷺ أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم: يا رسول الله إني حلقت قبل أن أذبح، وقال بعضهم: حلقت قبل أن أرمي، فلم يتركوا شيئا كان ينبغي أن يؤخروه إلاّ قدموه، فقال رسول الله ﷺ: لا حرج»<sup>(٤)</sup> و بمضمونها رواية البرنظي و فيها: «لا حرج و لا

(١) الوسائل باب: ٨٤ من أبواب الطواف حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

(٣) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب تروك الإحرام حديث: ٣ و باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد

حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ٤.

وإن كان الأحوط الإعادة (٣٩).

(مسألة ١٨): يجوز للمفرد، والقارن تقديم طواف الحج على الوقوفين اختياراً (٤٠).

«خرج» (١). خرج منها صورة المخالفة العمدية إجماعاً وبقي الباقي، وقد اختار ذلك جمع منهم الشيخ، والمحقق، والحلي، والعلامة.

(٣٩) خروجاً عن احتمال الخلاف، ولأصالة بقاء حرمة النساء، وأصالة عدم الإجزاء وإن كانتا محكومتين بما مرّ من الأدلة.

(٤٠) للإجماع، والنصوص المستفيضة منها صحيح حماد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مفرد الحج أيعجل طوافه أو يؤخره؟ قال عليه السلام: هو والله سواء عجله أو أخره» (٢)، ومثله صحيح زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المفرد للحج يدخل مكة يقدم طوافه أو يؤخره؟ فقال: سواء» (٣) إلا أن خبر أبي بصير - على ما في الجواهر - لا يحتمل ذلك، قال: «إن كنت أحرمت بالمتعة فقدمت يوم التروية فلا متعة ذلك فاجعلها حجة مفردة تطوف بالبيت وتسعى بين الصفا والمروة ثم تخرج إلى منى ولا هدي عليك» ومثله غيره وهذه الأخبار وإن اختلفت بالمفرد، ولكن تقدم عدم الفرق بينه وبين القران إلا في سياق الهدى. إنما البحث في جهتين:

الأولى: هل يجب عليهما تجديد التلبية أو لا؟ ظاهر ما يأتي من الأخبار هو الوجوب، ونسب إلى المشهور أيضاً.

الثانية: هل يحصل التحلل بالطواف قهراً لو لا التلبية؟

فيه أقوال. الأول: حصوله للمفرد والقارن نسب ذلك إلى جمع منهم الشيخ، والشهيدان، والمحقق الثاني.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ٦.

(٢) (٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب أقسام الحج حديث: ١ و ٢.

الثاني: حصوله للمفرد فقط حكي عن الشيخ في التهذيب و استظهره في الذخيرة، و الرياض لما دل على أن السائق لا يحل حتى يبلغ الهدي محله و لذكر المفرد بالخصوص في بعض ما يأتي من الأخبار.

الثالث: عكس ذلك نسب ذلك إلى المفيد، و السيد و كلامهما غير ظاهر فيما نسب إليهما مع أن مستنده غير واضح كما صرح به غير واحد.

الرابع: عدم حصول الإحلال مطلقاً إلا بالنية و إن كان الأولى تجديد التلبية، نسب هذا إلى الحلبي و الفاضل و ولده و اختاره المحقق في الشرائع.

احتج الشيخ رحمته الله و من تبعه لما ذهبوا إليه من التحلل بالطواف و السعي في حجي الأفراد و القران بصحيح ابن الحجاج قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أريد الجوار بمكة فكيف أصنع؟ قال: إذا رأيت الهلال - هلال ذي الحجة - فأخرج إلى الجعرانة فأحرم منها بالحج، فقلت: له كيف أصنع إذا دخلت مكة أقيم بها إلى يوم التروية و لا أطوف بالبيت؟ قال: تقيم عشرا لا تأتي الكعبة إن عشرا لكثير، إن البيت ليس بمهجور، و لكن إذا دخلت مكة فطف بالبيت واسع بين الصفا و المروة قلت له: أليس كل من طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة فقد أحل؟ فقال: إنك تعتقد بالتلبية ثم قال: كلما طفت طوافا و صليت ركعتين فاعقد طوافا بالتلبية»<sup>(١)</sup>، و بموثق زرارة قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من طاف بالبيت و بالصفا و المروة أحل، أحب أو كره»<sup>(٢)</sup>. و في خبر العلل: «لأن المحرم إذا طاف بالبيت أحل»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار التي يمكن أن يستفاد منها ذلك و يأتي التعرض لبعضها الآخر.

و فيه. أولا: إنها مخالفة لما هو معلوم من المذهب من توقف الإحلال على التقصير نضا و فتوى.

و ثانيا: أن إطلاقها يشمل الطواف المندوب و هو جائز لهما بلا خلاف فيه

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أقسام الحج حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب أقسام الحج حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٢٧.

بل في كشف اللثام و الإيضاح استظهار الإجماع عليه.

و ثالثاً: إنها موافقة للعامة قال في المدارك: «ورد في روايات العامة التصريح بذلك فإنهم رَوَوْا عن النبي ﷺ أنه قال إذا أَهَلَ الرجل بالحج ثم قدم مكة فطاف بالبيت و بين الصفا و المروة فقد حلّ و هي عمرة»<sup>(١)</sup>.

و رابعاً: إن قولهم ﷺ: «فقد أحل» يحتمل معان.

الأول: بيان الحكم الوضعي بأن يكون الطواف و السعي منهما كالتقصير من غيرهما، و هو مخالف لأدلة وجوب التقصير في كل إحرام.

الثاني: الأشراف على الإحلال و بأنه نوى العمرة من الأول إجمالاً، لأنه مع الالتفات في الجملة إلى أن أول أعمال الحج الوقوف و مع ذلك طاف و سعى يستكشف من ذلك قصد العمرة إجمالاً، فيطابق مع ما اختاره المحقق و الفاضلان من أن المدار في التحليل على النية.

الثالث: أن يكون المراد به العدول إلى حج التمتع مع إمكانه. و هذا أيضاً يطابق اختيار المحقق و الفاضلين، لأن المراد من قوله: «و من يقول بمقالته العدول بالنية» أي: نية العدول من الأفراد إلى التمتع حيث أمكن ذلك.

و أما القول الثاني: فاستندوا إلى جملة من الأخبار منها موثق زرارة قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من طاف بالبيت و بالصفا و المروة أحل، أحبّ أو كره إلا من اعتمر في عامه ذلك أو ساق الهدى، و أشعره، و قلده»<sup>(٢)</sup> و حسن بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لبّى بالحج مفرداً فقدم مكة و طاف بالبيت و صلى ركعتين عند مقام إبراهيم، و سعى بين الصفا و المروة قال: فليحل وليجعلها متعة إلا أن يكون ساق الهدى»<sup>(٣)</sup>، و مرسل يونس عن أبي الحسن عليه السلام: «ما طاف بين هذين الحجرين الصفا و المروة أحد إلا حلّ إلا سائق الهدى»<sup>(٤)</sup>.

(١) سنن أبي داود مناسك باب: ٢٣.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب أقسام الحج حديث: ٥ و ٤ و ٦.

(مسألة ١٩): طواف النساء واجب في الحج بجميع أنواعه (٤١)

و فيه. أولاً: إنه مخالف لظهور اتفاقهم على اشتراك حجي الأفراد و القرآن في الأحكام إلا في سياق الهدى، و ظهور اتفاقهم على جواز الطواف المندوب لهما قبل الوقوف، و لحسن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن المفرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف الفريضة؟ قال عليه السلام: نعم ما شاء و يجدد التلبية بعد الركعتين، و القارن بتلك المنزلة يعقدان ما أحلا من الطواف بالتلبية» (١)

فلا وجه يعتمد عليه لهذا القول أيضاً.

و أما القول الثالث: فلم يحقق من قائله و لم يعلم مدركه.

فيتعين القول الرابع و هو المطابق للأصل، و مجموع الأخبار بعد رد بعضها إلى بعض، و قال في الجواهر: «إن الأخذ بإطلاق النصوص المزبورة يقتضي إثبات أحكام غريبة يقطع الفقيه بخروجها عن مذاق الفقه و يبعد التزام الأصحاب بها». و أما كلمات الفقهاء فمشوشة غاية التشويش فراجع المطولات.

(٤١) للإجماع، و النصوص المستفيضة قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «على المتمتع بالعمرة إلى الحج ثلاثة أطواف بالبيت، و سعيان بين الصفا و المروة و عليه إذا قدم مكة طواف بالبيت، و ركعتان عند مقام إبراهيم، و سعى بين الصفا و المروة، ثم يقصر و قد أحل هذا للعمرة. و عليه للحج طوافان» (٢)

وقال عليه السلام في حديث آخر لابن عمار: «المفرد للحج فعليه طواف بالبيت و ركعتان عند مقام إبراهيم، و سعي بين الصفا و المروة، و طواف الزيارة و هو طواف النساء و ليس عليه هدي و لا أضحية» (٣)، و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنما نسك الذي يقرن بين الصفا و المروة مثل نسك المفرد ليس بأفضل منه إلا بسياق الهدى، و عليه طواف بالبيت، و صلاة ركعتين خلف

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب أقسام الحج حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أقسام الحج، حديث: ٢.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج، حديث: ٨ و ١٣.

على الرجال، و النساء، و الصبيان، و الخناثي (٤٢).

(مسألة ٢٠): تحرم النساء على الصبيان بعد البلوغ إن لم يأتوا بطواف النساء في الحج قبله (٤٣).

(مسألة ٢١): يجب طواف النساء في العمرة المفردة أيضاً دون العمرة المتمتعية و إن كان الأحوط إتيانه فيها أيضاً (٤٤).

المقام، و سعي واحد بين الصفا و المروة، و طواف بالبيت بعد الحج»<sup>(١)</sup>، و يدل عليه أيضاً إطلاق قولهم ﷺ: «لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت»<sup>(٢)</sup> خرجت العمرة المتمتعية و بقي الباقي.

(٤٢) للاتفاق، و الإطلاق، و لأن الحكم من الوضعيات التي لا تنأى بالتكليف، و لخصوص صحيح ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن ﷺ عن الخصيان و المرأة الكبيرة أ عليهم طواف النساء؟ قال ﷺ: نعم عليهم الطواف كلهم»<sup>(٣)</sup>.

(٤٣) لعدم التكليف عليهم قبل البلوغ و ثبوته بعده و يبطل العقد من الولي لهم قبل البلوغ أيضاً على ما يأتي في محله إن شاء الله فيكون طواف النساء واجبا نفسيا حكمته حلية النساء لا أن يكون واجبا غيرا يدور وجوبه مدار إمكان مباشرة النساء فعلا.

(٤٤) أما في العمرة المفردة، فللنصوص، و الإجماع، ففي خبر إسماعيل ابن رباح: «سأل أبا الحسن ﷺ عن مفرد العمرة عليه طواف النساء؟ قال ﷺ: نعم»<sup>(٤)</sup>، و في صحيح محمد بن عيسى قال: «كتب أبو القاسم مغل بن موسى

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٦.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب الطواف.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٨٢ من أبواب الطواف حديث: ٨.

الرازي إلى الرجل يسأله عن العمرة المبتولة هل على صاحبها طواف النساء و العمرة التي يتمتع بها إلى الحج؟ فكتب: أما العمرة المبتولة فعلى صاحبها طواف النساء، وأما التي بها إلى الحج فليس على صاحبها طواف النساء»<sup>(١)</sup>.

و نسب إلى الجعفي عدم وجوبه فيها، لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «إذا دخل المعتمر مكة من غير تمتع و طاف بالكعبة و صلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام و سعى بين الصفا و المروة فليلحق بأهله إن شاء»<sup>(٢)</sup>، و صحيح صفوان بن يحيى قال: «سأله أبو حارث عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج و طاف، و سعى، و قصر هل عليه طواف النساء؟ قال عليه السلام: لا إنما طواف النساء بعد الرجوع من منى»<sup>(٣)</sup>، و مرسل يونس: «ليس طواف النساء إلا على الحاج»<sup>(٤)</sup>، و خبر مولى ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن مفرد العمرة عليه طواف النساء؟ قال عليه السلام: ليس عليه طواف النساء»<sup>(٥)</sup>.

و الكل لا يثبت به المطلوب.

أما الأول: فلأن الظاهر أن المراد بالطواف بالبيت جنس الطواف الشامل للطوافين، بقرينة ما تقدم من الأخبار و الإجماع.  
و أما الثاني: فلأن الظاهر منه وجوب طواف النساء عليه بعد العود من منى كما مر.

و أما الأخيران: فمضافا إلى قصور سندهما موهونان بالإعراض و معارضان، و مخالفان للأصل فلا يصلحان للاعتماد عليهما.

و أما عدم وجوبه: في العمرة التمتع، فهو المشهور الذي استقر عليه المذهب، و ادعي عليه الإجماع، و تدل عليه النصوص التي تقدم بعضها و منها: صحيح زرارة قلت لأبي جعفر عليه السلام: «كيف أتمتع؟ قال عليه السلام: تأتي الوقت فتلبى

(١) الوسائل باب: ٨٢ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب العمرة حديث: ٢.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ٨٢ من أبواب الطواف حديث: ٦ و ١٠ و ٩.

بالحج، فاذا دخلت مكة طفت بالبيت، و صليت ركعتين خلف المقام، و سعت بين الصفا و المروة، و قصّرت، و أحللت من كل شيء، و ليس لك أن تخرج من مكة حتى تحج»<sup>(١)</sup>.

ومنها: صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا فرغت من سعيك و أنت متمتع فقصر من شعرك من جوانبه و لحيتك و خذ من شاربك، و قلّم أظفارك، و أبق منها لحجك، فاذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء يحل منه المحرم و أحرمت منه، فطف بالبيت تطوعا ما شئت»<sup>(٢)</sup> و قريب من خبرا ابني سنان و يزيد<sup>(٣)</sup>.

ومنها: حسن الحلبي قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك إنّي لما قضيت نسكي للعمرة أتيت أهلي و لم أقصر، قال عليه السلام: عليك بدنة، قلت: إنّي لمّا أردت ذلك منها و لم يكن قصرت امتنعت، فلمّا غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها فقال عليه السلام: رحمها الله كانت أفقه منك، عليك بدنة و ليس عليها شيء»<sup>(٤)</sup>.

و قيل: إن فيها طواف النساء، لخبر المروزي عن الفقيه عليه السلام قال: «إذا حج الرجل فدخل مكة متمتعا مكة متمتعا فطاف بالبيت و صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام و سعي بين الصفا و المروة و قصر فقد حل له كل شيء ما خلا النساء، لأن عليه لتحلة النساء طوافان و صلاة»<sup>(٥)</sup>.

وفيه: أن القائل غير معروف، و الخبر قاصر سنداً و معارض بغيره، و مهجور لدى الأصحاب فهو من الشواذ التي لا بد و أن يرد علمها إلى أهله على فرض اعتباره.

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب التقصير حديث: ٤ و ٢ و ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب التقصير حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٨٢ من أبواب الطواف حديث: ٧.

(مسألة ٢٢): لو ترك طواف النساء - عصياناً أو عذراً و لم يأت به لا مباشرة و لا استنابة ثم حج أو اعتمر عمرة مفردة، و أتى بطواف النساء في الحج، أو العمرة لا يسقط عنه الإتيان بما وجب عليه من طواف النساء سابقاً (٤٥).

(مسألة ٢٣): لا تجب الفورية في الإتيان بطواف النساء بعد الفراغ من السعي (٤٦).

(مسألة ٢٤): لو اعتمر بقصد العمرة التمتع و قصر ثم لم يتمكن من إتيان الحج لعذر، فتصير عمرته عمرة مفردة لا محالة، فهل تحتاج هذه العمرة إلى طواف النساء أو لا؟ وجهان: الأول (٤٧).

(٤٥) للأصل، فيجب عليه الإتيان، مباشرة أو استنابة.

و هل تحل عليه النساء بما أتى به من طواف النساء لا حقاً أو لا تحل إلا بالإتيان بما وجب عليه سابقاً؟ وجهان: مقتضى الأصل هو الأخير.

(٤٦) للأصل، و الإطلاق.

(٤٧) لأصالة بقاء حرمتهم بعد الشك في شمول العمرة التمتع بالنسبة إليها. فتأمل.

## فصل في ما يستحب قبل الطواف

وهي عشرة:

الأول: الغسل<sup>(١)</sup>.

(مسألة ١): يجزي التداخل في هذه الأغسال، فيكفي غسل واحد

---

## فصل في ما يستحب قبل الطواف

(١) المستفاد من الأخبار ثلاثة أغسال.

أحدها: لدخول الحرم.

و الثاني: لدخول مكة.

و الثالث: للطواف.

و يدل على الأول: خبر أبان قال: «كنت مع أبي عبد الله عليه السلام مزامله فيما بين مكة و المدينة، فلما انتهى الى الحرم نزل و اغتسل و أخذ نعليه بيديه ثم دخل الحرم حافيا، فصنعت مثل ما صنع فقال: يا أبان من صنع مثل ما رأيتني صنعت تواضعا لله محي الله عنه مائة ألف سيئة، و كتب له مائة ألف حسنة و بنى الله له مائة ألف درجة، و قضى له مائة ألف حاجة»<sup>(١)</sup>، و في رواية الحذاء: «فلما انتهى إلى الحرم اغتسل و أخذ نعليه بيديه، ثم مشى في الحرم ساعة»<sup>(٢)</sup>.

و يدل على الثاني: صحيح الحلبي: «فينبغي للعبد أن لا يدخل مكة إلا و هو طاهر قد غسل عرقه و الأذى و تطهر»<sup>(٣)</sup>، و صحيحة الآخر: «أمرنا أبو عبد الله عليه السلام:

---

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٣.

أن نغتسل من فسخ قبل أن ندخل مكة»<sup>(١)</sup>، و صحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل أيجزيه ذلك أو يعيد؟ قال عليه السلام: لا يجزيه، لأنه إنما دخل بوضوء»<sup>(٢)</sup>، وفي خبر عجلان أبي صالح قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا انتهيت إلى بئر ميمون - أو بئر عبد الصمد - فاغتسل واخلع نعليك، و امش حافيا و عليك السكينة و الوقار»<sup>(٣)</sup>.

و يدل على الثالث: صحيح علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال لي: «إن اغتسلت بمكة ثم نمت قبل أن تطوف فأعد غسلك»<sup>(٤)</sup>. و عن الغنية الإجماع على استحباب الغسل لدخول المسجد أيضاً و قال في الجواهر: «لم نعثر في النصوص على ما يدل عليه» و استدلل في الحقائق بموثق سماعة عن الصادق عليه السلام: «و غسل الزيارة واجب»<sup>(٥)</sup> أي: زيارة البيت و هو يكون حين دخول المسجد لا محاله. و استدلل له في المستند بصحيح ذريح: «و إن اغتسلت في بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس»<sup>(٦)</sup> أقول: في دعوى الإجماع من الغنية كفاية، لبناء الاستحباب على المسامحة.

ثم إنه يظهر من الأخبار غسل خامس أيضاً و هو لدخول الكعبة ففي صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «الغسل من الجنابة، و يوم الجمعة - إلى أن قال - و يوم تزور البيت، و حين تدخل الكعبة»<sup>(٧)</sup> و حيث أن الحكم ندبي فلا بأس بالقول به لأجل المسامحة.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الأغسال المسنونة حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٢ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٧) الوسائل باب: ١ من أبواب الأغسال المسنونة حديث: ١.

لجميع (٢).

(مسألة ٢): يكفي في غسل الحرم أن يكون قبل دخوله أو مقارنا له، أو بعده (٣).

(مسألة ٣): لو أحدث بعد هذه الأغسال، فالأولى إعادة الغسل (٤).

الثاني: مضغ شيء من الإذخر (٥).

الثالث: أن يدخل مكة من أعلاها (٦).

(٢) على ما تقدم في كتاب الطهارة<sup>(١)</sup> من صحة التداخل في الأغسال مطلقاً.

(٣) كل ذلك لظهور الإطلاق.

(٤) لاحتمال نقضها بالحدث وقد تقدم في مباحث الأغسال ما ينفع المقام.

(٥) نقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا دخلت الحرم فخذ من الإذخر فامضغه»<sup>(٢)</sup>، وفي خبر أبي بصير أنه عليه السلام: «كان يأمر أم فروة بذلك»<sup>(٣)</sup>. وعن الكليني عن بعض أصحابنا: «أن ذلك لطيب به الغم لتقبيل الحجر» ويظهر من بعض الفقهاء جواز تطيب الغم بغيره أيضاً.

(٦) للتأسي، وخبر يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: من أين أدخل مكة وقد جئت من المدينة؟ قال عليه السلام: ادخل من أعلى مكة، وإذا خرجت تريد المدينة فاخرج من أسفل مكة»<sup>(٤)</sup>.

و عن جمع تخصيص ذلك بمن يأتي من المدينة ويخرج إليها جموداً

(١) راجع: ج ٣ صفحة ١١٨ و ج: ٤ صفحة ٣٢٠.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١ و ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٢.

- الرابع: أن يدخل كلا من الحرم، و مكة، و المسجد حافياً<sup>(٧)</sup>.  
 الخامس: أن يدخل كلا من الثلاثة بالسكينة و الوقار<sup>(٨)</sup>.  
 السادس: الدخول إلى المسجد من باب بني شيبه<sup>(٩)</sup>.

على ظاهر خبر يونس. و عن جمع منهم المحقق في الشرائع التعميم، لأن القيد وقع في كلام السائل.

(٧) أما الأول: فلخبر أبان عن الصادق عليه السلام: «فلما انتهى إلى الحرم نزل و اغتسل و أخذ نعليه بيديه ثم دخل الحرم حافياً»<sup>(١)</sup>.

أما الثاني: فلقوله عليه السلام أيضاً: «إذا انتهيت إلى بئر ميمون أو بئر عبد الصمد فاغتسل و اخلع نعليك، و امش حافياً، و عليك السكينة و الوقار<sup>(٢)</sup> و البثران في داخل الحرم قريباً من مكة.

أما الثالث: فلقوله عليه السلام أيضاً في صحيح معاوية: «إذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافياً على السكينة و الوقار و الخشوع و قال: من دخله بخشوع غفر الله له إن شاء الله، قلت: ما الخشوع؟ قال: السكينة، لا تدخل بتكبر - الحديث -»<sup>(٣)</sup>.

(٨) تقدم التصريح بذلك في الأخبار السابقة. و المراد بالسكينة: السكون، و الطمأنينة، و بالوقار: التواضع، و يشهد له - مضافاً إلى الأخبار - الاعتبار العرفي أيضاً فإن حرم الملوك و أبوابهم لا يدخل فيها إلا بالتواضع و السكينة فكيف بحرم مالك الملوك.

(٩) قال أبو عبد الله عليه السلام في خبر ابن مهران - بعد ذكر دفن هبل عند باب

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

السابع: الوقوف على باب المسجد، والتسليم، والدعاء بالمأثور (١٠).

بني شيبه: «فصار الدخول إلى المسجد من باب بني شيبه سنة لأجل ذلك»<sup>(١)</sup> أي: لأن يوطأ هبل، ويشهد له التأسي أيضاً ولكن قد أزيل هذا الباب في هذه الأعصار، فليس له اسم ولا رسم وكان الباب قريباً من مقام إبراهيم عليه السلام وفي أول حدّ المطالفة.

(١٠) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «فاذا انتهيت إلى باب المسجد فقم وقل: السّلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته، بسم الله والله و من الله وما شاء الله والسّلام على أنبياء الله ورسله، والسّلام على رسول الله ﷺ والسّلام على إبراهيم (خليل الله) والحمد لله رب العالمين - الحديث -»<sup>(٢)</sup> وفي موضح أبي بصير<sup>(٣)</sup> قال: «تقول على باب المسجد: بسم الله والله و من الله وما شاء الله وعلى ملّة رسول الله وخير الأسماء لله والحمد لله، والسّلام على رسول الله ﷺ على محمّد ابن عبد الله السّلام عليك أيّها النبيّ ورحمة الله وبركاته السّلام على أنبياء الله ورسله، السّلام على إبراهيم خليل الرحمن، السّلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، والسّلام علينا وعلى عباد الله الصّالحين، اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد وبارك على محمّد وآل محمّد وارحم محمّداً وآل محمّد كما صلّيت وباركت وترحمّت على إبراهيم وآل إبراهيم إنّك حميد مجيد، اللهم صلّ على محمّد وآل محمّد عبدك ورسولك، وعلى إبراهيم خليلك وعلى أنبيائك ورسلك وسلّم عليهم وسلام على المرسلين، والحمد لله ربّ العالمين، اللهم افتح لي أبواب رحمتك واستعملني في طاعتك ومرضاتك واحفظني بحفظ الإيمان أبداً ما أبقيتني، جلّ ثناء وجهك، الحمد لله

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١ و ٢.

الثامن: استقبال البيت، ورفع اليدين بعد الدخول في المسجد، والدعاء بالمأثور (١١).

التاسع: استقبال الحجر الأسود عند الدنو منه والدعاء بما ورد (١٢).

الَّذِي جَعَلَنِي مِنْ وَفْدِهِ وَزَوَّارِهِ، وَجَعَلَنِي، مِمَّنْ يَعْبُرُ مَسَاجِدَهُ، وَجَعَلَنِي مِمَّنْ يَنَاجِيهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَزَائِرُكَ فِي بَيْتِكَ، وَعَلَى كُلِّ مَأْتِيٍّ حَقٌّ لِمَنْ أَتَاهُ وَزَارَهُ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَأْتِيٍّ وَأَكْرَمُ مَزُورٍ فَاسْأَلُكَ يَا اللَّهُ يَا رَحْمَنَ، بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَبِأَنَّكَ وَاحِدٌ أَحَدٌ صَمَدٌ لَمْ تَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَكَ كُفْوَا أَحَدٌ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، يَا جَوَادُ يَا كَرِيمُ يَا مَاجِدُ يَا جَبَّارُ يَا كَرِيمُ أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ تَحْفَتَكَ إِنِّي بِيَزَارَتِي إِنَّاكَ أَوَّلُ شَيْءٍ تَعْطِينِي فَكَأَنَّكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ اللَّهُمَّ فَكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ - تَقُولُهَا ثَلَاثًا - وَأَوْسَعُ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ شَيَاطِينِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، وَشَرَّ فُسْقَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ».

(١١) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «فإذا دخلت المسجد فارفع يديك واستقبل البيت وقل: اللهم إني أسألك في مقامي هذا في أول مناسكي أن تقبل توبتي وأن تجاوز عن خطيئتي، وتضع عني وزري، الحمد لله الذي بلغني بيته الحرام اللهم إني أشهد أن هذا بيتك الحرام الذي جعلته مثابة للناس وأمنًا مباركًا وهدى للعالمين اللهم إني عبدك، والبلد بلدك والبيت بيتك، جئت أطلب رحمتك، وأؤم طاعتك مطيعًا لأمرك، راضيًا بقدرك، أسألك مسألة المضطر إليك الخائف لعقوبتك، اللهم افتح لي أبواب رحمتك، واستعملني بطاعتك ومرضاتك» (١).

(١٢) لقول أبي عبد الله عليه السلام في رواية أبي بصير: «إذا دخلت المسجد الحرام فامش حتى تدنو من الحجر الأسود فتستقبله وتقول: الحمد لله الذي

العاشر: رفع اليدين عند الدنو من الحجر الأسود، و حمد الله، و الثناء عليه، و الصلاة على النبي ﷺ، و السؤال لأن يتقبل الله منه، و تقبيل الحجر الأسود و مع عدم إمكانه فاستلامه بيده، و مع عدم الإمكان فالإشارة إليه (١٣).

هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله سبحانه الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر، أكبر من خلقه، و أكبر ممن أخشى و أحذر، و لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد يحيي و يميت و يحيي بيده الخير و هو على كل شيء قدير. و تصلي على النبي ﷺ و آل النبي ﷺ و تسلم على المرسلين كما فعلت حين دخلت المسجد، و تقول: إني أومن بوعدك، و أوفى بعهدي» (١).

(١٣) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا دنوت من الحجر الأسود فارع يديك، و احمدا لله و أثن عليه، و صل على النبي ﷺ و اسأل الله أن يتقبل منك ثم استلم الحجر و قبله، فإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك فان لم تستطع أن تستلمه بيدك فأشر إليه و قل: اللهم أمانتي أديتها و ميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة، اللهم تصديقا بكتابك، و على سنة نبيك، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا ﷺ عبده و رسوله، آمنت بالله و كفرت بالجبت و الطاغوت و باللات و العزى، و عبادة الشيطان، و عبادة كل نذ يدعى من دون الله. فإن لم تستطع أن تقول هذا كله فبعضه، و قل: اللهم إليك بسطت يدي، و فيما عندك عظمت رغبتي، فاقبل مسحتي (مسبحتي خ ل) و اغفر لي و ارحمني اللهم إني أعوذ بك من الكفر و الفقر و مواقف الخزي في الدنيا و الآخرة» (٢) و قريب منه غيره.

(١) الكافي ج: ٤ صفحة: ٤٣ و في الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٣.

(٢) الكافي ج: ٤ صفحة: ٤٠٣ و في الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

ثمَّ ان استلام الحجر الأسود مندوب قبل الشروع في الطواف كما مر، وفي أثنائه و بعد الفراغ كما يأتي، وأن استلامه يتحقق بالتقبيل، و اللمس باليد ثمَّ تقبيل اليد و قد ورد الإشارة باليد كما تقدم في الروايات. و لا حد للإشارة فتجزي بأي نحو تحققت عرفاً.

و قد يحرم التقبيل كما في مورد خوف الضرر على النفس، أو العرض، أو المال المحترم لزحام و نحوه، و الأولى للنساء الاكتفاء بالإشارة عند الزحام و ترك التعرض للتقبيل، بل قد يحرم ذلك عليهن.

## فصل في واجبات الطواف

وهي: خمسة عشر:

الأول: الطهارة من الحدث الأصغر و الأكبر<sup>(١)</sup> حتى لو كان جزء من  
عمرة أو حج مندوبين<sup>(٢)</sup> ولا تعتبر الطهارة من الحدث الأصغر في

## فصل في واجبات الطواف

(١) نسا، وإجماعاً، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «لا بأس أن تقضي  
المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت، والوضوء أفضل»<sup>(١)</sup> و ذيل هذا  
الخير محمول على الوجوب بقريظة غيره من النص و الإجماع، أو على الطواف  
المندوب جمعاً بين الأخبار، وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام  
قال: «سألته عن رجل طاف بالبيت و هو جنب فذكر و هو في الطواف قال عليه السلام:  
يقطع الطواف و لا يعتد بشيء مما طاف، و سألته عن رجل طاف ثم ذكر أنه على  
غير وضوء قال يقطع طوافه و لا يعتد به»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح ابن مسلم قال: «سألت  
أحدهما عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور قال عليه السلام: يتوضأ  
و يعيد طوافه، و إن كان تطوّعاً توضأ و صلى ركعتين»<sup>(٣)</sup> و الدليل محمول  
على ما إذا لم يكن الطواف جزء لحج أو عمرة و تأتي أخبار أخرى دالة على  
ذلك.

(٢) لصيرورتهما واجبين حينئذ، لوجوب إتمامهما بمجرد الشروع

## الطواف المندوب (٣).

فيهما، فيشملهما ما دل على اعتبار الطهارة في الطواف الواجب.  
ثم إنه لو وجب نفس الطواف بنذر أو شبهه، فمقتضى الأصل عدم اعتبار  
الطهارة فيه بعد كون المنساق مما دل على اعتبار الطهارة في الطواف ما كان جزءاً  
من حج أو عمرة.

(٣) للأصل، و صحيح حريز عن الصادق عليه السلام: «في رجل طاف تطوعاً و  
صلى ركعتين و هو على غير وضوء، فقال عليه السلام: يعيد الركعتين و لا يعيد  
الطواف»<sup>(١)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً: «لا بأس أن يطوف الرجل النافلة على غير وضوء ثم  
يتوضأ و يصلي، فان طاف متعمداً على غير وضوء فليتوضأ و ليصل»<sup>(٢)</sup>.  
و عن أبي الصلاح اعتبارها فيه أيضاً لإطلاق بعض النصوص.

و هو مخدوش لوجوب تقييدها بما مر.

و لا ريب في استحبابها فيه، لما مر من صحيح معاوية من قوله عليه السلام: «و  
الوضوء أفضل»<sup>(٣)</sup>، و للنبوي العامي: «الطواف بالبيت صلاة»<sup>(٤)</sup> و ان كان قاصراً  
سنداً بل و دلالة أيضاً، لأن فيه احتمالات ثلاثة.

الأول: في الطواف بالبيت صلاة، كما احتمله صاحب الجواهر في أول  
كتاب الطهارة و على هذا لا ربط له بالمقام، و يشهد له قول الصادق عليه السلام في خبر  
عبيد بن زرارة: «الطواف فريضة و فيه صلاة»<sup>(٥)</sup>.

الثاني: الطواف بالبيت تحية المسجد الحرام، كما ان الصلاة تحية سائر  
المساجد و لا ربط له بالمقام أيضاً.

الثالث: تنظير الطواف بالصلاة من كل جهة إلا ما خرج بالدليل و يصح

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث ٧: و ٢.

(٤) سنن البيهقي ج: ٥ صفحة ٨٧ و في كنز العمال ج: ٣ رقم ٢٠٦.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الطواف حديث ٢.

(مسألة ١): لو طاف مع الحدث الأصغر صح طوافه، بل وكذا مع الحدث الأكبر مع نسيانه لا مع الالتفات إليه<sup>(٤)</sup> ولكن الأحوط اعتبار الطهارة فيه أيضاً مطلقاً<sup>(٥)</sup>.

(مسألة ٢): تقوم الطهارة الترابية مقام الطهارة المائية مع العذر<sup>(٦)</sup>، وكذا تجزي الطهارة الاضطرارية لذوي الأعذار في الطواف كإجزائها في الصلاة<sup>(٧)</sup>، فتجزي عن المستحاضة و المسلوس

الاستدلال به حينئذ لو لا قصور سنده و وجود الاحتمالين الآخرين الذي يوجب سقوط الاستدلال به.

(٤) اما الصحة مع النسيان، فلعدم فعلية حرمة الكون في المسجد عليه. و أما البطلان مع الالتفات لفعلية النهي، و النهي في العبادة يوجب البطلان و الطواف كون في المسجد فيبطل.

(٥) خروجاً عن خلاف أبي الصلاح حيث أوجبها فيه أيضاً وإن لم يكن له دليل يصح الاعتماد عليه.

(٦) لما تقدم في كتاب الطهارة عند البحث عن التيمم من الأدلة على عموم البدلية و التنزيل، و أن «التراب أحد الطهورين»<sup>(١)</sup>، و«يكفيك الصعيد عشر سنين»<sup>(٢)</sup> و أن جميع غايات الطهارة المائية تصح أن تكون غاية للطهارة الترابية أيضاً واجبة كانت أو مندوبة، بل أو مباحة فلا وجه لما نسب إلى فخر المحققين من عدم إباحة الدخول في المسجدين للمجنب المتييم.

(٧) لأنها طهارة صحيحة شرعية و كل ما كان كذلك يجزى في جميع ما اشترط بالطهارة إلا ما خرج بالدليل و لا دليل على الخلاف في المقام، مع أنها لو أجزأت في الصلاة تجزي في غيرها بالأولى، مضافاً إلى ورود النص<sup>(٣)</sup>.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب التيمم حديث: ٦ و ٥ و ٤.

(٣) الوسائل باب: ٩١ من أبواب الطواف.

و المبطون، و غيرهم طهارتهم الاضطرارية مع الإتيان بوظائفهم التي مرت في كتاب الطهارة و إن كان الأحوط الاستنابة أيضاً خصوصاً في المبطون (٨).

(مسألة ٣): لو تذكر بعد الفراغ من الطواف عدم الطهارة فإن كان واجبا استأنفه و إن كان مندوباً اكتفى به. نعم، تجب الطهارة لصلاته (٩)، و لو ترك الطهارة جهلاً، أو ترك بعض شرائطها - نسياناً، أو جهلاً - يبطل طوافه إن كان واجباً (١٠).

و أما ما عن كشف اللثام من أن المبطون يطاف عنه، و الأصحاب قاطعون به ليس خلافاً في المقام، لأنه إما لأجل انطباق عنوان المريض على المبطون كما هو الغالب، أو لأجل النص الخاص قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «المبطون و الكسير يطاف عنهما و يرمى عنهما» (١١) و الظاهر منه صورة عدم تمكنه من الطواف بنفسه و إلا فلو تمكن منه بنفسه و لو بشد المحل و وضع الخرقه و نحوها فلا وجه للاستنابة.

(٨) لما عن كشف اللثام من أن المبطون يطاف عنه و الأصحاب قاطعون به و كون ذلك من الإجماع مشكل، كما أن الفرق بينه و بين سائر الأحداث المستمرة أشكال.

(٩) أما الاستيناف في الأول، فلا اعتبار بالطهارة فيه و المشروط يستفي بانتفاء شرطه و هي شرط واقعي لا أن يكون ذكرياً. و أما الإجزاء في الأخير، فلما تقدم من عدم اشتراطه بالطهارة فيه. و أما اشتراط الطهارة في صلاته فهو من الضروريات الفقهية لو لم تكن دينية.

(١٠) لأن الطهارة شرط واقعي يبطل العمل المشروط بها بتركها، جهلاً كان الترك أو نسياناً و لو لأجل ترك شرط من شروطها أو جزء من أجزائها إذ

(مسألة ٤): لو شك في الأثناء، فإن كان مسبوقاً بالحدث يستأنف، وكذا مع عدم العلم بالحالة السابقة، وإن كان مسبوقاً بالطهارة لا يلتفت، وكذا لو كان الشك بعد الفراغ<sup>(١١)</sup> والأحوط الاستيناف.

(مسألة ٥): لو أحدث في الأثناء، فإن كان بعد تجاوز النصف تطهر وبنى، وإلا استأنف<sup>(١٢)</sup>.

الكل ينتفي بانتفاء بعض أجزائه والمشروط ينتفي بانتفاء شرطه.

(١١) أما الأول: فلاستصحاب الحدث.

و أما الثاني: فلقاعدته الاشتغال.

و أما الثالث: فلاستصحاب الطهارة.

و أما الأخير: فلقاعدته الفراغ، ولا فرق في جريان القاعدة بين ما إذا كان منشأ الشك توارد الحالتين وعدم العلم بسبق أحدهما بالخصوص وبين ما إذا كان المنشأ غيره.

ثم إنه قد يقال: أنه إن كان مسبوقاً بالطهارة وشك في الأثناء يتطهر للاشواط اللاحقة، لأن لكل شوط جهة استقلال، كما أنه له جهة التبعية كما في صلاة الظهر بالنسبة إلى صلاة العصر.

وفيه: أن تمام الطواف بأشواطه عمل واحد عند المتشعبة وبحسب المنساق من الأدلة، فتكون الأشواط كالركعات بالنسبة إلى الصلاة لا كالصلاة السابقة بالنسبة إلى اللاحقة في المرتبتين، ومنه يظهر وجه الاحتياط.

(١٢) في المدارك أنه مقطوع به في كلام الأصحاب، وعن ظاهر المنتهى الإجماع عليه، وفي خبر جميل - المنجبر - عن أحدهما عليه السلام: «في الرجل يحدث في طواف الفريضة وقد طاف بعضه قال عليه السلام: يخرج ويتوضأ فإن كان جاز النصف بنى على طوافه، وإن كان أقل من النصف أعاد الطواف»<sup>(١)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الطواف حديث: ١.

(مسألة ٦): من نسي الطهارة و طاف ثم تذكر يستأنف سواء كان في الأثناء أو بعد الفراغ (١٣).

و عن الرضا عليه السلام: «إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت أو بالصفاء والمروة و جاوزت النصف علمت ذلك الموضع الذي بلغت فإذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله» (١) و اما صحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام سألته: «عن امرأة طافت ثلاثة أشواط أو أقل من ذلك ثم رأت دما قال عليه السلام: تحفظ مكانها فإذا طهرت طافت و اعتدت بما مضى» (٢) فمحمول على طواف النافلة كما عن الشيخ رحمه الله هذا إذا كان الحدث من غير اختيار و أما معه فيجري عليه ما يأتي من حكم قطع الطواف عمدا.

(١٣) للنص، و الإجماع، و الأصل، و قاعدة أن المشروط ينتفي بانتفاء شرطه، و في صحيح ابن مسلم قال: «سألت أحدهما (عليهما السلام) عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور قال عليه السلام: يتوضأ و يعيد طوافه و إن كان تطوعا و توضأ و صلى ركعتين» (٣) و كذا إن تركها عن جهل بالحكم أو جهل بالموضوع لقاعدة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط، مع أن إطلاق الصحيح يشملهما بلا فرق فيه بين القاصر و المقصر.

و لا فرق في الحدث فيما مر من الأحكام بين أقسامه من الأكبر و الأصغر بأقسامهما حتى مس الميت الذي هو من الحدث الأصغر و يحتاج مع ذلك إلى الغسل. كما لا فرق في حدوث الحدث بين ما إذا كان عند الاشتغال بالطواف أو حين خروجه عن المطاف لضرورة، أو حين الفراغ عن شوط و قبل الشروع في شوط آخر.

ثم إنه لو اعتقد حدوث حدث منه و مع ذلك طاف يصح طوافه لو حصل

(١) و (٢) الوسائل باب: ٨٥ من أبواب الطواف حديث: ٢ و ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(مسألة ٧): لو حصل له الإغماء - لضعف، أو جهة أخرى تبطل طهارته (١٤).

الثاني: الطهارة من الخبث في الثوب، و البدن بلا فرق بين طواف الفريضة و المندوب (١٥). و لا يعفى في الطواف عن نجاسة ما لا تتم

منه قصد القرية، و كذا لو رأى في ثوبه نجاسة و شك في أنها بول أو رطوبة خارجية يصح طوافه و لا يجب غسل ثوبه.

(١٤) لأنه من الحدث الأصغر فيترتب عليه ما تقدم من الأحكام.

(١٥) لما ادعي من الإجماع عليه. و استدل عليه. تارة: بالنبوي: الطواف بالبيت صلاة<sup>(١)</sup>، و بخبر يونس بن يعقوب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يرى في ثوبه الدم و هو في الطواف قال عليه السلام: ينظر الموضع الذي رأى فيه الدم فيعرفه ثم يخرج و يغسله ثم يعود فيتم طوافه»<sup>(٢)</sup>. و نوقش فيه. أولاً: بقصور السند.

و فيه: أنه على فرض ثبوته منجبر بالعمل و الاعتماد ممن لا يعمل إلا بالقطعيات

و ثانياً: بحرمة إدخال النجاسة في المسجد و ان كانت غير معتد به، و بأن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده.

و فيه: أنه على فرض تسليم إطلاق المقدمة الأولى فالأخيرة ممنوعة كما ثبت في محله.

و نسب إلى ابن الجنيد كراهته في ثوب أصابه دم لا يعفى عنه في الصلاة. و عن ابن حمزة كراهته مع النجاسة في ثوبه أو بدنه، و مال إليه في المدارك، للأصل، و ضعف ما تقدم من الأدلة إما سنداً أو دلالة، أو هما معاً، و عدم حرمة

(١) تقدم في صفحة ٤٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الطواف حديث: ٢.

فيه الصلاة، ولا عن الدم الأقل من الدرهم<sup>(١٦)</sup>.

(مسألة ١): يعنى عن دم القروح والجروح في الطواف<sup>(١٧)</sup>.

(مسألة ٢): لو طاف مع الجهل بالنجاسة حتى فرغ صح طوافه، ولا شيء عليه<sup>(١٨)</sup>. وكذا الناسي لها<sup>(١٩)</sup> وإن كان الأحوط الاستيناف<sup>(٢٠)</sup>.

إدخال النجاسة في المسجد مطلقاً، ولمرسل البنظي عن الصادق عليه السلام: «قلت له: رجل في ثوبه دم مما لا تجوز الصلاة في مثله، فطاف في ثوبه فقال عليه السلام: أجزأه الطواف ثم ينزعه ويصلي في ثوب طاهر»<sup>(١)</sup>.

ولكن الأصل محكوم بالدليل، وخبر يونس منجبر بالعمل، ومرسل البنظي قاصر سنداً ومهجور عملاً فلا وجهه لأن يعمل به. ثم إن إطلاقه كإطلاق الكلمات يشمل الطواف الواجب والمندوب.

(١٦) لإطلاق خبر يونس، وإطلاق الكلمات. نعم لو كان الدليل النبوي و كان في مقام بيان إطلاق التنظير حتى من هذه الجهة كانا معفوَيْن كالصلاة ولكن تقدم ما فيه.

(١٧) لعموم أدلة نفي الحرج الشامل للطواف أيضاً.

(١٨) لعموم حديث الرفع<sup>(٢)</sup>، وفحوى معذورية الجهل بالنجاسة في الصلاة، ويمكن أن يستشهد له بما مرّ في خبر يونس من قوله: «يرى في ثوبه الدم وهو في الطواف».

(١٩) لحديث رفع النسيان<sup>(٣)</sup>، وما تقدم من مرسل البنظي بناء على حمله على النسيان كما عن الشيخ، مع ابتناء الحج على التسهيل.

(٢٠) جموداً على النبوي: «الطواف بالبيت صلاة»<sup>(٤)</sup> بناء على عدم اغتفار نسيان النجاسة في الصلاة والمسألة غير معنونة على ما تفحصت عاجلاً وتقدم

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس حديث: ٣.

(٤) تقدم في صفحة: ٤٢.

(مسألة ٣): لو علم في الأثناء بنجاسة ثوبه، أو بدنه أزالها و تمّم الطواف (٢١) و لو احتاج ذلك إلى قطع الطواف، فلا بد حينئذ من مراعاة تجاوز النصف و عدمه، فيزيلها و يبني في الأول و يستأنف في الثاني (٢٢).

الثالث: إباحة ما مع الطائف، فلو طاف في ثوب مغصوب أثم و بطل طوافه (٢٣).

الرابع: ستر العورة - على نحو ما تقدم في الصلاة للذكر و الأنثى (٢٤) و لو بدت العورة غفلة، أو لأجل الزحام و بادر إلى الستر

قصور النبوي عن الاعتماد عليه.

(٢١) على المشهور، لما تقدم في خبر يونس.

(٢٢) لأنه لا يجوز التمسك حينئذ بما مرّ من خبر يونس للشك في شموله لصورة القطع فيدخل المقام في ما يأتي من قطع طواف الفريضة بعد تجاوز النصف دون ما قبله و في الأول يبني و في الأخير يستأنف.

(٢٣) لأن الحركة الطوافية تحريك للمغصوب تبعاً و هو نحو تصرف فيه عرفاً و يكون منهى عنه و النهي في العبادة يوجب البطان فيبطل الطواف و يأثم الطائف. و لا فرق في الغصب بين كونه في ثوبه أو كونه حامله و لو بنحو الشد على وسطه كما لا فرق فيه بين أقسامه فتشمل المعاملات الربوية و الواقعة على الأعيان المحرمة.

ثمّ انه لو اشترى ثوب إحرامه بعين ماله للذي لم يؤدّ خمسه يشكل صحة طوافه هذا و تجري في المقام الفروع التي تعرضنا لها في إباحة لباس المصلي فراجع.

(٢٤) استدل عليه. تارة: بالتأسي، وفيه: أنه أعم من الوجوب.

يصح طوافه، ولا إثم<sup>(٢٥)</sup>، كما أنه لو ستر عورته و طاف عارياً صح

وأخرى: بقاعدة الاحتياط.

وفيه: أن المرجع في الشك في الشرطية البراءة كما ثبت في محله.

و ثالثة: بالنبوي: «الطواف بالبيت صلاة».

وفيه: ما تقدم من قصور سنده ودلالته.

و رابعة: ما تواتر بين الفريقين عن النبي ﷺ: «أن لا يطوف بالبيت عريان»<sup>(١)</sup>، و عن الصادق عليه السلام أن علياً عليه السلام قال: «لا يطوف بالبيت عريان و لا عريانة و لا مشرك»<sup>(٢)</sup>، و عن كشف اللثام: «أن هذا الخبر يقرب من التواتر من طريقنا و طرق العامة»، و في خبر ابن مسلم عنه عليه السلام أيضاً: «أن علياً عليه السلام قال: «لا يطوفن بالبيت عريان»<sup>(٣)</sup> و عن علي عليه السلام قال: «بعثت بأربعة: لا تدخل الكعبة إلا نفس مؤمنة، و لا يطوف بالبيت عريان، و لا يجتمع مؤمن و كافر في المسجد الحرام بعد عامه هذا، و من كان بينه و بين رسول الله ﷺ عهد فعهدة إلى مدته، و من لم يكن له فأجله إلى أربعة أشهر»<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار و يكفي ذلك دليلاً للمسألة، و ستر العورة مقطوع به من قوله ﷺ: «لا يطوف بالبيت عريان» و حيث أن المرأة تمام جسدها عورة يجب عليها ستر الجميع. هذا مع أن الفطرة تحكم بقبح كشف العورة في هذا المجمع العبادي العظيم، و أن الطواف مع كشفها يكون من مظاهر القبح و الفساد، و كشفها في هذا المجمع العظيم بنفسه من مناشئ الإفساد و تهيج الشهوات الجنسية فلا يتقرب به إلى رب العباد، فالنهي غيري أيضاً مضافاً إلى قبحه النفسي.

(٢٥) لأن القبح النفسي و المانع إنما يكون في صورة العمد و الاختيار

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الطواف حديث: ٧ و ٨.

(٤) البحار ج: ٢١ صفحة: ٢٦٧.

طوافه (٢٦).

الخامس: الختان للرجل (٢٧)، بل و الصبي و الخنثى (٢٨) و لا يعتبر في المرأة (٢٩) و لو لم يتمكن من الختان ينتظر زمان التمكن (٣٠)، و لو طاف الصبي - أو اطفيف به - غير محتون لا

دون الغفلة أو الاضطرار، و تقدم في ستر العورة في الصلاة ما ينفع المقام فراجع. (٢٦) للإجماع، و لما مر من أن النهي عن الطواف عاريا إنما هو الطواف

مكشوف العورة لا وجوب ستر تمام البدن، بقرينة الإجماع على عدم وجوبه.

(٢٧) للنص، و الإجماع، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «الأغلف لا يطوف بالبيت و لا بأس أن تطوف المرأة»<sup>(١)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً: «لا بأس أن تطوف المرأة غير المخفوضة، فأما الرجل فلا يطوف إلا و هو مختن»<sup>(٢)</sup>، و في خبر ابن سدير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نصراني أسلم و حضر الحج و لم يكن اختن أ يحج قبل أن يختن؟ قال عليه السلام: لا و لكن يبدأ بالسنة»<sup>(٣)</sup> و عنه عليه السلام أيضاً: «في الرجل يسلم فيريد أن يحج و قد حضر الحج أ يحج أم يختن؟ قال عليه السلام: لا يحج حتى يختن»<sup>(٤)</sup> و المتفاهم من هذه الأخبار بيان الشرطية كما في سائر الموارد التي عبر فيها بهذا التعبير و لا ينافي ذلك وجوبه النفسي أيضاً، لإمكان اجتماع ملاك النفسي و الغيري في شيء واحد.

(٢٨) لأن المنساق من الأخبار بقرينة استثناء المرأة اعتبار الختان في كل من يتصور فيه موضوع الاختتان رجلاً كان، أو صبياً، أو خنثى و ذكر الرجل فيها إنما هو من باب الغالب لا الخصوصية، وكذا في عبارة من اقتصر عليه من الفقهاء.

(٢٩) للأصل، و النص، و الإجماع.

(٣٠) لقاعدة أن المشروط ينتفي بانتفاء شرطه، فيكون غير مستطيع ما دام

تحلّ له النساء بعد البلوغ<sup>(٣١)</sup>.

السادس: النية<sup>(٣٢)</sup> والأحوط ندبا أن يخطر بقلبه: «أطوف

لم يتمكن كفقّد شرط آخر من شروط باقي أفعال الحج، ويشهد له قوله ﷺ: «لا يحج حتى يختتن» وما في كشف اللثام من احتمال وجوب الاستنابة مشكل، فإنه يصح فيما إذا كان الوجوب مطلقاً ولم يتمكن منه و دلّ دليل من الخارج على صحة الاستنابة فيه. نعم لو ثبت أن شرطية الختان مختصة بحال التمكن سقط أصل الشرطية عند عدمه ويجب الإتيان مباشرة، والأحوط الجمع بين الإتيان به مباشرة والاستنابة ثم الاستيناف بعد الختان.

(٣١) لبطلان طوافه، وعدم اختصاص الوضعيات بالمكلفين لأن الختان شرط للطواف بما له من أهم المقدمات وهو الإحرام فيكون أصل إحرامه فاسدا حينئذ فتأمل.

(٣٢) إجماعا من المسلمين، بل ضرورة بينهم، وإنما النزاع في أن نية الإحرام كافية أو لا بد من تجديد نية خاصة عند كل فعل من أفعال الحج أو العمرة طوافا كان أو غيره؟.

و الحق أن هذا النزاع ساقط بناء على أنها الداعي كما هو الحق لثبوت الداعي بالنسبة إلى الحج و تمام أفعاله الواجبة و المندوبة إجمالا في نفس الحاج من أول خروجه من بيته إلى الفراغ عن أعمال الحج و هذا المقدار يكفي و لا دليل على اعتبار أزيد منه، بل مقتضى الأصل عدمه، و لعله لذلك لم يتعرض لها في الأخبار بالنسبة إلى الطواف و سائر الأعمال. و وجه التعرض لها في الأخبار عند الإحرام يمكن أن يكون لأجل امتياز نوع الحج و العمرة عليه.

كما أنه يسقط نزاع أنه هل يعتبر فيها أن تكون قبل الطواف أو تكفي المقارنة لأن الداعي حاصل قبل العمل و معه و في أثنائه، بل و بعد الفراغ منه، لبناء المؤمنين بحسب فطرهم الإيمانية على الإتيان بالحج في كل سنة لو

بالبیت سبعة أشواط لعمرة التمتع إلى حجة الإسلام لوجوبه قربة إلى الله» وفي طواف الحج يخطر: «أطوف بالبیت سبعة أشواط لطواف حج التمتع لوجوبه» وهكذا (٣٣).

السابع والثامن: الابتداء بالحجر الأسود. والختم به (٣٤).

(مسألة ١): يكفي تحقق الابتداء والاختتام بالحجر واقعا سواء قصد عنوان الابتداء والاختتام به تفصيلا أولا (٣٥)، فلو ابتداء الطائف

أمكنهم ذلك.

(٣٣) خروجاً عن خلاف من أوجب الإخطار وقصد الوجه وإن كان لا دليل على كل واحد منهما كما مر في نية الوضوء مفصلاً.

(٣٤) للنصوص، والإجماع، بل الضرورة، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود» (١) وقوله عليه السلام: «من اختصر في الحجر» أي: أخرج حجر إسماعيل عن الطواف، وقوله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «إذا كنت في الطواف السابع فأنت المتعوذ - إلى أن قال عليه السلام: - ثم استلم الركن اليماني ثم أئت الحجر فاختم به» (٢).

وأما صحيح ابن عمار عنه عليه السلام أيضاً: «كما نقول: لا بد أن نستفتح بالحجر ونختم به، فأما اليوم فقد كثر الناس عليه» (٣) فالمراد به الاستلام لا الابتداء به في الطواف والختم به.

(٣٥) لأن المناط صدق الطواف من الحجر إلى الحجر، وهو متحقق

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الطواف حديث: ١.

سواء قصد عنوان البدءة و الختم به أولا، فإذا كان من قصده و داعيه الإتيان بالطواف الشرعي و المفروض انه متقوم بالبدءة من الحجر و الختم به، و أن بناءه على إلغاء الزيادة و عدم اعتبارها جزءا من الطواف، فيقع الطواف الشرعي في الواقع مبتدئا من الحجر و مختتما به و إن شئت قلت: إن الابتداء من الحجر و الختم به مع كون الداعي المستمر في النفس الطواف الشرعي و إلغاء الزيادة انطباقي قهري - إن تحقق سبعة أشواط كاملا - هذا إذا وقعت البدءة و الختم من غير الحجر جهلا أو سهوا.

و أما إن كان ذلك عن عمد و التفات و أوجب ذلك عدم تحقق قصد القرية بالنسبة إلى أصل الطواف فلا إشكال في البطلان، لفقد قصد القرية، وكذا إن أوجب الاختلال في عدم الأشواط أو في بعضها.

و أما إن لم يوجب ذلك كله و تحقق منه قصد القرية و تحققت الأشواط السبعة بلا نقص فيها و لا في بعضها مع تحقق دورة كاملة في كل شوط من الحجر و إليه و مع ذلك جعل الزيادة جزءا للطواف فالمسألة مبنية على أن التشريع في ما هو خارج عن حقيقة المأمور به مع قصد الامتثال بالمجموع من حيث المجموع هل يوجب البطلان أو لا؟ يأتي تفصيله في الأمر الثالث عشر.

ثم إنه يمكن أن يجعل النزاع بين من اعتبر قصد البدءة و الختم من الحجر و إليه و بين من لم يعتبر ذلك لفظيا فمن اعتبره أراد القصد الإجمالي الحاصل من قصد الطواف على ما هو المشروع و من لم يعتبره أراد القصد التفصيلي الذي لا دليل على اعتباره في أصل النية فكيف بقصد الختم و البدءة.

و أما لو لم يقصد الجزئية و قصد الزيادة عمداً من دون قصد عنوان الجزئية فلا دليل على البطلان، بل مقتضى أصالة الصحة الإجزاء.

بغيره مما قبله أو ما بعده لا يعتد بما أتى به حتى ينتهي إلى الحجر فيكون ابتداء الحساب منه مع بقاء الداعي في نفسه<sup>(٣٦)</sup> و تجديد النية على الأحوط.

(مسألة ٢): لا تفرّق النية على الإجزاء بأن ينوي بكل جزء من شوط أو لكل شوط نية مستقلة<sup>(٣٧)</sup>.

(مسألة ٣): لا بأس بالبدة من قبل الحجر الأسود و الختم بعده إذا كان ذلك بعنوان المقدمة للعلم بحصول الابتداء به و الختم إليه<sup>(٣٨)</sup>.

(مسألة ٤): يجزي البدة بالحجر و الختم إليه عرفاً و لا تجب المداقة فيهما<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٦) لأن ما أتى به مما قبله أو مما بعده لغو و لو كان مقداراً كثيراً لعدم كونه جزء من الطواف الشرعي فيكون مثل ما إذا مشى في موضع آخر من المسجد الحرام.

(٣٧) لأن المنساق من الأدلة أن تمام سبعة أشواط عمل واحد و كل شوط له جهة المقدمة المحضة، و كذا كل جزء من كل شوط، فالأشواط و أبعاضها بالنسبة إلى الطواف كالركعات و أبعاضها بالنسبة إلى الصلاة فيكون الطواف الذي هو جزء من الحج أو العمرة بسيطاً عرفياً و إن كان مركباً حقيقياً.

(٣٨) لأن المقدمة العلمية خارجة عن ذات العمل يؤتى بها من باب حصول العلم بالامتنال و لا فرق في عنوان المقدمة العلمية بين كونها قصدية التفاتية أو لا، فلو حصل التقدم أو التأخر في الواقع و لم يلتفت إليه و لكن كان قصده في الواقع التكليف الواقعي الشرعي يصح طوافه و لا شيء عليه.

(٣٩) لأنه المتفاهم من الأدلة، و المطابق لسهولة الشريعة خصوصاً في

(مسألة ٥): لو شك في حصول الابتداء بالحجر و الاختتام به لم يصح (٤٠).

التاسع: جعل البيت على اليسار (٤١). و يكفي الصدق العرفي

ذلك المجمع العظيم الذي تتعذر فيه الدقة و توجب المشقة على الناس، و الوقوع في الحرج و الوسواس، و قد حج النبي ﷺ راكبا لتعليم التسهيل و التيسير و قال ﷺ: «خذوا عني مناسككم»<sup>(١)</sup> فما نسب إلى جمع منهم العلامة من أنه لا بد من الابتداء بأول الحجر بحيث يمر كله على كله لا دليل عليه من عقل أو نقل بعد صدق الابتداء العرفي و الاختتام كذلك إلا قاعدة الاشتغال المحكومة بإطلاق الأدلة المنزلة على العرفيات خصوصا في هذا الازدحام الكثير. نعم هو المطابق للاحتياط لو لم يكن مخالفا له من سائر الجهات كإيذاء المؤمنين و مزاحمة الطائفين و التعرض لاستهزاء المخالفين و غير ذلك من المحاذير التي لا يعرفها إلا من شهد ذلك المشهد العظيم خصوصا في هذه الأعصار.

(٤٠) لأن مقتضى الأصل عدم حصول الابتداء بالحجر و الاختتام به، فلا بد من تحصيل الاطمئنان بذلك و تكفي الإمارة العرفية كما يأتي، و كذا يكفي في حصولهما التبعية لمن يعتمد عليه و يثق به من مطوف و غيره، و لا فرق في ذلك بين الماشي في طوافه و الراكب و لا من طيف به محمولا، كما لا فرق فيه بين من كان قريبا من الكعبة المقدسة أو بعيدا عنها.

ثمَّ انه لو اعتقد حصول الابتداء بالحجر و الاختتام به ثمَّ بأن الخلاف يستأنف الطواف، و لو كان بالعكس يصح إن حصل منه قصد القرية.

(٤١) للسيرة خلفا عن سلف، و الإجماع، و النصوص التي يستفاد ذلك

فلا يقدح الانحراف اليسير بحيث لا ينافي ذلك (٤٢). نعم، لو جعله على يمينه أو استقبله بوجهه، أو استدبره عمداً أو سهواً لم يصح و لو بخطوة (٤٣) و وجب إعادة ما خالف فقط مع عدم فوت الموالاة بين أبعاد الطواف و إلا فيعيد أصل الشوط الذي خالف فيه (٤٤).

منها قال الصادق عليه السلام: في صحيح ابن سنان: «إذا كنت في الطواف السابع فأنت المتعوذ و هو: إذا قمت في دبر الكعبة حذاء الباب - إلى أن قال عليه السلام: ثم استلم الركن اليماني ثم أتت الحجر فاختم به» (١)، و قال عليه السلام في صحيح معاوية: «إذا فرغت من طوافك و بلغت مؤخر الكعبة و هو: بحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل فابسط يديك على البيت - إلى أن قال عليه السلام: ثم استلم الركن اليماني ثم أتت الحجر» (٢)، و قوله عليه السلام: «إذا فرغت من طوافك» أي: أشرفت على الفراغ، لأن بالبلوغ إلى المستجار يتم ثلاثة أرباع الطواف، و مثله صحيحة الآخر (٣)، و يستلزم ما قاله عليه السلام في هذه الصحاح أن يكون الطواف على اليسار، و يشهد له التأسي، و قوله عليه السلام: «خذوا عني مناسككم» (٤).

(٤٢) لتنزل الأدلة على العرفيات، و أصالة البراءة عن اعتبار ما زاد على الصدق العرفي، و سهولة الشريعة المقدسة خصوصا مثل هذا الازدحام الذي يزداد - و الحمد لله - في كل عام.

(٤٣) لانتفاء المشروط بفقد شرطه، و الأصل في الشرط أن يكون واقعيا ما لم يدل دليل على الخلاف، و لا دليل كذلك في المقام، و لكن ليس ذلك كله مبنيا على الدقة، كما لا اعتبار بما يوجب الوسواس في مثل هذا المزدحم من الناس.

(٤٤) لأن ما وقع منه فاقدا للشرط كالعدم و حينئذ فان لم يكن في البين

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الطواف حديث: ١ و ٤ و ٩.

(٤) تيسير الوصول ج: ١ صفحة ٣١٢.

و لا بد من المواظبة على كون البيت على اليسار عند فتحتي الحجر، و عند الأركان، و عند مزاحمة الطائفين (٤٥).

العاشر: إدخال حجر إسماعيل في الطواف (٤٦) فلو طاف بينه و بين البيت لم يصح ذلك الشيوط حتى يتدارك من محلّ المخالفة (٤٧)، والأحوط استئناف الشوط من رأس (٤٨)، و الأولى

محذور خارجي يعيده و إلا فيعيد أصل الشوط إن لم يكن ذلك من الوسواس، و إيذاء الناس.

(٤٥) فان في هذه المواقع يمكن التخلف عن كون البيت على اليسار، فيجب التحفظ مقدمة لكونها على اليسار و لكن كل ذلك بالنحو المتعارف لا بالدقة و لا بما يوجب الأذية للطائفين.

(٤٦) إجماعا من المسلمين، و نصوصا مستفيضة منها قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «من اختصر في الحجر الطواف فليعد طوافه من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود» (١).

(٤٧) للأصل، و النص، و الإجماع، ففي حسن البخاري عن الصادق عليه السلام: «في الرجل يطوف بالبيت فيختصر في الحجر قال عليه السلام: يقضي ما اختصر من طوافه» (٢).

(٤٨) لاحتمال أن يكون المراد بقول الصادق عليه السلام فيما مرّ من صحيح معاوية ذلك، فيكون المراد بقوله: «فليعد طوافه» أي: شوطه، و في صحيح الحلبي برواية الشيخ: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل طاف بالبيت فاختصر شوطا واحدا في الحجر قال عليه السلام: يعيد ذلك الشوط» (٣) و في رواية الصدوق عليه السلام: «يعيد الطواف الواحد» و الظاهر وحدة المراد بالتعبيرين. و أما مكاتبة إبراهيم إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام: «امرأة طافت طواف الحج، فلما كانت في الشوط السابع

إعادة أصل الطواف من رأس بعد إتمام الأول وإن كان قد تجاوز النصف (٤٩).  
الحادي عشر: كونه خارجاً عن البيت، وحجر إسماعيل بمجموع

اختصرت فطافت في الحجر و صلت ركعتي الفريضة وسعت و طافت طواف النساء ثم أتت منى فكتب ﷺ: تعيد<sup>(١)</sup> فهو مجمل يحتمل إعادة الشوط، وإعادة أصل أطواف، وإعادة من محل الاختصار، والمسألة بحسب الأصل من صغريات الأقل والأكثر، وإعادة من محل الاختصار واجب، والباقي مشكوك فيرجع فيه إلى البراءة.

(٤٩) يظهر وجهه من الاحتمال في صحيح معاوية والمكاتبه. واحتمال الشهيد اعتبار تجاوز النصف هنا أيضاً لا وجه له.

ثم إنه لا فرق في ما ذكر بين كون الحجر خارجاً عن البيت كما تدل عليه أخبارنا أو داخل فيه كما يظهر من أخبار العامة<sup>(٢)</sup>، ونسب إلى المشهور بيننا و لعل نظرهم إلى أنه من البيت من جهة الطواف فقط، وإلا لكان قولهم مخالفاً للأدلة الدالة على أنه ليس من البيت، ففي صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن الحجر أمن البيت هو أو فيه شيء من البيت؟ فقال ﷺ: لا ولا قلامة ظفر، ولكن إسماعيل دفن فيه أمه فكره أن يوطأ، فجعل عليه حجراً وفيه قبور أنبياء»<sup>(٣)</sup>، وفي خبر المفضل بن عمر عنه ﷺ أيضاً: «الحجر بيت إسماعيل، وفيه قبر هاجر، وقبر إسماعيل»<sup>(٤)</sup>. وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله ﷺ قال: «سألته عن الحجر فقال إنكم تسمونه الحطيم، وإنما كان لغنم إسماعيل وإنما دفن فيه أمه و كره أن يوطأ قبرها فحجر عليه وفيه قبور أنبياء»<sup>(٥)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الطواف حديث: ٤.

(٢) راجع سنن ابن ماجه المناسك باب: ٣١ حديث: ٢٩٥٥.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الطواف حديث: ١ و ٣ و ١٠.

بدنه (٥٠) فلو مشى على شاذروان البيت أو على حائط الحجر لم يجز (٥١)، ويجوز مس جدار البيت بيده حال الطواف (٥٢) وإن كان الأحوط خلافه (٥٣).

الثاني عشر: كون الطواف بين البيت الشريف و مقام

(٥٠) للإجماع، ولعدم صدق الطواف بالبيت و الحجر إلا بذلك، لأن أساس البيت من الكعبة و جدار الحجر لا بد و أن يدخل في المطاف، لما تقدم من وجوب كون الطواف حول الحجر.

(٥١) لأن الحائط من الحجر و الشاذروان من البيت فلا بد من الطواف حولهما لا الطواف عليهما، وكذا لو وضع يده فوق جدار حجر إسماعيل و طاف، لعدم كون طوافه بجميع بدنه خارج الحجر.

(٥٢) لصدق الطواف حول البيت و صدق خروج البدن عن البيت عرفاً.

(٥٣) خروجاً عن خلاف العلامة و قد جزم بعدم الجواز في التذكرة، لأنه يكون بعض بدنه في البيت حينئذ.

وفيه: انه كذلك بالصدق الدقي العقلي. و أما بحسب العرف، فيصدق أنه طائف و أن بدنه خارج عنه و ليست الأحكام مبنية على الدقيات العقلية، وكذا لو وضع يده على حائط الحجر.

تنبيه: قطع الأصحاب (رحمهم الله) بأن ما يسمى بشاذروان و هو الارتفاع الذي يكون في طرف الحجر الأسود الملتصق بالكعبة المقدسة من البيت و داخل فيه. و عن الشافعية و الحنابلة و جمع من المالكية ذلك أيضاً و يختص ذلك بطرف واحد. و لكن عن شفاء للغرام أنه في ثلاثة جوانب من الكعبة الشريفة: الشرقي، و الغربي، و اليماني. و أما الحجارة اللاصقة بجدار الكعبة التي تلي الحجر فليست شاذروانا، لأنها من الكعبة بلا ريب، و على هذا فالأولى أن لا يدنو من البيت من سائر الجهات بقدر الشاذروان أيضاً هذا إذا لم يوجب ذلك

إبراهيم عليه السلام (٥٤) مراعيًا قدر ما بينهما من جميع الجهات

إثارة الوسواس وإيذاء الناس وارتكاب جهة أخرى مرجوحة وإلا فالأولى تركه، بل قد يجب.

(٥٤) البحث في هذه المسألة.

تارة: بحسب الأصل.

وأخرى: بحسب الإطلاقات.

و ثالثة: بحسب الأدلة الخاصة.

و رابعة: بحسب السيرة.

و خامسة: بحسب التواريخ والاعتبارات الصحيحة.

أما الأولى: فالمسألة من موارد البراءة، لأن التحديد يحد خاص في المطاف قيد مشكوك فيه و المرجع فيه البراءة بعد صدق الطواف عرفاً، كما في جميع القيود المشكوك في سائر التكاليف خصوصاً في مثل هذا التكليف العام البلوى الموجب للتزاحم و الازدياد من الرجال و النساء.

أما الثانية: فمقتضى الإطلاقات الصحة مطلقاً ما دام صدق عليه الطواف عرفاً و لا ريب في صدقه و لو كان خارجاً عن الحد المعهود خصوصاً مع اتصال الطائفتين بعضهم ببعض سيما مع كثرة الزحام التي يكون جميع الطائفتين كالسيل الذي يدور حول الكعبة المقدسة بحركة واحدة دورية كما لا يخفى على من شاهد ذلك المشهد العظيم من سطح المسجد الحرام، فلا يفرق العرف في صدق الطواف بين من كان في المطاف أو خارجاً عنه و لو بكثير، و حينئذ فيكون جميع الطائفتين - و إن استوعبوا تمام مساحة المسجد الحرام - كطواف واحد، كما أن صلاة الجماعة التي تقام في المسجد صلاة واحدة مع أنها مستوعبة لتمام المسجد في الموسم غالباً.

أما الثالثة: فالمشهور تحديد المطاف بما بين البيت و المقام.

و استدل عليه.

تارة: بإجماع الغنية. وفيه: أنه موهون بمخالفة الصدوق، و صاحب المدارك، و الذخيرة، و المفاتيح، مع احتمال كونه مستندا إلى خبر ابن مسلم قال: «سألت عن حد الطواف بالبيت الذي من خرج عنه لم يكن طائفا؟ قال ﷺ: كان الناس على عهد رسول الله ﷺ يطوفون بالبيت و المقام و أتم اليوم تطوفون ما بين المقام و بين البيت فكان الحد موضع المقام اليوم فمن جازه فليس بطائف. و الحد قبل اليوم و اليوم واحد قدر ما بين المقام و بين البيت من نواحي البيت كلها فمن طاف فتابعد من نواحيه أبعد من مقدار ذلك كان طائفا بغير البيت بمنزلة من طاف بالمسجد لأنه طاف في غير حدّ و لا طواف له»<sup>(١)</sup> و سيأتي شرح بعض جمل الحديث عن قريب و ليس في هذا الأمر العام البلوى إلا هذا الحديث القاصر سندا - يباسين الضرير و المضمّر - و المجل متنا و المعارض بما هو صحيح سندا و ظاهر دلالة في خلافه و هو صحيح أبان عن الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن الطواف خلف المقام قال ﷺ: ما أحب ذلك و ما أرى به بأسا، فلا تفعله إلا أن لا تجد منه بدا»<sup>(٢)</sup> و هو ظاهر في الكراهة في غير حال الضرورة فلا كراهة فيها كما أفنى به الصدوق، و موافق لسهولة الشريعة خصوصا في هذا المجمع العظيم، فليحمل خبر ابن مسلم على الكراهة أيضاً و لعل السر في تحديد المطاف حرمة أو كراهة بهذا الحد الخاص أن هذا المقادر من المكان هو المتيقن بأنه قد تشرف بقدم جميع الأنبياء و المعصومين و عباد الله الصالحين و أوليائه المخلصين، بل هو مطاف الملائكة الكروبيين في كل آن قطعاً، فأراد الشارع الأقدس أن يتشرف أقدام أمته بشرفين: الدنو من البيت الحرام، و المشي على ما مشى عليه الأنبياء العظام و الأولياء و الملائكة الكرام.

فتلخص: أنه لم يظهر من الدليل الخاص ما تطمئن به النفس على تحديد المطاف بما بين البيت و المقام، فمقتضى الأصل و الإطلاق محكم.

أما الجهة الرابعة من البحث: فالسيرة وإن جرت على الطواف في خصوص المطاف المعهود. ولكن فيها.

أولاً: أنها أعم من الوجوب و مطلق الرجحان.

و ثانياً: أن الحجيج كانوا بقدر يكفيهم المطاف بخلاف هذه الأعصار التي لا يكفيهم أصل المسجد الحرام فضلاً عن سعة المطاف.

و ثالثاً: أن الناس يرون في الدنو من الكعبة فضلاً و شرفاً.

أما الجهة الخامسة: فالذي يظهر من التواريخ المعتبرة أن تحديد المطاف بالحد المشهور الذي علم بعلامات خاصة من الأعمدة الحديثة في الأعصار المتأخرة كان تحديداً تكوينياً لا شرعياً بمعنى: أن المسجد الحرام كان بقدر المطاف الفعلي و كان خارجه خارجاً عن المسجد الحرام، و يشهد لذلك أمور..

الأول: ما تقدم من خبر ابن مسلم من قوله عليه السلام: «بمنزلة من طاف بالمسجد» فجعل عليه السلام المسجد الحرام عبارة عن المطاف و جعل الطواف الخارج عنه طوافه بالمسجد.

الثاني: الأخبار الدالة على أن باب بني شيبه كان باب المسجد الحرام<sup>(١)</sup> و هو كان قريباً من المطاف و لم ينفصل بينهما إلا بقدر ما يضع الناس نعالهم و أمتعتهم التي تكون معهم فيها، فتلك الزيادة لم تكن معرضاً للطواف لأجل هذه العوارض.

الثالث: قال ياقوت الحموي في المعجم: «إنه لو يكن للمسجد الحرام جدار و كانت بيوت الناس حول المطاف و قد ضيقوا على الكعبة و أول من بنى الجدار للمسجد هو عمر بن الخطاب فاشترى الدور من أهلها و من أبى وضع ثمن داره في محل و هدم داره و جعل للمسجد جداراً دون القامة و كانت المصاييح توضع على الجدار ثم وسعها عثمان» و لم يعلم أن توسعة عثمان كانت بأي مقدار و في أي جهة. و يستفاد من هذه الأمور أن الطواف الخارج عن

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

المطاف كان طوافاً بالكعبة في خارج المسجد لا أن يكون طوافاً بالكعبة في داخل المسجد و الظاهر أن الزيادات الحاصلة كانت بعد إبقاء علامة للمسجد الأصلي الذي كان في زمان الرسول ﷺ تحفظاً عليه كما في الزيادة الحاصلة في مسجد النبي ﷺ. فتحديد المطاف بالحد المشهور بين الفقهاء كان تحديداً تكوينياً لفرض أن وسعة المسجد كانت بهذا المقدار في أول البعثة و كان ما زاد عليه خارجاً عن أصل المسجد بحسب الظاهر. ﷺ

فتلخص: أنه من التواريخ لا يعلم أيضاً تحديد المطاف تحديداً معتبراً شرعياً. مع أن هذا الأمر العام البلوى يجب أن يهتم به اهتماماً أكثر من ذلك سؤالاً من الناس و بياناً من المعصوم ﷺ و ضبطاً في السير و التواريخ، فظهر وجه الأقوال الثلاثة:

الأول: عدم الجواز في الخارج عن المطاف مطلقاً حتى في حال الضرورة، و نسب ذلك إلى المشهور و تقدم ما يصلح وجهاً له و المناقشة فيه.

الثاني: الجواز في حال الضرورة، نسب ذلك إلى الإسكافي و مدركه صحيح الحلبي - المتقدم - و هو مخدوش، لأنه يدل على الجواز حتى مع الاختيار على كراهة.

الثالث: ما نسب إلى الصدوق من الجواز مطلقاً على كراهة و يساعده صحيح الحلبي المتقدم.

فوائد.. الأولى: مقام إبراهيم ﷺ يطلق على الصخرة القابلة للنقل و الانتقال التي فيها أثر قدمي خليل الرحمن و هي محترمة مقدسة بعد الحجر الأسود. و شرفت الصخرة من الرب الجليل بأثر قدمي الخليل إما لأجل أنه ﷺ كان يقوم عليها في بناء البيت العتيق، أو لأجل أنه لما فرغ من بناء البيت أمر من ناحية رب العزة بقوله تعالى ﴿وَ أَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾<sup>(١)</sup> فقام على تلك الصخرة و نادى هلموا للحج، و إما لأجل أنه ﷺ لما جاء لطلب ابنه

إسماعيل وضعتها زوجته تحت قدميه و غسلته فبقي أثر قدميه عليها، و الكل مأثور<sup>(١)</sup> و يمكن اجتماع جميع الجهات فيها. و يطلق أيضاً على محل تلك الصخرة من باب إطلاق الحال على المحل و هذا هو المنط في تحديد البعد بين البيت و المقام في الطواف و هو موضع صلاة الطواف كما يأتي سواء كانت الصخرة فيه أو لا و المسافة بينه و بين البيت ستة و عشرون ذراعاً على ما قالوا، و يدل على أن المنط في التحديد محل المقام لا نفسه صحيح إبراهيم بن محمود قال: «قلت للرضا عليه السلام: أصلي ركعتي طواف الفريضة خلف فالمقام حيث هو الساعة أو حيث كان على عهد رسول الله ﷺ؟ قال عليه السلام: حيث هو الساعة»<sup>(٢)</sup> و تقدم ذلك في خبر ابن مسلم أيضاً، فقوله عليه السلام فيه: «كان الناس على عهد رسول الله ﷺ يطوفون بالبيت و المقام» المراد بالمقام هنا نفس الصخرة حيث كانت ملصقة بالبيت في عهد رسول الله ﷺ، و قوله عليه السلام: «و أنتم اليوم تطوفون ما بين المقام و بين البيت» المراد بالمقام هنا محله، كما يدل عليه قوله عليه السلام بعده: «فكان الحد موضع المقام اليوم - الحديث -»<sup>(٣)</sup> فلا إشكال و لا خلاف من هذه الجهة نصاً و فتوى.

الثانية: يظهر من الأخبار أن الصخرة التي عليها أثر قدمي الخليل المسمى بالمقام قد تغير محله عما كان عليه، ففي صحيح زرارة<sup>(٤)</sup> عن أبي جعفر عليه السلام: «كان موضع المقام الذي وضعه إبراهيم عليه السلام عند جدار البيت فلم يزل هناك حتى حوَّله أهل الجاهلية إلى المكان الذي هو فيه اليوم، فلما فتح النبي مكة ردّه إلى الموضع الذي وضعه إبراهيم عليه السلام فلم يزل هناك حتى ولي عمر فسأل الناس من منكم يعرف المكان الذي فيه المقام؟ فقال رجل: أنا قد أخذت مقداره بنسج»<sup>(٥)</sup>

(١) راجع تفسير البرهان: ج: ١ صفحة: ١٥٣، وكذا ج: ٣ صفحة: ٨٥ منه.

(٢) الوسائل باب: ٧١ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٤) الوافي: ج: ٨ صفحة: ١٣ باب: ٤ من أبواب بدو المشاعر و المناسك.

(٥) النسخ: حبل عريض يشد به الرحال.

و هو عندي فقال: اثبتني به فأتاه فقاसे ثم رده إلى ذلك المكان» وفي روضة الكافي عن علي عليه السلام: «لو أمرت بمقام إبراهيم عليه السلام فرددته إلى الموضع الذي وضعه فيه رسول الله صلى الله عليه وآله - إلى أن قال - لتفرقوا عني».

الثالثة: لإبراهيم الخليل عليه السلام مقام صلاة و عبادة في مسجد الكوفة، و مسجد السهلة، و بيت المقدس و بعيد في الغاية أن لا يكون له مقام صلاة و عبادة في المسجد الحرام و لا بدع في ذلك، فإن كثرة تفاني الخليل في مرضاة خليله لا يقتضي إلا ذلك و الظاهر أن المقام الفعلي كان مقام صلاته و عبادته و كان مقام قدميه أي: الصخرة ملصقا بجدار البيت فكان له عليه السلام مقامان.

المقام: القدي.

و المقام: العبادي فجمع في الجاهلية بين المقامين و فرق بينهما رسول الله صلى الله عليه وآله لمصالح ثم جمع بينهما و قرره المعصومون عليهم السلام لمصالح كثيرة فيكون منتهى الطواف و محل صلاته مقامه العبادي لا مقامه القدي، و يقتضيه الاعتبار و لعل اهتمام الرسول صلى الله عليه وآله على التفريق بينهما لثلا يخضع العوام و ضعفة العقول لقدميه عليه السلام في مقابل التخصع لله تعالى و بيته، و لثلا يكون له استقلال في قبال البيت الشريف بل يكون ملصقا به و من تبعاته تبعية آلات البناء و أدواتها لنفس البناء.

الرابعة: لا بد و أن تحمل الآية الكريمة «وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» <sup>(١)</sup> على الأعم من مقام الجسماني الظاهري و مقامه المعنوي الواقعي و هو من أجل المقامات يعني: أن من يفد إلى الله تعالى حاجا، أو معتمرا، أو هما معا لا بد و أن ينظر إلى المقام الذي استفاده الخليل من حضرة الجليل بكثرة انقطاعه إليه تعالى و تحمله المشاق في إعلاء كلمته و تشعير مشاعره فيجعل صلاته في الخضوع و الخشوع و الانقطاع بحيث يدنو بها إلى هذا المقام المعنوي، كما دنا إلى المقام الظاهري الجسماني.

(١) سورة البقرة: ١٢٥. و راجع ما يتعلق بالآية المباركة في ج: ٢ من مواهب الرحمن في تفسير القرآن.

حتى من جهة الحجر<sup>(٥٥)</sup>، فيحتسب منها وإن لم يجز سلوكه<sup>(٥٦)</sup> ولا بأس بالطواف خارجاً عن الحد عند التقية<sup>(٥٧)</sup>.

(٥٥) على المقطوع به في كلام الأصحاب، وتقدم في خبر ابن مسلم<sup>(١)</sup> قدر ما بين المقام وبين البيت من نواحي البيت كلها.

(٥٦) لظهور الكلمات، وخبر ابن مسلم في أن طرفي الحد في هذا التحديد قدر المسافة بين البيت والمقام من تمام الجهات، وتقدم أن الحجر خارج من البيت وإن وجب إدخاله في الطواف فلا بد وأن يلحظ البعد في طرف الحجر أيضاً من البيت إلى الحد المحاذي للمقام.

ثم إنه ظهر مما تقدم أنه لا موضوعية في التحديد للمقام القدي، فلو فرض تغييره عن وضعه وتقله إلى محل آخر لا يتغير تحديد المطاف بذلك، كما لا موضوعية للبيت الشريف، فلو فرض زوالها - والعياذ بالله - لا يزول الحد، ولا الطواف، ولا القبلة، والمرجع في التحديد هو المتعارف لا الدقة العقلية، كما في سائر التحديدات الشرعية.

(٥٧) لعمومات أدلة التقية الشاملة للمقام أيضاً.

ثم إنه لا يضر فصل كسوة الكعبة المشرفة بين الطائف والبيت، لأنها كانت في زمن النبي ﷺ والمعصومين عليه السلام ولم يستنكروا ذلك بل طافوا بأنفسهم حول البيت المغطى بالكسوة، وفي بعض التواريخ، أن كسوة الكعبة لم تقلع عنها من أول حدوثها إلى زمان المهدي العباسي. سنة ١٦٠ هجرية وكانت تكسى كل عام بثوب فوق الكسوة السابقة، وكساها رسول الله ﷺ أيضاً والخلفاء وشكوا سدنة الكعبة إلى المهدي عدم تحمل قواعد البيت لهذا القدر من الكسوة فأمر بقلعها وأن تقلع في كل عام ثم تكسى كساء جديداً.

الثالث عشر: إكماله سبعة أشواط (٥٨) فلو نقص شوطاً أو بعضه و لو خطوة لم يصح طوافه (٥٩)، وكذا لو زاد عن ذلك (٦٠) سواء كانت الزيادة في ابتداء النية أو في الأثناء أو بعد الإكمال مع قصده الزيادة في

(٥٨) للإجماع: والنصوص المتواترة منها خبر الثمالي عن السجادة (عليه السلام): «لأي علة صار الطواف سبعة أشواط؟ فقال (عليه السلام): إن الله قال للملائكة ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ فردوا عليه و ﴿قَالُوا: أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَ يَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ فقال ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ وكان لا يحجبهم عن نوره فحجبهم عن نوره سبعة آلاف عام، فلاذوا بالعرش سبعة آلاف سنة فرحمهم و تاب عليهم، و جعل لهم البيت المعمور في السماء الرابعة، و جعله مثابة، و جعل البيت الحرام تحت البيت المعمور، و جعله مثابة للناس و أمنا، فصار الطواف سبعة أشواط واجبا على العباد لكل ألف سنة شوطاً واحداً» (١) فيستفاد منه أن عدد السبعة كان معروفاً و معهوداً و إنما يسألون الإمام (عليه السلام) عن سببه و علته، و في وصية النبي ﷺ لعلي (عليه السلام): «يا علي إن عبد المطلب سنّ في الجاهلية خمس سنن و أجزاها الله عز و جل في الإسلام حرّم نساء الآباء على الأبناء - إلى أن قال ﷺ - و لم يكن للطواف عدد عند قريش فسن لهم عبد المطلب سبعة أشواط فأجرى الله عز و جل ذلك في الإسلام» (٢).

(٥٩) للأصل، و الإجماع، و قاعدة انتفاء المركب بانتفاء بعض أجزائه.

(٦٠) على المشهور. و لكن الزيادة.

تارة: بقصد الجزئية.

و أخرى: بقصد المقدمة.

و ثالثة: بعنوان اللغوية، و الكلام في خصوص القسم الأول: إذ لا كلام في

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الطواف حديث: ١.

عدم البطلان بالأخيرين.

و الأول.. تارة: يكون بقصد الجزئية في ابتداء العمل.

و أخرى: في أثنائه.

و ثالثة: بعد الفراغ منه.

و البحث فيها.

تارة: بحسب الأدلة الأولية.

و أخرى: بحسب الأدلة الخاصة.

أما الأول: فالبطلان إما لأجل أن قصد التشريع يوجب البطلان بدعوى: أنه

يوجب النهي عن العمل المشروع فيه، و النهي في العبادة يوجب البطلان.

وفيه: أن مقتضى الأصل بقاء العمل على ما هو عليه و عدم سريّة التشريع

إلى نفس العمل المشترّع فيه حتى يحرم فهو من القبح الفاعلي لا الفعلي، إلا أن

يدّعى أن نفس العمل من حيث هو يصير من مظاهر القبح و الطغيان فيكون حراما

لا محالة، ولكنه مشكل، و إما لأجل فقد قصد الأمر أو فقد قصد القرية، و هو

خلف لفرض تحققهما، مع أنه لا يختص بالمقام بل يوجب فقدهما البطلان و لو لم

يكن بعنوان التشريع و قد تقدم التفصيل في كتاب الصلاة فلا وجه للتمسك

للبطلان بالأدلة الأولية.

و أما الأدلة الخاصة: فاستدل له بقوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة»<sup>(١)</sup>، و

بالتأسي، و قوله: «خذوا عني مناسككم»<sup>(٢)</sup>، و يقول أبي الحسن عليه السلام في خبر عبد

الله بن محمد: «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة المفروضة إذا زدت

عليها، فعليك الإعادة، وكذلك السعي»<sup>(٣)</sup>، و بخبر أبي بصير قال: سألت أبا

عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط المفروض، قال عليه السلام: يعيد حتى

(١) تقدم في صفحة: ٤٣ و في المستدرک باب: ٣٨ من الطواف.

(٢) سبق في صفحة: ٥٧.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ١١.

أصل الطواف<sup>(١)</sup>، وفي موارد الزيادة المبطلّة تجب إعادة الطواف

يستتمّه<sup>(٢)</sup>، وفي الكافي «حتى يشته».

وأشكل على الجميع: بقصور الأول سندا ودلالة، وإجمال التأسّي، وكذا قوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم» فإنه يشمل الواجب والمحرم والمندوب والمكروه، وقصور الخبرين سندا، مع أنّ الأخير في زيادة الشوط ومورد البحث في مطلق الزيادة.

ويمكن أن يقال: أن المنساق من الخبر الأول ذلك، فأصالة عدم المانع محكّمة.

هذا ولكن اشتهار مبطلية الزيادة مطلقاً قديماً وحديثاً بين الفقهاء بل المتشرعة، وانجبار الخبرين بالعمل والاعتماد، وتنظير أبي الحسن ﷺ الطواف بالصلاة، وصيرورة العمل مع قصد الزيادة المعدية من مظاهر الجرأة والطغيان مما يوجب الاطمئنان بالحكم.

وأما مثل صحيح ابن مسلم قال: «سألته عن رجل طاف طواف الفريضة ثمانية أشواط؟ قال ﷺ: يضيف إليها ستة»<sup>(٣)</sup> فهو محمول على الزيادة السهوية، كما يأتي.

ثم إن إطلاق خبر عبد الله يشمل مطلق الزيادة ولو كانت خطوة، وكذا قوله ﷺ في خبر أبي بصير: «يعيد حتى يستتمّه» فإن إطلاق الاستتمام يشمل الخل بمطلق الزيادة ولو كانت خطوة.

(٦١) كل ذلك لصدق الزيادة في ما فرض الله تعالى، فيشمّلها إطلاق الخبرين، إطلاق الكلمات.

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ٨.

من رأس و لا يجزي إعادة الشوط الذي زيد فيه (٦٢) و لا فرق في الزيادة المبطله بين طواف الفريضة و النافلة (٦٣).

(مسألة ١): لا بأس بالإتيان بها لا بقصد الزيادة في المأمور به، وكذا لو أتى بها بقصد المقدمة، أو أتى بها بقصد الخروج عن المطاف أو غرض آخر (٦٤).

ثم إن أقسامه خمسة.

الأول: قصد الزيادة في ابتداء النية مع كون الزيادة في الابتداء أيضاً.

الثاني: قصدها في الابتداء مع كون الزيادة في الأثناء أو بعد الإكمال.

الثالث: قصدها في الأثناء مع كون نفس الزيادة في الأثناء أو بعد الإكمال.

الرابع: حصول قصد الزيادة بعد الإكمال مع كونها بعده أيضاً، و مقتضى

الأصل عدم المانعية في هذا القسم بعد قصور الأدلة عن شموله.

الخامس: حصول قصد الزيادة في الابتداء أو في الأثناء مع عدم الإتيان

بالزيادة عمداً أو غفلة، أو سهواً، فإن أخل ذلك بقصد الأمر قصد القرية يبطل من

هذه الجهة و مع عدم الإخلال مقتضى الأصل عدم البطان و طريق الاحتياط

واضح.

و لا فرق في الزيادة العمدية بين العالم و الجاهل قاصراً كان أو مقصراً،

للإطلاق الشامل للجميع.

(٦٢) لفرض أن الطواف صار باطلاً لأجل الزيادة فيه. نعم لو كان من قصده

الزيادة في الشوط دون أصل الطواف يشكل بطلان أصل الطواف حينئذ و الحق أن

المسألة غير محررة في الكلمات كما هو حقه فراجع و تأمل.

(٦٣) لإطلاق الدليل الشامل لهما. و ما يظهر من العلامة و المحقق من

كراهة الزيادة في النافلة لم نعثر على دليل لهما يصح الاعتماد عليه.

(٦٤) كل ذلك للأصل بعد كون المراد من الزيادة ما إذا وقعت بقصد

(مسألة ٢): لو زاد شوطاً سهواً يصح طوافه ولا شيء عليه (٦٥)

الجزئية.

(٦٥) على المشهور نصاً، وفتوى فني صحيح أبي أيوب: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط طواف الفريضة قال عليه السلام: فليضم إليها ستة ثم يصلي أربع ركعات»<sup>(١)</sup>، وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «قلت له: رجل طاف بالبيت فاستيقن أنه طاف ثمانية أشواط قال عليه السلام: يضيف إليها ستة وكذلك إذا استيقن أنه طاف بين الصفا والمروة ثمانية فليضيف إليها ستة»<sup>(٢)</sup> وفي خبره الآخر<sup>(٣)</sup>، عنه عليه السلام أيضاً قال: «إن في كتاب علي عليه السلام إذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة فاستيقن ثمانية أضاف إليها ستة» وقريب منه خبره الثالث<sup>(٤)</sup>، وفي خبر ابن حمزة قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط، فقال عليه السلام: نافلة أو فريضة؟ فقال: فريضة، فقال عليه السلام: يضيف إليها ستة، فإذا فرغ صلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام ثم خرج إلى الصفا والمروة فطاف بينهما فإذا فرغ صلى ركعتين أخراوين، فكان طواف نافلة وطواف فريضة»<sup>(٥)</sup>، وفي خبر معاوية بن وهب: «أن علياً عليه السلام طاف ثمانية أشواط فزاد ستة ثم ركع أربع ركعات»<sup>(٦)</sup> إلى غير ذلك من الروايات ولا بد من تقييد إطلاق بعضها بحال السهو بقرينة بعضها الآخر خلافاً للصدوق عليه السلام في محكي المقنع قال: «وإن طفت بالبيت الطواف المفروض ثمانية أشواط فأعد الطواف، وروى يضيف إليها ستة فيجعل واحداً فريضة والآخر نافلة».

و استدلل على مدعاه. أولاً: بأن الشوط الزائد المأتي به لا يصلح للطواف

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ١٣.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ١٢ و ١٠.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ٨ و ١٥ و ٦.

و يستحب إكماله سبعا، فيكون طوافا آخر نافلة<sup>(٦٦)</sup> ولكن الأحوط

الأول للزيادة، ولا للثاني لعدم النية.

وفيه: أنه يجب الخروج عن هذا لأجل الأخبار المعتبرة، مع أن قصد أصل الطواف متحقق في الجملة وهذا المقدار يكفي لجعله جزءا للطواف المندوب.

و ثانيا: بجملة من الأخبار منها خبر أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط المفروض قال عليه السلام: يعيد حتى يشبته»<sup>(١)</sup>، و خبره الآخر المضمّر: «قلت له: فإنه طاف و هو متطوع ثماني مرات و هو ناس، قال عليه السلام: فليتمه طوافين ثم يصلي أربع ركعات، فأما الفريضة فليعد حتى يتم سبعة أشواط»<sup>(٢)</sup> و صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل في الثامن فليتم أربعة عشر شوطا ثم ليصل ركعتين»<sup>(٣)</sup> فإن اقتصره عليه السلام على صلاة ركعتين إنما هو لأجل أن الثاني إعادة لا أن يكون طوافا آخر، و خبر رفاعة قال: «كان علي عليه السلام يقول: إذا طاف ثمانية فليتم أربعة عشر قلت: يصلي أربع ركعات قال عليه السلام: يصلي ركعتين»<sup>(٤)</sup>.

وفيه: أنها مخالفة للمشهور مع قصور سند بعضها، مضافا إلى أن الخبرين لا يدلان على مدعاه قدس سره، لأنه قال بالبطلان و هما ظاهران في الصحة فلا بد من حمل الركعتين فيهما على الصلاتين كما في غيرهما فليحمل مثل هذه الأخبار إما على صورة العمد كما مر و إن خالف ذلك ظاهر بعضها، أو تحمل على رجحان الإعادة جمعا.

(٦٦) على المشهور نصا و فتوى، و في خبر ابن أبي حمزة: «سئل أبو عبد الله عليه السلام و أما حاضر عن رجل طاف بالبيت ثمانية أشواط فقال عليه السلام: نافلة أو فريضة؟ فقال: فريضة فقال عليه السلام: يضيف إليها ستة، فإذا فرغ صلى ركعتين عند

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ٢ و ٥ و ٩.

عدم قطعه وإتمامه (٦٧) ويصلي للأول قبل السعي، وللآخر بعده (٦٨).  
 (مسألة ٣): لو كانت الزيادة أقل من الشوط ألقاها ولم يكملها على  
 الأحوط وجوبا (٦٩).

مقام إبراهيم عليه السلام ثم خرج إلى الصفا والمروة فطاف بينهما فإذا فرغ صلى ركعتين  
 أخراوين فكان طواف نافلة و طواف فريضة<sup>(١)</sup>.

ثم إن المنساق من الأخبار أن الطواف الأول فرض و الثاني نفل و هو  
 مقتضى استصحاب وجوب الأول و البراءة عن الثاني. و لكن نسب إلى  
 الصدوق عليه السلام و ابني الجنيد و سعيد أن الثاني فرض، للفقهاء الرضوي: «و اعلم أن  
 الفريضة هو الطواف للثاني»<sup>(٢)</sup>، و للأمر بإكماله، و لما دل على بطلان الأول.

و الكل مخدوش: لعدم اعتبار الرضوي، و الأمر محمول على التندب لما  
 عرفت من صحة الأول نفا و فتوى، و ما دل على البطلان محمول على صورة  
 العمد أو رجحان الإعادة فلا مدرك لما نسب إليهم (قدست أسرارهم).

(٦٧) خروجاً عن خلاف من جعل الفريضة الطواف الثاني.

(٦٨) نسب وجوب ذلك إلى الأكثر، لخبر علي بن حمزة، و خبر جميل<sup>(٣)</sup>  
 الظاهر في وجوب ذلك المحمول إطلاق غيرها عليها، و عن المدارك أنه الأفضل،  
 لإطلاق بعض الأخبار، كخبر أبي أيوب<sup>(٤)</sup>، و لعدم وجوب المبادرة إلى السعي، و  
 فيه: أن الإطلاق مقيد بغيره و عدم وجوب المبادرة لا يدل على عدم وجوب  
 الكيفية المذكورة، فما نسب إلى الأكثر هو المعتبر، إلا أن يقال: أن المنساق سياق  
 التندب لا الإلزام، و لكنه أول الكلام.

(٦٩) على المشهور، لخبر أبي كهس المنجبر قال: «سألت أبا

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ١٥.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الطواف.

(٣) و (٤) تقدم في صفحة: ٧٤-٧٥.

## الرابع عشر: الموالاة (٧٠).

عبد الله عليه السلام عن رجل نسي فطاف ثمانية أشواط قال عليه السلام: إن ذكر قبل أن يبلغ الركن فليقطعه<sup>(١)</sup> و مثله خبر ابن فضال و زاد فيه: «و قد أجزأ عنه و إن لم يذكر حتى بلغه فليتم أربعة عشر شوطا و ليصل أربع ركعات»<sup>(٢)</sup>.  
و نوقش فيه. أولا بضعف السند.

وفيه: أن العمل و الاعتماد عليه من المشهور جبره.  
و ثانيا: بمعارضته بخبر ابن سنان عنه عليه السلام أيضاً: «من طاف بالبيت فوهم حتى يدخل في الثامن فليتم أربعة عشر شوطا ثم ليصل ركعتين»<sup>(٣)</sup>.  
وفيه: أنه يمكن أن يكون المراد به إتمام الثامن جمعا بينهما. و منه يظهر وجه الاحتياط.

ثم إنه يظهر من خبر أبي كهمس وجوب الإتمام سبعا إن بلغ الركن، و هو خلاف المشهور، و لكنه الأحوط و قد قواه صاحب الجواهر في النجاة.  
(٧٠) نسب ذلك إلى ظاهر الأصحاب، و استدل عليها بأنها المعهودة من النبي صلى الله عليه وآله و الأئمة عليهم السلام و المتشعبة في كل عصر، و المنصرف إليه من النصوص، و كونه كالصلاة المعتبرة فيها الموالاة، و ما يأتي من النصوص المفصلة بين تجاوز النصف و عدمه عند مفاجأة الحيض<sup>(٤)</sup> فإنه لو لا اعتبار الموالاة لا وجه لهذا التفصيل فتكون هذه النصوص محددة لاعتبار الموالاة بحد خاص و لا ريب في حصول الاطمئنان بالاعتبار من مجموع ذلك، فلا وجه بعد ذلك لمناقشة صاحب الحقائق من عدم الدليل عليها، و يشهد لاعتبارها استفصال الرواة عن الإتيان ببعض الأعمال في أثناء الطواف، فيستفاد منه أنها كانت معهودة لديهم. هذا كله في طواف الفريضة، و أما طواف النافلة فلا تجب

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الطواف حديث: ٣ و ٤ و ٥.

(٤) راجع الوسائل باب: ٨٥ من أبواب الطواف.

(مسألة ٤): يكره القرآن بين طوافين في الطواف المندوب (٧١).

فيه الموالاة نصاً<sup>(١)</sup> وفتوى بلا خلاف أجده فيه.

(٧١) البحث في القرآن من جهات:

الأولى: في بيان موضوعه و هو عبارة عن الجمع بين أسبوعين من الطواف بلا فصل صلاة طواف بينهما، و يدل عليه النصوص و الفتاوى ففي خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «لا قران بين أسبوعين في فريضة و نافلة»<sup>(٢)</sup>، و عن البرنطي: «سأل رجل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يطوف الأسبوع جميعاً فيقرن؟ فقال عليه السلام: «لا إلا أسبوع و ركعتان - الحديث -»<sup>(٣)</sup> فلا قران بمطلق الزيادة شوطاً كانت أو أزيد منه ما لم يكن أسبوعاً تاماً، و يدل عليه أيضاً أصالة عدم ترتب حكم القرآن إلا فيما هو المستفاد من الروايات و الكلمات.

الثانية: في حكمه التكليفي و قد نسب إلى أكثر علمائنا - كما في التذكرة - الحرمة في الفريضة، و عن الاقتصاد، و السرائر، و المختلف الكراهة فيها، و ظاهرهم الإجماع على الكراهة في النافلة، و مستندهم في ذلك الأخبار منها ما تقدم من خبري زرارة و البرنطي و منها: خبر ابن حمزة: «لا تقرن بين أسبوعين»<sup>(٤)</sup> و منها خبر ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «عن الرجل يطوف السبوع و السبوعين فلا يصلي ركعتين حتى يبدو له ان يطوف أسبوعاً هل يصلح ذلك؟ قال عليه السلام: لا يصلح حتى يصلي ركعتي السبوع الأول ثم ليطوف ما أحب»<sup>(٥)</sup>.

و بإزاء هذه الأخبار ما اشتمل على لفظ الكراهة كصحيح زرارة عن الصادق عليه السلام: «إنما يكره أن يجمع الرجل بين الأسبوعين و الطوافين في

(١) راجع الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الطواف.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الطواف حديث: ١٤ و ٧ و ٣.

(٥) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الطواف حديث: ٨.

الفريضة و أما النافلة فلا بأس»<sup>(١)</sup>، و عنه عليه السلام في خبر عمر بن يزيد: «إنما يكره القرآن في الفريضة و أما النافلة فلا والله ما به بأس»<sup>(٢)</sup> و الأمر يدور بين رفع اليد عن ظاهر النهي في القسم الأول و حمله على الكراهة بقريضة هذه الأخبار فيكره القرآن كراهة شديدة في الفريضة و خفيفة في النافلة جمعا بين الأخبار، أو حمل الكراهة في هذه الأخبار بالنسبة إلى الفريضة على الحرمة بقريضة الأخبار الأولى، فيكون حراما في الفريضة و مكروها في النافلة، لأنه أيضاً نحو جمع بين الأخبار مع قيام الإجماع على كراهته في النافلة. و يمكن ترجيح الجمع الأخير بأن ما يظهر منه الجواز موافق للتقية، لذهاب جمع من العامة إلى الكراهة في الفريضة، و يشهد له صحيح البرنطي: «و إنما قرن أبو الحسن عليه السلام لأنه كان يطوف مع محمد ابن إبراهيم فيقرن لحال التقية»<sup>(٣)</sup> و خبر علي بن أبي حمزة: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يطوف و يقرن بين أسبوعين فقال عليه السلام: إن شئت رويت لك عن أهل مكة فقلت: لا والله مالي في ذلك حاجة جعلت فداك و لكن أروني ما أدين الله عز و جل به فقال عليه السلام: لا تقرن بين أسبوعين كل ما طفت أسبوعا فصل ركعتين، و أما أنا فربما قرنت الثلاثة و الأربعة فنظرت إليه، فقال: إني مع هؤلاء»<sup>(٤)</sup> فيستفاد من هذا الاهتمام - بترك القرآن إلا لتقية - عدم جوازه مطلقا حتى في النافلة لو لا الإجماع المحقق على كراهة فيها.

و يمكن حمل صحيح زرارة على التقية أيضاً قال: «ربما طفت مع أبي جعفر عليه السلام و هو ممسك بيدي الطوافين و الثلاثة ثم ينصرف و يصلي الركعات ستا»<sup>(٥)</sup>، و لكن الإنصاف أن الحمل على التقية بعيد عما تقدم من صحيح زرارة الفارق بين الفريضة و النافلة.

ثم إن الاقسام في قران الطوافين أربعة.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الطواف حديث: ١ و ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الطواف حديث: ٦.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الطواف حديث: ٣ و ٢.

الأول: كونهما فريضتين كالمنذورين، أو كون أحدهما طواف الحج أو العمرة و الآخرة المنذور، و يحرم القرآن بينهما بناء على شموله للمنذور أيضاً.  
و أما طواف الحج و العمرة فلا موضوع للقرآن بينهما، وكذا طواف الحج و النساء، وكذا طواف العمرة المفردة و النساء لاعتبار أن يكون طواف النساء بعد السعي كما مر و يأتي ما يتعلق بالمقام في الفروع الآتية.

الثاني: كونهما مندوبين، و تقدم جواز القرآن بينهما على كراهة.

الثالث: كون الأول فريضة و الأخير مندوباً.

الرابع: عكس ذلك و مقتضى إطلاق قوله ﷺ: «لا قرآن بين أسبوعين في فريضة»<sup>(١)</sup> شموله لهذين القسمين.

الثالثة: في الحكم الوضعي للقرآن و انه هل يوجب بطلان الطواف أو يكون القرآن محرماً تكليفاً فقط؟

نسب إلى الأشهر البطلان في الفريضة و لكن في الرياض: «إننا لم نقف على نص و لا فتوى على البطلان».  
و استدل على البطلان.

تارة: بأنه نهي عن العبادة و هو موجب للبطلان كما ثبت في محله.  
و فيه: أنه مسلم لو لم يكن إرشاداً إلى أولوية توسعة المجال لسائر الطائفتين و أفضلية مراعاة حق المؤمنين كما في سائر موارد تزامم الحقوق.  
و أخرى: بأنه يجب إتيان الصلاة بعد الطواف فوراً و الأمر بالشئ نهى عن ضده، فيكون الطواف منهياً عنه و النهي في العبادة يوجب الفساد فيبطل.  
و فيه: ما ثبت في محله من عدم الاقتضاء.

و ثالثة: بأن النهي غيري و لا معنى للنهي الغيري إلا الإرشاد إلى الفساد.  
و فيه: أنه غيري لكنه إرشاد إلى مرجوحية عدم مراعاة حق سائر الطائفتين  
لا أن يكون إرشاداً إلى فساد الطواف.

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الطواف حديث: ١٤.

(مسألة ٥): إذا قارن في النافلة ينبغي له القطع على وتر كالثلاثة، و  
الخمس (٧٢).

(مسألة ٦): لو نقص شوطاً - أو أقلّ أو أزيد - سهواً أتمّ إن كان في  
المطاف و لم يفعل المنافي، كالحديث، وفوت الموالاة ونحوهما (٧٣)،  
وكذا يتم لو تمت له أربعة أشواط وإن حصل المنافي (٧٤) فيتم

ثمّ إنه هل يختص البطلان - على فرضه - بخصوص الثاني أو يعم  
الطوافين؟ الظاهر هو الأول، لأصالة الصحة في الأول، ولأن القرآن وإن كان من  
الأُمور المضافة إليهما لكن حدوثه عرفاً إنما هو من ناحية الثاني و النهي متوجه  
إليه عند المتعارف، و الأحوط استيناف الأول.

و هل يختص الحكم بحال العمد و الالتفات، أو يشمل حال السهو و الغفلة  
أيضاً؟ وجهان مبنيان على أن النهي نفسي أو إرشاد إلى الفساد فعلى الأول يختص  
بحال العمد و على الأخير يشمل تمام الحالات.

و المناطق في سقوط الحكم - حرمة أو كراهة - تخلل الصلاة الصحيحة، فلو  
صلى ثمّ علم ببطلان صلاته لا يرتفع موضوع القرآن بذلك.

كما لو طالت المدة بين الطوافين - بمقدار يوم أو أكثر مثلاً - مع عدم الإتيان  
بصلاة الطواف فهل يتحقق القرآن أيضاً أو لا؟ مقتضى الجمود على الأدلة هو الأول  
إلا أن يدعى الانصراف عنه.

(٧٢) لإطلاق خبر طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «انه كان يكره  
ينصرف في الطواف إلا على وتر من طوافه»<sup>(١)</sup>.

(٧٣) لوجود المقتضي له و فقد المانع عنه، و ظهور الإطلاق و الاتفاق فلا  
بد من الامتثال.

(٧٤) لجملة من الأخبار منها صحيح الأعرج قال: «سئل أبو

عبد الله ﷺ عن امرأة طافت بالبيت أربعة أشواط وهي معتمرة ثم طمشت قال تتم طوافها فليس عليها غيره، و متعتها تامة فلها أن تطوف بين الصفا والمروة و ذلك لأنها زادت على النصف و قد مضت متعتها و لتستأنف بعد الحج<sup>(١)</sup>، و مثله خبر إبراهيم بن أبي إسحاق بزيادة: «و ان هي لم تطف إلا ثلاثة أشواط فلتستأنف الحج»<sup>(٢)</sup> و في مرسل جميل عن أحدهما ﷺ: «الرجل يحدث في طواف الفريضة و قد طاف بعضه قال ﷺ: يخرج و يتوضأ فإن كان جاز النصف بنى على طوافه و إن كان أقل من النصف أعاد الطواف»<sup>(٣)</sup>.

بدعوى: أن المستفاد أن الخلل الحاصل في الطواف مغتفر بعد تجاوز النصف لا قبله و يكون ذكر الحدث و الحيض من باب المثال، لأن المناط عموم العلة لا خصوص المورد، فيصح الأخذ بعموم العلة للمقام أيضاً، و هذا هو المشهور بين الفقهاء و لم ينسب الخلاف إلا إلى بعض المتأخرين. ثم إن إطلاق التجاوز عن النصف يشمل مطلق التجاوز عنه و لو بقدم أو أكثر.

و يدل عليه. أولاً: الإطلاقات المشتملة على هذا التعبير.

و ثانياً: مثل خبر أبي بصير قال أبو عبد الله ﷺ: «إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت و بين الصفا و المروة فجاوزت النصف فعلمت ذلك الموضع، فإذا طهرت رجعت فأتت بقية طوافها من الموضع الذي علمته فإن هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعليها أن تستأنف الطواف من أوله»<sup>(٤)</sup> فإن قوله ﷺ: «فعلمت ذلك الموضع» كالنص في كفاية مطلق التجاوز و لو بقدم، و صحيح الأعرج - المتقدم - ظاهر في إكمال أربعة أشواط لكنه مذكور في كلام الراوي دون الامام ﷺ، و لكن في خبر إسحاق بن عمار عن أبي الحسن ﷺ:

(١) الوسائل باب: ٨٦ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨٥ من أبواب الطواف حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٨٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

«في رجل طاف طواف الفريضة ثم اعتل علة لا يقدر معها على إتمام الطواف فقال ﷺ: إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه ثلاثة أشواط فقد تم طوافه، وإن كان طاف ثلاثة أشواط ولا يقدر على الطواف فإن هذا مما غلب الله عليه، فلا بأس بأن يؤخر الطواف يوما أو يومين، فإن خلت العلة عاد فطاف أسبوعا، وإن طالت علة أمر من يطوف عنه أسبوعا ويصلي هو ركعتين ويسعى عنه، وقد خرج من إحرامه وكذلك يفعل في السعي وفي رمي الجمار»<sup>(١)</sup>، وكذا خبر إسحاق صاحب اللؤلؤ<sup>(٢)</sup>. وعن جمع منهم الشهيد في المسالك تقييد المطلقات به، لأن خبر عمار كالشارح والمبين لحد التجاوز عن النصف فيكون مقدما عليها.

وأما خبر حبيب بن مظاهر قال: «ابتدأت في طواف الفريضة فطفت شوطا واحدا، فإذا إنسان قد أصاب نفى فأدماه فخرجت فغسلته ثم جئت فابتدأت الطواف، فذكرت ذلك لأبي عبد الله الحسين ﷺ فقال بئسما صنعت كان ينبغي لك أن تبني على ما طفت، ثم قال ﷺ: أما إنه ليس عليك شيء»<sup>(٣)</sup> فلا بد من طرحه، لجهالة حبيب، أو حملة على ما إذا لم يكن ذلك منافيا لقوت الموالة و سائر الجهات. ويظهر من جمع إطلاق التجاوز عن النصف منهم المحقق في الشرائع و لا ريب في أن التقييد بإتمام أربعة أشواط مطابق للاحتياط هذا.

وعن جمع أن هذا التفصيل لا مدرك له في المقام بل ليس فيه إلا صحيح ابن خالد عن الصادق ﷺ: «سأله عن رجل طاف بالبيت ستة أشواط قال أبو عبد الله ﷺ: وكيف طاف ستة أشواط؟ قال: استقبل الحجر وقال: الله أكبر وعقد واحدا. فقال أبو عبد الله ﷺ يطوف شوطا فقال سليمان بن خالد: فإنه فاته ذلك حتى أتى أهله قال: يأمر من يطوف عنه»<sup>(٤)</sup>، و صحيح الحلبي عنه ﷺ أيضا:

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٨٦ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الطواف حديث: ١.

من موضع القطع ولا يجب الاستيناف من الركن (٧٥).

(مسألة ٧): من قطع طوافه لحاجة - ولو لأجل الاستراحة أو لصلاة الوتر إذا خاف فوات وقتها، أو صلاة فريضة في أول الوقت، أو صلاة جنازة، أو حدوث حدث - فإن كان ذلك بعد تمام أربعة أشواط

رجل طاف بالبيت فاختصر شوطا واحدا في الحجر قال ﷺ: يعيد ذلك الشوط»<sup>(١)</sup>، فيختص البناء على الصحة بخصوص صحيح سليمان بن خالد و الحلبي وفي غيره يجب الاستيناف، لفوات الموالاة.

وفيه: أن ما تقدم من اعتبار التجاوز عن النصف مقيد لإطلاق مثل هذه الأخبار و شارح لها، لأن مفادها عدم اعتبار الموالاة في موارد الأعذار و الحاجات بعد تجاوز النصف و تنزيل الإتيان بأربعة أشواط من الطواف منزلة تمامه من هذه الجهات.

(٧٥) لإطلاق ما تقدم من صحيح الأعرج، مضافا إلى أصالة عدم وجوب الاستيناف من الركن. هذا مع ورود الأمر بحفظ الموضع لأن يبني عليه في الإتمام في جملة من الأخبار. ففي خبر أبي غرة «و احفظه من حيث تقطعه حتى تعود إلى الموضع الذي قطعت منه فتبني عليه»<sup>(٢)</sup>.

و في خبر أبي الفرج: «احفظ مكانك ثم اذهب فعده ثم ارجع فأتهم طوافك»<sup>(٣)</sup>.

و في خبر يونس: «فاعرف الموضع ثم اخرج فاغسله ثم عد فابن على طوافك»<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك مما يأتي التعرض له.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الطواف حديث: ١٠ و ٦.

(٤) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الطواف حديث: ١.

ينبئ من موضع القطع و إلا فيستأنف<sup>(٧٦)</sup>.

(٧٦) البحث في هذه المسألة من جهات.

الأولى: في عدم جواز قطع الطواف مطلقاً.

الثانية: في قطعه لهذه الأمور المذكورة.

الثالثة: إنما هو فيما إذا كان القطع بعد تجاوز النصف لا قبله و إلا يستأنف.

أما الأولى: فمقتضى الأصل جواز قطعه مطلقاً سواء كان لهذه الأمور أو

غيرها إلا أن يدل دليل على المنع.

و استدل على المنع: بالتأسي، و سيرة المتشرعة، و أن «الطواف بالبيت

صلاة»<sup>(١)</sup>، و بقاعدة الاشتغال.

و الكل مخدوش: إذ الأولان لا يدلان على أزيد من الرجحان، و الثالث

قاصر سنداً و دلالة كما تقدم، و الأخير لا وجه له، لأن المقام من الشك في الأصل

التكليف و المرجع فيه أصالة عدم المانع.

و استدل عليه أيضاً بصحيح أبان عن الصادق عليه السلام: «في رجل طاف شوطاً أو

شوطين ثم خرج مع رجل في حاجة قال عليه السلام: إن كان طواف نافلة بنى عليه و إن

كان طواف فريضة لم يبن»<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أنه معارض بخبره الآخر قال: «كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في الطواف

فجاء رجل من إخواني فسألني أن أمشي معه في حاجة ففطن بي أبو

عبد الله عليه السلام فقال لي: يا أبان من هذا الرجل؟ قلت: رجل من مواليك سألني أن

أذهب معه في حاجة، قال عليه السلام: يا أبان اقطع طوافك و انطلق معه في حاجته

فاقضها له، فقلت إنني لم أتم طوافي قال عليه السلام: أحص ما طفت و انطلق معه في

حاجته فقلت: و إن كان في طواف فريضة؟ فقال: نعم، و إن كان طواف فريضة -

(١) تقدم في صفحة ٤٣.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الطواف حديث: ٥.

إلى أن قال - لقضاء حاجة مؤمن خير من طاف و طواف حتى عد عشرة أسابيع فقلت له: جعلت فداك فريضة أم نافلة؟ فقال ﷺ: يا أبا ن، إنما يسأل الله العباد عن الفرائض لا عن النوافل»<sup>(١)</sup> ولكنه يختص بمورد مخصوص فلا وجه لاستفادة الإطلاق منه، مع ما يأتي في الجهة الثانية من حمله على ما بعد التجاوز عن النصف، و استدل أيضاً بصحيح البخري عن أبي عبد الله ﷺ: «فمن كان يطوف بالبيت فيعرض له دخول الكعبة فدخلها قال ﷺ: يستقبل طوافه»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله ﷺ قال: «سألته عن رجل طاف بالبيت ثلاثة أشواط ثم وجد من البيت خلوة فدخله كيف يصنع؟ قال ﷺ: يعيد طوافه و خالف السنة»<sup>(٣)</sup>، وفي مرسل ابن مسكان قال: «حدثني من سأله عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة ثلاثة أشواط، ثم وجد خلوة من البيت فدخله قال ﷺ: نقض طوافه و خالف السنة فليعد»<sup>(٤)</sup> و مثله خبر عمران الحلبي<sup>(٥)</sup> و يمكن دعوى ظهور هذه الأخبار في حرمة القطع من جهة اشتغالها على لفظ النقض و الإعادة، و خلاف السنة، و قد قواه صاحب الجواهر في النجاة، و صرح صاحب المستند بالعدم. و لكن يمكن الخدشة بأن ذلك كله أعم من الحرمة لاستعمال النقض و خلاف السنة في مورد مطلق المرجوحية كما تستعمل الإعادة في مطلق رجحانها أيضاً، هذا و لكن الظاهر حصول الاطمئنان بعدم الجواز من جميع ما تقدم فما قواه صاحب الجواهر عن عدم جواز قطع الفريضة اقتراحاً لو لم يكن أقوى فهو الأحوط وجوباً، و يقتضيه اعتبار الموالاة أيضاً.

أما الثانية: فلا إشكال في جواز القطع لهذه الأمور في الجملة، و يدل على القطع لقضاء حاجة المؤمن ما تقدم من صحيح أبان، و لمطلق الحاجة مرسل جميل عن أحدهما ﷺ: «في الرجل يطوف ثم تعرض له الحاجة قال ﷺ: لا بأس أن يذهب في حاجته أو حاجة غيره و يقطع الطواف و إن أراد أن يستريح و يقعد فلا بأس بذلك فإذا رجع بنى على طوافه، و إن كان نافلة بنى على الشوط

و الشوطين و إن كان طواف فريضة ثم خرج في حاجة مع رجل لم يبين و لا في حاجة نفسه»<sup>(١)</sup> و تشمل الحاجة مطلق الحوائج العرفية سواء كانت راجحة أولا. و يدل على جواز القطع للاستراحة - مضافا إلى هذا المرسل - صحيح ابن رثاب قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يعي في الطواف إله أن يستريح؟ قال عليه السلام: نعم يستريح، ثم يقوم فيبني على طوافه في فريضة أو غيرها، و يفعل ذلك في سعيه و جميع مناسكه»<sup>(٢)</sup> و صحيح ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يستريح في طوافه؟ فقال عليه السلام: نعم أنا قد كانت توضع لي مرفقة فأجلس عليها»<sup>(٣)</sup>.

و يدل على جواز القطع لصلاة الوتر - مضافا إلى ظهور الإجماع - صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يكون في الطواف قد طاف بعضه و بقي عليه بعضه فطلع الفجر، فيخرج من الطواف إلى الحجر أو إلى بعض المسجد إذا كان لم يوتر فيوتر ثم يرجع فيتم طوافه، أفتري ذلك أفضل؟ أم يتم الطواف ثم يوتر و إن أسفر بعض الاسفار؟ قال عليه السلام: أبدا بالوتر و أقطع الطواف إذا خفت ذلك ثم أتم الطواف بعد»<sup>(٤)</sup>، و يدل عليه ما تقدم من مرسل جميل، فإنها أيضاً حاجة من الحوائج الداعية إلى قطع الطواف.

و يدل على جواز القطع لصلاة الفريضة - مضافا إلى ظهور الاتفاق - حسن ابن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في طواف النساء فأقيمت الصلاة قال عليه السلام: يصلي معهم الفريضة فإذا فرغ بنى من حيث قطع»<sup>(٥)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً في خبر هشام: «في رجل كان في طواف الفريضة فأدركته صلاة فريضة قال عليه السلام: يقطع الطواف و يصلي الفريضة ثم يعود فيتم ما بقي عليه من

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الطواف حديث: ٨.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الطواف حديث: ١ و ٣.

(٤) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الطواف حديث: ٢.

طوافه»<sup>(١)</sup> و المنساق منها الإدراك في أول الوقت، و يدل على القطع الصلاة الجنابة - مضافا إلى نسبته إلى علمائنا كما في المنتهى - أنها من الحاجة، فيشملة ما تقدم من خبر جميل.

و يدل على القطع لحدوث الحدث مرسل جميل المنجبر عن أحدهما عليه السلام: «في الرجل يحدث في طواف الفريضة و قد طاف بعضه قال عليه السلام: يخرج و يتوضأ، فإن كان جاز النصف بنى على طوافه و إن كان أقل من النصف أعاد الطواف»<sup>(٢)</sup> و تقدم موثق إسحاق بن عمار<sup>(٣)</sup> في العلة فراجع.

ثم أنه بعد جواز القطع لمطلق الحاجة لا وجه لتعداد صغرياتها. و الظاهر أن متعارف الطائفتين لا يقدمون على قطع طوافهم لغير الحاجة.

و دعوى: أن الحاجة عبارة عما ذكرت في الروايات و لا تعم غيرها تحكّم و تحتاج إلى دليل بالخصوص، لظهور أنها ذكرت من باب المثال لا الخصوصية. أما الجهة الثالثة: فمجموع الأخبار الواردة على أقسام.

الأول: صحيح حفص عن الصادق عليه السلام: «في من كان يطوف بالبيت فيعرض له دخول الكعبة فدخلها قال عليه السلام: يستقبل طوافه»<sup>(٤)</sup> و إطلاقه يشمل قبل تجاوز النصف و بعده و يستفاد منه حرمة القطع لسائر الأمور بالأولى، و في صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً: «سألت عن رجل طاف بالبيت ثلاثة أشواط ثم وجد من البيت خلوة فدخله كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يعيد طوافه و خالف السنة»<sup>(٥)</sup>.

الثاني: خبر ابن مظاهر قال: «ابتدأت في طواف الفريضة فطفت شوطا واحدا، فإذا إنسان قد أصاب أنفي فأدماه فخرجت فغسلته، ثم جئت فابتدأت الطواف فذكرت ذلك لأبي عبد الله الحسين عليه السلام فقال: بس ما صنعت، كان ينبغي

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) تقدم في صفحة ٨٤.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الطواف حديث: ١ و ٣.

(مسألة ٨): لو تعمد قطع طوافه لا لأجل ما تقدّم في المسألة السابقة يبطل طوافه (٧٧) والأحوط الإتيان مع تمام الأربع ثم الاستئناف (٧٨).

(مسألة ٩): يجزي الاستيناف للجاهل في موارد صحة البناء (٧٩)

لك أن تبني على ما طفت ثم قال: اما إنه ليس عليك شيء<sup>(١)</sup> ولكن قصور سنده أسقطه عن الاعتبار ولو تمّ سنده لكان دليلاً على جواز القطع و البناء مطلقاً، و صح لصاحب المستند التمسك به لما ذهب اليه.

الثالث: ما تقدم من التعليل في صحيح الأعرج من قوله عليه السلام: «لأنها زادت على النصف»<sup>(٢)</sup>، و ما تقدم من موثق ابن عمار: «إن كان طاف أربعة أشواط أمر من يطوف عنه»<sup>(٣)</sup> و لا بد من تقييد جميع أخبار المقام بمثلها لأنهما كالشارح لها، فيصح البناء في قطع الطواف لقضاء الحاجة، و الاستراحة، و صلاة الجنابة، و صلاة الوتر و نحوهما مما مر أن وقع ذلك بعد أربعة أشواط، و يبطل الطواف و يجب الاستيناف إن وقع ذلك قبلها.

(٧٧) لاختلال الموالة، و قد تقدم اعتبارها. هذا مع فوت الموالة، و أما مع عدمه فيصح البناء و لا شيء عليه.

(٧٨) خروجاً عن خلاف من لا يقول بالبطان كصاحب المستند.

(٧٩) لأن الظاهر أن الحكم بالبناء رخصة لا أن يكون عزيمة، مع أن العزيمة مشتملة على خصوصية خاصة زائدة على الترخيص في الترك، و مقتضى الأصل عدم لحاظ تلك الخصوصية، و قد مر في خبر حبيب أنه عليه السلام أمضى استيناف الطواف بعد أن قال عليه السلام: «بئس ما صنعت» و إن كان ضعف سنده يمنع عن الاعتماد عليه.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٢) و (٣) تقدم في صفحة ٨٠-٨١.

وإن كان الأولى عدم الاستيناف (٨٠).

(مسألة ١٠): لو شك في موضع القطع طاف مما يحصل منه اليقين بالفراغ (٨١).

(مسألة ١١): يجوز قطع طواف النافلة اقتراحاً قبل تجاوز النصف وبعده (٨٢).

وإن كان الأحوط عدم القطع فيه أيضاً (٨٣) ويجوز في مورد القطع

(٨٠) لاحتمال كون الحكم بالبناء عزيمة لا رخصة، فيصح لأجله الاحتياط.

(٨١) لقاعدة الاشتغال بعد كون استصحاب بقاء الطواف إلى موضع الشك وإثبات أنه موضع القطع مثبتاً، وعدم قاذبية احتمال الزيادة، للأصل.

(٨٢) لأصالة البراءة عن الحرمة، وأصالة عدم المانعية، وأصالة الصحة في ما أتى به من الأشواط، وفي صحيح أبان عن الصادق عليه السلام: «في رجل طاف شوطاً أو شوطين ثم خرج مع رجل في حاجة قال عليه السلام: إن كان طواف نافلة بنى عليه، وإن كان طواف فريضة لم يبن» (١)، وفي خبر جميل عن أحدهما عليه السلام: قال «في رجل يطوف ثم تعرض له الحاجة، قال عليه السلام: لا بأس أن يذهب في حاجته أو حاجة غيره و يقطع الطواف، إن أراد أن يستريح و يقعد فلا بأس بذلك. فإذا رجع بنى على طوافه، وإن كان نافلة بنى على الشوط و الشوطين - الحديث -» (٢) و الظاهر أن ذكر الحاجة من باب الغالب و إلاً فمقتضى ما تقدم من الأصول جواز قطعه اقتراحاً أيضاً.

(٨٣) لأن الاحتياط سبيل النجاة، وقد احتاط صاحب الجواهر في النجاة أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الطواف حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الطواف حديث: ٨.

البناء والاستيناف<sup>(٨٤)</sup> وإن كان الأولى البناء<sup>(٨٥)</sup>.

(مسألة ١٢): يجزي في مورد البناء العود بنية الإتمام ولا يحتاج إلى تجديد النية<sup>(٨٦)</sup> وإن كان أحوط<sup>(٨٧)</sup>.

(مسألة ١٣): لو كان مريضاً واستمر مرضه حتى ضاق الوقت طيف به<sup>(٨٨)</sup>.

(٨٤) لعدم دليل على تعيين أحدهما، وتقدم جواز الاستيناف في طواف الفريضة أيضاً فكيف بالنافلة المبنية على التسهيل.

(٨٥) جموداً على ظاهر ما تقدم من صحيح أبان.

(٨٦) لأصالة عدم وجوب التجديد بعد أن كان المأتي به إتماماً للأول وعدم كونه شيئاً مستقلاً.

(٨٧) صرح به في النجاة، والوجه فيه حسنه على كل حال ولو مع الدليل لعدم الوجوب.

(٨٨) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح معاوية بن عمار عن الصادق<sup>(ع)</sup>:

«الكسير يحمل فيطاف به»<sup>(١)</sup>، وفي خبر إسحاق بن عمار قال: «سألت أبا

الحسن موسى<sup>(ع)</sup> عن المريض يطاف عنه بالكعبة؟ قال<sup>(ع)</sup>: لا ولكن يطاف

به»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح صفوان قال: «سألت أبا الحسن<sup>(ع)</sup> عن الرجل المريض

يقدم مكة فلا يستطيع أن يطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة قال<sup>(ع)</sup>: يطاف

به محمولاً يخط الأرض برجليه حتى تمس الأرض قدميه في الطواف»<sup>(٣)</sup>، وفي

خبر أبي بصير: «إن أبا عبد الله<sup>(ع)</sup> مرض، فأمر غلماناً أن يحملوه ويطوفوا به

فأمرهم أن يخطوا برجليه الأرض حتى تمس الأرض قدماء في الطواف»<sup>(٤)</sup>.

(١) التهذيب ج: ٥ صفحة ١٢٥ رقم ٤٠٩.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الطواف حديث: ٧ و ٢ و ١٠.

و الأولى خط رجليه حتى تمسّ قدماه الأرض<sup>(٨٩)</sup> و لو لم يمكن الطواف به و ضاق الوقت يطاف عنه<sup>(٩٠)</sup>، و يجري حكم الطواف فيما

و تقتضيه قاعدة الميسور أيضاً و ما دل من الأخبار<sup>(١)</sup> على الطواف عنه محمول على ما إذا لم يمكن ذلك عرفاً.

و أما اعتبار استمرار المرض إلى ضيق الوقت فهو من صغريات مسألة البدار لذوي الأعذار و قد ذكرنا في - التهذيب الأصول - أن مقتضى إطلاق الأدلة الأولية و عمومها عدم جواز البدار إلا مع الدليل على الخلاف، و لا دليل على الخلاف في المقام إلا ما في كشف اللثام من أن ظاهر الأخبار و الأصحاب هو الجواز، و إذا جاز أمكن الوجوب إذا لم يجز القطع.

وفيه: أن الأخبار في مقام بيان أصل التشريع و لا يستفاد منها الإطلاق من هذه الجهة، و يمكن حمل كلمات الأصحاب على ذلك أيضاً، فتبقى إطلاقات الأدلة الأولية بحالها ما لم يتحقق العذر المستقر في تمام الوقت، فيثبت موضوع التكليف الاضطراري حينئذ قطعاً و لا تجب الإعادة إذا برئ، للأصل، و قاعدة الإجزاء.

(٨٩) لما مرّ في خبري صفوان، و أبي بصير المحمولين على النذب إجماعاً.

(٩٠) إجماعاً، و نصوصاً، ففي صحيح الخشمي عن الصادق عليه السلام: «أمر رسول الله ﷺ أن يطاف عن المبطن و الكسير»<sup>(٢)</sup> و لا بد من حمل الأخير على ما إذا لم يمكن الطواف به جمعا، و إجماعاً، و في موثق ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كانت المرأة مريضة لا تعقل فليحرم عنها و يتقى عليها ما يتقى على المحرم و يطاف بها أو يطاف عنها أو يرمى عنها»<sup>(٣)</sup>، و في صحيح

(١) راجع الوسائل باب ٤٩ من أبواب الطواف.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الطواف حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الطواف حديث: ٤.

تقدم على صلاته أيضاً، فمن يتمكن منها يصلي بنفسه و من لم يتمكن يستنيب، والأحوط الجمع بين الصلاة بنفسه بحسب مراتبها الميسورة والاستئابة<sup>(٩١)</sup>.

(مسألة ١٤): لو شرع في السعي فذكر بطلان الطواف رجع إليه وأتمه - إن كان بعد إتيان أربعة أشواط منه - ثم أتم السعي من موضع قطعه تجاوز نصفه أو لا.

و إن لم يكن قد أتم الأربعة من الطواف استأنف من رأس ثم

حريز عن الصادق عليه السلام: «المريض المغلوب، و المنعمى عليه يرمى عنه و يطاف عنه»<sup>(١)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً في موثق ابن عمار: «الكبير يحمل فيطاف به، و المبطون يرمى و يطاف عنه و يصلى عنه»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار المحمول ما ذكر فيها الطواف به على صورة إمكانه، و ما ذكر فيه الطواف عنه على صورة عدم إمكان الطواف به.

(٩١) أما الأول: فلتبدل صلاته الاختيارية بالاضطارية و المفروض أنه متمكن من الصلاة الاضطارية فيأتي بها و تجزي عنه، لقاعدة الإجزاء، و طريق الاحتياط أن يستنيب من يصلي الصلاة الاختيارية أيضاً.

و أما الثاني: فلأن الصلاة من توابع الطواف و هو صدر من الطائف فتجب الصلاة عليه، و في موثق ابن عمار<sup>(٣)</sup> و المبطون يرمى عنه و يصلى عنه»، و في موثقة الآخر<sup>(٤)</sup>: «و المبطون يرمى و يطاف عنه و يصلى عنه». و الأحوط إتيان المنوب عنه أيضاً بأي نحو أمكنه كما في فرائض اليومية التي لا تسقط بحال.

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الطواف حديث: ٦ و ٧.

(٤) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الطواف حديث: ٦.

استأنف السعي (٩٢).

(مسألة ١٥): لو شك في عدد أشواط طواف الفريضة أو صحتها لم يلتفت إن كان بعد اعتقاد التمام والخروج عن المطاف، وكذا لو استقر اعتقاد التمام وإن كان في المطاف (٩٣)، وكذا إن كان الشك في

(٩٢) لموثق إسحاق بن عمار: «سأل الصادق عليه السلام عن رجل طاف بالبيت ثم خرج إلى الصفا فطاف به ثم ذكر أنه قد بقي عليه من طوافه شيء فأمره أن يرجع إلى البيت فيتم ما بقي من طوافه، ثم يرجع إلى الصفا فيتم ما بقي. قال: فإنه طاف بالصفا وترك البيت، قال عليه السلام: يرجع إلى البيت فيطوف به ثم يستقبل طواف الصفا قال: فما الفرق بين هذين؟ فقال عليه السلام: لأنه دخل في شيء من الطواف وهذا لم يدخل في شيء منه»<sup>(١)</sup>، ومقتضى إطلاق صدره كفاية الإتيان بشيء من الطواف في صحة البناء عليه بعد الدخول في شيء من السعي، ولكن ما تقدم من الأخبار المنزلة لتجاوز النصف من الطواف منزلة تمامه في الجملة والمعللة بأنه قد تجاوز النصف مفسر للفظ الشيء في المقام، فيكون المتحصل من مجموع الأخبار أن ترتب السعي على تمام أربعة أشواط من الطواف شرط واقعي وترتبه على تمامه شرط ذكري. وهذا هو الدليل في المسألة بفروعها ولم نظفر فيها على نص غيره، وقد عمل به جمع من الفقهاء.

(٩٣) نصا، وإجماعا - مضافا إلى أصالة الصحة، وقاعدة الفراغ - وفي صحيح ابن حازم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدر ستة طاف أم سبعة؟ قال عليه السلام: فليعد طوافه قلت: ففاته قال عليه السلام: ما أرى عليه شيئا والإعادة أحب إلي وأفضل»<sup>(٢)</sup> وقريب منه غيره

(١) التهذيب ج ٥ صفحة: ١٣٠ ولكن في الوسائل باب: ٦٣ من أبواب الطواف حديث: ٣ مع الاختلاف في اللفاظ.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الطواف حديث: ٨.

الزيادة كالثمانية و كان عند الحجر<sup>(٩٤)</sup>، و لو كان قبل الوصول إليه استأنف الطواف<sup>(٩٥)</sup>.

(مسألة ١٦): كل من شك في النقصان - كمن شك قبل الركن أنه السابع أو الثامن، أو شك بين الستة و السبعة، أو ما دونهما سواء اجتمع معها احتمال الثمانية فما فوقها أولاً، و سواء كان قبل الركن أو لا - يجب عليه استئناف الطواف في جميع ذلك<sup>(٩٦)</sup> و لكن الأحوط البناء على

و لا بد و أن يحمل على ما ذكرناه بقرينة الإجماع.

(٩٤) لأصالة عدم الزيادة، و البراءة عن الإعادة، و لصحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله<sup>عليه السلام</sup> عن رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر أ سبعة طاف أم ثمانية؟ فقال<sup>عليه السلام</sup>: أما السبعة فقد استيقن، و إنما وقع وهمه على الثامن فليصل ركعتين»<sup>(١)</sup> و عمومته شامل للشك بعد الفراغ أيضاً، كما مر.

(٩٥) لتردده بين محذورين الإكمال المحتمل للزيادة العمدية و القطع المحتمل للتنقيصة كذلك، و يشمله إطلاق خبر أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله<sup>عليه السلام</sup> عن رجل شك في طواف الفريضة قال<sup>عليه السلام</sup>: يعيد كل ما شك - الحديث -»<sup>(٢)</sup> فإن إطلاقه يشمل مثل هذا الشك أيضاً.

(٩٦) للنصوص الكثيرة.

منها: ما تقدم من صحيح ابن حازم.

و منها: صحيح الحلبي عن الصادق<sup>عليه السلام</sup>: «في رجل طاف لم يدر ستة طاف أم سبعة قال<sup>عليه السلام</sup>: يستقبل»<sup>(٣)</sup>.

و منها: خبر أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله<sup>عليه السلام</sup> عن رجل شك في

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الطواف حديث: ١٢ و ٩.

الأقل والإتمام ثم الاستيناف (٩٧).

طواف الفريضة قال ﷺ: يعيد كل ما شك<sup>(١)</sup>.

و منها: خبره الآخر قال: «قلت له: رجل طاف بالبيت طواف الفريضة فلم يدر ستة طاف أم سبعة أم ثمانية قال ﷺ: يعيد طوافه حتى يحفظ»<sup>(٢)</sup>، وفي موثق ابن سدير قال: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: ما تقول في رجل طاف فأوهم قال: طفت أربعة أو طفت ثلاثة؟ فقال أبو عبد الله ﷺ: أي الطوافين كان طواف نافلة أم طواف فريضة؟ قال: إن كان طواف فريضة فليلق ما في يديه وليستأنف - الحديث -»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار وهذا هو المشهور بين الأصحاب.

و نسب إلى المفيد في الشك بين الستة والسبعة يبني على الأقل، لأصالة البراءة عن الإعادة، وأصالة عدم الزيادة، وصحيح رفاعه عن الصادق ﷺ أنه قال: «في رجل لا يدرى ستة طاف أم سبعة قال ﷺ: يبني على يقينه»<sup>(٤)</sup>، وصحيح ابن حازم قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن رجل طاف طواف الفريضة فلم يدر ستة طاف أم سبعة، قال ﷺ: فليعد طوافه قلت: ففاته قال ﷺ: ما أرى عليه شيئا والإعادة أحب إليّ وأفضل»<sup>(٥)</sup>، وقريب منه صحيحه الآخر<sup>(٦)</sup>.

وفيه: أن الأصلين محكومان بما تقدم من الأدلة، وصحيح رفاعه محمول على الشك في طواف النافلة، كما أن صحيح ابن حازم محمول على الشك بعد الفراغ جمعا بين الأخبار، وحمل أخبار المشهور على التدب وإن أمكن ثبوتها ولكنه مضافا إلى كونه خلاف المشهور خلاف ظاهرها من وجوه فراجع المطولات.

(٩٧) خروجا عن خلاف المفيد، ومن تبعه من متأخري المتأخرين، و تقدم التعرض لدليلهم وما يمكن أن يحمل عليه.

(مسألة ١٧): لو شك في طواف النافلة يبنى فيه على الأقل (٩٨).  
 (مسألة ١٨): يجزي حصول الاطمئنان العادي بعدد الأشواط سواء حصل من العدد بالأصابع. أو السبحة، أو عد الغير و لو كان صيباً أو نحو ذلك (٩٩).

(٩٨) نصاً، وإجماعاً، قال أبو الحسن عليه السلام في خبر المرهبي: «وإن كان نافلة بنى على ما هو أقل»<sup>(١)</sup>، ومثله خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام<sup>(٢)</sup> ولا بد من حمل خبر حنان بن سدير<sup>(٣)</sup> الذي يظهر منه الجواز على الوجوب أيضاً بقرينة الإجماع.

و أما مرسل الصدوق المشتمل على البناء على ما شاء<sup>(٤)</sup> فهو قاصر سنداً، ومهجور متناً، فلا يصلح لمعارضة ما أجمعوا على العمل به.

و أما ما نسب إلى الفاضل و ثاني الشهيدان من جواز البناء على الأكثر تشبهاً بالصلاة فهو خلاف النص و الفتوى، مع أنه لا دليل عليه إلا قوله صلى الله عليه وآله: «الطواف بالبيت صلاة»<sup>(٥)</sup> و تقدم مراراً الخدشة فيه سنداً و متناً.

(٩٩) لأن الاطمئنان حجة شرعية بل عقلائية إذا حصل بلا فرق بين منشأ حصوله.

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الطواف حديث: ٤ و ١٢ و ٧ و ٦.

(٥) تقدم في صفحة: ٤٣.

## فصل في صلاة الطواف

الخامس عشر: ركعتا الطواف، وهما واجبتان في الطواف  
الواجب<sup>(١)</sup> - وهما أيضاً ثالث أفعال العمرة - وكيفيتهما كصلاة

---

## فصل في صلاة الطواف

(١) للإجماع، ونصوص متواترة..

منها: صحيح ابن عمار قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا فرغت من طوافك  
فأنت مقام إبراهيم عليه السلام فصل ركعتين واجعله إماماً، وقرأ في الأولى منهما سورة  
التوحيد - «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» - وفي الثانية «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» ثم تشهد  
واحمد الله وأثن عليه، وصل على النبي صلى الله عليه وسلم وأسأله أن يتقبل منك، و  
هاتان الركعتان هما الفريضة ليس يكره لك أن تصليهما في أي الساعات شئت:  
عند طلوع الشمس، وعند غروبها ولا تؤخرها ساعة تطوف وتفرغ فصلهما<sup>(١)</sup>.  
ومنها: صحيح ابن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل طاف طواف  
الفريضة و فرغ من طوافه حتى غربت الشمس قال عليه السلام: وجبت عليه  
تلك الساعة الركعتان فليصلهما قبل المغرب<sup>(٢)</sup>. وأما خبر زرارة عن أبي  
جعفر عليه السلام: «فرض الله الصلاة، و سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على عشرة أوجه: صلاة  
السفر، وصلاة الحضر، وصلاة الخوف على ثلاثة أوجه، وصلاة كسوف الشمس

---

(١) الوسائل باب: ٧١ و باب: ٧٦ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٧٦ من أبواب الطواف حديث: ١.

الصبح<sup>(٢)</sup> إلا أنه يتخير فيهما بين الجهر والإخفات<sup>(٣)</sup>. ولا تجب في الطواف المندوب. نعم، تستحب فيه أيضاً<sup>(٤)</sup>، ويستحب قراءة التوحيد في أولاهما والجحد في ثانيتهما<sup>(٥)</sup>.

(مسألة ١): الأحوط وجوباً عدم تأخير صلاة الطواف عن الفراغ عنه زائداً على المتعارف،<sup>(٦)</sup> ولكن لو أتم وأخر لا تبطل.

والقمر، وصلاة العيدين، وصلاة الاستسقاء، والصلاة على الميت<sup>(١)</sup> حيث لم يذكر فيه صلاة الطواف فلا يضر بالمقصود إذا المراد فيه الصلاة الواجبة بنفسها لا ما تكون تابعة لغيرها.

(٢) بضرورة المذهب بل الدين.

(٣) للأصل، والإطلاق بعد عدم دليل على تعيين أحدهما فيها.

(٤) أرسل استحباب صلاة الطواف في الطواف المندوب إرسال المسلمات في المدارك، والنجاة، ويظهر من الشرائع أيضاً حيث قيّد الطواف بالواجب، وكذا من عبر كعبارته ومقتضى الأصل عدم وجوبها فيه بعد انسياق الطواف الواجب من الإطلاق، وكونه المتيقن من الإجماع مع تقيّد الطواف بطواف الفريضة في صحيح ابن مسلم وغيره.

(٥) كما تقدم في صحيح ابن عمار المحمول على الندب إجماعاً.

(٦) لما تقدم في صحيح ابن عمار: «إذا فرغت من طوافك فائت مقام إبراهيم عليه السلام فصل ركعتين - إلى أن قال عليه السلام: ولا تؤخرها ساعة تطوف وتفرغ، فصلهما»، وقوله عليه السلام في صحيح ابن مسلم - المتقدم - «وجب عليه تلك الساعة الركعتان»، وفي خبر ابن حازم عنه عليه السلام أيضاً: «لا تؤخرها ساعة إذا طفت فصل»<sup>(٢)</sup> وظاهر مثل هذه الأخبار إنما هو وجوب الفورية، ولكن حيث يحتمل

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب أعداد الفرائض حديث: ٢ (كتاب الصلاة).

(٢) الوسائل باب: ٧٦ من أبواب الطواف حديث: ٥.

صلاته ولا طوافه (٧).

(مسألة ٢): يجوز أن يصلي ركعتي طواف الفريضة ولو في الأوقات التي تكره النوافل المبتدئة فيها<sup>(٨)</sup> وينبغي عدم إتيانها في تلك

ورودها لبيان نفي كراهة الإتيان بصلاة الطواف في الأوقات المكروهة يشكل الجزم بالوجوب من هذه الجهة، مع خلو كلمات القدماء عن التعرض للفورية فيها.

(٧) لعدم كون الفورية شرطا في صحة صلاة الطواف، بل يكون واجبا مستقلا، كما أنه ليس صلاة الطواف شرطا لصحة الطواف والسعي، للأصل، و ظهور الروايات، بل يكون واجبا مستقلا.

(٨) نسا، وإجماعا، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار - المتقدم - «و هاتان الركعتان هما الفريضة ليس يكره أن تصليهما في أي الساعات عند طلوع الشمس وعند غروبها - الحديث -»، و صحيح رفاعة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يطوف الطواف الواجب بعد العصر أ يصلّي الركعتين حين يفرغ من طوافه؟ فقال: نعم أما بلغك قول رسول الله صلى الله عليه وآله يا بني عبد المطلب لا تمنعوا الناس من الصلاة بعد العصر فتمنعوهم من الطواف»<sup>(١)</sup>.

و أما صحيح ابن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن ركعتي طواف الفريضة فقال عليه السلام: وقتها إذا فرغت من طوافك، و أكرهه عند اصفرار الشمس و عند طلوعها»<sup>(٢)</sup>، و في صحيحة الآخر «ما لم يكن عند طلوع الشمس أو عند احمرارها»<sup>(٣)</sup> فمحمولان على التقية.

و أما موثق ابن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال: «ما رأيت الناس أخذوا عن الحسن و الحسين عليه السلام إلا الصلاة بعد العصر و بعد الغداة في طواف الفريضة»<sup>(٤)</sup>

(١) و (٢) الوسائل باب: ٧٦ من أبواب الطواف حديث: ٧ و ٢.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٧٦ من أبواب الطواف حديث: ٨ و ٤.

الأوقات و إن كان الطواف نافلة أيضاً<sup>(٩)</sup>.

(مسألة ٣): يجب إتيان ركعتي طواف الفريضة خلف مقام إبراهيم عليه السلام مع الإمكان<sup>(١٠)</sup> فلو صلى متباعدا عنه على وجه لا يصدق

فلا يدل على أنهم لا يقولون بالكراهة، لأجل متابعة الحسنين عليه السلام في الحكم الواقعي، لأن الأخذ عنهما أعم من أن يكون لأجل ذلك، أو لأجل تشهيرهما بمخالفة العامة، أو لأجل أصل الجواز غير المنافي للكراهة، أو لأجل المسامحة و المساهلة، و يشهد لذلك صحيح ابن بزيع قال: «سألت الرضا عليه السلام عن صلاة طواف التطوع بعد العصر، فقال عليه السلام: لا، فذكرت له قول بعض آبائه أن الناس لم يأخذوا عن الحسن و الحسين عليه السلام إلا الصلاة بعد العصر بمكة فقال عليه السلام: نعم، و لكن إذا رأيت الناس يقبلون على شيء فاجتنبه، فقلت: إن هؤلاء يفعلون فقال: لستم مثلهم»<sup>(١١)</sup> و يمكن أن يستفاد منه أن الحسنين عليه السلام يعلان ذلك في صلاة طواف الفريضة، و العامة فعلوا في صلاة طواف التطوع أيضاً.

و أما خبر ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الذي يطوف بعد الغداة و بعد العصر و هو في وقت الصلاة، أ يصلي ركعات الطواف نافلة كانت أو فريضة؟ قال عليه السلام: لا»<sup>(١٢)</sup> فيمكن لأجل أولوية مراعاة الحاضرة، أو لأجل ضيق وقتها فلا ربط له بالمقام.

(٩) صرح به صاحب الجواهر في النجاة بناء على شمول ما دل على كراهة التوافل المبتدئة في تلك الأوقات لصلاة طواف النافلة أيضاً، مع كونها من ذوات الأسباب، و قد مر عدم كراهة ذوات الأسباب في الأوقات المكروهة في (مسألة ١٨ من فصل أوقات الرواتب) فراجع.

(١٠) للنصوص المستفيضة، بل المتواترة المقطوع بمضمونها:

(١) و (٢) الوسائل باب: ٧٦ من أبواب الطواف حديث: ١٠ و ١١.

منها: صحيح ابن أبي محمود قال: «قلت للرضا عليه السلام: أصلي ركعتين طواف الفريضة خلف المقام حيث هو الساعة، أو حيث كان على عهد رسول الله ﷺ؟ قال عليه السلام: حيث هو الساعة»<sup>(١)</sup> وفي خبر صفوان قال: «ليس لأحد أن يصلي ركعتي طواف الفريضة إلا خلف المقام لقول الله عز وجل: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ فان صليتها في غيره فعليك إعادة الصلاة»<sup>(٢)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً: «رجل نسي فصلّى ركعتي طواف الفريضة في الحجر قال عليه السلام: يعيدهما خلف المقام، لأن الله تعالى يقول ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ عنى بذلك ركعتي طواف الفريضة»<sup>(٣)</sup> وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح الحلبي: «وعليه طواف بالبيت، وصلاة ركعتين خلف المقام»<sup>(٤)</sup>، وفي صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام أيضاً: «إذا فرغت من طوافك فأت مقام إبراهيم عليه السلام فصل ركعتين واجعله اماماً»<sup>(٥)</sup> وهذه الأخبار تبين المراد من الآية الكريمة وأنه لا يصح الأخذ بإطلاقها، بل لنا أن نقول أن المنساق والمتفاهم من الآية عرفاً جعلها إماماً والصلاة خلفها، لأن المتفاهم من جعل جسم خارجي مصلى هو الصلاة وراءه أو فوقه وحيث لا يمكن الثاني هنا يتعين الأول، فالأخبار وردت على طبق الفهم العرفي لا أن يكون تعدياً - سواء كانت كلمة «من» اتصالية أو ابتدائية إذ المناط ظهور الجملة والهيئة التركيبية ولو بالقرائن الخارجية - ويحمل عليها ما تضمن عند مقام إبراهيم، كخبر زارة عن أحدهما عليه السلام قال: «لا ينبغي أن تصلي ركعتي طواف الفريضة إلا عند مقام إبراهيم عليه السلام»<sup>(٦)</sup>، وخبر عبيد بن زارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف

(١) الوسائل باب: ٧١ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٧٢ من أبواب الطواف حديث: ١ و ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٧١ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب الطواف حديث: ١.

أنه عنده لم يصح، وكذا لو صَلَّى أمامه أو إلى أحد جانبيه<sup>(١١)</sup>.

طواف النساء فلم يصل الركعتين حتى ذكر و هو بالأبطح يصلي أربعاً؟ قال عليه السلام: يرجع فيصل في عند المقام أربعاً<sup>(١٢)</sup>.

أقول: المراد بالأربع ركعتي طواف الزيارة، و ركعتي طواف النساء و الظاهر أن هذا هو مراد جمع من الفقهاء الذين عبروا بالصلاة في المقام كالشيخ، و العلامة - في جملة من كتبه - و ابن إدريس، لأنهم استفادوا الحكم مما بأيدينا من الأخبار.

و أما ما عن المحقق، و الفاضل من اشتراط الصلاة خلفه، أو إلى أحد جانبيه بالزحام، فيمكن أن يراد بالخلف حيال المقام كما في خبر حسين ابن عثمان قال: «رأيت أبا الحسن عليه السلام يصلي ركعتي الفريضة بحيال المقام قريباً من الضلال لكثرة الناس»<sup>(٢)</sup> فلا يكون قولهما مخالفاً للمشهور.

و أما ما عن الخلاف من جواز فعلهما في غير المقام فلا ريب في ضعفه و عدم الدليل عليه إلا بعض الإطلاقات التي لا بد من تقييدها بما سمعت من النصوص الدالة على الاختصاص بالمقام، كما أن ما نسب إلى الصدوقين من جواز فعل صلاة طواف النساء في أي موضع من مواضع المسجد لا دليل عليه إلا الفقه الرضوي<sup>(٣)</sup> و لا اعتبار به خصوصاً في مقابل ما تقدم من إطلاق الأخبار المعتبرة.

(١١) لما تقدم من اعتبار كونها خلف المقام ثم إن الصلاة في أحد جانبي

المقام على قسمين.

الأول: ما إذا لم يصدق عليها عنوان كونها خلف المقام عرفاً كما إذا وقف

(١) الوسائل باب: ٧٤ من أبواب الطواف حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٧٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) راجع فقه الرضا صفحة: ٢٩ و في المستدرک باب: ٤٦ و ٤٨ من أبواب الطواف.

(مسألة ٤): لو تعذر عليه الصلاة خلف المقام، أو تعسر لزحام أو نحوه و قد ضاق عليه الوقت صلاهما حيث ما تمكن من المسجد مراعيًا الأقرب فالأقرب على الأحوط (١٢).

المصلي ملاصقا للمقام في أحد طرفيه.

الثاني: ما إذا وقفت بعيدا عن المقام بحيث يصدق أنه خلفه ولو كان بحسب الخط المستقيم الخارج عن موقفه إلى أحد طرفيه وهذا القسم صحيح، لصدق كون الصلاة خلفه ومحاذيا له وكل ما ازداد الشيء بعدا اتسعت جهة محاذاته.

(١٢) على المشهور، ويدل على أصل الحكم في الجملة - مضافا إلى ظهور الإجماع - خبر الحسين بن عثمان - المتقدم - قال: «رأيت أبا الحسن عليه السلام يصلي ركعتين الفريضة بحيال المقام قريبا من الظلال لكثرة الناس»<sup>(١)</sup>.

و أما اعتبار مراعاة ضيق الوقت، فلما أثبتناه في الأصول من عدم جواز البدار في التكاليف الاضطرارية إلا بعد إحراز استقرار الاضطرار، إلا أن يدل دليل على الخلاف، ولا دليل كذلك في المقام، إلا فعل أبي الحسن عليه السلام وهو مجمل لا يصح الأخذ بإطلاقه.

و أما مراعاة الاحتياط في الأقرب فالأقرب، فلقاعدته الميسور بناء على جريانها في المقام.

فائدة: يحتمل أن يراد بالمقام في الآية الكريمة، و بخلف المقام في الروايات الدائرة المحيطة بالمطاف من جميع الجوانب و إنما ذكر المقام لأنه لم يكن علامة لتعيين هذا الحد غيره، ويشهد له الاعتبار أيضاً، لأن خلف المقام

(١) الوسائل باب: ٧٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

(مسألة ٥): لو نسي ركعتي طواف الفريضة وجب الرجوع لفعلهما خلف المقام مع الإمكان<sup>(١٣)</sup> ولو شق عليه ذلك لأجل خروجه من مكة يصلي حيث ما شاء<sup>(١٤)</sup> والأحوط مراعاة الإتيان في الحرم مهما

وعنده في زمان نزول الآية الشريفة لم يكن يسع مائة من المصلين فكيف بالآلوف ومئات الآلوف، مع أن بناء الشريعة على التسهيل مهما أمكن في هذا المجمع الكبير العجيب الذي يزداد كل عام ازدحاماً، فالمناطق كلها أن لا تكون صلاة في المطاف لتزاحم الطائفين.

ولكن لا يساعد هذا الاحتمال ظاهر بعض الأخبار - المتقدمة - وكلمات الفقهاء بل هو من الاجتهاد في مقابل النص، وكذا ما عن بعض علماء العامة من أن المراد بالمقام الحرم المكي.

(١٣) للأصل، والإجماع، والنصوص:

منها: صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سئل عن رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة، ثم طاف طواف النساء ولم يصل لذلك الطواف حتى ذكر وهو بالأبطح قال عليه السلام: يرجع إلى المقام فيصل ركعتين»<sup>(١)</sup>، ومثله خبر عبيد بن زرارة إلا أن فيه «يرجع فيصل ركعتين عند المقام أربعاً» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة ولم يصل الركعتين حتى طاف بين الصفا والمروة ثم طاف طواف النساء فلم يصل الركعتين حتى ذكر بالأبطح فيصل أربع ركعات؟ قال عليه السلام: يرجع فيصل عند المقام أربعاً»<sup>(٢)</sup>، وفي مرسل المجمع عن الصادق عليه السلام: «انه سئل عن الرجل يطوف بالبيت طواف الفريضة ونسي أن يصلي ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام فقال عليه السلام: يصليهما ولو بعد أيام»<sup>(٣)</sup>.

(١٤) لنصوص كثيرة، وتقضيها قاعدة نفي الحرج، ففي صحيح أبي بصير

قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يصلي ركعتين طواف الفريضة خلف المقام، وقد قال الله تعالى ﴿وَإِتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ حتى ارتحل قال عليه السلام: إن كان ارتحل فإني لا أشق عليه ولا أمر أن يرجع ولكن يصلي حيث يذكر»<sup>(١)</sup>، وقريب منه خبر أبي الصباح<sup>(٢)</sup>، وفي خبر عمر بن البراء عن أبي عبد الله عليه السلام: «فيمن نسي ركعتي الطواف حتى أتى منى أنه رخص له أن يصليهما بمنى»<sup>(٣)</sup>.

و حكي عن الصدوق جواز قضائهما حيث يذكر مطلقاً تمسكاً بهذه الأخبار وحمل القسم الأول على مطلق الأفضلية.

وفيه: أنه مخالف لظاهر النص، والفتوى. وأما ما عن الدروس من أنه لو نسي الركعتين رجع إلى المقام فإن تعذر فحيث شاء من الحرم فإن تعذر فحيث أمكن فلا دليل عليه.

وأما جواز الاستنابة إن شق عليه الرجوع كما عن السرائر، تمسكاً بصحيح ابن يزيد عن الصادق عليه السلام: «فيمن نسي ركعتي الطواف حتى ارتحل من مكة قال عليه السلام: إن كان قد مضى قليلاً فليرجع فليصلهما أو يأمر بعض الناس فليصلهما عنه»<sup>(٤)</sup>، وخبر ابن مسكان قال: «حدثني من سأله عن الرجل ينسى ركعتي طواف الفريضة حتى يخرج فقال عليه السلام: يؤكل»<sup>(٥)</sup> ففيه - مضافاً إلى قصور سند الثاني - أن إطلاقهما مخالف لما تسالموا عليه من عدم جواز النياية في الواجب مع التمكن والاختيار، وأما صحيح ابن يزيد - الآخر - عن الصادق عليه السلام: «من نسي أن يصلي ركعتي طواف الفريضة حتى خرج من مكة فعليه أن يقضي عنه وليه أو رجل من المسلمين»<sup>(٦)</sup> وخبر ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سأته عن رجل نسي أن يصلي الركعتين قال عليه السلام: يصلي عنه»<sup>(٧)</sup> فيمكن حملها على ما إذا مات ولم يصلهما، أو على ما إذا نسي الطواف أيضاً ولم يتمكن

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٧٤ من أبواب الطواف حديث: ١٦ و ٢ و ١.

(٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل باب: ٧٤ من أبواب الطواف حديث: ١ و ١٤ و ١٣ و ٤.

أمكن<sup>(١٥)</sup> وأحوط منه الاستنابة في فعلها فيه مع ذلك<sup>(١٦)</sup>.  
 (مسألة ٦): لو مات الناسي لهما قضاها الولي أو غيره<sup>(١٧)</sup> والجاهل والعامد كالناسي<sup>(١٨)</sup>.  
 (مسألة ٧): لا يبطل شيء من الأعمال المتأخرة بتركها حتى عمداً<sup>(١٩)</sup>.  
 (مسألة ٨): يجوز إتيان صلاة طواف النافلة حيث شاء من المسجد<sup>(٢٠)</sup> والبلد.

من المباشرة في إتيان الطواف ولكنه خلاف الظاهر.  
 (١٥) خروجاً عن خلاف الدروس كما تقدم وإن كان لا دليل له.  
 (١٦) جموداً على ما تقدم مما دل على الاستنابة. ومرت المناقشة فيه، وخروجاً عن مخالفة السرائر.  
 (١٧) لعموم ما دل على قضاء الصلوات الفائتة عنه بل هما أولى بذلك، لمشروعية النيابة فيهما في الجملة في حياة المنوب عنه تبعاً للطواف، وتقدم في صحيح ابن يزيد جواز نيابة غير الولي عنه أيضاً.  
 (١٨) لإطلاق بعض النصوص، وصحيح جميل عن أحدهما عليه السلام: «أن الجاهل في ترك الركعتين عند مقام إبراهيم بمنزلة الناسي»<sup>(١)</sup> وهو يشمل المقصر أيضاً.  
 (١٩) للأصل، وإطلاق الأدلة الواردة في المقام، وجوب القضاء مطلقاً، وترتب الإثم مع العمد أعم من ذلك كما هو واضح، بل ولا يبطل أصل الطواف أيضاً لأن وجوبهما ليس غيرياً بل هو نفسي مستقل.  
 (٢٠) للأصل، والنص، والإجماع، قال: أحدهما عليه السلام في خبر زرارة «و أما

بل يجوز تركهما رأساً (٢١).

التطوع فحيث شئت من المسجد»<sup>(١)</sup> هذا إذا أراد الإتيان بهما وإلا فمقتضى الأصل عدم وجوبهما في الطواف المندوب لا نفساً ولا شرطاً.

(٢١) صرح بذلك صاحب الجواهر في النجاة، للأصل والتسهيل، و المسامحة في المندوبات وأن ذكر المسجد في بعض الأخبار من باب الأفضلية لا القيدية الحقيقية، لأن الغالب الشائع في القيود الواردة في المندوبات أن تكون من الأفضلية كما ثبت في الأصول. وأما الاستدلال بخير قرب الإسناد، فمشكل، لما فيه من التشويش مضافاً إلى قصور السند وفيه: «سألته عن الرجل يطوف بعد الفجر فيصلّي الركعتين خارجاً من المسجد قال ﷺ: يصلي بمكة لا يخرج منها إلا أن ينسى فيصلّي إذا رجع في المسجد أي ساعة أحب ركعتي ذلك الطواف»<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب الطواف حديث: ٤.

## فصل في مندوبات الطواف

وهي أمور:

الأول: الوقوف عند باب المسجد والدعاء<sup>(١)</sup>.

الثاني: رفع اليد، واستقبال البيت والدعاء<sup>(٢)</sup>.

الثالث: رفع اليد عند الدنو من الحجر الأسود، والحمد والثناء<sup>(٣)</sup>.

الرابع: تقبيل الحجر الأسود واستلامه إن أمكن ومع عدم الإمكان فالإشارة إليه والدعاء بالمأثور<sup>(٤)</sup>.

الخامس: تقبيل الحجر واستلامه في كل شوط زيادة على الابتداء والاختتام<sup>(٥)</sup>.

---

## فصل في مندوبات الطواف

(١) كما تقدم في صحيح ابن عمار، وموثق أبي بصير<sup>(١)</sup>.

(٢) وقد مرّ في صحيح ابن عمار ذلك أيضاً<sup>(٢)</sup>.

(٣) لصحيح ابن عمار المتقدم<sup>(٣)</sup>.

(٤) أيضاً تقدم في صحيح ابن عمار، وخبر أبي بصير<sup>(٤)</sup> فلا وجه للإعادة

في جميع ذلك.

(٥) كما عن جمع من القدماء، والمتأخرين، للإطلاقات، ولخبر الشحام

---

(١) و (٢) راجع صفحة: ٣٩-٣٨.

(٣) راجع صفحة: ٣٩.

(٤) راجع صفحة: ٣٩.

السادس: الاشتغال بقراءة القرآن، والذكر، والدعاء، والصلاة على النبي ﷺ حين الاشتغال بالطواف (٦).

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كنت أطوف مع أبي وكان إذا انتهى إلى الحجر مسحة بيده وقبله، وإذا انتهى إلى الركن اليماني التزمه، فقلت: جعلت فداك تمسح الحجر بيدك وتلزم اليماني فقال: قال رسول الله ﷺ ما أتيت الركن اليماني إلا وجدت جبرئيل قد سبقني إليه يلتزمه» (١)، ويمكن أن يستفاد من إطلاق مرسل حماد بن عيسى أيضاً وفيه قال رسول الله ﷺ: «ما من طائف يطوف بهذا البيت حين تزول الشمس حاسرا عن رأسه حافيا يقارب بين خطاه ويغض بصره ويستلم الحجر في كل طواف من غير أن يؤذي أحدا ولا يقطع ذكر الله عن لسانه إلا كتب الله له بكل خطوة سبعين ألف حسنة، ومحي عنه سبعين ألف سيئة - الحديث -» (٢) وفي خبر ابن الحاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله ﷺ يستلم الحجر في كل طواف فريضة ونافلة» (٣) هذا مع الإمكان وعدم مزاحمة الناس وإلا فلا يستحب بل قد يحرم.

ثم إن الاستلام من المعاني المشككة له مراتب شدة وضعفا يحصل باليد وإصاق البطن والاعتناق ونحو ذلك، ويدل عليه قول الصادق عليه السلام: «استلامه أن تلصق بطنك به والمسح أن تمسحه بيدك» (٤).

(٦) نصا، وإجماعا لما تقدم في مرسل حماد بن عيسى، وفي خبر محمد ابن الفضل عن الجواد عليه السلام: «طواف الفريضة لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بالدعاء وذكر الله وتلاوة القرآن والنافلة يلقي الرجل أخاه فيسلم عليه ويحدثه بالشيء من أمر الآخرة والدنيا لا بأس به» (٥)، وفي خبر أديم قال: «قلت لأبي

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الطواف حديث: ٢.

السابع: الدعاء بالمأثور حين الطواف (٧).

الثامن: الصلاة على النبي (ص) كل ما انتهى إلى باب الكعبة (٨).

عبد الله ﷺ القراءة و أنا أطوف أفضل؟ أو ذكر الله تبارك و تعالى؟ قال ﷺ: القراءة»<sup>(١)</sup> و لا ريب في أن ذكر الله حسن في كل حال خصوصا في مثل هذه الأحوال، كما لا ريب في استحباب الصلاة على محمد آل محمد في جميع الأحوال، و في خبر ابن نعيم قال: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: دخلت الطواف فلم يفتح لي شيء من الدعاء إلا الصلاة على محمد و آل محمد، و سعت فكان ذلك، فقال ﷺ: ما أعطي أحد ممن سأل أفضل مما أعطيت»<sup>(٢)</sup>

(٧) يدل على ذلك صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله ﷺ قال: «طف بالبيت سبعة أشواط و تقول في الطواف: «اللهم إني أسألك باسمك الذي يمشى به على ظلل الماء كما يمشى به على جدد الأرض، و أسألك باسمك الذي يهتز له عرشك، و أسألك باسمك الذي تهتز له أقدام ملائكتك، و أسألك باسمك الذي دعاك به موسى من جانب الطور فاستجبت له و ألقيت عليه محبة منك، و أسألك باسمك الذي غفرت به لمحمد صلى الله عليه و آله ما تقدّم من ذنبه و ما تأخّر و أتممت عليه نعمتك أن تفعل بي - كذا و كذا - ما أجبت من الدعاء - إلى أن قال - و قل في الطواف: «اللهم إني إليك فقير، و إني خائف مستجير فلا تغير جسمي و لا تبدّل اسمي»<sup>(٣)</sup>.

(٨) لما في صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله ﷺ: «كل ما انتهيت إلى باب

الكعبة فصل على النبي ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الطواف حديث: ١ و ٢.

التاسع: الدعاء بالمأثور فيما بين الركن اليمانيّ والحجر الأسود<sup>(٩)</sup>.  
 العاشر: استلام الركن اليمانيّ في كل شوط<sup>(١٠)</sup>.  
 الحادي عشر: رفع اليد بحذاء الركن اليمانيّ إلى السماء والدعاء بالمأثور<sup>(١١)</sup>.  
 الثاني عشر: استقبال الميزاب والدعاء بالمأثور<sup>(١٢)</sup>.

(٩) لصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يستحب أن يقول بين الركن والحجر: «اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار» وقال عليه السلام: إن ملكاً يقول آمين<sup>(١)</sup>، وفي صحيح ابن عمار عنه عليه السلام أيضاً: «و تقول فيما بين الركن اليماني والحجر الأسود: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار»<sup>(٢)</sup>.

(١٠) لخبر أبي مريم قال: «كنت مع أبي جعفر عليه السلام أطوف فكان لا يمر في طواف من طوافه بالركن اليماني إلا استلمه ثم يقول: اللهم تب عليّ حتى أتوب و اعصمني حتى لا أعود»<sup>(٣)</sup>.

(١١) ففي خبر سعد بن سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «كنت معه في الطواف فلما صرنا بحذاء الركن اليماني قام عليه السلام فرفع يده إلى السماء ثم قال: يا الله يا وليّ العافية، و خالق العافية، و رازق العافية، و المنعم بالعافية، و المنان بالعافية، و المتفضل بالعافية عليّ و على جميع خلقك، يا رحمن الدنيا و الآخرة و رحيمهما صل على محمد و آل محمد و ارزقنا العافية، و دوام العافية، و شكر العافية في الدنيا و الآخرة يا أرحم الراحمين»<sup>(٤)</sup>.

(١٢) لخبر أيوب عن الشيخ يعني موسى بن جعفر عليه السلام: «قال لي: كان أبي

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الطواف.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الطواف حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الطواف حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الطواف حديث: ٧.

الثالث عشر: أن يكون ماشيا على سكيّنة ووقار، واقتصاد في المشي (١٣)،

إذا استقبل الميزاب قال: اللهم أعتق رقبتني من النار، وأوسع عليّ من رزقك الحلال، وادراً عني شر فسقة الجن والإنس وأدخلني الجنة برحمتك»<sup>(١)</sup> وفي خبر ابن عاصم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان علي بن الحسين عليه السلام إذا بلغ الحجر قبل أن يبلغ الميزاب يرفع رأسه ثم يقول: اللهم أدخلني الجنة برحمتك، وهو ينظر إلى الميزاب، وأجرني برحمتك من النار، وعافني من السقم، وأوسع عليّ من الرزق الحلال وادراً عني شرّ فسقة الجن والإنس وشرّ فسقة العرب والعجم»<sup>(٢)</sup>.

(١٣) أما استحباب أصل المشي في مقابل الركوب، فعليه المعظم، بل أوجبه ابن زهرة حاكياً عليه الإجماع وهو المناسب للاستكانة والخضوع عند بيت رب العالمين.

و أما استحباب السكينة والوقار والاقتصاد فلكونها مناسبة للخشوع والانكسار، وفي خبر ابن سيابة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الطواف فقلت: أسرع وأكثر أو أبطئ؟ قال عليه السلام: مشي بين مشيين»<sup>(٣)</sup>، وفي نوادر أحمد بن عيسى، عن أبيه، عن جده قال: «رأيت علي بن الحسين عليه السلام يمشي ولا يرمل»<sup>(٤)</sup>. وأما خبر سعيد الأعرج: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المسرع والمبطئ في الطواف فقال عليه السلام: كلّ واسع ما لم يؤذ أحدا»<sup>(٥)</sup> فهو دالّ على الجواز فلا ينافي أحسنية الاقتصاد. وأما ما ورد من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رمل في الطواف فهو قضية في واقعة لإظهار جلالة أصحابه في الجملة ولا يستفاد منها الاستحباب، وفي نوادر ابن عيسى عن أبيه قال: «سئل ابن عباس فقيل إن قوما يروون أن

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الطواف حديث: ٥.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الطواف حديث: ٤ و ٦ و ١.

بلا فرق بين أقسام الطواف (١٤).

الرابع عشر: أن يلتزم المستجار - المسمّى بالملتزم، و المتعوّذ أيضاً - في الشوط السابع وهو من وراء الكعبة في مقابل الباب بأن يبسط يده على حائطه و يلصق به بطنه و خذه و يقرّ بذنوبه مسمّيا لها و يتوب و يستغفر منها و يقول الدعاء (١٥).

رسول الله ﷺ أمر بالرمل حول الكعبة فقال: كذبوا و صدقوا فقلت: و كيف ذلك؟ فقال إن رسول الله ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء و أهلها مشركون، و بلغهم أن أصحاب محمد مجهودون، فقال رسول الله ﷺ رحم الله امرئ أراهم من نفسه جلدا فأمرهم فحسروا عن أعضادهم و رملوا بالبيت ثلاثة أشواط و رسول الله ﷺ على ناقته، و عبد الله بن رواحة أخذ بزمامها و المشركون بحيال الميزاب ينظرون إليهم، ثم حج رسول الله ﷺ بعد ذلك فلم يرمل و لم يأمره بذلك فصدقوا في ذلك و كذبوا في هذه»<sup>(١)</sup> و عن زرارّة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطواف أي رمل فيه الرجل؟ فقال إن رسول الله ﷺ لما أن قدم مكة و كان بينه و بين المشركين الكتاب الذي قد علمتم، أمر الناس أن يتجلدوا و قال: أخرجوا أعضادكم، و أخرج رسول الله ﷺ ثم رمل بالبيت ليريههم أنه لم يصيبهم جهد فمن أجل ذلك يرمل الناس و إني لأمشي مشيا و قد كان علي بن الحسين عليه السلام يمشي مشيا»<sup>(٢)</sup>. ثم إن المراد بالرمل: الهرولة على ما يستفاد من أقوال اللغويين.

(١٤) لجريان ما تقدم في جميع الأشواط و تمام أقساط الطواف.

(١٥) قال الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان: «إذا كنت في الطواف السابع فائت المتعوّذ، و هو إذا قمت في دبر الكعبة حذاء الباب فقل: «اللهم البيت بيتك، و العبد عبدك، و هذا مقام العائذ بك من النار، اللهم من قبلك الرّوح و الفرج» ثم

الخامس عشر: استلام الأركان كلها خصوصا اليماني و ما فيه الحجر (١٦).

استلم الركن اليماني ثم أتت الحجر فاختم به<sup>(١)</sup> و في صحيح ابن عمار قال: «أبو عبد الله عليه السلام إذا فرغت من طوافك و بلغت مؤخر الكعبة و هو بحذاء المستجار دون الركن اليماني بقليل فابسط يديك على البيت، و ألق بطنك و خذك بالبيت و قل: «اللهم البيت بيتك، و العبد عبدك، و هذا مكان العائذ بك من النار» ثم أقر لربك بما عملت فإنه ليس من عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا المكان إلاّ غفر الله له إن شاء الله و تقول: «اللهم من قبلك الروح و الفرج و العافية، اللهم إن عملي ضعيف فضاعفه لي و اغفر لي ما اطلعت عليه متي و خفي على خلقك» ثم تستجير بالله من النار، و تخير لنفسك من الدعاء، ثم استلم الركن اليماني ثم أتت الحجر الأسود<sup>(٢)</sup>، و في حديث الأربعمعة عن علي عليه السلام قال: «أقروا عند الملتزم بما حفظتم من ذنوبكم و ما لم تحفظوا، فقولوا: «و ما حفظته علينا حفظتك، و نسيناه فاغفره لنا» فإنه من أقر بذنوبه في ذلك الموضع و عدّه و ذكره و استغفره كان على الله عز و جل أن يغفر له<sup>(٣)</sup>، و في صحيح ابن عمار: «أن أبا عبد الله عليه السلام كان إذا انتهى إلى الملتزم قال لمواليه: أميطوا عني حتى أقر لربي بذنوبي في هذا المكان، فإن هذا المكان لم يقر عبد لربه بذنوبه ثم استغفر إلا غفر الله له<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار.

(١٦) نسا، و إجماعا، ففي صحيح جميل: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام يستلم الأركان كلها<sup>(٥)</sup>. نعم للركن اليماني و الركن الذي فيه الحجر الأسود فضل كثير، و قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يواظب على استلامهما.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الطواف حديث: ٤ و ٨ و ٥.

(٥) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

السادس عشر: التداني من البيت (١٧).

السابع عشر: أن يطوف مدةً مقامه بمكة ثلاثمائة و ستين طوافاً عدد أيام السنة كل طواف سبعة أشواط وإن لم يتمكن فثلاثمائة و ستون شوطاً (١٨).

ثمَّ إنه لو تجاوز المستجار عمداً، أو نسياناً فمقتضى صحيح ابن يقطين عدم جواز الرجوع قال «سألت أبا الحسن عليه السلام عن نسي أن يلتزم في آخر طوافه حتى جاز الركن اليماني أ يصلح أن يلتزم بين الركن اليماني و بين الحجر أو يدع ذلك؟ قال عليه السلام يترك الملتزم و يمضي»<sup>(١)</sup>، و علل أيضاً بأنه مستلزم للزيادة، و لكن لو رجع رجاء لا بقصد المشروعية ثمَّ رجع كذلك لا يلزم المحذور، و يمكن حمل الصحيح على صورة قصد الورود.

(١٧) ذكره المحقق، و الفاضل، و غيرهما لمحبووية التداني من المقدسات الدينية عند المتشركة، و التداني من بيوت الملوك محبوب لكافة الناس فكيف بالتداني من بيت مالك الملوك.

(١٨) نصاً، و إجماعاً قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «يستحب أن يطوف ثلاثمائة و ستين أسبوعاً على عدد أيام السنة فإن لم يستطع فثلاثمائة و ستين شوطاً، فإن لم تستطع فما قدرت عليه من الطواف»<sup>(٢)</sup> و يصير مجموع ثلاثمائة و ستين شوطاً أحد و خمسون أسبوعاً و ثلاثة أشواطاً و لا بأس بالزيادة للنص.

ثمَّ إن الأخبار مطلقة من قيد مدة المقام بمكة و يمكن أن يقال: أن القيد من قبيل القرينة المحفوفة بها، مضافاً إلى ذكره في الفقه الرضوي: «يستحب أن يطوف الرجل بمقامه بمكة ثلاثمائة و ستين أسبوعاً»<sup>(٣)</sup>. ثمَّ إنه يظهر من الأخبار

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب الطواف حديث: ١.

(مسألة ١): يكره الكلام في الطواف إلا بالذكر، والدعاء، وقراءة القرآن (١٩).

أن الطواف كالصلاة «فمن شاء استقل ومن شاء استكثر» (١).

(١٩) على المشهور بين الأصحاب، ويشهد له النبوي: «الطواف بالبيت صلاة» (٢)، ولأن الطواف في المسجد يكره الكلام فيه. وقد مرّ ضعف الأول سنداً ودلالة، والثاني أعم من المدعى ولكن الكراهة قابلة للمسامحة، ولخبر الفضيل عن الجواد عليه السلام قال: «طواف الفريضة لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بالدعاء، وذكر الله، وتلاوة القرآن، والنافلة يلقي الرجل أخاه فيسلم عليه ويحدثه بالشيء من أمر الآخرة والدنيا لا بأس به» (٣) وهو محمول بالنسبة إلى النافلة على خفة الكراهة، وأما أصل الجواز فلا إشكال فيه، للأصل، والإجماع، وخبر ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام: «عن الكلام في الطواف وإنشاد الشعر، والضحك في الفريضة أو غير الفريضة، أو يستقيم ذلك؟ قال عليه السلام: لا بأس به والشعر ما كان لا بأس به منه» (٤).

و يكره في الطواف جميع ما يكره في الصلاة من التمطي، والتثأب، والفرقة، والعبث، ومداغة الأخبثين وغير ذلك مما تقدم في مكروهات الصلاة تسامحاً في دليل الكراهة التي يكفي فيها «الطواف بالبيت صلاة» حتى مع قصور سنده ودلالته.

ولا بأس بالتعرض إلى تلخيص في الأماكن المقدسة التي يرتجى فيها زيادة الثواب ولها أحكام وآداب..

منها: الحرم: وهو محيط بمكة المكرمة من جميع الجوانب ومحترم

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب وجوب الصلاة حديث: ٩ (كتاب الصلاة).

(٢) راجع صفحة: ٤٣.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الطواف حديث: ٢ و ١.

و مقدس من قبل هبوط أبينا آدم إلى يوم القيامة و له آداب و أحكام خاصة قد تعرضنا لبعضها، و حدوده شمالا من طرف المدينة المنورة التنعيم (مسجد العمرة)، و من جهة جدة - غربا - الحديبية، و شرقا من جهة نجد الجعرانة، و جنوبا من طرف عرفة نمرة، فراجع خريطة الحرم. فالكعبة بيت الله تعالى، و الحرم حجابها، و عرفة موقف زواره، و المشعر بابها و إنما يوقفهم بعرفة ليتضرعوا حتى يأذن لهم بالدخول في حرمة و التشرف بالطواف حول بيته.

و منها: المسجد الحرام: و يكفي في فضله أنه ما بعث الله نبيا و لا اتخذ وليا إلا و تشرف بالصلاة فيه و الطواف حول البيت الذي تضمنه هذا المسجد. و منها: الكعبة: و هي غاية آمال المؤمن المتوجه و العارف المتأله يشتاقون إليها بلا اختيار و يتوجهون نحوها من البر و الجو و البحار.

و منها: مقام إبراهيم ﷺ: و يكفيك اسمه عن بيان فضله، إذ أي مرتبة تتصور فوق مرتبة الخليل عند ربه الجليل الذي أفنى نفسه، و أهله، و ماله في سبيل التوحيد و تشعير المشاعر العظام، و بناء الكعبة في بيت الله الحرام، فشكر الله تعالى بعض متاعبه بأن جعل النبوة في سلالته، و الدين الحنيف الأبدى من طريقته و ملته و تقدم بعض ما يتعلق به في المسائل السابقة.

و منها: زمزم: و قد وردت أخبار في فضل مائه قال الصادق ﷺ: «خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم»<sup>(١)</sup> و لا بد و أن يكون كذلك، لكونه في المسجد الحرام و مجاورا للكعبة المقدسة، و للقاتنين الراكعين الساجدين الطائفين في آناء الليل و أطراف النهار من البررة الأخيار و الملائكة الأطهار.

و قد كان النبي ﷺ يستهدي من مائة و هو بالمدينة<sup>(٢)</sup> و يقول الصادق ﷺ: «ماء زمزم شفاء لما شرب له»<sup>(٣)</sup>.

ثم إن من وقف مقابل الكعبة المكرمة فالزاوية التي على يساره من البيت

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الأشرطة المباحة حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١ و ٢.

الشریف تسمى بالركن العراقي وفيها الحجر الأسود، و ما بين الباب و الحجر الأسود يسمى بالحطيم، و الزاوية التي على يمينه من البيت الشریف تسمى بالركن الغربي، و الجدار القصير الذي يكون في ذلك الطرف بشكل نصف دائرة تقريبا تسمى بحجر إسماعيل و فيه قبور الأنبياء، و عذارى بنات إسماعيل، و إذا وقف الشخص خلف البيت الشریف تسمى الزاوية من البيت التي على يمينه بالركن اليماني، و الزاوية التي على يساره بالركن الشامي و المقدار المقابل لباب الكعبة من خلفها يسمى بأسماء ثلاثة: المستجار، و المتعوذ، و الملتزم.

الحجر الأسود: وردت أخبار كثيرة في فضله، و بدء خلقه<sup>(١)</sup> قال رسول الله ﷺ: استلموا الركن فإنه يعين الله في خلقه، يصافح بها خلقه مصافحة العبد أو الرجل يشهد لمن استلمه بالموافاة<sup>(٢)</sup>.

الحطيم: هو ما بين باب الكعبة المقدسة و الحجر الأسود و هو من الأماكن المقدسة لا بد فيه من التوبة و الاستغفار فإنه يحطم فيه الذنوب العظام (أي: يكسر) و لذلك سمي حطيما، و في بعض الأخبار إنه المكان الذي تاب الله تعالى على آدم عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

الركن اليماني: الزاوية التي تكون بإزاء الحجر الأسود من خلف البيت تسمى بالركن اليماني و قد ورد في فضلها في الأخبار ما تتحير فيه العقول قال النبي ﷺ: «ما أتيت الركن اليماني إلا وجدت جبرائيل قد سبقني إليه يلتزمه»<sup>(٤)</sup> و قال أبو عبد الله عليه السلام: «الركن اليماني بابنا الذي ندخل منه الجنة»<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الطواف.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٣) الوافي ج: ٨ باب: ٢ من أبواب (فضل الكعبة و مسجد الحرام) صفحة: ١٠ و الرواية عن التهذيب.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الطواف حديث: ٦ و ٧.

وقال ﷺ أيضاً: «فيه باب من أبواب الجنة لم يغلق منذ فتح، وفيه نهر من الجنة تلقى فيه أعمال العباد»<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «إن ملكاً موكل بالركن اليماني منذ خلق الله السموات والأرض ليس له هجير إلا التأمين على دعائكم، فلينظر عبد بما يدعو»<sup>(٢)</sup> ولا بد من اغتنام الوقت والحال في هذا المكان المقدس.

المستجار: المقدار الذي يكون بإزاء باب الكعبة من خلف البيت يسمى ب (المستجار)، و (المتعوذ) و (الملتزم) وقد وردت في فضله أخبار كثيرة قال علي ﷺ: «أقروا عند الملتزم بما حفظتم من ذنوبكم وما لم تحفظوا، فقولوا وما حفظته علينا حفظتك ونسينا فاغفره لنا، فإنه من أقر بذنوبه في ذلك الموضع وعده وذكره واستغفر منه كان حقاً على الله عز وجل أن يغفر له»<sup>(٣)</sup>، وقال الصادق ﷺ: «إنه ليس عبد مؤمن يقر لربه بذنوبه في هذا المكان إلا غفر له إن شاء الله»<sup>(٤)</sup>.

### النظر إلى الكعبة المقدسة

يستحب إكثار النظر إلى الكعبة المشرفة قال النبي ﷺ: «النظر إلى الكعبة حبا لها يهدم الخطايا هدماً»<sup>(٥)</sup>، وعن علي ﷺ: «إذا خرجت حجاجاً إلى بيت الله فأكثروا النظر إلى بيت الله، فإن لله مائة وعشرين رحمة عند بيته الحرام، ستون للطائفين، وأربعون للمصلين، وعشرون للناظرين»<sup>(٦)</sup>.

المواقف الثلاثة وهي: منى، وعرفات، والمشعر الحرام، وهذه الثلاثة من أهم المواقف الدينية، والمشاعر المقدسة العبادية المعروفة من هبوط آدم إلى

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الطواف حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الطواف حديث: ٨ و ٩.

(٥) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٩.

(٦) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٨.

انقراض العالم، ولها أعمال، و آداب، و أحكام يأتي التعرض لها إنشاء الله تعالى.  
و من الأماكن المقدسة مسجد الخيف في منى فإنه مضافا إلى فضله - أنه  
في الحرم - قد صلى فيه الأنبياء و فيه قبور جمع منهم، و صلى فيه نبينا  
الأعظم ﷺ و مقامه الشريف في الصومعة التي تكون في وسط المسجد عند  
المنارة.

## فصل في السعي

الرابع: من أفعال العمرة: السعي.

(مسألة ١): السعي ركن يبطل الحج بتركه عمداً<sup>(١)</sup> ولو تركه نسياناً لا يبطل حجه ولا عمرته ووجب الإتيان به ولو بعد خروج ذي الحجة فإن خرج عن مكة عاد بنفسه وأتى به وإن تعذر أو شقّ استتاب فيه<sup>(٢)</sup> ولا

## فصل في السعي

(١) نصوصاً، وإجماعاً قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «من ترك السعي متعمداً فعليه الحج من قابل»<sup>(١)</sup>.

(٢) إجماعاً، ونصاً، قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «رجل نسي السعي بين الصفا والمروة قال عليه السلام: يعيد السعي قلت: فإنه خرج قال عليه السلام: يرجع فيعيد السعي إن هذا ليس كرمي الجمار إن الرمي سنة والسعي بين الصفا والمروة فريضة»<sup>(٢)</sup>، وفي خبر الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا والمروة حتى يرجع إلى أهله فقال عليه السلام: يطاف عنه»<sup>(٣)</sup> وفي صحيح ابن مسلم قال: «سألته عن رجل نسي أن يطوف بين الصفا والمروة قال عليه السلام: يطاف عنه»<sup>(٤)</sup> المحمولان على تعذر المباشرة، أو كونها موجبة للخرج والمشقة، ويدل على ما ذكر حديث رفع الخطأ والنسيان<sup>(٥)</sup>،

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب السعي حديث: ٢.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب السعي حديث: ١ و ٢ و ٣.

(٥) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس حديث: ٣.

يحلّ من أخلّ به حتى يأتي به بنفسه أو نيابة<sup>(٣)</sup> ولو تذكر ثمّ واقع أهله قبل الإتيان به، فالأحوط الكفارة عليه<sup>(٤)</sup>.

(مسألة ٢): يستحب قبل السعي وبعده أمور:

الأول: تقبيل الحجر، واستلامه مع الإمكان، وإلا فالإشارة إليه قبل إرادة الخروج إلى الصفا<sup>(٥)</sup>.

الثاني: الاستقساء بنفسه من زمزم<sup>(٦)</sup>.

و دليل نفي العسر والحرج.

(٣) لأصالة بقاء الإحرام، وعدم الخروج عنه إلّا بما جعله الشارع مخرجا، وما جعل مخرجا عنه ومحللا إنما هو التقصير المترتب على السعي.

(٤) لفحوى ما يأتي في ما لو كان متمتعا بالعمرة وظن أنه أتمّ السعي فأحلّ وواقع النساء ثمّ تذكر فانقص من سعيه، فإن الأحوط الكفارة عليه راجع مسألة ١١ من فصل في واجبات السعي).

(٥) لصحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا فرغت من الركعتين فأت الحجر الأسود فقبّله، واستلمه، وأشر إليه فإنّه لا بد من ذلك»<sup>(١)</sup>.

(٦) كما في خبر علي بن مهزيار قال: «رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام ليلة الزيارة طاف طواف النساء، وصلى خلف المقام، ثمّ دخل زمزم فاستقى منها بيده بالدلو الذي يلي الحجر وشرب منه، وصب على بعض جسده ثمّ أطلع في زمزم مرتين، وأخبرني بعض أصحابنا أنه رآه بعد ذلك بسنة فعل مثل ذلك»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح ابن عمار: «إن قدرت أن تشرب من ماء زمزم قبل أن تخرج إلى الصفا فافعل»<sup>(٣)</sup>، وفي صحيح الحلبي: «فليأت زمزم ويستقي منه ذنوباً أو ذنوبين فليشرب منه»<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار.

الثالث: الشرب منه (٧).

الرابع: الصب منه على بدنه (٨).

الخامس: أن يدعو - وهو مستقبل القبلة - بالمأثور (٩).

السادس: أن يخرج من الباب المحاذي للحجر الأسود (١٠).

(٧) كما تقدم في صحيح ابن مهزيار، وفي صحيح ابن عمار: «وإن قدرت أن تشرب من ماء زمزم قبل أن تخرج إلى الصفا فافعل» (١).

(٨) قال الصادق عليه السلام في موثق ابن الحلبي «و تصب على رأسك و جسدك» وقد تقدم في صحيح ابن مهزيار أيضاً، وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «و ليصب على رأسه و ظهره و بطنه» (٢).

(٩) أما الدعاء ففي صحيح ابن عمار: «و تقول حين تشرب: اللهم اجعله علماً نافعا و رزقا واسعا و شفاء من كل داء و سقم» (٣) و مثله ما في صحيح الحلبي.

و أما الاستقبال فلقوله عليه السلام في موثق ابن الحلبي: «و ليكن ذلك من الدلو الذي بحذاء الحجر» (٤).

(١٠) نصا، و إجماعا قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «ثم اخرج إلى الصفا من الباب الذي خرج منه رسول الله صلى الله عليه وآله و هو الباب الذي يقابل الحجر الأسود حتى تقطع الوادي و عليك السكينة و الوقار» (٥)، و في خبر ابن سعيد: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الباب الذي يخرج منه إلى الصفا، قلت: إن أصحابنا قد اختلفوا فيه، بعضهم يقول: الذي يلي السقاية، و بعضهم يقول الذي يلي الحجر فقال عليه السلام: هو الذي يلي الحجر، و الذي يلي السقاية محدث و فتحه داود» (٦).

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب السعي حديث: ١.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب السعي حديث: ٢ و ١ و ٢ و ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب السعي حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٣ من أبواب السعي حديث: ١.

السابع: الطهارة وأن يمشي مع السكينة والوقار<sup>(١١)</sup>.

الثامن: الصعود إلى الصفا بحيث ينظر إلى البيت إن لم يكن حاجب و يتأكد ذلك في حق الرجل<sup>(١٢)</sup>.

التاسع: أن يستقبل الركن الذي فيه الحجر ويحمد الله تعالى و يذكر من آلائه و بلائه - و حسن ما صنع الله - ما يقدر على ذكره خصوصا الدعوات و الأذكار المخصوصة<sup>(١٣)</sup>.

(١١) أما الطهارة: فمضافا إلى الإجماع، قول الكاظم عليه السلام في خبر ابن فضال: «لا تطوف و لا تسعى إلا عن وضوء»<sup>(١)</sup> المحمول على الندب جمعا، و إجماعا، و أما السكينة و الوقار: فلما تقدم في صحيح ابن عمار.

(١٢) نصا، و إجماعا، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «فاصعد على الصفا حتى تنظر إلى البيت و تستقبل الركن الذي فيه الحجر الأسود»<sup>(٢)</sup> و في صحيح ابن الحجاج: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن النساء يطفن على الإبل و الدواب أيجزيهن أن يقفن تحت الصفا و المروة؟ قال عليه السلام: نعم بحيث يرين البيت»<sup>(٣)</sup>.

أقول: يمكن أن يحمل قوله عليه السلام: «بحيث يرين البيت» على إمكان رؤيتهن له لو صعدن الصفا، لأن عدم صعود الصفا لهن أستر، و عن الفاضل إنه خص الصعود على الصفا بخصوص الرجال دون النساء. و هو أليق بمطلوبية الستر لهن مهما أمكن، و يشهد له استحباب الهرولة لخصوص الرجال أيضاً.

(١٣) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «فاحمد الله تعالى، و أثن

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب السعي حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب السعي حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب السعي حديث: ١.

العاشر: أن يكبر الله سبعا، ويهله سبعا ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له - الدعاء - (١٤).

عليه، واذكر من بلائه وآلته - وحسن ما صنع إليك - ما قدرت على ذكره ثم كبر الله سبعا، واحمده سبعا، وهله سبعا، وقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت وهو على كل شيء قدير - ثلاث مرات - ثم صل على النبي ﷺ، وقل: الله أكبر الحمد لله على ما هدانا، و الحمد لله على ما أولانا، و الحمد لله الحي القيوم، و الحمد لله الحي الدائم - ثلاث مرات، و قل: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده ورسوله لا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره المشركون - ثلاث مرات - و قل: اللهم إني أسألك العفو والعافية واليقين في الدنيا والآخرة - ثلاث مرات - اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار - ثلاث مرات - ثم كبر الله مائة مرة، وهلل الله مائة مرة، واحمد الله مائة مرة، و سبح الله تعالى مائة مرة، و تقول: لا إله إلا الله وحده وحده، أنجز وعده و نصر عبده و غلب الأحزاب وحده فله الملك وله الحمد وحده وحده اللهم بارك لي في الموت وفي ما بعد الموت، اللهم إني أعوذ بك من ظلمة القبر و وحشته، اللهم أظلني في ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك. و أكثر من أن تستودع ربك دينك و نفسك و أهلك، ثم تقول: أستودع الله الرحمن الرحيم الذي لا تضيع و ودائع ديني و نفسي و أهلي، اللهم استعملني على كتابك و سنة نبيك، و توفني على ملته و أعزني من الفتنة ثم تكبر - ثلاثا، ثم تعيدها، - مرتين - ثم تكبر - واحدة - ثم تعيدها، فإن لم تستطع هذا فبعضه، و قال أبو عبد الله عليه السلام: إن رسول الله ﷺ كان يقف على الصفا بقدر ما يقرأ سورة البقرة مترتلا<sup>(١)</sup>.

(١٤) تقدم ذلك في صحيح ابن عمار.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب السعي حديث: ١ عن فروع الكافي و أما في التهذيب ذكر الرواية مع اختلاف فراجع التهذيب ج: ٥ حديث: ٤٨١.

الحادي عشر: أن يصلي على النبي ﷺ (١٥).

الثاني عشر: أن يقول: الله أكبر الحمد لله علي ما هدانا - الدعاء - (١٦).

الثالث عشر: أن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له - الدعاء - (١٧).

الرابع عشر: الإكثار من استيداع الله نفسه و دينه و أهله (١٨).

الخامس عشر: الهرولة للرجل بين العلامتين المنصوبتين (١٩)

(١٥) كما مر في صحيح معاوية بن عمار.

(١٦) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار المتقدم.

(١٧) الدعاء بكامله مر في صحيح ابن عمار، و في مرسل ابن يزيد قال:

«كنت في ظهر أبي الحسن موسى عليه السلام على الصفا و على المروة و هو لا يزيد على حرفين: اللهم إني أسألك حسن الظن بك في كل حال، و صدق النية في التوكل عليك»<sup>(١)</sup> و قد ورد أدعية أخرى عند الصعود على الصفا من شاء فليراجع محالها.

(١٨) لقوله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «و أكثر من أن تستودع ربك دينك، و

نفسك و أهلک»<sup>(٢)</sup>.

(١٩) لقول الصادق عليه السلام: «انحدر من الصفا ماشيا إلى المروة و عليك

السكينة و الوقار حتى تأتي المنارة، و هي طرف المسعى فاسع ملاً فروجك، و قل: بسم الله و الله أكبر و صلى الله على محمد و أهل بيته، اللهم اغفر و ارحم و تجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم حتى تبلغ المنارة الأخرى - الحديث -»<sup>(٣)</sup> و في رواية الكافي: «حتى تبلغ المنارة الأخرى، فإذا تجاوزتها فقل:

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب السعي حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب السعي حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب السعي حديث: ١.

و الدعاء حينه (٢٠) وهكذا يصنع في كل شوط (٢١)، و لو نسي الهرولة و ذكرها و هو في أثناء محلّ الهرولة استحَب له الرجوع ماشيا إلى الخلف من غير التفات بالوجه إلى ابتداء محلّها و الهرولة حينئذ (٢٢).

يا ذا المنّ و الفضل و الكرم و النعماء و الجود اغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» (١).

(٢٠) تقدم ذلك في صحيح ابن عمار.

(٢١) لظهور الإطلاق و الاتفاق.

(٢٢) لقول الصادق عليه السلام: «من سها عن السعي حتى يصير من المسعى على بعضه أو كله ثم ذكر فلا يصرف وجهه منصرفا، و لكن يرجع القهقري إلى المكان الذي يجب فيه السعي» (٢).

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب السعي حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الطواف حديث: ٢.

## فصل في واجبات السعي

وهي أمور:

الأول: النية و يكفي فيها الدّاعي المستمر من أول الشروع فيه إلى تمامه<sup>(١)</sup> ولا يعتبر قصد الوجه. نعم، يعتبر قصد كونه من سعي العمرة أو الحج و على الأول هل هو من عمرة حجة الإسلام أو غيرها<sup>(٢)</sup> و يكفي التعيين الإجمالي<sup>(٣)</sup>، كما تكفي النية الواحدة إن أتى به مستقلاً<sup>(٤)</sup>، بل

---

## فصل في واجبات السعي

(١) أمّا اعتبار أصل النية فيه، فبالإجماع بقسميه، بل بالضرورة من الفقه إن لم يكن من العقل، لأنه فعل اختياري، و الفعل الاختياري لا يتحقق إلا بالقصد و النية.

و أما كفاية مجرد الداعي، فلعدم الدليل على اعتبار الأزيد منه، بل مقتضى الأصل عدمه.

و أما اعتبار القرية فلأنه من العبادات و هي متقومة بقصدها بالضرورة.

(٢) أما عدم اعتبار قصد الوجه، فللأصل بعدم عدم دليل عليه، و قد فصل ذلك في نية الوضوء و الصلاة فراجع. و أما اعتبار التعيين فلأن المأمور به هو المتعين لا المبهم و المشترك و لا بد من قصد المأمور به فيجب التعيين من هذه الجهة.

(٣) لأصالة البراءة عن وجوب التعيين التفصيلي.

(٤) لفرض أنه عمل واحد و له وحدة صورية عرفية، و إن كان ذا أجزاء،

و كذا إن فصل بين أشواطه بجلوس أو نحوه فيكفي الإتمام بالنية الأولى و لا يجب عليه تجديد النية<sup>(٥)</sup>.  
 الثاني و الثالث: البدأ بالصفاء و الختم بالمروة في كل شوط<sup>(٦)</sup> و كل

و النية الإجمالية باقية من أوله إلى آخره كما في الصلاة.

(٥) لإطلاق الأدلة، و أصالة البراءة عن وجوب التجديد ثانيا، و عن كشف اللثام وجوب التجديد و لا دليل له مع بقاء أصل الداعي، بل قد يقال بكفاية الإتمام من دون تجديد - و لا دليل له مع بقاء أصل الداعي، بل قد يقال بكفاية الإتمام من دون تجديد - و إن غفل أو نسي عن النية الأولى - و لا بأس به مع بقائها في النفس ارتكازا، و أما لو فرض زوالها رأسا بحيث لا يلتفت إلى ما يفعل بالمروة و لو سئل عن ذلك بقي متحيرا فلا بد من التجديد و إعادة ما أتى به بلا نية. ثم إن الواجب إنما هو النية في السعي و في أثرائه، و أما لو جلس في الأثناء أو بعد ختم شوط للاستراحة، فلا يجب استمرار النية في تلك الحالة. ولو شك في أنه نوى أو لا و كان في الأثناء أو بعد الفراغ بنى على أنه نوى. و لو أتى ببعض السعي ربا يبطل ذلك البعض و تجب إعادته و الأحوط إعادة أصل ذلك الشوط.

(٦) لإجماع المسلمين، و النصوص المستفيضة قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «من بدأ بالمروة قبل الصفا فليطرح ما سعى و يبدأ بالصفاء قبل المروة»<sup>(١)</sup>، و في خبر الصائغ قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام و أنا حاضر عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفا قال عليه السلام: يعيد، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه كان عليه أن يبدأ بيمينه ثم يعيد على شماله»<sup>(٢)</sup>.

دخل المسعى من المسجد الحرام يكون الصفا - وهو جبل مرتفع - على يمينه، و المروة - وهي جبل منخفض - على يساره، وإن دخل المسعى من الخارج يكون بالعكس و لو أتى - عمداً أو سهواً، أو نسياناً، أو جهلاً - بالعكس بطل<sup>(٧)</sup>، و يكفي في البداية بالصفا والختم بالمروة انطباقهما على السعي واقعا و لو لم يكن الساعي ملتفتا و متوجها إلى ذلك<sup>(٨)</sup>، و لو ابتدأ بالصفا معتقدا أنها مروة و ختم بالمروة معتقدا أنها الصفا يصح سعيه مع تحقق سائر الشرائط<sup>(٩)</sup>، و يجب استيعاب المسافة بينهما بالسعي<sup>(١٠)</sup> و لا يجزي الناقص و لو بقليل<sup>(١١)</sup>. و لا يجب في الاستيعاب الدقة العقلية، و لا الصعود إلى الصفا و المروة<sup>(١٢)</sup> و يجزي صدق الاستيعاب عرفا<sup>(١٣)</sup> و إن

(٧) لأن شرطية البدء من الصفا واقعية لا أن تكون ذكرية كما يستفاد من تشبيهه ﷺ بتقديم اليمين على اليسار في الوضوء فيبطل مع التخلف مطلقا، و يختص البطلان و وجوب الإعادة بخصوص ما بدأ به من المروة و لا يبطل غيره و لا تجب إعادته و على هذا لو تذكر بعد الفراغ و أتى بشوط واحد من الصفا إلى المروة يصح و يجزي، لأن الشوط الذي وقع من المروة إلى الصفا وقع باطلا و البقية صحيحة إذا كان لم يقصد في كل شوط البداية من المروة إلى الصفا بل قصد التكليف الفعلي.

(٨) لظهور الإطلاق، و أصالة البراءة عن اعتبار العلم و الالتفات.

(٩) لموافقة المأثري به للواقع، و لا يضر اعتقاد الخلاف، كما لو بدأ في الوضوء باليمين معتقدا أنها اليسار و ختم باليسار معتقدا أنها اليمين.

(١٠) لأنه المنساق من الأدلة، مضافا إلى ظهور الإجماع على اعتبار ذلك.

(١١) لقاعدة الاشتغال بعد عدم الإتيان بالمأمور به.

(١٢) لإطلاق الأدلة، و أصالة البراءة عن ذلك.

(١٣) لأن الأدلة منزلة على العرف و المفروض حكم العرف بتحقيق

كان الأحوط الصعود في الجملة عليهما<sup>(١٤)</sup>.

الرابع: أن يكون سبعة أشواط من الصفا إلى المروة شوط و منها إلى الصفا شوط، فالسبعة تحصل بالذهاب أربعا من الصفا إلى المروة، والإياب ثلاثا من المروة إلى الصفا<sup>(١٥)</sup>.

(مسألة ١): يجب في السعي أن يكون في المسعى المعهود، فلا يجزي في غيره، و أن يكون متوجها نحو المطلوب فلا يجزي أن يمشي مستدبرا عنه<sup>(١٦)</sup> و لا يضّر الالتفات بالوجه<sup>(١٧)</sup> و لا بد أن يكون السعي بالنحو المتعارف - ماشيا، أو راكبا - فلو سعى بيديه ورجليه مع الاختيار

السعي بينهما بذلك.

(١٤) خروجا عن خلاف من أوجب ذلك، و قد يجب مقدمة لحصول العلم بالمأمور به إن لم يكن من الوسواس و لم يوجب إيذاء الناس.

(١٥) للنص، و الإجماع، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن معاوية: «طف بينهما سبعة أشواط تبدأ بالصفا و تختتم بالمروة»<sup>(١)</sup> و لو كان الذهاب و الإياب شوطا واحدا لزم الختم بالصفا و هو فاسد إجماعا و نصا، و في صحيح ابن أبي عمير عن هشام بن سالم قال: «سعيت بين الصفا و المروة أنا و عبيد الله بن راشد فقلت له: تحفظ عليّ، فجعل يعد ذاهبا و جائيا شوطا واحدا فبلغ مثل ذلك فقلت له: كيف تعد؟ قال: ذاهبا و جائيا شوطا واحدا فأتّمنا أربعة عشر شوطا، فذكرنا لأبي عبد الله عليه السلام فقال: قد زادوا على ما عليهم ليس عليهم شيء»<sup>(٢)</sup>.

(١٦) للإجماع، و السيرة خلفا عن سلف، و لأنه المعهود من النبي صلى الله عليه وآله و المعصومين عليهم السلام بل هو المتعارف في السعي إلى كل جهة يسعى الناس إليها عرفا. (١٧) للأصل، و في الجواهر: دعوى القطع بعدم كونه مضرا.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب السعي حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب السعي حديث: ١.

أو بنحو آخر لا يصح (١٨).

(مسألة ٢): يجوز السعي في الطبقة العليا - الموجودة في عصرنا من المسعى (١٩).

(مسألة ٣): لو زاد على السبع عمداً بطل (٢٠) و تتحقق الزيادة بقصد إدخالها في السعي المأمور به (٢١)، فلو لم يكن بهذا القصد أو تردد في الأثناء أو رجع ثم عاد لا يضر بالصحة في ذلك كله (٢٢).

(مسألة ٤): لو زاد شوطاً فما زاد تخير بين البناء على السبعة وإلغاء ما زاد، و بين الإكمال أسبوعين و إن كان الابتداء في ثانيهما من المروة و لم

(١٨) لأن المنساق من الأدلة إنما هو المتعارف المعهود. نعم لا فرق في المشي بين السريع و البطيء، للإطلاق و الاتفاق.

(١٩) للإطلاقات، و لتحقيق السعي بين الصفا و المروة عرفاً و لكنه خلاف الاحتياط.

(٢٠) لما تقدم في الطواف، و قول أبي الحسن عليه السلام في خبر ابن محمد: «الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاة فإذا زدت عليها فعليك الإعادة، و كذا السعي»<sup>(١)</sup>، و عن الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إن طاف الرجل بين الصفا و المروة تسعة أشواط فليسع على واحد و لي طرح ثمانية، و إن طاف بين الصفا و المروة ثمانية أشواط فليطرحها وليستأنف السعي»<sup>(٢)</sup> بناء على حمله على العمدة و أن البناء في الأول على واحد لبطلان الثمانية و صحة الواحد و البناء على البطلان في الأخير لبطلان تمام الثمانية.

(٢١) لتقوم الزيادة المبطلّة بقصد الزيادة كما مر مكرراً في هذا الكتاب.

(٢٢) للإطلاقات، و العمومات، و أصالة الصحة.

## تحصل النية في ابتدائه (٢٣)

(٢٣) للجمع بين صحاح الباب، و نسب ذلك إلى أكثر الأصحاب، ففي صحيح ابن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام: «في رجل سعى بين الصفا و المروة ثمانية أشواط ما عليه؟ فقال عليه السلام: إن كان خطأ أطرح واحدا و اعتد بسبعة»<sup>(١)</sup>، و في صحيح جميل قال: «حججنا و نحن ضرورة فسعينا بين الصفا و المروة أربعة عشر شوطا، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال عليه السلام: لا بأس سبعة لك و سبعة تطرح»<sup>(٢)</sup> و مثلهما غيرهما الدال على الطرح، و في صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «إن في كتاب علي عليه السلام إذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة فاستيقن ثمانية أضاف إليها ستا، و كذلك إذا استيقن أنه سعى ثمانية أضاف إليها ستا»<sup>(٣)</sup> و هو صحيح سنداً و نص متنا في صحة الإضافة و جمع الأصحاب بين هذه الصحاح بالتخيير و هو جمع حسن شائع في الفقه، و لكن الإضافة مخالفة للأصول من وجوه:

الأول: من جهة النية فإن الشوط الثامن لم يقع بنية السعي المستقل.  
الثاني: أن ابتداء السعي الثاني يقع من المروة و هو خلاف النص والفتوى.

الثالث: أن السعي ليس مندوباً نفساً كالطواف و الصلاة فلا وجه للإتمام بقصد الأمر.

و لكن لا وجه لهذه الإشكالات بعد كون الصحيح نصاً في الجواز، و رفع اليد عنه لأجل هذه الإشكالات اجتهد في مقابل النص. نعم لا بد من الاختصار على خصوص مورد النص.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب السعي حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب السعي حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب السعي حديث: ١٠.

والأحوط الطرح مطلقاً<sup>(٢٤)</sup> ولو كان الزائد أقلّ من شوط ألغاه<sup>(٢٥)</sup>.

(مسألة ٥): لو تيقن عدد ما في يده من الأشواط وشك في أنّه هل ابتداء حين الشروع في السعي من الصفا أو من المروة فإن كان في الاثنين أو الأربعة أو الستة وهو على الصفا أو متوجّها إليها يصح سعيه<sup>(٢٦)</sup> ويتم سعيه ولا شيء عليه<sup>(٢٧)</sup> وإن كان على المروة أو متوجّها إليها وعلم بالاثنتين أو الأربعة أو الستة بطل سعيه ووجب عليه الإعادة<sup>(٢٨)</sup>.

(مسألة ٦): لو تيقن بالفرد - كالواحد، أو الثلاثة، أو الخمسة، أو السبعة - وهو على الصفا بطل سعيه<sup>(٢٩)</sup>.

نعم، لو علم بالفرد وهو على المروة صح سعيه<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٤) خروجاً عن مخالفة الأصول كما مر، وعن مخالفة من لم يعمل بصحيح ابن مسلم كما نسب إلى الحدائق وغيره.

(٢٥) لعدم دليل على الإتمام حينئذ، ومقتضى الأصل عدم جوازه بقصد الأمر.

(٢٦) للعلم بأنه بدأ بالصفا، إذ لا يمكن كونه اثنتين، أو أربعة، أو ستة إلا بذلك.

(٢٧) لقاعدة الإجزاء بعد ما أتى بالمأمور به على وجهه.

(٢٨) لأنه لا يكون ذلك إلا مع الابتداء بالمروة المبطل عمداً أو سهواً في ابتداء السعي.

(٢٩) لأنه يستكشف من ذلك أنه بدأ من المروة إذ لو كان قد بدأ من الصفا لكان في أعداد الأفراد على المروة دون الصفاء.

(٣٠) لتحقيق الامتثال المقتضي للإجزاء كما هو واضح.

(مسألة ٧): لو شك في عدده بعد الفراغ لا يعتني به <sup>(٣١)</sup> وكذا لو شك فيما زاد على السبعة على وجه لا ينافي البداية بالصفاء، كما لو شك بين السبع، و الثمانية أو التسعة وهو على المروءة <sup>(٣٢)</sup>.

(مسألة ٨): لو شك في عدده في الأثناء يعيد أصل السعي <sup>(٣٣)</sup>.  
(مسألة ٩): لو نقص ساهياً أتى بما نقص سواء كان شوطاً أو أقل أو أكثر، و سواء كان قبل فوت الموالاة أو بعده وسواء كان قد تجاوز النصف

(٣١) لقاعدة الفراغ، و أصالة الصحة كما تقدم في الطواف.

(٣٢) لأصالة الصحة فيما أتى، و أصالة عدم الزيادة فيما شك.

(٣٣) كما عن جمع منهم المحقق في الشرائع، لقاعدة الاشتغال بعد سقوط البناء على الأقل، و أصالة عدم الإتيان بالأكثر على ما هو المشهور في الشك في ركعات الصلاة، و في أشواط الطواف و السعي. نعم في الصلاة دلت النصوص على البناء على الأكثر و تدارك محتمل النقص بالركعات الاحتياطية <sup>(١)</sup> و في الطواف و المقام لا دليل كذلك، بل الدليل على العدم فلا بد من الإعادة قال سعيد بن يسار في الصحيح: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل متمتع سعى بين الصفا و المروة ستة أشواط ثم رجع إلى منزله و هو يرى أنه قد فرغ منه و قلّم أظافيره و أحل ثم ذكر أنه سعى ستة أشواط، فقال لي: يحفظ أنه قد سعى ستة أشواط فإن كان يحفظ أنه قد سعى ستة أشواط فليعد و ليتم شوطاً و ليرق دما فقلت: دم ما ذا؟ قال عليه السلام: بقرة، قال: و إن لم يكن حفظ أنه قد سعى ستة فليعد فليبتدئ السعي، حتى يكمل سبعة أشواط ثم ليرق دم بقرة» <sup>(٢)</sup> و ذيله ظاهر بل صريح في الإعادة عند الشك.

(١) راجع ج: ٨ صفحة ٢٧٧-٢٨٣.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب السعي حديث: ١.

أولاً<sup>(٣٤)</sup> ولكن الأحوط مراعاة عدم تجاوز النصف<sup>(٣٥)</sup> ولو علم النقص و لم يدر ما نقص استأنف<sup>(٣٦)</sup>.

(مسألة ١٠): لا تعتبر الموالاة في السعي<sup>(٣٧)</sup>.

(٣٤) لإطلاق الأدلة، وأصالة الصحة بالنسبة إلى المأتي به، وعدم اعتبار الموالاة في السعي كما يأتي وهذا هو المشهور. ونسب إلى المفيد، وأبي الصلاح، وابن حمزة اعتبار مجاوزة النصف كالطواف، وعن الغنية الإجماع عليه، لقول أبي الحسن عليه السلام لأحمد بن عمر الحلال: «إذا حاضت المرأة وهي في الطواف بالبيت أو بالصفاء والمروة وجاوزت النصف علّمت ذلك الموضع الذي بلغت فإذا هي قطعت طوافها في أقل من النصف فعلها أن تستأنف الطواف من أوله»<sup>(١)</sup>، ونحوه قول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير<sup>(٢)</sup>، ولكن إجماع الغنية موهون بذهاب المشهور إلى الخلاف، والخبران قاصران سنداً مع احتمال اختصاصهما بخصوص الطواف بالبيت، إذ لا تعتبر الطهارة في السعي فلا وجه لقطعه لأجل الحيض.

(٣٥) جموداً على ما تقدم من الخبرين، و خروجاً عن مخالفة إجماع الغنية وإن كان موهوناً.

(٣٦) لما تقدم في المسألة الثامنة فراجع.

(٣٧) للإطلاق، والاتفاق، والأصل، ولما يأتي من جواز قطعه لصلاة الفريضة حتى مع سعة الوقت، وللحاجة حتى مع عدم الضرورة، ومقتضى إطلاق الكلمات جواز الفصل بين الأشواط بقدر يوم، ولكن الأحوط الاقتصاد في عدم الموالاة على خصوص ما ورد في النصوص، ففي صحيح معاوية: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يدخل في السعي بين الصفا والمروة فيدخل

(مسألة ١١): لو زعم الفراغ عن السعي فأحلّ و واقع النساء ثم تذكر، أكمله و عليه بقرة (٣٨).

وقت الصلاة أ يخفف، أو يقطع و يصلي ثم يعود، أو يثبت كما هو على حاله حتى يفرغ؟ قال: لا بل يصلي ثم يعود»<sup>(١)</sup> و في موثق محمد بن فضيل عن محمد بن علي الرضا عليه السلام قال له: «سعيت شوطاً ثم طلع الفجر قال عليه السلام: صلّ ثم عد فأتهم سعيك»<sup>(٢)</sup>، و في خبر يحيى الأزرق سألت أبا الحسن عليه السلام: «عن الرجل يدخل في السعي بين الصفا و المروة فيسعى ثلاثة أشواط أو أربعة ثم يلقاه الصديق له فيدعوه إلى الحاجة أو إلى الطعام فقال عليه السلام: إن أجابه فلا بأس»<sup>(٣)</sup> و زاد في الفقيه: «و لكن يقضي حق الله عز و جل أحبّ إليّ من أن يقض حق صاحبه»<sup>(٤)</sup> و المتيقن من الاتفاق على عدم اعتبار الموالاة ذلك أيضاً، كما أن المنصرف من الإطلاق الموالاة العرفية إلاّ في ما ورد الدليل على خلافه لو لم يكن هذا الانصراف من الانصرافات البدوية.

(٣٨) لخبر ابن مسكان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا و المروة ستة أشواط و هو يظن أنها سبعة فذكر بعد ما حل و واقع النساء أنه إنما طاف ستة أشواط قال عليه السلام: عليه بقرة يذبحها و يطوف شوطاً آخر»<sup>(٥)</sup> و عمل به الشيخان. و بان إدريس، و الفاضل.

و أشكل عليه. تارة: بضعف السند.

و أخرى: بأنه مناف لما دل على أنه ليس على الناسي شيء في غير الصيد - كما تقدم.

و ثالثة: بمنافاته لما دل على وجوب البدنة على من جامع قبل طواف

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب السعي حديث: ١ و ٣.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١٩ من أبواب السعي حديث: ١ و ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٤ من أبواب السعي حديث: ٢.

و تجب البقرة أيضاً لو قلّم أظفاره وأحل<sup>(٣٩)</sup>.

(مسألة ١٢): لو دخل وقت الفريضة - وهو في السعي في أي شوط من أشواطه كان - جاز له القطع ثم البناء على ما قطعه بعد الصلاة<sup>(٤٠)</sup>، وكذا لو عرضت حاجة له، أو لغيره<sup>(٤١)</sup> والأحوط عدم القطع لحاجة أمكن تأخيرها و لم يكن مضطراً إليها<sup>(٤٢)</sup>، كما أنّ الأحوط مراعاة تجاوز النصف وعدمه في القطع للحاجة<sup>(٤٣)</sup>.

(مسألة ١٣): يجوز الجلوس في أثناء السعي للاستراحة على

النساء، ولذا طرحه بعض، وحمله آخر على عمرة التمتع التي ليس فيها طواف النساء، وحمله ثالث على النذب. وأجيب عن الأول بالانجبار باعتماد الأعلام خصوصاً مثل ابن إدريس الذي لا يعمل إلا بالقطعيات، وعن الأخيرين بأنه لا بأس بهما بعد اعتبار السند فلا يبقى موضوع للحمل أو الطرح بعد ذلك.

(٣٩) لما تقدم من صحيح ابن يسار و لو جامع مع ذلك تجب عليه بقرة للمجاعة، و بقرة لتقليم الأظفار، لتعدد السبب الموجب لتعدد المسبب، وإطلاق خبر ابن مسكان لما إذا قلّم أظفاره أولاً بل الأحوط الجمع بين البقرة و البدنة لو كان الجماع في نسك يجب فيه طواف النساء كالحج، و العمرة المفردة.

(٤٠) لما تقدم في صحيح معاوية، و موثق ابن فضيل و إطلاقهما يشمل ما لو كان في أي شوط من الأشواط.

(٤١) لما تقدم في خبر يحيى و إطلاقه يشمل الحاجة لنفسه أو لغيره.

(٤٢) لما تقدم في خبر الفقيه «يقضي حق الله عز و جل أحبّ إليّ»<sup>(١)</sup>.

(٤٣) خروجاً عن مخالفة المفيد، و سلار، و أبي الصلاح، و ابن حمزة من اعتبارهم لذلك كما تقدّم.

الصفاء، أو على المروة أو في ما بينهما (٤٤)، والأولى ترك الجلوس إلا عن جهد (٤٥).

(مسألة ١٤): لا يجوز تقديم السعي على الطواف لا في عمرة ولا في حج اختياراً (٤٦)، فإن قدمه عمداً طاف ثم أعاد السعي (٤٧) نعم، لو قدمه ساهياً أجزأ، وكذا لو كان للضرورة والخوف من الحيض. وكذا لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي اختياراً (٤٨).

(مسألة ١٥): لو تذكر في السعي نقصاناً من طوافه، فإن كان قد تجاوز النصف في الطواف قطع السعي وأتم الطواف ثم أتم السعي، وإلا استأنف

(٤٤) للأصل، والإطلاق، والاتفاق، والنص ففي صحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يطوف بين الصفا والمروة أيستريح؟ قال عليه السلام: نعم إن شاء جلس على الصفا والمروة وبينهما، فليجلس» (١) ونحوه غيره. (٤٥) لقول الصادق عليه السلام: «لا يجلس بين الصفا والمروة إلا من جهد» (٢) المحمول على مجرد الأولوية.

(٤٦) نصاً، وإجماعاً ففي صحيح ابن حازم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طاف بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت فقال عليه السلام: يطوف بالبيت ثم يعود إلى الصفا والمروة فيطوف بينهما» (٣). (٤٧) لما تقدم في صحيح ابن حازم.

(٤٨) يدل عليه - مضافاً إلى الإجماع - النصوص المتضمنة لبيان كيفية الحج قولاً وفعلاً، وفي خبر أحمد بن محمد قال: «قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك متمتع زار البيت فطاف طواف الحج، ثم طاف طواف النساء، ثم

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب السعي حديث: ١ و ٤.

(٣) الوسائل باب: ٦٣ من أبواب الطواف حديث: ٢.

الطواف من رأس ثم استأنف السعي كذلك (٤٩).

(مسألة ١٦): لو سعى في ثوب مغصوب، أو نعل غصبي أو على مركوب كذلك بطل سعيه (٥٠).

سعى، قال عليه السلام: لا يكون يسعى إلا من قبل طواف النساء<sup>(١)</sup>.

(٤٩) وقد تقدم وجه ذلك كله في المسائل السابقة فراجع.

(٥٠) لأن السعي عبادة و النهي المتعلق بالعبادة يوجب الفساد و لا ريب في أن السعي تصرف في المغصوب فيكون منهيا عنه.

فرع: من لم يتمكن من السعي يسعى به أو عنه على ما تقدم في الطواف.

(١) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب الطواف حديث: ١.

## فصل في التقصير

الخامس من أفعال العمرة: التقصير وهو نسك في نفسه، و واجب، و يحلّ به من الإحرام<sup>(١)</sup>.

---

## فصل في التقصير

(١) للنص، و الإجماع في كل ذلك، قال الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان: «طواف المتمتع أن يطوف بالكعبة و يسعى بين الصفا و المروة و يقصّر من شعره فإذا فعل ذلك فقد أحل»<sup>(١)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً في خبر ابن يزيد: ثمّ أنت منزلك فقصّر من شعرك و حل لك كل شيء»<sup>(٢)</sup>، و عنه عليه السلام في صحيح ابن عمار: «ليس في المتعة إلا التقصير»<sup>(٣)</sup> فيستفاد من مثل هذه الأخبار أن فيه جهتين: الوجوب النفسي، و كونه موجبا للإحلال.

و نسب إلى الخلاف، و والد الفاضل عدم وجوبه النفسي و انه الأفضل و إن جاز الحلق أيضاً، و لأنه إذا أحل من العمرة حل له كل ما حرم عليه بالإحرام، و منه إزالة الشعر بجميع أنواعه و أول الحلق تقصير.

و فيه: أن التقصير مقابل للحلق لا أن يكون موافقا له فلا يتحقق به الامتثال.

و عن التهذيب من عقص شعر رأسه عند الإحرام أو لبّده، فلا يجوز له إلاّ الحلق و متى اقتصر على التقصير كان عليه دم شاة و ظاهره التعميم لعمرة المتمتع

---

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب التقصير حديث: ٢ و ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب التقصير حديث: ٢.

(مسألة ١): يجزي مسّى التقصير مطلقاً بأخذ شعرة من الرأس أو الحاجب، أو اللحية، أو العانة، أو تقليم ظفر - ولو بقصة بحديد أو سنّ - (٢).

والمفردة أيضاً. واستدل بقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا أحرمت فعقصت شعر رأسك أو لبّدتَه فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير وإن أنت لم تفعل فمخير لك التقصير والحلق في الحج وليس في المتعة إلا التقصير» (١)، و صحيح العيص (٢) قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عقص شعر رأسه وهو متمتع ثمّ قدم مكة ف قضى نسكه وحل عقاص رأسه فقصر وادهن وأحل قال عليه السلام: عليه دم شاة».

وفيه: أن صحيح ابن عمار صريح في أنه ليس في المتعة إلا التقصير، و صحيح العيص يحتمل أن يكون المراد بالنسك الحج وبالدم الهدي، أو الحمل على الندب فلا وجه للاعتماد عليهما في الوجوب.

(٢) كل ذلك للإطلاق الشامل للجميع، وفي صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن متمتع قرض أظفاره وأخذ من شعره بمشقص (٣) قال عليه السلام: لا بأس ليس كل أحد يجد جلماً (٤)».

وفي موثق ابن الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة متمتعة عاجلها زوجها قبل أن تقصّر، فلما تخوفت أن يغلبها أهوت إلى قرونها فقرضت منها بأسنانها، وقرضت بأظافيرها، هل عليها شيء؟ قال عليه السلام: لا، ليس كل أحد يجد المقاريض» (٦)، وفي صحيح الحلبي قال: «قلت لأبي

(١) و (٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحلق والتقصير حديث ٨ و ٩.

(٣) المشقص: نصل السهم.

(٤) الجلم: المقراض.

(٥) الوسائل باب ٢ من أبواب التقصير حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٣ من أبواب التقصير حديث: ٤.

(مسألة ٢): الأولى الأخذ من جميع جوانب شعر الرأس و من اللحية، و الشارب و الأظفار<sup>(٣)</sup>.

(مسألة ٣): لا يجوز للمتمتع حلق جميع الرأس بدل التقصير فلو

عبد الله ﷺ: جعلت فداك إني لما قضيت نسكي للعمرة أتيت أهلي و لم أقصر، قال ﷺ: عليك بدنة، قلت: إني لما أردت ذلك منها و لم تكن قصرت امتنعت فملاً غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها، فقال رحمها الله كانت أفقه منك، عليك بدنة و ليس عليها شيء<sup>(١)</sup> و في صحيح جميل عن الصادق ﷺ: «في محرم يقصر من بعض و لا يقصر من بعض، قال ﷺ: يجزيه»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك مما يظهر منه الاكتفاء بمطلق إزالة الشعر و لو كان واحدة أو بعضاً منها من أي محل كان، و أما التنف فقد أرسل إرسال المسلّمات تحقق التقصير به - كما في الجواهر - فجعل ﷺ المدار على مسمى إزالة الشعر المتحقق بالتنف أيضاً، و قد فسر (التنف) في قوله تعالى «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ» بتنف الإبط أيضاً. و توهم اختصاص التقصير بغير التنف على القرض و القص الظاهرة في غير التنف مدفوع: بأن ذلك كله من باب الغالب لا التخصيص و التقييد، إذ المقصود كله إزالة الشعر بأي وجه تحقق و لعله لذلك ترك جمع من الفقهاء التعرض للتفصيل، و لا فرق فيه من أي محل كان.

(٣) لقول الصادق ﷺ في صحيح معاوية بن عمار: «ثم قصر من رأسك من جوانبه و لحيتك، و خذ من شاربك، و قلّم أظفارك و أبق منها لحجك فاذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء يحل منه المحرم و أحرمت منه»<sup>(٣)</sup> المحمول على الندب جمعا مع إمكان حمله على التخيير لا الأخذ من الجميع بأن تكون كلمة (واو) بمعنى (أو) بقرينة غيره.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب التقصير حديث: ٢ و ١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب التقصير حديث: ١.

فعل ذلك كفر بدم شاة (٤)

(٤) لخبر أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع أراد أن يقصر فحلق رأسه قال عليه السلام: عليه دم يهرقه فإذا كان يوم النحر أمرّ موسى على رأسه حين يريد أن يحلق» (١)، و صحيح جميل أنه: «سأل أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع حلق رأسه بمكة قال عليه السلام: إن كان جاهلا فليس عليه شيء وإن تعمد ذلك في أول شهور الحج بثلاثين يوما فليس عليه شيء، وإن تعمد بعد الثلاثين يوما التي يوفر فيها الشعر للحج فإن عليه دما يهرقه» (٢)، و في مرسله عن أحدهما عليه السلام: «في متمتع حلق رأسه فقال عليه السلام: إن كان ناسيا أو جاهلا فليس عليه شيء، وإن كان متمتعا في أول شهور الحج فليس عليه إذا كان قد أعفاه شهرا» (٣)، و استدل بهذه الأخبار على حرمة الحلق و وجوب الدم، و نسب ذلك إلى المشهور، و اختاره المحقق عليه السلام في الشرائع.

وفيه: أن الخبر الأول مضافا إلى قصور سنده ظاهر في الناسي و لا كفارة عليه إجماعا في غير الصيد، و الصحيح لا ظهور فيه، لكون الحلق بعد الإحرام و يمكن أن يكون الدم لترك توفير الشعر المستحب قبله عند الأصحاب الواجب عند الشيخين، و عن المفيد التصريح بوجوب الدم فيه، و كذا المرسل و على فرض تمامية الدلالة، فوجوب الدم أعم من أن يكون لفعل حرام، لصحة ترتبه على فعل مكروه و لو لم يكن حراما، فلم يتم دليل على حرمة الحلق، و لذا تردد فيها في المدارك.

و قد يستدل على الحرمة باستصحابها إن كان قبل التقصير.

وفيه: أن الشك في أصل الموضوع، لأن الحرمة السابقة كانت لأجل الإحرام، و الحلق بعنوان الحلّ عنه و نقض الإحرام فليس الموضوع محرزا. و قد يستدل للتحريم بما تقدم في الصحيح: «و أبق منها لحبك».

و الأحوط التكفير في الناسي و الجاهل أيضاً<sup>(٥)</sup> و الأحوط عدم الاجتزاء به عن التقصير سواء حلق كله أو بعضه<sup>(٦)</sup> و لا دم عليه بحلق البعض و إن كان حراماً<sup>(٧)</sup> و لا شيء عليه بحلق جميع الرأس بعد التقصير<sup>(٨)</sup> و إن كان الأحوط تركه<sup>(٩)</sup>.

(مسألة ٤): لو ترك المتمتع التقصير سهواً حتى أهل بالحج صحت

و فيه: أنه يمكن إرجاع الضمير إلى تمام المذكورات من الحاجب و اللحية و نحوهما مع أنه لا يجب الحلق في تقصير الحج كما يأتي: فإن تمّ إجماع على الحرمة كما يظهر من إرسالهم لها إرسال المسلمات فهو و إلا فلا دليل عليها، كما أن وجوب الدم عليه أيضاً قابل للخدشة، و لذا تأمل فيه جمع و لكنه مظنة الإجماع كما قيل.

(٥) جموداً على إطلاق خبر أبي بصير، و خروجاً عن خلاف مثل

المحقق رحمته الله.

(٦) لقاعدة الاشتغال بعد كون التقصير مباحاً للحلق عرفاً.

و عن المنتهى أن الحلق يجزي عن التقصير و إن قلنا بحرمة لأن التقصير يحصل بأول جزء من الحلق، فيكون المحرّم ما زاد عليه.

و فيه: عدم الفرق بين الكل و البعض بعد صدق الحلق على البعض كصدقة على الكل.

(٧) للأصل بعد ظهور الدليل الموجب للدم في حلق الكل.

(٨) للأصل، و عموم النصوص و الفتاوى من أنه يحل كل شيء حرم عليه بالإحرام بعد التقصير.

(٩) خروجاً عن خلاف الشهيد، و بني حمزة و البراج حيث حكى عنهم الحرمة بعده أيضاً، و يقتضيه إطلاق الشرائع و لا دليل لهم عليها، بل الأصل و الإطلاق على خلافهم.

متعته و كفر بدم شاة (١٠).

(مسألة ٥): لا تجب الفورية في التقصير، فيجوز التأخير يوماً أو أكثر (١١). نعم، في العمرة التمتع لا يجوز له التأخير إلى أن يدخل في إحرام الحج.

(مسألة ٦): ليس للتقصير مكان مخصوص، فيجوز في أي مكان (١٢) والأولى أن يكون في مكة (١٣).

(مسألة ٧): يعتبر في التقصير قصد القرية (١٤) فلو قصر رياء أو بما

(١٠) للنص، والإجماع بالنسبة إلى صحة المتعة، ففي صحيح معاوية قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أهل بالعمرة ونسي أن يقصر حتى دخل في الحج قال عليه السلام: يستغفر الله ولا شيء عليه و تمت عمرته» (١).

و أما التكفير بشاة، فلخبر ابن عمار قال: «قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الرجل يتمتع فينسى أن يقصر حتى يهل بالحج، فقال عليه السلام: عليه دم يهرقه» (٢) فيحمل قوله عليه السلام في الصحيح: «لا شيء عليه» على عدم الإثم في ترك التحفظ حتى حصل النسيان، و عليه يحمل الاستغفار أيضاً وإلا فلا إثم على الناسي حتى يحتاج إلى الاستغفار.

ثم إن إطلاق الدم في مثل هذه الأخبار منصرف إلى الشاة و هو مقتضى الأصل، لأن المسألة من موارد الأقل والأكثر.

(١١) للأصل بعد عدم دليل على الفورية. نعم في العمرة التمتع لا يجوز له التأخير إلى أن يدخل في إحرام الحج، لفحوى ما تقدم في صحيح معاوية.

(١٢) للأصل، والإطلاق.

(١٣) تأسيساً بالمعصومين عليه السلام.

(١٤) لأنه عبادة إجماعاً، فلو قصر بدون قصد القرية يبطل تقصيره.

هو حرام - كحلق اللحية، أو كما إذا نهى الوالد ولده عن التقصير من شعر رأسه - مثلاً - يبطل تقصيره و يبقى على إحرامه (١٥).

(مسألة ٨): لا تعتبر في التقصير المباشرة بل يكفي التسيب أيضاً (١٦).

(مسألة ٩): لو مات بعد السعي و قبل التقصير فأخذ شعره منه الولي بقصد تقصيره هل يخرج به الميت عن الإحرام أو لا؟ وكذا لو جنّ بعد تمام السعي، أو أغمي عليه (١٧).

(مسألة ١٠): لو أذن لغيره في تقصيره بقطع بعض شعره مثلاً - فأخذ من ظفره بلا إذن منه فهل يتحقق التقصير؟ (١٨).

(مسألة ١١): لو أذن في التقصير و نام و قصره المأذون في حال النوم فالظاهر حصوله (١٩).

(مسألة ١٢): لو قصره غيره بدون إذن منه ثمّ أجاز بعد الفراغ هل

(١٥) أما الأول: فلأن الرياء موجب لبطلان العبادة كما ثبت ذلك في نية الوضوء.

و أما الآخرين، فلأجل أن النهي في العبادة يوجب البطلان.

(١٦) للأصل، و الإطلاق، و السيرة.

(١٧) مقتضى الأصل بقاء الإحرام في الجميع، لكنه مشكل لصدق التقصير عرفاً، فيشملة إطلاق الأدلة فلا وجه للتمسك بالأصل حينئذ.

(١٨) إن كان إذنه من باب التقييد فالظاهر عدم تحقق التقصير، و إن كان من باب الطريقة لتحقق مطلق التقصير فالظاهر تحققه.

(١٩) للإطلاقات الشاملة لهذه الصورة أيضاً.

يحصل به التقصير أو لا؟ وجهان<sup>(٢٠)</sup>، كما لو أخذ شخص محلّ من شعر المحرم كرها وبلا اختيار منه<sup>(٢١)</sup>.

(مسألة ١٣): يجب أن يكون التقصير بعد تمام السعي، فلو قصر قبل تمامه - سهواً - ولو بشوط تجب عليه الكفارة<sup>(٢٢)</sup>.

(مسألة ١٤): لو ترك التقصير عمداً بطلت متعته، و صار حج أفراد فيعتمر بعده<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٠) مبنيان على جريان الفضولية في هذه الأمور ولا بأس بالقول بالجواز مع تحقق سائر الشرائط من القرية وغيرها، لإطلاق الأدلة.

(٢١) لظهور اعتبار العمد والاختيار فيه.

(٢٢) أما الأول: فلظواهر الأدلة، وأما الكفارة: فلما تقدم في كفارات الإحرام.

(٢٣) لقول الصادق عليه السلام في خبر أبي بصير: «المتمتع إذا طاف وسعى ثم لبّي بالحج قبل أن يقصر، فليس له أن يقصر، وليس عليه متعة»<sup>(١)</sup>، وخبر ابن فضيل قال: «سألته عن رجل متمتع طاف ثم أهل بالحج قبل أن يقصر قال عليه السلام: بطلت متعته هي حجة مبتولة»<sup>(٢)</sup> وهذا هو المشهور.

و عن ابن إدريس بطلان الحج، لضعف سند الخبرين، ولأنه لم يتحلل من عمرته مع الإجماع على عدم جواز إدخال الحج على العمرة قبل إتمام مناسكها والتقصير من المناسك فهو حج منهى عنه والنهي يوجب الفساد خصوصاً مع أنه نوى المتعة دون الأفراد.

وفيه: أنه اجتهد في مقابل النص المعتبر المعمول به عند الأصحاب.

ثم إن إطلاق الخبرين يشمل الترك عن الجهل بالحكم أيضاً كما صرح به

و الأحوط استيناف الحج من قابل (٢٤).

(مسألة ١٥): لو ترك التقصير في العمرة المفردة نسياناً يقتصر حيث تذكر (٢٥) فلو ارتكب بعض تروك الإحرام لا كفارة عليه في غير الصيد (٢٦).

(مسألة ١٦): لو ترك التقصير في العمرة المفردة عمداً يبقى على إحرامه إلى أن يقتصر (٢٧).

(مسألة ١٧): لو جامع عامداً قبل التقصير في العمرة المفردة، أو في العمرة التمتع فقد تقدّم حكمه (٢٨).

صاحب الجواهر في النجاة.

(٢٤) لأن الاحتياط حسن في كل حال، و للخروج عن مخالفة ابن إدريس.

(٢٥) لما تقدم من أنه لا يعتبر في التقصير الفورية، و ليس له مكان مخصوص، فإحرامه باق إلى أن يتحقق منه التقصير.

(٢٦) لما سبق من أن الكفارة في غير الصيد تترتب على العمد و الالتفات و لا تعمد مع نسيان أصل الموضوع، و الظاهر أن الحكم كذلك لو تركه جهلاً.

(٢٧) للأصل، فيجب عليه الكفارة مع تعمد الإتيان بموجبها إلا أن يقال: إن تعمد ترك بعض النسك يوجب بطلان أصل الإحرام و يكشف عن عدم وقوعه صحيحاً، كما إذا تعمد ترك بعض أجزاء الصلاة حيث يكشف ذلك عن عدم الأثر لتكبيرة الإحرام واقعا و تقدم في ما إذا تعمد ترك الطواف ما ينفع المقام فراجع.

(٢٨) راجع (مسألة ١٦ و ١٧) من فصل (باقي محظورات الإحرام) (١).

(مسألة ١٨): إذا قصر في العمرة المتمتعة حلّ له كل شيء حتى النساء وإن لم يطف طواف النساء - لعدم وجوبه فيها<sup>(٢٩)</sup>، وإن كان الأحوط اجتنبهنّ حتى يأتي بالطواف مع ركعتيه<sup>(٣٠)</sup>.

(مسألة ١٩): يستحب التشبه بالمحرمين بعد التقصير، كما أنّه يستحب لأهل مكة ذلك في أيام الحج<sup>(٣١)</sup>.

(٢٩) راجع (مسألة ٢١): من فصل الطواف.

(٣٠) خروجاً عن خلاف من قال بوجوب طواف النساء فيها أيضاً مستنداً إلى خبر ضعيف مهجور<sup>(١)</sup> وقد تقدم في (مسألة ٢١): من فصل الطواف عدم الاعتبار بالقائل ولا بمستنده فراجع.

(٣١) لقول أبي عبد الله عليه السلام في مرسل ابن البختری قال: «ينبغي للمتمتع بالعمرة إلى الحج إذا أحل أن لا يلبس قميصاً وليتشبه بالمحرمين»<sup>(٢)</sup> وعنه عليه السلام في صحيح ابن عمار: «لا ينبغي لأهل مكة أن يلبسوا القميص، وأن يتشبهوا بالمحرمين شعناً غبراً، وقال عليه السلام ينبغي للسلطان أن يأخذهم بذلك»<sup>(٣)</sup> والله العالم.

(١) راجع صفحة ٣٢ من هذا المجلد.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب التقصير حديث: ١ و ٢.

## فصل في الحج وأفعاله

تقدم أن أفعاله ثلاثة عشر: الإحرام، والوقوف بعرفات، والوقوف بالمشعر الحرام، ورمي جمرة العقبة في منى، والهدي، والتقصير، ورمي باقي الجمرات، وطواف الحج، وصلاة الطواف، والسعي، وطواف النساء، وصلاته، والبيتوتة في منى.

(مسألة ١): كل ما تقدم في طواف العمرة من واجباته ومحرماته، و مندوباته، ومكروهاته يجري في طواف الحج من غير فرق، وهو ركن يبطل الحج بتركه عمداً<sup>(١)</sup>.

(مسألة ٢): ابتداء وقت إحرام الحج لغير المتمتع أول أشهر الحج<sup>(٢)</sup>

## فصل في الحج وأفعاله

(١) تقدم الوجه في جميع ذلك، فان عمومات أدلة تلك الأحكام شاملة لمطلق الطواف سواء كان للعمرة أو الحج، إلا أن يدل دليل خاص على تخصيص أحدهما بشيء مخصوص وهو مفقود.

(٢) فلا يصح الإتيان بإحرام الحج في غير أشهر الحج، إجماعاً، ونصوصاً منها: قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن أذينة: «من أحرم بالحج في غير أشهر الحج فلا حج له»<sup>(١)</sup>، ومنها: قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة: «الحج أشهر معلومات. شوال، وذو القعدة، وذو الحجة ليس لأحد أن يحرم بالحج في

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤.

و يمتد إلى أن يتضيّق الوقوف بعرفة<sup>(٣)</sup> و للمتمتع بعد الفراغ من عمرته<sup>(٤)</sup> و يمتد إلى أن يتضيّق وقت عرفات<sup>(٥)</sup>.  
(مسألة ٣): أفضل أوقاته يوم التروية و هو الثامن من ذي الحجة -<sup>(٦)</sup>.

سواهن»<sup>(١)</sup> و يستفاد منها جواز الإتيان بإحرام الحج في أي وقت من أشهر الحج شاء و أراد.

(٣) لإطلاق الأدلة، و أصالة عدم تحديده بحد خاص، و للأدلة البيانية المشتملة على الإحرام ثم الذهاب إلى عرفة كما سيأتي، مضافا إلى ظهور الإجماع، و خبر أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام: «موسع للرجل أن يخرج إلى منى من وقت الزوال من يوم التروية إلى أن يصبح حيث يعلم أنه لا يفوته الموقف»<sup>٢</sup>، و قريب منه صحيح ابن يقطين<sup>٣</sup>.

(٤) لأن العمرة في حج التمتع جزء منه و لا يصح إنشاء إحرام إلا بعد الإحلال من الإحرام الآخر كما تقدم.  
(٥) لما تقدم في سابقة من غير فرق.

(٦) لجملة من الأخبار منها خبر ابن عمار: «إذا كان يوم التروية - إن شاء الله - فاغتسل ثم لبس ثوبيك، و ادخل المسجد حافيا، و عليك السكينة و الوقار، ثم صل ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام أو في الحجر ثم أقعد حتى تزول الشمس فصل المكتوبة، ثم قل في دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجرة، و أحرم بالحج و عليك السكينة و الوقار، فإذا انتهيت إلى الرفضاء (الرقطاء) دون الردم فلبّ فإن انتهيت إلى الردم و أشرفت على الأبطح فارفع صوتك حتى تأتي منى»<sup>(٢)</sup> و لا بدّ من حملها على الندب لاشتغالها على المندوبات مع معارضتها

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب أقسام الحج حديث: ٥.

(٢) التهذيب ج: ٥ صفحة: ١٧٦ رقم ٥٩٠.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب إحرام الحج حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب إحرام الحج حديث: ٢.

بل هو أحوطها<sup>(٧)</sup> وأفضله لغير الإمام عند الزوال منه<sup>(٨)</sup> بعد صلاة الظهر، فالعصر، ففريضة مقضية<sup>(٩)</sup> ولا بأس بوقوعه قبل الزوال بعد نافلة الست أو الأربع أو الاثنين<sup>(١٠)</sup>.

(مسألة ٤): المجاور بمكة يستحب له الإحرام من أول ذي الحجة، أو

بجملة أخرى من الأخبار: منها ما في الحديث: «قدم أبو الحسن عليه السلام متمتعاً ليلة عرفة فطاف وأحل، وأتى جواريه ثم أحرم بالحج وخرج»<sup>(١)</sup> فيستفاد منه ومما مر من خبر أبي نصر أنه لا موضوعية ليوم التروية من حيث هي وإنما ذلك طريق لإحراز الوقوف بعرفة، ويشهد لما ذكرنا خبر الدعائم: «روينا عن جعفر ابن محمد عليه السلام أنه قال: «يخرج الناس إلى منى من مكة يوم التروية، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، وأفضل ذلك بعد صلاة الظهر، ولهم أن يخرجوا غدوة وعشية إلى الليل، ولا بأس أن يخرجوا قبل يوم التروية»<sup>(٢)</sup> وهذا هو المشهور بين الأصحاب.

(٧) خروجاً عن خلاف ابن حمزة حيث قال بالوجوب ولا دليل له، بل مقتضى الأصل وظهور الأدلة بعد رد بعضها إلى بعض عدم الوجوب.  
(٨) كما تقدم ذلك في صحيح ابن عمار، وأما الإمام فيأتي ما يتعلق به في (مسألة ١٨).

(٩) لقوله عليه السلام في الصحيح المتقدم: «فصل المكتوبة» وهو بإطلاقه يشمل الظهر والعصر، والمقضية أيضاً وكذا ما يأتي من خبر عمر بن يزيد.  
(١٠) لقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر عمر بن يزيد: «و اعلم أنه واسع لك أن تحرم في دبر فريضة أو نافلة أو ليل أو نهار»<sup>(٣)</sup>، وقال عليه السلام أيضاً في خبر أبي

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب أقسام الحج حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب احرام الحج حديث: ١.

(٣) الوسائل باب ١٨ من أبواب الاحرام حديث: ٣.

ثانية إذا كان ضرورة، وإلا فبعد مضي خمسة أيام، وإلا فيوم التروية<sup>(١١)</sup>.  
 (مسألة ٥): محل إحرام حج التمتع مكة، ولا يجوز إيقاعه في غيرها، وأفضلها المسجد عند المقام، ولو نسي الإحرام به منها حتى خرج إلى منى أو عرفة رجع إليها فإن تعذر أحرم من موضعه، وضيّق الوقت عن اختياري

بصير: «تصلي للإحرام ست ركعات تحرم في دبرها»<sup>(١)</sup>، وقال عليه السلام في خبر ابن عمار: «إذا أردت الإحرام في غير وقت صلاة الفريضة فصل ركعتين ثم أحرم في دبرها»<sup>(٢)</sup> وفي خبر إدريس بن عبد الله قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام كم أصلي إذا تطوعت؟ قال أربع ركعات»<sup>(٣)</sup> فيحمل كل ذلك على التخيير مع أفضلية أربع ركعات من الركعتين والست من الأربع.

(١١) أما الأول: فلصحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام: «إني أريد الجوار بمكة فكيف أصنع؟ قال عليه السلام: إذا رأيت الهلال هلال ذي الحجة فاخرج إلى الجعرانة فأحرم منها بالحج»<sup>(٤)</sup> ومثله غيره.

وأما الثاني، والثالث: فلقوله عليه السلام أيضاً في حديث صفوان: «إذا كنت ضرورة فإذا مضى من ذي الحجة يوم فإذا كنت قد حججت قبل ذلك فإذا مضى من الشهر خمس»<sup>(٥)</sup>.

وأما الأخير: فيدل عليه مضافاً إلى بعض الإطلاقات، وظهور الإجماع موثق سماعة عنه عليه السلام: «المجاور بمكة إذا دخلها بعمره - إلى أن قال - ثم يعقد التلبية يوم التروية»<sup>(٦)</sup> الظاهر في تلبية حج الأفراد.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الإحرام حديث: ٤ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الإحرام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أقسام الحج حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب أقسام الحج حديث: ٦.

(٦) الوسائل باب: ٨ من أبواب أقسام الحج حديث: ٢.

عرفة عذر (١٢).

(مسألة ٦): يجب فيه النية - كما تقدم في إحرام العمرة - إلا أن ينوي الإحرام للحج تمتعاً قربة إلى الله تعالى إن كان تكليفه حج التمتع، أو القران، أو الإفراد إن كان تكليفه ذلك (١٣).

(مسألة ٧): لو نوى العمرة عوض الحج، أو نوى الإفراد عوض التمتع، فإن كان على وجه التقييد بطل، وإن كان من الاشتباه في التطبيق صح (١٤).

(١٢) تقدم الوجه في ذلك كله في إحرام العمرة فراجع، بل تقدم الوجه في ما يتعلق بالمسائل السابقة أيضاً.

ثم إن الروية إما من الارتواء أي: الاستقساء وإما لأن إبراهيم الخليل عليه السلام ارتوى الماء من مكة لما يحتاج إليه في عرفات لعدم وجدان الماء بها، أو لأن الحجيج يفعلون ذلك، وإما من الروية بمعنى التأمل والفكر حيث أن الخليل لما رأى في المنام أن يذبح ولده تأمل في ذلك حتى يدرك صحة منامه فيعمل به.

(١٣) أما اعتبار أصل القصد والنية: فهو من الضروريات لكل فعل اختياري والحج فعل اختياري مضافاً إلى نصوص خاصة تقدم بعضها في إحرام العمرة<sup>(١)</sup> وأما اعتبار القربة: فلأن الحج عبادة بالضرورة وكل عبادة متقومة بقصد القربة، وأما اعتبار قصد الحج فقط: فلأنه المأمور به دون غيره وهو الذي يجب إتيانه فلا بد من توجيه القصد والنية إليه مضافاً إلى نصوص خاصة<sup>(٢)</sup>.

(١٤) أما البطلان في صورة التقييد: فلعدم تحقق نية المأمور به. وأما الصحة في الأخير: فلغرض أنه قصد تكليفه الواقعي وهذا المقدار من القصد

(١) راجع ج: ١٣: صفحة ١٧٥.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢١ من أبواب الاحرام.

(مسألة ٨): ينبغي في إحرام الحج عدم رفع الصوت بالتلبية حين عقد الإحرام (١٥).

يكفي ولا دليل على اعتبار الأزيد منه، بل مقتضى الأصل عدم اعتباره والاشتباه إنما وقع في مجرد التخيل فهو مثل ما إذا قصد شيئاً وسبق لسانه إلى شيء آخر إذ الأثر حينئذ للمقصود دون ما سبق للسان إليه.

(١٥) صرح به صاحب الجواهر في النجاة، وعن أبي الصلاح: «ثمَّ يلبي مستترا فإذا نهض به بعيره أعلن بالتلبية وإن كان ماشياً فليجهر بها من عند الحجر الأسود فإذا انتهى إلى الرقطاء دون الردم فليرفع صوته بالتلبية حتى يأتي منى» ومثله عبارة ابن إدريس بدون ذكر مستترا، قال الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن عمار: «ثمَّ قل في دبر صلاتك كما قلت حين أحرمت من الشجرة، وأحرم بالحج ثمَّ امض وعليك السكينة والوقار، فإذا انتهيت إلى الرقطاء دون الردم فلبَّ فإن انتهيت إلى الردم وأشرفت على الأبطح فارفع صوتك بالتلبية حتى تأتي منى»<sup>(١)</sup> وقوله (عليه السلام): «وأحرم بالحج» ظاهر في الإتيان بالتلبية، إذ الإحرام لا يتحقق إلاَّ بها، فيكون المراد بقوله (عليه السلام) بعد ذلك «فلبَّ» الإجهار بها، فيستفاد من الحديث أنَّ للتلبية مراتب ثلاثة: عقد الإحرام بها المتحقق بالاستتار أيضاً، والإجهار بها، ثمَّ رفع الصوت بها، ولكنه خلاف الظاهر، لأنَّ ظاهر كون إيجاد التلبية وإحداثها بعد الانتهاء إلى الرقطاء فيكون المراد بقوله (عليه السلام): «أحرم» التهيؤ له ولبس ثوبيه مثلاً، وفي خبر ابن يزيد عنه (عليه السلام) أيضاً: «ثمَّ أהלَّ بالحج فإن كنت ماشياً فلبَّ عند المقام وإن كنت راكباً فإذا نهض بك بعيرك وصل الظهر إن قدرت بمنى»<sup>(٢)</sup> وظاهره أيضاً إحداث التلبية عند نهوض البعير، وعنه (عليه السلام) أيضاً: «إذا جعلت شعب الدب على يمينك، والعقبة على يسارك فلبَّ بالحج»<sup>(٣)</sup>، ويمكن حمل هذه الأخبار على التخيير و مراتب الفضل بقرينة قوله (عليه السلام) أيضاً في الصحيح قال:

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب إحرام الحج حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الإحرام الحج حديث: ٢ و ٥.

- (مسألة ٩): يستحب الاستمرار على التلبية إلى زوال الشمس من يوم عرفة و يقطعها حينئذ (١٦).
- (مسألة ١٠): يحرم عليه بعد الإحرام ما يحرم عليه في إحرام العمرة. ويكره له ما يكره فيه (١٧).
- (مسألة ١١): يكره الطواف بعد إحرام الحج حتى يعود من منى (١٨).

«وإن أهلت من المسجد الحرام للحج فإن شئت لبّيت خلف المقام وأفضل ذلك أن تمضي حتى تأتي الرقطاء، و تلبّي قبل أن تصير إلى الأبطح»<sup>(١)</sup> فإنّ الإتيان بالتلبية له مراتب في الفضل و فضل الجهر بها يتفاوت بالنسبة إلى الماشي و الراكب، و تقدم في إحرام العمرة استحباب رفع الصوت بها مطلقاً، فيكون له أيضاً مراتب في الفضل بالنسبة إلى إحرام الحج، و بالنسبة إلى الماشي و الراكب.

(١٦) تقدم الوجه في ذلك في إحرام العمرة فراجع.

(١٧) لعموم أدلة حرمة تلك المحرمات و المكروهات الشامل لمطلق الإحرام سواء كان لعمرة أو لحج و قد تقدمت تلك الأدلة في إحرام العمرة فراجع.

(١٨) لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن رجل أتى المسجد الحرام و قد أزمع بالحج أيطوف بالبيت؟ قال عليه السلام: نعم ما لم يحرم»<sup>(٢)</sup> المحمول على الكراهة بقرينة صحيح عبد الحميد عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «سألت عن رجل أحرم يوم التروية من عند المقام بالحج، ثم طاف بالبيت بعد إحرامه وهو لا يرى أن ذلك لا ينغي أ ينقض طوافه بالبيت إحرامه؟ فقال عليه السلام: لا ولكن يمضي على إحرامه»<sup>(٣)</sup> و المشهور هو

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الإحرام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨٣ من أبواب الطواف حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٨٣ من أبواب الطواف حديث: ٦.

بل الأحوط تركه (١٩)، ولو فعل فالأحوط تجديد التلبية (٢٠). وأما الطواف قبل إحرار الحج فلا يكره بل يستحب الإتيان به وبصلاته (٢١).

(مسألة ١٢): يستحب بعد الإحرار يوم التروية و صلاة المكتوبة في المسجد الخروج إلى منى (٢٢).

الكرهية أيضاً.

(١٩) خروجاً عن خلاف ما نسب إلى الشيخ وابن حمزة من الحرمة و ظهر مما تقدم أنه لا دليل لهما عليها.

(٢٠) لما نسب إلى جمع منهم الشيخ، و الشهيدان من حصول التحليل بالطواف مستظهراً ذلك من الأخبار، و لكن تقدم أنه لا يحصل التحليل إلا بالنية، و عن التذكرة دعوى الإجماع على خلاف الشيخ و قد تقدم البحث عن ذلك فراجع.

(٢١) لإطلاق الأدلة المرغبة في الطواف من غير مقيد، و لصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «إذا فرغت من سعيك و أنت متمتع فقصر - إلى أن قال - فإذا فعلت فقد أحللت من كل شيء يحل منه المحرم و أحرمت منه فطف بالبيت تطوعاً ما شئت» (١)، و يأتي في خبر الدعائم أيضاً (٢).

(٢٢) أما استحباب الإحرار يوم التروية فقد تقدم في (مسألة ٣).

و أما استحباب الصلاة المكتوبة في المسجد: فلصحيح معاوية عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان يوم التروية - إن شاء الله - فاغتسل ثم لبس ثوبيك، و ادخل المسجد حافياً، و عليك السكينة و الوقار، ثم صل ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام أو في الحجر ثم أقعد حتى تزول الشمس فصل المكتوبة ثم

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب التقصير حديث: ٤.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب إحرار الحج حديث: ١.

قل... إلخ<sup>(١)</sup> ويشهد له خبر الدعائم عنه عليه السلام أيضاً: «في المتمتع بالعمرة إلى الحج إذا كان يوم التروية اغتسل ولبس ثوبي إحرامه و أتى المسجد حافيا فطاف أسبوعا إن شاء و صلى ركعتين ثم جلس حتى يصلي الظهر ثم يحرم كما أحرم من الميقات، وإذا صار إلى الرقطاء دون الردم أهل بالتلبية، وأهل مكة كذلك يحرمون للحج من مكة وكذلك من أقام بها غير أهلها»<sup>(٢)</sup> فإنهما ظاهران، بل نصان في كون صلاة المكتوبة في المسجد، ومقتضى إطلاق الأول، وظهور الثاني كفاية خصوص الظهر، فما يظهر عن جمع منهم المحقق في الشرائع من كونه بعد صلاة الظهرين لا دليل له من نص، أو إجماع لذهاب جمع إلى استحباب إيقاعه بعد صلاة الظهر. وعن المفيد، والسيد أنه قبل الظهرين فيصلهما بمنى، لما ورد في كيفية حج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولصحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «إذا انتهيت إلى منى فقال: اللهم هذه منى وهذه مما مننت به علينا من المناسك، فأسألك أن تمنّ عليّ بما مننت به على أنبيائك، فإنما أنا عبدك وفي قبضتك، ثمّ تصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة والفجر والإمام يصلي بها الظهر لا يسعه إلا ذلك، وموسع لك أن تصلي بغيرها إن لم تقدر ثمّ تدركهم بعرفات<sup>(٣)</sup> وعن الشيخ عليه السلام الفرق بين الإمام (أي: أمير الحاج) وغيره ويمكن الحمل على التخيير بالنسبة إلى غير الامام إن لم يكن مرجح خارجي في البين. وأما الخروج إلى منى فلا ريب في أصل وجوبه مقدمة للوقوف في عرفات هذا.

ثمّ إن ما ذكرناه من جهة الفضل، وإلا فلا ريب في جواز الصلاة في مكة، وفي أثناء الطريق إلى منى، وفيها، وما بعدها إن مشى يوم التروية إلى عرفات، كما أنه إن قصد الإقامة في مكة صلى تماما وإلا فقصر نعم يتخير في المسجد بين القصر والتمام.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب احرام الحج حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل: ١ من أبواب الحج حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦ و ٤ من أبواب الحج حديث: ٢ و ٥.

(مسألة ١٣): يكره قطع وادي محسر قبل طلوع الشمس (٢٣)، بل هو الأحوط (٢٤).

(مسألة ١٤): يكره الخروج من منى قبل الفجر (٢٥)، بل هو الأحوط (٢٦).

(مسألة ١٥): لا بأس بخروج المشاة من منى قبل الفجر و يلحق بهم مطلق ذوي الأعذار (٢٧).

و يجوز الخروج من مكة مستقلا إلى عرفات بلا توقف في منى وإن كان قد ترك الأفضل.

(٢٣) لقول الصادق عليه السلام في الصحيح: «لا يجوز وادي محسر حتى تطلع الشمس» (١) المحمول على الكراهة عن المشهور.

(٢٤) خروجا عن خلاف الشيخ، وابن البراج، لظاهر النهي و استقر به في الحدائق و لا وجه له بعد إعراض المشهور كما عن ظاهره.

(٢٥) على المشهور، و استدل عليه بالتأسي، و بما ورد من إتيان صلاة الصبح فيها كما تقدم في صحيح معاوية، و بخبر الطائي عن الصادق عليه السلام: «إنا مشاة فكيف نصنع؟ قال عليه السلام: أما أصحاب الرجال فكانوا يصلون الغداة بمنى و أما أنتم فامضوا حتى تصلوا في الطريق» (٢).

و الكل قاصر عن إثبات الكراهة، و تكفي الشهرة بناء على المسامحة فيها. (٢٦) خروجا عن خلاف جمع من الفقهاء منهم الشيخ حيث نسب إليهم الحرمة و لا دليل لهم إذا لم يتم الدليل على الكراهة فضلا عن الحرمة.

(٢٧) أما المشاة: فلما تقدم في خبر الطائي. و أما مطلق ذوي الأعذار فهو

المشهور.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب إحرام الحج حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب إحرام الحج حديث: ٤.

(مسألة ١٦): يستحب المبيت ليلة عرفة في منى (٢٨).

(مسألة ١٧): لا يتأكد استحباب الخروج إلى منى زوال يوم التروية بالنسبة إلى الشيخ الكبير، و من يخاف زحام الناس و لا بأس بخروجهما غداة يوم التروية، بل قبلها بيوم، أو يومين أو ثلاثة (٢٩).

(مسألة ١٨): يستحب للإمام - أمير الحاج - الخروج إلى منى يوم التروية على نحو يصلي الظهر بها استحباباً مؤكداً (٣٠)، بل هو

و تقدم قصور الدليل عن إثبات أصل الكراهة مطلقاً إلا بضميمة الشهرة و المتيقن منها ذوو الأغذار.

(٢٨) للنصوص، و الإجماع، منها: ما تقدم في صحيح معاوية من إتيان صلاة الصبح بها.

(٢٩) لموثق ابن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يكون شيخاً كبيراً، أو مريضاً يخاف ضغط الناس و زحامهم يحرم بالحج و يخرج إلى منى قبل يوم التروية؟ قال عليه السلام: نعم، قلت: يخرج الرجل الصحيح يلتمس مكاناً و يتروّج بذلك المكان؟ قال: لا، قلت: يعجل بيوم؟ قال: نعم، قلت بيومين؟ قال: نعم، قلت ثلاثة؟ قال: نعم، قلت أكثر من ذلك؟ قال: لا» (١) و في مرسل البنظي قال: «لأبي الحسن عليه السلام: يتعجل الرجل قبل التروية بيوم أو يومين من أجل الزحام و ضغط الناس؟ فقال عليه السلام: لا بأس» (٢)، و عن رفاعة عن الصادق عليه السلام قال: «سألته هل يخرج الناس إلى منى غدوة؟ قال عليه السلام: نعم إلى غروب الشمس» (٣).

(٣٠) أما أن المراد بالإمام هو أمير الحاج فهو الذي صرح به غير واحد، و لأنه الذي يجتمع إليه الناس لحوائجهم و مهماتهم السفرية، و في خبر حفص قال: «حج إسماعيل بن علي بالناس سنة أربعين و مائة فسقط أبو عبد الله عليه السلام عن

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب إحرام الحج حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب إحرام الحج حديث: ٣ و ٢.

الأحوط<sup>(٣١)</sup>، و يستحب له الإصباح بها حتى تطلع الشمس<sup>(٣٢)</sup>، بل هو الأحوط<sup>(٣٣)</sup>.

(مسألة ١٩): يستحب أن يقرأ الدعوات المأثورة عند الخروج إلى

بغلته فوقف عليه إسماعيل فقال له أبو عبد الله: سر فإن الإمام لا يقف<sup>(١)</sup>. و أما الاستحباب المؤكد، فلجملة من الأخبار منها ما تقدم من قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «و الإمام يصلي بها الظهر لا يسعه إلا ذلك»<sup>(٢)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح جميل: «على الإمام أن يصلي الظهر بمنى و يبیت بها و يصبح حتى تطلع الشمس ثم يخرج إلى عرفات»<sup>(٣)</sup> و في صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «لا ينبغي للإمام أن يصلي الظهر يوم التروية إلا بمنى و يبیت بها إلى طلوع الشمس»<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار المستفاد منها تأكد الندب كما هو المشهور.

(٣١) خروجاً عن خلاف ما نسب إلى الشيخ، و مال إليه في الحقائق من الوجوب، لظاهر بعض الأخبار المحمول على الندب بقرينة غيرها.

(٣٢) لجملة من الأخبار منها ما تقدم من صحيح جميل، و في موثق عمار عن الصادق عليه السلام: «من السنة أن لا يخرج الإمام من منى إلى عرفة حتى تطلع الشمس»<sup>(٥)</sup>.

(٣٣) خروجاً عن خلاف ما نسب إلى القاضي، و الحلبي من الوجوب و لا دليل عليه بعد ظهور موثق عمار في الندب، و ذهاب المشهور إليه، و لكن العمدة قيام الشهرة على الندب و إلا فالسنة أعم من الندب الاصطلاحي كما مر.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب إحرام الحج حديث: ١.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب إحرام الحج حديث: ٥ و ٦ و ١.

(٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ٢.

منى، و عند دخولها، و عند الخروج إلى عرفة (٣٤).  
(مسألة ٢٠): حدّ منى من العقبة إلى وادي محسر (٣٥).

(٣٤) قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا توجهت إلى منى فقل: اللهم إيتاك أرجو، و إيتاك أدعو، فبلغني ألمي و أصلح لي عملي»<sup>(١)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً: «إذا انتهيت إلى منى فقل: اللهم هذه منى و هذه مما مننت به علينا من المناسك، فأسألك أن تمنّ عليّ بما مننت به على أنبيائك فإنما أنا عبدك و في قبضتك»<sup>(٢)</sup> و عنه عليه السلام أيضاً: «إذا غدوت إلى عرفة فقل و أنت متوجه إليها: اللهم إليك صمدت، و إليك اعتمدت، و وجهك أردت، فأسألك أن تبارك لي في رحلتي، و أن تقضي لي حاجتي، و أن تجعلني ممن تباهي به اليوم من هو أفضل مني»<sup>(٣)</sup>.

أقول: المراد بقوله عليه السلام: «من هو أفضل مني» الملائكة، لما ورد في حديث عرفة أن الله تعالى يباهي بأهل عرفة الملائكة<sup>(٤)</sup>.

(٣٥) قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «حد منى من العقبة إلى وادي محسر»<sup>(٥)</sup>، و مثله ما عنه عليه السلام أيضاً في خبر أبي بصير<sup>(٦)</sup> و عنه عليه السلام أيضاً: «فإذا مررت بوادي محسر و هو واد عظيم بين جمع و منى و هو إلى منى أقرب»<sup>(٧)</sup> و لعل المراد بالأخير اتصال وادي محسر بمنى و انفصاله عن جمع و لكنه مخالف لما ورد في حد جمع من أنه: «ما بين المأزمين إلى وادي محسر»<sup>(٨)</sup>.  
و العقبة: مرقى صعب في الجبال - و الجمع: عقاب كركبة و رقاب.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب إحرام الحج و الوقوف حديث بمعرفة: ١ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٩ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١٢.

(٥) و (٦) الوسائل باب: ٦ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٣.

(٧) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٨) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٤.

ولم يعلم المراد من قوله ﷺ (العقبة) أنها أي العقاب، لأن في منى عقاب كثيرة، أو أن المراد بها جمرة العقبة، وهو مخالف للمعروف هناك من أن منى أوسع من حد الجمرة.

ثم إنه لم يعلم أن المراد من تحديده ﷺ هل أنه كان باعتبار البيوت التي كانت في منى فكان حد مضرب الخيام في تلك الازمان من العقبة إلى وادي محسر، أو باعتبار ذات الأرض من حيث هي كما في المشعر وعرفات، و على الأول قابل للتوسعة كما في مكة و سائر القرى و البلدان، بخلاف الثاني كما في عرفات و المشعر حيث لا توسعة بالنسبة إليهما.

ثم إن هذا التحديد هل هو بالنسبة إلى الطول، أو العرض فقط، أو المربع منهما و الحق أنه مجمل من هاتين الجهتين، و مقتضى الأصل عدم ثبوت التحديد الأرضي إلاّ بدليل معتبر سنداً و دلالة يدل عليه و لا يبعد أن يكون التحديد يلحظ مضارب خيامهم لا باعتبار ذات المكان و الأرض من حيث هي.

فائدة: من مكة إلى منى قريب ستة كيلو مترات، و من منى إلى المشعر كذلك، و هما داخلان في الحرم، و من مكة إلى عرفات قريب أربعة وعشرين كيلو متراً، و عرفات خارجة عن الحرم، فمنى و المشعر أفضل منها من هذه الجهة، و في مرسل الصدوق: «و ليست عرفات من الحرم، و الحرم أفضل منها»<sup>(١)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ٩.

## فصل في الوقوف بعرفات

(مسألة ١): يجب في الوقوف بعرفات (١) أمور :

الأول: النية بأن ينوي الوقوف في عرفات لحج التمتع - مثلاً - قربة إلى الله تعالى (٢)، و يجب أن يكون مقارنا لزوال يوم عرفة (٣).

---

## فصل في الوقوف بعرفات

(١) و هو ركن على ما يأتي تفصيله في (مسألة ١٣).

(٢) أما اعتبار أصل القصد و النية، فيكون بالضرورة، لتقوم كل فعل

اختياري به.

و أما اعتبار قصد القرية فكذلك أيضاً، لأنه عبادة و كل عبادة متقومة بها.

و أما تعيين نوع الحج. فلما مرّ مكرراً من أنه مع اشتراك المأمور به يجب

التعيين و لو إجمالاً.

و يكفي فيها مجرد الداعي و إن كان الأفضل الأخطار التفصيلي، بل التلطف

بها.

(٣) لوجوب انبعاث العمل العبادي من أوله إلى آخره عن الداعي القري.

و أما قول الصادق في صحيح معاوية المشتمل على صفة حج النبي ﷺ :

«فلما زالت الشمس خرج رسول الله ﷺ و معه قريش و قد اغتسل و قطع التلبية

حتى وقف بالمسجد فوعظ الناس و أمرهم و نهاهم ثم صلى الظهر و العصر بأذان

و إقامتين ثم مضى إلى الموقف فوق به» (١).

الثاني: الكون بها إلى الغروب<sup>(٥)</sup>.

(مسألة ٢): يجزي مطلق صدق الكون فيها عرفاً: من القعود، أو القيام

وقريب منه صحيحة الآخر<sup>(١)</sup>، و خبر أبي بصير عنه عليه السلام<sup>(٢)</sup> أيضاً حيث يستفاد منها جواز تأخير النية إلى قريب ساعة بعد الظهر تقريباً، لأن صلاة الظهر و العصر، و الوعظ، و الأمر و النهي تستغرق ساعة تقريباً.

ففيه.. أولاً: إنها ليست في مقام بيان هذه الجهة.

و ثانياً: أن النية هي الداعي و هو حاصل من أول يوم عرفة فكيف بأول الزوال.

و ثالثاً: إنها مما يمكن أن يستدل بها على أنه لا يجب أن يكون مبدأ الوقوف من أول الزوال، و يأتي التعرض للجواب عنه إنشاء الله تعالى.

(٤) بضرورة الدين بالنسبة إلى أصل الكون فيها و لو اجتيازاً و يأتي التفصيل في (مسألة ٥) و ما بعدها.

(٥) نصاً، و إجماعاً قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «إن المشركين كانوا يفيضون قبل أن تغيب الشمس فخالفهم رسول الله صلى الله عليه وآله و أفاضل بعد غروب الشمس»<sup>(٣)</sup>، و قال له عليه السلام: يونس بن يعقوب: «متى تفيض من عرفات؟ فقال عليه السلام إذا ذهببت الحمرة من هاهنا، و أشار بيده إلى المشرق و إلى مطلع الشمس»<sup>(٤)</sup> و يأتي التفصيل في (مسألة ٥) وقد تقدم تفصيل الغروب الشرعي في كتاب الصلاة عند بيان أوقات الفرائض فراجع.

(١) الرواية المتضمنة لصفة حج النبي متقطعة في الوسائل فراجع باب: ٨ و ٩ و ١٠ من أبواب احرام الحج حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب احرام الحج حديث: ٧.

(٣) و (٤) الوسائل باب ٢٢ من أبواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١ و ٢.

أو المشي، أو الركوب، أو الاضطجاع، أو النوم، أو غير ذلك<sup>(٦)</sup>.  
 (مسألة ٣): حدود عرفات معلومة بالإعلام المنصوبة، و يجب أن يكون الوقوف داخل الحد لا خارجه<sup>(٧)</sup>.

(٦) كل ذلك لظهور الإطلاق والاتفاق، مع ما ورد في الركوب، فعن حماد بن عيسى: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام بالموقف على بغلة رافعا يده إلى السماء عن يسار و إلى الموسم حتى انصرف»<sup>(١)</sup>.

(٧) إجماعاً، ونصوصاً، بل ضرورة من المذهب قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «حدّ عرفة من بطن عرنة و ثوية، و نمرة إلى ذي المجاز، و خلف الجبل موقف»<sup>(٢)</sup>، و قال عليه السلام أيضاً: «و اتق الأراك و نمرة و هي بطن عرنة و ثوية، و ذي المجاز، فإنه ليس من عرفة فلا تقف فيه»<sup>(٣)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً: «إن أصحاب الأراك الذين ينزلون تحت الأراك لا حج لهم»<sup>(٤)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً: «حدّ عرفات من المأزمين إلى أقصى الموقف»<sup>(٥)</sup> و لا اختلاف بين هذه الأخبار، لأن كل مكان له جهات كثيرة، فكل خبر ورد في التحديد لبعض جهاته.  
 و أما كلمات العامة فشديدة الاختلاف في تحديدها كما لا يخفى على من راجعها.

فائدتان:

الأولى: قد ذكر في الروايات حدود ستة لعرفات:

١- عرنة - كهزمة - و في لغة بضمّتين ٢ - ثوية ٣ - ذات المجاز - ٤ - نمرة  
 ٥ - أراك ٦ - المأزمين.

و في المسالك و غيره ان نمرة تكون مع عرنة واحدة، و يشهد له قوله عليه السلام:  
 «و نمرة و هي بطن عرنة».

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١ و ٦ و ٣ و ٢.

الثانية: حيث أن أجمع عبارة و أحسنها في المقام عبارة المستند، فننقلها بتمامها قال ﷺ: «المرجع في معرفة عرفات إلى أهل الخبرة القاطنين في تلك الحدود، وكذا المشعر، وسائر المواضع ووجهه ظاهر، مضافا الى صحيحة ابن البختري الآتية في مقدمات نزول منى. «وكلها موقف» للصدق، و لصحيحة مسمع: «عرفات كلها موقف و أفضل الموقف سفح الجبل» و هي بمحلها معروفة فيجب الفحص عنها. و مع التشكيك في بعض الحدود يجب القصر على المتيقن، لا اشتغال الذمة باليقيني. و لا يكفي الوقوف بحدودها الخارجة عنها، فلا يجزي الوقوف بنمرة - بفتح النون و كسر الميم و فتح الراء، و قيل يجوز إسكان الميم - و هي الجبل الذي عليه أنصاب الحرم على يمينك إذا خرجت من المأزمين تريد الموقف كذا في (تحرير النووي و القاموس). و المأزمان - بكسر الزاء - مضيق بين مكة و منى بين جبلين، و في صحيحة ابن عمار: «أنها بطن عرفة فإذا انتهيت إلى عرفات فاضرب خباك بنمرة و نمرة هي بطن عرفة دون الموقف و دون عرفة فإذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل و صلّ الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين، و إنما تعجل العصر و تجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فإنه يوم دعاء و مسألة، و حدّ عرفة من بطن عرنة و ثوية و نمرة إلى ذي المجاز و خلف الجبل موقف»<sup>(١)</sup> و فيها تصريح بخروج نمرة عن الموقف و كذا عرنة. و لكن فيها إشكال لا من حيث تفسيرها نمرة ببطن عرنة أولا ثم عطف الأول على الثاني في آخر الحديث ثانيا الدال على التعدد، و الظاهر أن نمرة التي يضرب فيها الخباء هي أسفل الجبل و هو بطن عرفة و التي جعلت قسيما له هي أصل الجبل.

و كذا لا يجوز الوقوف بعرنة - بضم العين المهملة و فتح الراء و النون كهزمة - واد بعرفات قاله المطرزي و قال السمعاني واد بين عرفات و منى و قيل عرينة بالتصغير، و لا ثوية - بفتح التاء المثناة و كسر الواو و تشديد الياء المثناة

(١) الوسائل باب: ٩ و ١٠ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١ منهما.

(مسألة ٤): الجبل - المسمى بجبل الرحمة - نفسه موقف<sup>(٨)</sup>، نعم يكره الوقوف عليه<sup>(٩)</sup>، بل الأحوط تركه<sup>(١٠)</sup>

تحتها - ولا بذى المجاز، قيل: هو سوق كانت على فرسخ من عرفة بناحية كبكب ولا بالأراك: كسحاب موضع قريب بنمرة، فإن كل هذه المواضع الخمسة من حدود عرفات أي تنتهي عرفات إليها فلا يجزي الوقوف بها بالإجماعين والأخبار:

منها الصحيحة المتقدمة، وفي موثق سماعة: «واتق الأراك ونمرة وهي بطن عرنة وثوية وذا المجاز فإنه ليس من عرفة فلا يقف فيه»، وفي صحيحة الحلبي وغيرها أن أصحاب الأراك لا حج لهم انتهى كلامه رفع مقامه (٨) لظهور الحدود الواردة في عرفات فإنها محيطة بالموقف والجبل الذي فيه. هذا مع ظهور إجماع المسلمين عليه أيضاً، وفي موثق سماعة: «إذا كانوا بالموقف وكثروا وضاق عليهم كيف يصنعون؟ فقال ﷺ يرتفعون إلى الجبل»<sup>(١)</sup> وفي موثقة الثاني قال: «قلت لأبي عبد الله ﷺ إذا ضاقت عرفة كيف يصنعون؟ قال ﷺ يرتفعون إلى الجبل»<sup>(٢)</sup> ويمكن أن يستفاد ذلك مما ورد من أن خلف الجبل موقف<sup>(٣)</sup>.

(٩) لخبر إسحاق بن عمار قال: «سألت أبا إبراهيم ﷺ عن الوقوف بعرفات فوق الجبل أحب إليك أم على الأرض؟ فقال ﷺ: على الأرض»<sup>(٤)</sup>.  
(١٠) خروجاً عن خلاف ابن البراج، وابن إدريس فإنهما حرّما الوقوف على الجبل إلا للضرورة وليس لهم دليل إلا ما مرّ من خبر إسحاق بن عمار، وظهوره في الكراهة مما لا ينكر.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ٣ و ٤.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١ و ٥.

لغير ضرورة (١١).

(مسألة ٥): يجب استيعاب الكون في عرفات من أول زوال يوم عرفة إلى غروبها الشرعي (١٢)، وهذا هو الثالث مما يجب الوقوف بعرفات.

(١١) فإنه يجوز حينئذ قولاً واحداً و يكون مجزياً.

(١٢) البحث في هذه المسألة. تارة: بحسب الأصل.

و أخرى: بحسب الإطلاقات.

و ثالثة: بحسب الأدلة الخاصة.

و رابعة: بحسب الكلمات.

أما الأولى: فالمرجع أصالة البراءة عن وجوب الأكثر عن أصل المسمى، لأن المسألة من موارد الأقل و الأكثر بعد ثبوت الوجوب بالنسبة إلى ذات المسمى بالضرورة و الزائد عليه مشكوك الوجوب، فيرجع إلى البراءة و لكن لا وجه للتمسك به بعد تمامية الأدلة الخاصة.

و أما الإطلاقات سواء كانت بصيغة الأمر، أو بالجملة الخيرية، أو بحكاية فعل النبي ﷺ أو المعصوم عليه السلام فلا يستفاد منها أكثر من ذلك أيضاً كما ثبت في محله من عدم استفادة ما زاد على ذات الطبيعة المهمة اللابشرطي منها فهي من هذه الجهة مثل الأصل العملي، فيطابق مفاد الأصل اللفظي مع مفاد الأصل العملي، و لكن لا وجه للتمسك بهما مع ما يأتي من الأدلة الخاصة مما يكون ظاهر في التقييد و التخصيص.

و أما الأدلة الخاصة فهي بالنسبة إلى وجوب الكون بها في آخر يوم عرفة الإجماع بقسميه و ما تقدم من قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «من ان المشركين كانوا يفيضون قبل أن تغيب الشمس فخالقهم رسول الله ﷺ فأفاض

بعد غروب الشمس»<sup>(١)</sup>، وفي موثق يونس عنه عليه السلام: «متى تفيض من عرفات؟ فقال عليه السلام: إذا ذهب الحمرة من هاهنا وأشار بيده إلى المشرق وإلى مطلع الشمس»<sup>(٢)</sup>، ويدل عليه أيضاً ما في خبر المجالس لأي شيء أمر الله بالوقوف بعرفات بعد العصر فقال له النبي صلى الله عليه وآله: «إذا وقفت بعرفات إلى غروب الشمس فإن كان عليك من الذنوب مثل رمل عاليج أو بعدد نجوم السماء أو قطر المطر يغفرها الله لك»، وما يأتي من وجوب الكفارة على من أفاض عمداً قبل الغروب، ويدل عليه أيضاً السيرة المستمرة خلفاً عن سلف على أن آخر الوقوف بعرفة غروب الشمس بحيث يستنكر مخالفة ذلك لدى العوام فضلاً عن الخواص، ومن يظهر منه كفاية المسمى في الواجب كالركن كابن إدريس، والعلامة على فرض الصحة لا بد وأن يجعله عند غروب الشمس، إذ ليس له أن يطرح مثل هذه الأدلة بلا وجه يشهد له، فتحديد زمان وجوب الوقوف بالنسبة إلى آخره وهو الغروب متفق عليه بين الكل نصاً وفتوى.

و أما بالنسبة إلى أوله وهو الزوال فالأقوال فيه ثلاثة:

الأول: ما نسب إلى العلامة، وابن إدريس من أن الواجب مسمى الحضور ولو مجتازاً مع النية وحمل عبارتهما في الجواهر على أن مرادهما مسلمية الركن لا الواجب وكون الركن هو المسمى مسلم كما يأتي فلا وجه لعد ذلك قولاً مستقلاً في مقابل القولين الآخرين لاختلاف موضوعهما حينئذ.

الثاني: أن أول الزوال وقت للأعم من الوقوف وتهيئة مقدماته، فيجب استيعاب ذلك الوقوف عرفاً بالاشتغال بمقدمات الوقوف المستحبة في حدود عرفات، ثم الوقوف حتى يكون الوقت مستوعباً لهذه الأمور وإن كان قليلاً من أول الوقت مصروفاً في الحدود بالمقدمات والصلاة، نسب هذا القول إلى جمع

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ٢.

منهم الصدوق، و الشيخ، و الديلمي و العلامة، و الحلي، و استقر به في الذخيرة وقال في المستند: «و هو الذي يستفاد من الأخبار و عليه عمل الحجج الأطهار». الثالث: وجوب استيعاب ذلك الزمان من أول الزوال إلى الغروب في الكون في عرفات نسب ذلك إلى جمع منهم الشهيدان، و في المدارك نسبته إلى الأصحاب.

و الأصل، و الإطلاقات تشهد للأولين و إنما الكلام في تنقيح الأخبار الخاصة و بيان مفادها و أن المستفاد منها هل هو القول الثاني أو الثالث؟ فمن تلك الأخبار صحيح ابن عمار: «فلما زالت الشمس (أي: من يوم عرفة) خرج رسول الله ﷺ و معه قريش و قد اغتسل و قطع التلبية حتى وقف بالمسجد فوعظ الناس و أمرهم و نهاهم، ثم صلى الظهر و العصر بأذان و إقامتين ثم مضى إلى الموقف فوقف به»<sup>(١)</sup>.

و الاستدلال به للقول الثاني متوقف على كون هذه الأمور قبل الدخول في حد عرفات و أن المسجد كان خارجا عنها و ذلك مخدوش من وجوه: الأول: الظاهر أن المسجد كان داخلا فيها، كما أن مساجد المواقيت، و مسجد منى، و مسجد مزدلفة تكون داخلة في تلك الأماكن و هذا المسجد الذي صلى فيه النبي ﷺ سواء كان من إبراهيم الخليل عليه السلام أو من النبي ﷺ و هما يعلمان بفضل أرض عرفات بالنسبة إلى غيره من الأراضي سوى الحرم كيف يعينون أرضا للمسجد في الأرض المفضولة مع وجود الأرض الفاضلة بجنبها.

إن قيل أنه ﷺ بنى المسجد قبل حد عرفات ليصلي المصلون فيه و يتهيا الناس لعمل عرفة الذي هو الدعاء، لأن عرفة محل الدعاء و لها خصوصية فيه (يقال): لا منافاة بين كون المسجد في عرفات و التهيؤ للدعاء كما هو معلوم.

الثاني: أن المجمع للوعظ، و الأمر و النهي عادة إنما هو أرض عرفة لوصول الناس إليها و انقطاعهم عن الطريق تهيؤهم للتعاظ و اقتضاء المكان

والزمان ذلك فكيف يدع النبي ﷺ ذلك و يعظهم قبل الوصول إليها.

إن قيل إنه صلى الله عليه وآله وعظهم قبل الوصول إليها لأن يتهيأوا لدخولها و الكون بها.

(قلت): وعظه وإرشاده ﷺ كان مستمرا من حين خروجه ﷺ من المدينة إلى رجوعه إليها و لم يختص بمحل دون آخر كما لا يخفى على من راجع سيرته المباركة على ما ضبطها الفريقان.

الثالث: أن الجمع بين الظهريين مندوب في عرفة بإجماع علماء الإسلام دون غيرها فلو لم يبلغ النبي ﷺ إليها كيف جمع بينهما مع أنه ﷺ كان يفرق بينهما غالبا؟ أو يظهر عن جمع من العامة أن مسجده الذي صلى فيه كان من عرفه.

الرابع: روى في دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله ﷺ غدا يوم عرفة من منى فصلى الظهر بعرفة و لم يخرج من منى حتى طلعت الشمس»<sup>(١)</sup> فيستظهر من ذلك كله أن مقدمات الوقوف و التهيئة له كل ذلك كان في نفس عرفات لا أن تكون خارجة عنها.

و من الأخبار التي استدل بها للقول الثاني صحيح أبي بصير: «لما كان يوم التروية قال جبرئيل لإبراهيم عليه السلام تروه من الماء فسميت التروية، ثم أتى منى فأبأته بها ثم غدا به إلى عرفات ف ضرب خبائه بنمرة دون عرنة فبنى مسجدا بأحجار بيض و كان يعرف أثر مسجد إبراهيم عليه السلام حتى أدخل في هذا المسجد الذي بنمرة حيث يصلي الإمام يوم عرفة»<sup>(٢)</sup> و لا يستفاد منه أن المسجد كان في نمرة، للإطلاق الشامل للبناء فيه و في نمرة بل ظاهر ذيله أن المسجد كان بعرفة و أدخل في مسجد نمرة.

ومنها: موثق ابن عمار: «فإنما تعجل الصلاة، و تجمع بينهما لتفرغ نفسك

(١) مستدرك الوسائل باب: ٧ من أبواب احرام الحج حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب اقسام الحج حديث: ٢٤.

للدعاء فإنه يوم دعاء و مسألة ثم تأتي الموقف»<sup>(١)</sup> فيستدل بذيله على أن الصلاة تكون قبل إتيان الموقف.

وفيه: أن قوله ﷺ: «ثم تأتي الموقف» أي: مسيرة الجبل و موضع اجتماع الناس لاستحباب الوقوف في مسيرة الجبل كما يأتي لا أن يكون المراد الدخول في عرفات بعد أن لم يكن فيها.

ومنها: صحيح ابن عمار: «إذا انتهيت إلى عرفات فاضرب خباك بنمرة و نمرة هي بطن عرنة دون الموقف و دون عرفة فإذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل و صل الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين، فإنما تعجل العصر و تجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فإنه يوم دعاء و مسألة و حد عرفة من بطن عرنة و ثوية و نمرة إلى ذي المجاز و خلف الجبل موقف»<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أن ضرب الخباء في نمرة و بيان حد عرفة أعم من أن يكون وقوع الصلاة في غير عرفة فلا يستفاد منه جواز تأخير الورود إلى عرفات عن أول الزوال فلا ظهور في الأخبار الخاصة للقول الثاني.

و أما الكلمات: فأحسن ما في المقام ما عن صاحب الجواهر: «يمكن القطع من التأمل في النصوص و الفتاوى وجوب الكون في عرفة من زوال الشمس إلى غروبها و أنه المراد من حرمة الإفاضة قبل غروبها، كما أنه كاد يكون صريح ما سمعته من المقنع فضلا عن عبر بالكون إلى الليل، بل لعل عدم ذكر الابتداء في قولهم: و الكون إلى الغروب اتكالا على معلوميته و على ما يذكرونه من كون وقت الاختيار من زوال الشمس إلى غروبها، و لا نحتاج بعد ذلك إلى نقل جميع الكلمات مع اضطرابها و تشويشها و من شاء فليراجع المطولات مع أنها غير منقحة (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين).

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب ٩ و ١٠ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١.

فوائد:

الأولى: لا ريب في خروج نمرة عن الموقف نصا - كما تقدم - وإجماعا فراجع الخارطة.

الثانية: لعل ضرب خباء إبراهيم عليه السلام و رسول الله ﷺ في نمرة تعليم منهم للناس ليضربوا أخبيتهم خارج الموقف ليفرغ الموقف للحجاج و لم يكن شاغل لهم عن الدعاء و التضرع و كان الدعاء تحت السماء الذي هو أقرب إلى الاستكانة و الخشوع و القبول فيا ليت سائر الحجيج اقتفوا أثر رسول الله ﷺ و إبراهيم الخليل عليه السلام و ضربوا أخبيتهم خارج الموقف ليصير الموقف قطعة واحدة من التضرع و الاستكانة و الدعاء لعل الله عز و جل يقضي ببركة هذا الموقف العظيم حوائج من ضربوا خيامهم ببابه و استكانوا بجنابه.

الثالثة: جزم الراعي و هو من محققي العامة و مطلعهم بأن مسجد نمرة مقدمته خارج عن عرفات و مؤخره منها:

أقول: و يظهر ذلك مما تقدم في ذيل صحيح أبي بصير.

الرابعة: في عرفات جبلان.

الأول: ما يسمى بجبل عرفات و هو خارج عن الموقف و يكون في يمين من استقبل القبلة و لا يجزي الوقوف عليه.

الثاني: ما يسمى بجبل الرحمة و هو في داخل عرفات و هو أيضاً في يمين من استقبل القبلة، و ما ورد في الأخبار من أن خلف الجبل موقف، و أنه يكره الوقف فوقه <sup>(١)</sup> إلا مع الضرورة يراد به هذا الجبل دون الأول.

الخامسة: المأزم الطريق الضيق و هو طريق واقع بين جبلين صغيرين قريب عرفات يسميان المأزمان - راجع الخريطة - و هذا الموضع هو الذي كان رسول الله ﷺ كل ما حج ينزل و يبول فيه كما في الحديث <sup>(٢)</sup>، و هما اللذان يقف

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

(مسألة ٦): لو لم يستوعب الكون فيها أثم، و تمَّ حجه (١٣).

(مسألة ٧): لو أفاض قبل الغروب جاهلاً أو ناسياً يصح حجه و لا شيء عليه (١٤)، و لو علم أو تذكر وجب عليه العود (١٥)، و إن لم يفعل أثم، بل الأحوط أن عليه الكفارة (١٦).

عليهما الملائكة عشية عرفة و يدعو لسلامة الحجاج كما في الخبر (١).  
ثمَّ إنه لو وقف بعرفة بقصد تكليفه الواقعي و لكن لا يعلم أن المكان عرفة فالظاهر الإجزاء و يأتي في الوقوف بالمشر ما ينفع المقام.  
(١٣) لأن الركن هو المسمى إجماعاً، فيصح حجه للإتيان بالركن، و إنما عصى لترك الواجب، هذا إذا كان ترك الاستيعاب عن عمد، و إن كان لعذر فلا أثم عليه كما يأتي.

(١٤) للنص، و الإجماع، قال الصادق (عليه السلام) في صحيح مسمع: «في رجل أفاض من عرفات قبل غروب الشمس، قال (عليه السلام): إن كان جاهلاً فلا شيء عليه، و إن كان متمعداً فعليه بدنة» (٢) و هو شامل للنسيان أيضاً بقرينة الإجماع، و ذكر التعمد في ذيله فخرج العمد و يبقى الباقي، و إطلاق قوله (عليه السلام): «لا شيء عليه» يشمل الإثم، و الكفارة، و القضاء.

(١٥) مقدمة لدرك الاستيعاب الواجب و قد مرَّ وجوبه، فتجب مقدمة، و المناقشة فيه إنما تكون من جهة المناقشة في أصل وجوب الاستيعاب فلا وجه لذكرها بعد البناء على وجوبه.

(١٦) أما الإثم فلترك الواجب و هو ترك العود إليها عن عمد و اختيار.  
و أما الاحتياط في الكفارة، فلاحتمال شمول إطلاق الأخبار الآتية لهذه الصورة أيضاً، و جعله أقوى في المستند، و لم يستبعده في المدارك، و تردد فيه

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الوقوف بالمشر.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

(مسألة ٨): لو أفاض قبل الغروب عمدا، أثم<sup>(١٧)</sup> وصح حجه<sup>(١٨)</sup>، و  
تجب عليه البدنة<sup>(١٩)</sup>، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة، أو في الطريق،  
أو عند أهله<sup>(٢٠)</sup>.

في الذخيرة، ولكن المشهور عدم الوجوب، للأصل بعد كون المنساق من الأخبار  
صورة التعمد في أصل الإفاضة مع ذكر التعمد في صحيح مسمع كما مرّ.  
(١٧) لأنه ترك الواجب عن عمد ولا معنى لوجوب شيء إلا أن تركه  
العمدى يوجب الإثم وتقدم وجوب الاستيعاب في (مسألة ٥).  
(١٨) إجماعا بقسميه.

(١٩) على المشهور، للنصوص الآتية.

(٢٠) الأصل في ذلك كله صحيح ضريس عن أبي جعفر<sup>(٢١)</sup>: «سألت عن  
رجل أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس قال<sup>(٢٢)</sup>: عليه بدنة ينحرها يوم  
النحر، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة أو في الطريق أو في أهله<sup>(٢٣)</sup>، و  
في صحيح مسمع عن الصادق<sup>(٢٤)</sup>: «في رجل أفاض من عرفات قبل غروب  
الشمس قال<sup>(٢٥)</sup>: إن كان جاهلا فلا شيء عليه وإن كان متعمدا فعليه بدنة<sup>(٢٦)</sup>،  
وفي مرسل ابن محبوب عنه<sup>(٢٧)</sup> أيضا: «في رجل أفاض من عرفات قبل أن  
تغرب الشمس قال<sup>(٢٨)</sup>: عليه بدنه فإن لم يقدر على بدنة صام ثمانية عشر  
يوما<sup>(٢٩)</sup>».

و نسب إلى الصدوقين (رحمهما الله) أن الكفارة شاة ولا مدرك لهما إلا  
النبوي - على ما في الجواهر - : «من ترك نسكا فعليه دم»، ومرسل الجامع، و  
إجماع الخلاف.  
و الأولان: قاصران سنداً. والثالث: لا وجه له في مقابل الشهرة على

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٣.

و الأحوط التوالي (٢١)، و لو عاد قبل الغروب لم يلزمه شيء (٢٢)، و إن كان الأحوط التكفير (٢٣) و الجاهل المقصّر كالعائد على الأحوط (٢٤).

(مسألة ٩): لو جنّ أو أغمي عليه، أو سكر، أو نام، فإن لم يحصل منه مسمى الكون مع النية و لم يدرك الاضطراري بطل حجه، و إلّا فيصح (٢٥).

الخلاف فلا يصلح الكل لمعارضة النص الصحيح.

(٢١) تقدم وجهه في كتاب الصوم [فصل في صوم الكفارة، مسألة ١] و يأتي التفصيل في الكفارات ان شاء الله تعالى.

(٢٢) للأصل، و لأنه لو لم يقف إلا هذا المقدار من الزمان لم يلزمه شيء فهو كمن تجاوز الميقات غير محرم ثم عاد و أحرم.

و عن النزهة أن سقوط الكفارة بعد ثبوتها يحتاج إلى دليل و هو مفقود.

و فيه: أن الكلام في أصل الثبوت لا السقوط بعد الثبوت.

(٢٣) خروجاً عن خلاف النزهة.

(٢٤) لظهور تسالمهم على أن الجاهل المقصّر مثل العائد إلّا مع الدليل على الخلاف، و لكن في أصل هذا التسالم بحث و يظهر من صاحب الحقائق عدم الاعتماد عليه.

و تلخص: أن ترك الوقوف بعرفة إما من أول الزوال أو من وسطه أو آخره و الحج صحيح في الجميع و لا كفارة إلّا في الأخير إذا لم يعد.

ثمّ إنه لو أخرج كرهاً أو خرج لعذر وجب عليه العود بعد رفع الكراهة و العذر، و لو لم يعد أثم، و الحج صحيح على التقديرين بعد درك المسمى و لا كفارة عليه، و إن كانت أحوط مع إمكان العود و تركه.

(٢٥) أما الصحة مع درك المسمى جامعاً للشرائط، فلما مر من أن المسمى

هو الركن و قد أدرك و الباقي واجب لا يضر تركه بأصل الحج و أما

(مسألة ١٠): لو وقف في عرفات في زمان يعتقد أنه زمان الوقوف فبان الخلاف، لا يصح حجه سواء كان قبل زوال يوم عرفة، أو كان يوم التروية، أو كان يوم العيد، وكذا لو وقف في مكان يعتقد أنه عرفات فبان الخلاف (٢٦). نعم لو وقف في عرفات بعد زوال يوم عرفة معتقداً أنه يوم التروية، أو أنه قبل الزوال من يوم عرفة وحصل منه قصد القرية صح حجه، وكذا لو وقف في مكان يعتقد أنه غير عرفات ثم بان أنه من عرفات (٢٧).

(مسألة ١١): لو كان يوم عرفة عند الإمامية مخالفاً لما ثبت عند إخوانهم العامة تجزي الموافقة معهم مع الحرج في الاحتياط (٢٨).

البطلان مع عدم دركه وعدم درك الاضطرابي أيضاً، فلفوت الوقوف بعرفة عنه و هو موجب للبطلان كما يأتي.

(٢٦) كل ذلك لترك الركن وذلك يوجب البطلان.

(٢٧) لوجود المقتضي للصحة فيهما وفقد المانع فيشملهما الأدلة والعلم بالزمان أو المكان المخصوص لا موضوعية له، بل هو طريق إلى تحقيقهما في الواقع والمفروض التحقق الواقعي فلا موجب للبطلان.

(٢٨) يمكن أن يستدل على الإجزاء بوجوه: الأول عمومات أدلة التقية الشاملة للمقام، بل الظاهر كونه المتيقن منها كما لا يخفى على من رأى تلك المواقف مشاهدة وأدرك قلة الإمامية بل محكوميتهم بالنسبة إليهم غالباً.

الثاني: أن أمر الموقوف كان بيد العامة من زمان الخلفاء الراشدين إلى زمان الغيبة الكبرى، بل وفي جميع الأزمنة وكان أئمة الشيعة الإمامية عليهم السلام يحجون في زمان حياتهم، وكذا خواص أصحابهم وعامة شيعتهم ولم ينقل ناقل أنهم عليهم السلام خالفوا العامة في أمر الموقوف ولا نقل ذلك من خواصهم ولا من عامة شيعتهم في زمان حياتهم مع أنه نقل لنا جميع

خصوصيات حجهم بل و حج خواص أصحابهم، فالعادة تحكم بامتناع خفاء مثل ذلك في هذا الأمر العام البلوى مع كونه في نفسه من أركان الحج، و احتمال أن الموقف كان موافقا للإمامية في ما يقرب من أربعمئة عام خلاف المقطوع به في ما نراه من غلبة الاختلاف في أربع سنين فضلا عن أربعمئة سنة.

و توهم: أن الامام عليه السلام حيث كان معروفا لا يمكنه مخالفتهم خوفا على نفسه (مردود): بأنه عليه السلام كان محترما لدى أمير الحاج المنسوب من قبل الحكام و الخلفاء، و كان عليه السلام مقبول القول و الشفاعة لديه، كما يظهر من التواريخ فأي مانع له عليه السلام أن يقول لأمرير الحاج: إني أريد الوقوف بعرفة، أو المشعر أو نحو ذلك من التعبيرات و غيرها للدعاء و المناجاة مثلا مع قصد التورية أو يستشفع في ذلك لبعض شيعته، ثم بعد ذلك لم أهمل فقهاؤنا التعرض لهذه المسألة مع شدة الحاجة إليها من قدمائهم و متأخريهم حتى وصلت النوبة إلى متأخري المتأخرين فتعرض لها بعضهم.

الثالث: لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله الذي هو المؤسس لقوانين الحج الإسلامي ذلك، مع أنه عليه السلام حج عشرين حجة متسترا كما في الأخبار<sup>(١)</sup> و قدنقل جميع حالاته، و أقواله عليه السلام، و قد بين عليه السلام أحكام الحج في حجة الوداع في موارد كثيرة كمسجد نمرة، و عرفات، و منى، و عند باب الكعبة على ما رواه الفريقان<sup>(٢)</sup> فما يمنعه عليه السلام من أن يقول في إحدى تلك الموارد: و لو اختلفتم في الهلال فاحتاطوا مع أنه لم يكن تقية بالنسبة إليه عليه السلام و مع علمه العادي عليه السلام بوقوع الاختلاف في أمته هذا الاختلاف العظيم الذي أخبر به عليه السلام مكررا مع قطع النظر عن علم الغيب الذي علمه ربه.

الرابع: أن من أهم حكم الحج اجتماع مسلمي مشارق الأرض و مغاربها

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب وجوب الحج حديث: ٧ و ١٢.

(٢) راجع كنز العمال ج: ٥ باب: واجبات الحج و مندوباته صفحة ١٠٣ - ١١٣، و في الواقي ج: ٨ صفحة: ٣١.

في عبادة واحدة في مقابل فرق الكفر والضلال، فكأنما جعل الحج لجمع الشمل ووحدة الكلمة وتعارف فرق الإسلام بعضهم مع بعض و دفع البغضاء والتناكر عما بينهم ويكونوا يدا واحدة كلمة، وقبلة، وعملا في مقابل غيرهم والتفريق و لو لأجل الاختلاف في الهلال ينافي هذه الحكمة العظمى بل يكون موجبا لإثارة البغضاء وإيجاد التفرق التي ربما توجب إراقة الدماء.

الخامس: اختلاف الموقف مع الخاصة غالبي بحيث لو اتحد الموقف معهم أحيانا يعد ذلك من النواذر، فلو لم تكن الموافقة مع العامة مجزية مع كون الاحتياط حرجيا لما حصلت الاستطاعة لإمامي إلا نادرا وينبغي أن يعد في شرائط تحقق استطاعتهم اتحاد الموقف أيضاً وهذا مستنكر.

السادس: أساس الاختلاف في رؤية الهلال مبني على عدم كفاية الرؤية في بلد لبلد آخر مع التباعد بينهما، وقد انهدم هذا الأساس في هذه الأعصار، و أبطل بما لا مزيد عليه و قد تعرضنا لبعضه في كتاب الصوم من هذا الكتاب فراجع.

السابع: قول الصادق عليه السلام في صحيح زرارة: «ثلاث لا أتقي فيهن أحدا شرب المسكر، ومسح الخفين، ومتعة الحج»<sup>(١)</sup> فلو كان أمر الموقف غير قابل للتقية لاستثناء، بل هو أهم بالاستثناء كما هو معلوم. و الحج يكون أولى بذلك. ودعوى: أن ذلك كله في إتيان أصل الصلاة معهم لا الأجزاء و فراغ الذمة (لا وجه له) لأن بناء الأئمة (عليهم السلام) على التسهيل و التيسير على شيعتهم لا التضييق و الحرج عليهم، بل بناء أصل الشريعة على ذلك كما هو معلوم لكل عاقل.

التاسع: أن المسألة من موارد الأهم والمهم، و تقديم الأول مسلم عند العقلاء، لأن الأمر يدور بين الموافقة معهم و سلامة أئمتنا (عليهم السلام) و نفوسنا من أذاهم و تشنيعاتهم القولية و القلمية و الفعلية و مخالفاتهم و تعريض

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الأمر والنهي و ما يناسبها حديث: ٥.

أثمتنا (عليهم السلام) ونفوسنا لذلك كله، و العقل يحكم بتقديم الأول، وقد أشار إليه الأئمة عليهم السلام بقولهم: «كونوا زينا لنا و لا تكونوا شينا علينا»<sup>(١)</sup>، وقوله عليه السلام: «صلّوا في عشائهم و عودوا مرضاهم و اشهدوا جنازهم، و لا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم، و الله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخباء قلت و ما الخباء؟ قال عليه السلام: التقية»<sup>(٢)</sup> و يستفاد منه و من غيره عدم انحصار التقية في خصوص الخوف منهم فقط، بل بالمجاملة معهم أيضاً.

العاشر: ما ورد في قضية إفطار الصادق عليه السلام عند أبي العباس في الحيرة في يوم من أيام شهر رمضان و هو عليه السلام يعلم أنه من رمضان و هي أخبار ثلاثة: منها: مرسل ابن الحصين: «عن رجل من أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال

و هو بالحيرة في زمان أبي العباس: «أنني دخلت عليه و قد شك الناس في الصوم و هو و الله من شهر رمضان فسلمت عليه فقال: يا أبا عبد الله أصمت اليوم؟ فقلت لا و المائدة بين يديه قال فادن فكل قال عليه السلام: فدنوت و أكلت و قلت الصوم معك و الفطر معك، فقال الرجل لأبي عبد الله عليه السلام تفطر يوماً من شهر رمضان؟ فقال: إي و الله أفطر يوماً من شهر رمضان أحب إليّ من أن يضرب عنقي»<sup>(٣)</sup>، و في مرسل آخر: «إفطاري يوماً و قضاؤه أيسر عليّ من أن يضرب عنقي و لا يعبد الله»<sup>(٤)</sup> و قريب منهما رسالة الثالث<sup>(٥)</sup>.

و نوقش فيها. أولاً: بقصور السند، لأن اثنان منها مرسل، و في سند الآخر خلاد بن عماره و هو مهمل.

و فيه: أن القرائن تشهد بالوثوق بصدور القضية منه عليه السلام لكثرة اهتمامه عليه السلام بحفظ الائتلاف و رفع الاختلاف.

و ثانياً: أن إحداها تشتمل على القضاء، فلا تدل على الإجزاء مطلقاً.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الأمر والنهي و ما يناسبهما حديث: ٢.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث: ٤ و ٥ و ٦.

وفيه: أن القضاء إنما ذكر فيه تقيّة من الرجل الذي كان أشكل على الإمام عليه السلام ولعله كان من عوام شيعته و التقيّة منه ربما تكون أشد من التقيّة من العامة، وقد أرسل صاحب الجواهر في صلاة الجواهر عنه عليه السلام أنه قال: «ما قتلنا إلا شيعتنا»، مع أنه لم يعلم أن قضاءه عليه السلام كان على نحو الوجوب أو مطلق الرجحان.

و ثالثاً: إنها تختص بموردها فلا تشمل المقام.

وفيه: أنه من باب تطبيق الحكم الكلي على المورد فلا وجه للاختصاص. ومن الأخبار: خبر أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام: «الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحي الناس، والصوم يوم يصوم الناس»<sup>(١)</sup> ونوقش فيه بضعف السند لأبي الجارود، ويمكن دفعها بحصول الاطمئنان بالصدور من جهة عمومات التقيّة، ولأن الراوي عنه ابن المغيرة الثقة، ويشهد له النبوي - على ما في الجواهر: «حجكم يوم تحجون»، وقوله عليه السلام أيضاً: «فطركم يوم تفطرون و ضحايكم يوم تضحون»<sup>(٢)</sup>، ويشهد له أيضاً إطلاق موثق حماد قال: «رأيت أبا عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام بالموقف على بغلة رافعا يده إلى السماء عن يسار والي الموسم حتى انصرف»<sup>(٣)</sup>.

و من جميع ما ذكرناه يستظهر رضا الشارع بالوقوف معهم و أجزاء ذلك عن الواقع فإنه وإن أمكنت المناقشة في بعض ما ذكرناه و لكن المجموع يوجب الاطمئنان بالحكم كالاطمينان الحاصل في سائر الموارد مع إمكان المناقشة في كل شيء حتى في الضروريات.

إن قلت: إن مقتضى الأصل و الإطلاق بقاء الواقع على ما هو عليه فلا وجه للإجزاء.

(١) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث: ٧.

(٢) سنن البيهقي ج: ٥ صفحة: ١٧٥ قريب منه في سنن ابن ماجه كتاب الصيام باب: ٩.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١.

(مسألة ١٢): لو رأى أحد الهلال وحده، أو رآه جماعة، وجب عليهم الوقوف حسب رؤيتهم (٢٩)، سواء شهدوا عند الحاكم الشرعي أو لا. و سواء قبلت شهادتهم أو ردّت (٣٠).

(مسألة ١٣): تقدّم أن مسمى الوقوف بعرفة ركن (٣١)، فمن تركه عامدا فلا حج له (٣٢)، ومن تركه نسيانا تداركه ما دام وقته الاختياري أو

قلت: مورد التقية كمورد التكليف الاضطراري فلا يبقى مع فعليته واقع و الشك في بقاءه يكفي في عدم جواز التمسك بالأصل و الإطلاق، لأن الأول شك في أصل الموضوع، وكذا الأخير و مع ذلك لا وجه لجريانها، وكذا الكلام في سائر أفعال الحج بواجباتها و مندوباتها، و قد تقدم في أحكام الوضوء الإشكال في أجزاء التكليف الاختياري عن الواقع مع تحقق موضوع التقية.

(٢٩) لأن القاطع مجبول على اتباع قطعه و يقينه مع إطلاق قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْآيَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ» (١) و عن الصادق عليه السلام في هذه الآية الشريفة قال: «لصومهم، و فطرهم، و حجهم» (٢).

(٣٠) لإطلاق الآية و الرواية، و عموم اعتبار اليقين لكل من حصل له.

(٣١) إجماعا، بل ضرورة من الفقه.

(٣٢) نصا، و إجماعا، و تقدم أن معنى الركن في الحج ما كان تركه العمدي موجبا للبطلان، قال النبي ﷺ: «الحج عرفة» (٣)، و عنه ﷺ: «أصحاب الأراك لا حج لهم» (٤). و أما قول الصادق عليه السلام: «الوقوف بالمشرع فريضة و الوقوف بعرفة سنة» (٥) فليس المراد بالسنة الندب بل المراد بها ما ثبت وجوبه بغير القرآن.

(١) سورة البقرة ١٨٩، راجع ما يتعلق بالآية المباركة في ج: ٣ من مواهب الرحمن في تفسير القرآن.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢٣.

(٣) سننبيهي ج: ٥ صفحة: ١٧٣.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ١٩ من أبواب احرام الحج حديث: ١١ و ١٤.

الاضطراري باقيا (٣٣)، و لو فاته ذلك كله اجتزأ بالمشعر (٣٤).

(٣٣) لإطلاق أدلة وجوبه، و المفروض أنه متمكن من الامتثال فيجب عليه، و لما يأتي من النصوص.

(٣٤) إجماعاً، و نصاً، ففي صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «في رجل أدرك الامام و هو بجمع فقال عليه السلام: إن ظن أنه يأتي عرفات و يقف بها قليلاً ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها و من ظن أنه لا يأتيها حتى يفيضوا فلا يأتها و ليقيم بجمع فقد تمّ حجه»<sup>(١)</sup>، و في خبر الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات فقال عليه السلام: إن كان في مهل حتى يأتي عرفات من ليلته فيقف بها، ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات، و إن قدم رجل و قد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام، فإن الله تعالى أعذر لعبده و قد تمّ حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل أن يفيض الناس، فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج، فليجعلها عمرة مفردة، و عليه الحج من قابل»<sup>(٢)</sup>، و في خبر إدريس بن عبد الله قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أدرك الناس بجمع و خشي أن يفيض إلى عرفات أن يفيض الناس من جمع قبل أن يدركها فقال: إن ظن أن يدرك الناس بجمع قبل طلوع الشمس فليأت عرفات، فإن خشي أن لا يدرك جمعا فليقف بجمع، ثم يفيض مع الناس فقد تمّ حجه»<sup>(٣)</sup> و مثلها ما يأتي من صحيح معاوية، و إطلاق هذه الأخبار يشمل الناسي و الجاهل مطلقاً و مطلق المعذور، بل يشمل العامد أيضاً، خرج الأخير بالاجتماع، و كذا المقصّر، لأنه يستفاد من ذيل صحيح الحلبي اعتبار العذر في الجملة و لا عذر بالنسبة إلى المقصّر، إلا أن يقال إن قوله عليه السلام: «فإن الله أعذر لعبده» كناية عن كمال رأفته تعالى

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٢ و ٣.

(مسألة ١٤): وقت الاختياري - لوقوف عرفة - من زوال الشمس في تاسع ذي الحجة إلى الغروب (٣٥) ووقته الاضطراري من الغروب إلى طلوع الفجر من يوم النحر (٣٦) ولا يجب في الاضطراري الاستيعاب، بل يكفي المسمى (٣٧).

(مسألة ١٥): الاضطراري من عرفة كالاختياري منه في أن تركه

بالنسبة إلى عبيده لا أن يكون في البين عذر فعلي مقبول، فيكون المقام نظير قبول التوبة فإن الله تعالى يقبلها حتى مع التعمد في العصيان أيضاً نعم خرج صورة العمد في المقام بالإجماع و بقي الباقي.

هذا مع بناء أفعال الحج على اغتفار الجهالة فيه في الجملة و غلبة الجهال المقصرين خصوصاً في زمان صدور الأخبار و لذا قوى صاحب الجواهر في النجاة إلحاق المقصر بالناسي و يأتي بعض ما يرتبط بالمقام في (مسألة ٢٠).

(٣٥) إجماعاً، و نصوصاً تقدم بعضها بل ضرورة من المذهب إن لم تكن

من الدين.

(٣٦) نصاً، و إجماعاً، ففي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «كان رسول

الله ﷺ في سفر فاذا شيخ كبير فقال: يا رسول الله ﷺ ما تقول في رجل أدرك الإمام بجمع؟ فقال له: إن ظن أن يأتي عرفات فيقف قليلاً ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها، و إن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيض الناس من جمع فلا يأتها و قد تمّ حجه» (١).

(٣٧) للأصل، و النص، و الإجماع، و تقدم قوله عليه السلام: «يأتي عرفات و يقف

بها قليلاً ثم يدرك جمعا» مضافاً إلى ظهور الإجماع على الاجتزاء بالمسمى، فيكون الواجب من الاضطراري كالركن من الاختياري لا الواجب منه فإن

العدي من العالم به يوجب بطلان الحج<sup>(٣٨)</sup>، ولو أدرك اختياري عرفة مع اختياري المشعر صح حجه<sup>(٣٩)</sup>.

(مسألة ١٦): لو نسي الوقوف بعرفة رجع و وقف بها إذا علم أنه يدرك المشعر قبل طلوع الشمس - (٤٠) وإذا ظن الفوات أو خشي ذلك اقتصر على إدراك المشعر قبل طلوع الشمس و تمَّ حجه<sup>(٤١)</sup>، و لا فرق في

الواجب من الاختياري الاستيعاب من الزوال إلى الغروب كما مر.

(٣٨) كما عن جمع من متأخري المتأخرين، و اختاره في الجواهر، و النجاة، لعدم الإتيان بالمأمور به حينئذ و عدم دليل على الإجزاء بعد عدم درك الاختياري منه و ترك الاضطراري مع العلم و العمد، و ما يأتي من كفاية أدراك اختياري المشعر ظاهره غير هذه الصورة، و يشهد له بل يدل عليه قوله ﷺ في ما تقدم من صحيح الحلبي: «إن كان في محل حتى يأتي عرفات من ليلته ثمَّ يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات»<sup>(١)</sup>.

(٣٩) بضرورة من الدين، و المتواترة من نصوص المعصومين ﷺ.

(٤٠) لتمكنه من الإتيان بما يجب عليه، فلا بد من الإتيان به، مع أنه لا خلاف و لا أشكال فيه من أحد، و يدل عليه فحوى ما مر من صحيح ابن عمار.

(٤١) أما الأول: فلقول الصادق ﷺ فيما تقدم من صحيح ابن عمار: «وإن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيضوا فلا يأتيها و ليقم بجمع فقد تمَّ حجه»<sup>(٢)</sup>.

و أما الثاني: فلقوله ﷺ أيضاً في خبر إدريس بن عبد الله: «وإن خشي أن لا يدرك جمعا فليقف بجمع ثمَّ ليفض مع الناس فقد تمَّ حجه»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٣.

الظن و الخشية بين أسباب حصوله من أي سبب حصل (٤٢).

(مسألة ١٧): إذا ظن الفوات أو خشية فلم يذهب إلى عرفات ثم بان الخلاف، فإن أمكنه الذهاب إلى عرفات ثم الرجوع و أدرك المشعر وجب ذلك عليه، وإلا فلا شيء عليه، و تمّ حجه مع إدراك المشعر (٤٣).

(مسألة ١٨): لو خشي الفوات و لم يذهب إلى عرفات، و أدرك المشعر، و بان الخلاف في يوم النحر فالظاهر الإجزاء (٤٤).

(مسألة ١٩): لو ترك الوقوف بعرفات لعذر - من نسيان أو نحوه و لم يتمكن من إدراك الاضطراري و أدرك الوقوف الاختياري بالمشعر صح حجه (٤٥)، و لو أدرك اضطراري عرفة مع اختياري المشعر يصح الحج (٤٦).

(مسألة ٢٠): للوقوف بالمشعر أوقات ثلاثة:

الأول: الوقت الاختياري و هو: من طلوع فجر يوم النحر إلى طلوع الشمس منه.

الثاني: الاضطراري الليلي و هو: من غروب الشمس من ليلة النحر إلى طلوع الفجر منها، و يسمى هذا: (الاضطراري المشوب بالاختياري).

(٤٢) للإطلاق، و ظهور الاتفاق.

(٤٣) لشمول الإطلاق لهذه الصورة أيضاً.

(٤٤) لأن لنفس الخشية موضوعية خاصة كما في سائر الموارد التي تعلق الحكم بها.

(٤٥) إجماعاً، و نصوصاً - التي تقدمت - الدالة على الإجزاء بإدراك

اختياري المشعر مع فوات الوقوف بعرفة بقسميه.

(٤٦) للدلالة الأخبار السابقة على الصحة في هذه الصورة بالأولى.

الثالث: الاضطرابي النهاري و هو: من طلوع شمس يوم النحر إلى الزوال (٤٧). و يكفي في ذلك كل واحد من الاضطرابيين بيّن المسمى (٤٨).

(مسألة ٢١): لو وقف بعرفة قبل الغروب و لم يتفق له إدراك المشعر إلا قبل الزوال صح حجه (٤٩)، وكذا لو أدرك المشعر بالليل (٥٠).  
(مسألة ٢٢): لو أدرك اختياري عرفة و لم يدرك المشعر أصلاً صح حجه (٥١).

(٤٧) أما الأول فقد تقدم في النصوص السابقة و يأتي التعرض للآخرين في ضمن المسائل الآتية.

(٤٨) لظهور الإطلاق و الاتفاق، و ما يأتي من خبر ابن حكيم.

(٤٩) نصوصاً، و إجماعاً، منها: صحيح معاوية بن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل أفاض من عرفات فأتى منى؟ قال عليه السلام: فليرجع فليأتي جمعا فيقف بها و إن كان الناس قد أفاضوا من جمع» (١).

و منها: موثق ابن يعقوب عنه عليه السلام أيضاً: «رجل أفاض من عرفات فمّر بالمشعر فلم يقف حتى انتهى إلى منى فرمى الجمرة و لم يعلم حتى ارتفع النهار قال عليه السلام: يرجع إلى المشعر فيقف به ثم يرجع فيرمي الجمرة» (٢) و لا ريب في أن إطلاقهما يشمل المسمى أيضاً.

(٥٠) على المشهور لدلالة ما دل على الصحة في الصورة السابقة على صحة هذه الصورة بالأولى، لأن الاضطرابي الليلي من المشعر مشوب بالاختياري كما يأتي، مع أن إدراك اختياري عرفة فقط يكون مجزياً على ما سيأتي، فيكون الإجزاء مع ذلك الاضطرابي الليلي من المشعر بالأولى.  
(٥١) نسب ذلك إلى الشهرة تارة، و إلى المعروف بين الأصحاب

وأخري، وعن جمع دعوى الإجماع عليه، وعن الجواهر نفي الخلاف المحقق نقلاً إن لم يكن تحصيلاً، واستدل عليه بما دل على رفع الخطأ والنسيان<sup>(١)</sup>، و معذورية الجاهل خصوصاً في الحج، و بالتبوي: «الحج الأكبر الموقوف بعرفة و رمي الجمار»<sup>(٢)</sup>، و بخير محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام انه قال: «في رجل لم يقف بالمزدلفة و لم يبت بها حتى أتى إلى منى فقال عليه السلام: ألم ير الناس؟ ألم ينكر منى حين دخلها؟ قلت فإنه جهل ذلك قال عليه السلام: يرجع قلت: إن ذلك قد فاته، قال عليه السلام: لا بأس به»<sup>(٣)</sup> و في خبر الخثعمي عنه عليه السلام أيضاً: «فيمن جهل و لم يقف بالمزدلفة و لم يبت حتى أتى منى قال عليه السلام: يرجع، قلت: إن ذلك قد فاته، قال عليه السلام: لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.

و أشكل عليه: بالصحيح: «إذا فاتك المزدلفة فقد فاتك الحج»<sup>(٥)</sup>، و بالمرسل: «الوقوف بالمشعر فريضة، و الوقوف بعرفة سنة»<sup>(٦)</sup>، و بمفهوم ما دل على أن من أدرك جمعا فقد أدرك الحج<sup>(٧)</sup>.

و الكل مردود: إذ الأول قابل للتخصيص، و المراد بالثاني ما ثبت وجوبه بالسنة لا القرآن، و استفادة العلية المنحصرة من الأخير ممنوعة.

و أشكل عليه أيضاً بأنها مقيدة بخبر ابن حكيم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام أصلحك الله الرجل الأعجمي و المرأة الضعيفة يكونان مع الجمال الأعرابي فإذا أفاض بهم من عرفات مرّ بهم كما هم إلى منى لم ينزل بهم جمعا قال عليه السلام: أليس قد صلوا بها فقد أجزأهم، قلت فإن لم يصلوا بها، قال: فذكروا

(١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب احرام الحج حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوقوف بالمشعر - حديث: ٦.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٥ و ١.

(٦) الوسائل باب: ١٩ من أبواب احرام الحج حديث: ١٤.

(٧) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر و باب: ٢٥ منها حديث: ٢.

(مسألة ٢٣): لو لم يدرك إلا اختياري المشعر فقط في ما بين الطلوعين من يوم النحر يصح حجه<sup>(٥٢)</sup>، بلا فرق في ذلك بين الناسي و الجاهل و غيرهما من المعذورين<sup>(٥٣)</sup>، و أما من تعمد ترك الوقوف بعرفات فحجه باطل<sup>(٥٤)</sup>.

الله فيها فإن كان ذكروا الله فيها فقد أجزأهم»<sup>(١)</sup>.

وفيه. أولاً: إنه خلف الفرض، لأن إدراك اختياري عرفة و الاضطرابي الليلي من المشعر الذي تقدم حكمه غير إدراك اختياري عرفة فقط الذي هو مورد البحث، و قد مر أنه يكفي المسمى في إدراك الاضطرابي من المشعر و المشهور هو الإجزاء.

و ثانياً: قال في الجواهر: «إني لم أجده قولاً لأحد من الأصحاب حتى المتأخرين و متأخريهم إلا صاحب الذخيرة فإنه اعتبر في الصحة في الفرض ذلك».

و ثالثاً: أنه مناف لإطلاق ما تقدم من الأدلة، و لا وجه للتقييد بعد تعدد مورد البحث و اختلاف الموضوع، و لكن لا بد من تقييد ذلك كله بما إذا لم يترك المشعر اختياراً.

(٥٢) إجماعاً، و نصوصاً، منها: صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «في رجل أدرك الامام و هو بجمع فقال عليه السلام: إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف قليلاً ثم يدرك جمعا قبل طلوع الشمس فليأتها، و من ظن أنه لا يأتيها حتى يفيض الناس من جمع فلا يأتيها فقد تم حجه»<sup>(٢)</sup> و تقدمت بقية الأخبار في (مسألة ١٣).

(٥٣) لظهور الإطلاق، و الاتفاق.

(٥٤) لما مرّ مكرراً من أن ركن الحج ما كان تركه العمدي موجبا للبطان

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٤.

(مسألة ٢٤): إذا لم يدرك عرفات إلا ليلة العيد، و لم يدرك المشعر إلا قبل الزوال من يوم العيد صح حجه (٥٥).

و الوقوف بعرفة ركن بهذا المعنى إجماعاً.

(٥٥) على المشهور، لجملته من الأخبار منها صحيح العطار عن الصادق (عليه السلام): «إذا أدرك الحاج عرفات قبل طلوع الفجر فأقبل من عرفات و لم يدرك الناس بجمع و وجدهم قد أفاضوا فليقف قليلاً بالمشعر الحرام و ليلحق الناس بمنى و لا شيء عليه»<sup>(١)</sup>، و عنه (عليه السلام) أيضاً في صحيح جميل: «من أدرك الموقف بجمع يوم النحر من قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج»<sup>(٢)</sup>، و قوله (عليه السلام) أيضاً في صحيح إسحاق بن عمار: «من أدرك المشعر الحرام قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج»<sup>(٣)</sup>، و عنه (عليه السلام) أيضاً في الصحيح: «إذا أدرك الزوال فقد أدرك الموقف»<sup>(٤)</sup>، و عنه (عليه السلام) في الموثق: «من أدرك المشعر الحرام و عليه خمسة من الناس قبل أن تزول الشمس فقد أدرك الحج»<sup>(٥)</sup>، و في الصحيح: «جاءنا رجل بمنى فقال إني لم أدرك الناس بالموقفين جميعاً - إلى أن قال - فدخل إسحاق على أبي الحسن (عليه السلام) فسأله عن ذلك فقال (عليه السلام): إذا أدرك مزدلفة فوقف بها قبل أن تزول الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج»<sup>(٦)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الشاملة للأجزاء و لو بإدراك الاضطراري النهاري من المشعر فقط، فكيف بإدراك اضطراري عرفة أيضاً و لكن لا بد من تقييدها بما إذا أدرك اضطراري عرفة بقرينة صحيح العطار و الإجماع.

و أشكل عليه: بأنها معارضة بالمستفيضة الدالة على أن من لم يدرك الناس بالمشعر قبل طلوع الشمس من يوم النحر فلا حج له و يأتي التعرض لبعضها.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٩.

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ذيل ١١: ١٥ و ١١ و ٦.

(مسألة ٢٥): إذا أدرك عرفة في ليلة العيد و أدرك الاضطراري الليلي من المشعر صح حجه (٥٦).

(مسألة ٢٦): لو أدرك اختياري عرفة مع أحد الاضطراريين من المشعر صح حجه (٥٧).

(مسألة ٢٧): لو لم يدرك إلا اضطراري عرفة فقط و لم يدرك المشعر لا اختيارية و لا اضطرارية بطل حجه (٥٨).

(مسألة ٢٨): لو لم يدرك إلا أحد اضطراريي المشعر فقط و لم يدرك اختيارية و لم يدرك من عرفة شيئا لا اختيارية و لا اضطرارية بطل حجه (٥٩).

وفيه: أنه لا وجه للمعارضة بل لا بد من تقييدها بهذه الأخبار المعتبرة سندا و دلالة، لأن لهذه الأخبار نحو حكومة على المستفيضة، فتوسع إدراك المشعر إلى اضطرار به أيضاً، لكن مع إدراك عرفة و لو اضطرارا، و حملها على ما إذا تركه عمدا.

(٥٦) إجماعا كما في المستند، و لما تقدم من النصوص الدالة على كفاية إدراك الاضطراري النهاري، فيكون الإجزاء في إدراك الاضطراري الليلي بالأولى، لكونه مشوبا بالاختياري.

(٥٧) إجماعا في الصورتين، و لما تقدم من النصوص الدالة على الإجزاء مع إدراك الاضطراري النهاري مع المشعر فقط فيكون مع إدراك اختياري عرفة بالأولى، و كذا مع درك اضطرارية المشوب بالاختياري، مضافا إلى ما تقدم من كفاية إدراك اختياري عرفة في الإجزاء و إن ترك أصل المشعر لعذر.

(٥٨) إجماعا كما عن جمع، و قولاً واحداً كما عن آخرين.

(٥٩) على المشهور فتوى و رواية، و عن جمع دعوى الإجماع عليه، و قال في المنتهى: «الإجماع منعقد اليوم على عدم إجزاء واحد من الاضطراريين

لانقراض ابن الجنيد و من قال بمقالته» وقال المفيد رحمته: «الأخبار بذلك متواترة - أي بعدم الإجزاء - و الرواية بالإجزاء نادرة». و أما الأخبار فهي على قسمين.

الأول: المستفيضة الظاهرة في كفاية إدراك الاضطرابي اليومي للمشعر فقط في صحة الحج التي تقدمت جملة منها كقول الصادق عليه السلام في الصحيح: «من أدرك الموقف بجمع يوم النحر من قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج»<sup>(١)</sup> و هي ظاهرة في صحة الاكتفاء بدرك الاضطرابي اليومي فيجزئ الاضطرابي الليلي بالأولى، لأنه مشوب بالاختياري كما يأتي.

و فيه: أنه لا وجه للأخذ بإطلاقها بعد معارضتها بغيرها مما يأتي مع إعراض المشهور عن ظاهر إطلاقها بل دعوى الإجماع كما مر و تسميتها من هذه الجهة بالأخبار النادرة.

الثاني: الأخبار المتواترة الناصة في عدم الإجزاء إلا بإدراك الاختياري من المشعر كصحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بعد ما يفيض الناس من عرفات فقال عليه السلام: إن كان في مهل حتى يأتي عرفات في ليلته فيقف بها ثم يفيض فيدرك الناس في المشعر قبل أن يفيضوا فلا يتم حجه حتى يأتي عرفات و إن قدم رجل و قد فاتته عرفات فليقف بالمشعر الحرام فإن الله تعالى أعذر لعبده و قد تم حجه إذا أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس و قبل أن يفيض الناس فإن لم يدرك المشعر الحرام فقد فاتته الحج فليجعلها عمرة مفردة و عليه الحج من قابل»<sup>(٢)</sup>، و صحيح حريز عنه عليه السلام أيضاً: «فإن طلعت الشمس من يوم النحر فليس له حج، و يجعلها عمرة و عليه الحج من قابل»<sup>(٣)</sup>، و في خبر ابن فضيل قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحد الذي إذا أدركه الرجل أدرك الحج فقال: إذا أتى جمعا و الناس في المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج و لا عمرة له، و إن لم يأت جمعا حتى تطلع الشمس فهي عمرة مفردة و لا

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

حج له، فإن شاء أقام بمكة وإن شاء رجع، وعليه الحج من قابل»<sup>(١)</sup>، وفي صحيح جميل: «من أدرك المشعر الحرام يوم النحر من قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة ومقتضى إطلاقها بطلان الحج مطلقاً بفوت اختياري المشعر خرج منها ما إذا أدرك اختياري عرفة أو اضطرارياً مع اضطراري المشعر وبقي الباقي تحت الإطلاق، لما ثبت في محله من أن القيد إذا كان منفصلاً وتردد بين الأقل والأكثر يرجع في المشكوك إلى الإطلاق.

### تلخيص في أقسام الوقوفين

وهي أحد عشر: خمسة منها مفردة والبقية مركبة.

الأول: إدراك اختياري عرفة فقط، يصح الحج كما تقدم وجهه في (مسألة ٢٢).

الثاني: إدراك اختياري المشعر فقط يصح الحج وقد تقدم الوجه في (مسألة ٢٣).

الثالث: إدراك اضطراري عرفة فقط يبطل الحج كما تقدم وجه ذلك في (مسألة ٢٧).

الرابع: إدراك الاضطراري الليلي من المشعر فقط يبطل الحج، للأصل بعد عدم دليل على الصحة، كما تقدم.

الخامس: إدراك الاضطراري النهاري من المشعر فقط يبطل الحج وقد تقدم الوجه فيهما في (مسألة ٢٨).

السادس: إدراك اختياري الموقفين يصح الحج، وقد تقدم الوجه في (مسألة ١٥).

السابع: إدراك اختياري عرفة مع إدراك الاضطراري الليلي من المشعر يصح الحج كما سبق في (مسألة ٢٦).

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٣ و ٩.

(مسألة ٢٩): الصحة في الأقسام التي أدرك فيها الاضطرابيين أو أدرك أحد الاختياريين و اضطرابي الآخر إنما هي في ما إذا لم يترك اختياري الآخر عمداً، وإلا فيبطل (٦٠).

(مسألة ٣٠): لو لم يتمكن إلا من إدراك اختياري أحد الموقفين اختار عرفة (٦١).

الثامن: إدراك اضطرابي عرفة مع إدراك الاضطرابي النهاري من المشعر أيضاً يصح الحج كما تقدم الوجه في (مسألة ٢٦) أيضاً.

التاسع: إدراك اضطرابي عرفة مع إدراك اضطرابي المشعر الليلي يصح الحج و تقدم الوجه في (مسألة ٢٥).

العاشر: إدراك اضطرابي عرفة مع إدراك اضطرابي المشعر النهاري يصح الحج كما تقدم في (مسألة ٢٤).

الحادي عشر: إدراك اختياري المشعر مع إدراك اضطرابي عرفة يصح الحج و تقدم الوجه في (مسألة ٢١).

فالأقسام التي يصح فيها الحج ثمانية: اثنان منها من الصور المفردة، وستة من الصور المركبة، و ما يبطل فيها الحج ثلاثة و هي مختصة بالصور المفردة، و لكن الأحوط في الصورة الخامسة إتمام الحج رجاء و عدم الاكتفاء به عما وجب عليه، لذهاب جمع إلى الصحة كالصدوق، و الإسكافي، و السيد، و الحلبي، و الشهيد الثاني، و صاحب المدارك، و عن الشهيد الأول الأقرب أجزاؤه، و قال في نكت الإرشاد: «لو لا أن المفيد نقل أن الأخبار الواردة بعدم الإجزاء متواترة، و أن الرواية بالإجزاء نادرة لجعلناه أصح لا أقرب».

(٦٠) لما تقدم من أن ترك اختياري أحد الموقفين عمداً يوجب البطلان.

(٦١) كما صرح به صاحب الجواهر في النجاة، للنبوي: «الحج

عرفات»<sup>(١)</sup>، وقال الصادق عليه السلام: «الحج الأكبر الموقف بعرفة و رمي الجمار»<sup>(٢)</sup>، و قد ورد فيها أنها اليوم الشاهد و المشهور<sup>(٣)</sup>، مع أن احتمال الترجيح فيه يكفي في التعيين.

(١) سنن ابن ماجة المناسك باب: ٥٧، وسنن أبي داود المناسك باب: ٩٨.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ٩.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٩ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٥ و ١٥.

## فصل في مندوبات الوقوف بعرفة

وهي أمور:

الأول: الوقوف في مسيرة الجبل<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن يكون في سفح الجبل<sup>(٢)</sup>.

الثالث: الغسل<sup>(٣)</sup>.

## فصل في مندوبات الوقوف بعرفة

(١) لقول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «قف في مسيرة الجبل فإن رسول

الله ﷺ وقف بعرفات في مسيرة الجبل، فلما وقف جعل الناس يستبدرون أخفاف ناقتة فيقفون إلى جانبه، فنحاهما ففعلوا مثل ذلك فقال: أيها الناس إنه ليس موضع أخفاف ناقتي الموقف، ولكن هذا كله موقف، وأشار بيده إلى الموقف.

وقال عليه السلام: هذا كله موقف، وفعل مثل ذلك في المزدلفة<sup>(١)</sup>.

(٢) لقول الصادق عليه السلام في الصحيح: «عرفات كلها موقف، وأفضل الموقف

سفح الجبل<sup>(٢)</sup>» وسفح الجبل: أسفله.

(٣) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «فإذا زالت الشمس يوم

عرفة فاغتسل وصل الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين، فإنما تعجل العصر وجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فإنه يوم دعاء ومسألة<sup>(٣)</sup>.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١.

الرابع: الجمع بين الظهر و العصر بأذن و إقامةتين، إماما كان أو مأموما، أو منفردا، متما، أو مقصرا (٤).

الخامس: ضرب خبائه بنمرة (٥).

السادس: جمع متاعه بعضه إلى بعض (٦).

السابع: سدّ الفرج بينه و بين أصحابه بنفسه أو رحله (٧).

أقول: و هذا ترغيب أكيد في الاهتمام بالوقت و صرفه في الدعاء و الإعراض عن مشاغل الدنيا.

(٤) كل ذلك لظهور الإطلاق و الاتفاق.

(٥) قال الصادق عليه السلام في الصحيح: «فإذا انتهيت إلى عرفات فاضرب خباك بنمرة» (١)، و تأسيسا بالنبي صلى الله عليه وآله حيث فعل ذلك (٢)، و لأن أرض عرفات أرض مقدسة و محلّ للدعاء و الاستغاثه، فتجلبّ عن مشاغل الدنيا من النوم و الأكل و الشرب و نحو ذلك.

(٦) على المشهور، و علل ذلك بأنه أحفظ لمتاعه و أقرب للتوجه بقلبه إلى الدعاء و يمكن أن يستشهد له بما في الخبر الآتي، فإن إطلاق سدّ الخلل بالراحلة يشمل جمعه أيضاً بحيث لا يكون بين أمتعته خلل.

(٧) قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا رأيت خللا فسدّه بنفسك و راحلتك فإن الله عزّ و جل يحب أن تسدّ تلك الخلل، و انتقل عن الهضبات، و اتق الأراك» (٣)، و يدل عليه أيضاً رواية ابن يسار (٤)، و يمكن أن يراد به مطلق ما يوجب تفرقة الحواس و تشتت البال، و سلب حضور القلب في الدعاء و عدم الإقبال عليه، و الخلل إما حالي، أو زماني، أو مكاني. و سد الأولى عبارة عن

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٢ و ١.

الثامن: أن يقف في السهل دون الحزن (٨).

التاسع: أن يدعو في أفضل الحالات و هو السجود إن أمكن، وإلا فالقيام (٩).

العاشر: أن يدعو بالدعوات المأثورة و هي كثيرة جدا (١٠) و الصلاة

التوجه التام إلى الله جل جلاله من كل جهة، و سد الثاني عبارة عن صرف تمام الوقت في الدعاء بحيث لم يفت منه شيء، و سد الأخير عبارة عن الاجتماع في الدعاء بحيث يكون جميع أهل الموقف كنفس واحدة، لأن الموقف موقف عظيم جدا.

(٨) لأنه أنسب للجمع للدعاء، و أقرب إلى الإقبال عليه و عدم اضطراب الخاطر.

(٩) لأن حال السجود أقرب إلى الاستجابة ثم للقيام، لأنه الوقوف بين يدي الله تعالى هذا إذا لم ينافي الخشوع و التوجه و إلا فيدعو في أي حالة يحصل له الخشوع و لو في حال القعود أو الركوب.

(١٠) كالدعاء المروي عن النبي ﷺ كما في صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام: ألا أعلمك دعاء يوم عرفة و هو دعاء من كان قبلي من الأنبياء؟ فقال علي عليه السلام: بلى يا رسول الله ﷺ قال: تقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد، يحيي و يميت، و يميت و يحيي و هو حي لا يموت بيده الخير و هو على كل شيء قدير، اللهم لك الحمد أنت كما تقول و خير ما يقول القائلون، اللهم لك صلاتي و ديني و محياي و مماتي، و لك ترائي، و بك حولي و منك قوتي، اللهم إني أعوذ بك من الفقر، و من وسواس الصدر، و من شتات الأمر، و من عذاب النار، و من عذاب القبر، اللهم إني أسألك من خير ما يأتي به الرياح و أعوذ بك من شر ما يأتي به الرياح

وَأَسْأَلُكَ خَيْرَ اللَّيْلِ وَخَيْرَ النَّهَارِ»<sup>(١)</sup>، وما ورد عن الحسين عليه السلام من الدعاء، وكذا عن ابنه السجاد عليه السلام، بل عن الباقر عليه السلام: «ليس في شيء من الدعاء عشية عرفة شيء موقت»<sup>(٢)</sup> وفي صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنما تعجل الصلاة وتجمع بينهما لتفرغ نفسك للدعاء فإنه يوم دعاء ومسألة: ثم تأتي الموقف و عليك السكينة والوقار، فاحمد الله و هلله و مجده و أثن عليه، و كبره مائة مرة، و احمده مائة مره، و سبحه مائة مرة و اقرأ قل هو الله أحد مائة مرة، و تخير لنفسك من الدعاء ما أحببت، و اجتهد فإنه يوم دعاء و مسألة، و تموّد بالله من الشيطان، فان الشيطان لن يذهلك في موطن أحبّ إليه من أن يذهلك في ذلك الموطن، و إياك أن تشتغل بالنظر إلى الناس و أقبل قبل نفسك، و ليكن فيما تقول: «اللهم إني عبدك فلا تجعلني من أخيب وفدك، و ارحم مسيري إليك من الفج العميق» و ليكن فيما تقول: «اللهم ربّ المشاعر كلها فكّر رقبتي من النار، و أوسع عليّ من رزقك الحلال، و ادرأ عني شر فسقة الجن و الإنس» و تقول: «اللهم لا تمكر بي و لا تخدعني و لا تستدرجني» و تقول: «اللهم إني أسألك بحولك و جودك و كرمك و فضلك و منك يا أسمع السامعين و يا أبصر الناظرين، و يا أسرع الحاسبين، و يا أرحم الراحمين أن تصلي على محمد و آل محمد و أن تفعل بي كذا و كذا» و ليكن فيما تقول و أنب رافع رأسك إلى السماء: «اللهم حاجتي إليك التي إن أعطيتها لم يضرني ما منعتني، و التي إن منعتها لم ينفعني ما أعطيتني أسألك خلاص رقبتي من النار» و ليكن في ما تقول: «اللهم إني عبدك و ملك يدك، ناصيتي بيدك و أجلي بعلمك أسألك أن توفقني لما يرضيك عني، و أن تسلّم مني مناسكي التي أريتها خليلك إبراهيم عليه السلام و دللت عليها نبيك محمد عليه السلام» و ليكن فيما تقول: «اللهم اجعلني ممن رضيت عمله، و أطلت عمره، و أحييته بعد الموت حياة طيبة» و يستحب أن يطلب عشية عرفة بالعق

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

والصدقة»<sup>(١)</sup>، وفي مرسل ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «اللهم اجعل في قلبي نورا، وفي سمعي وبصري نورا، ولحمي ودمي، وعظامي وعروقي ومقعدي، ومقامي، ومدخلي، ومخرجي نورا وأعظم لي نورا يا رب يوم ألقاك إنك على كل شيء قدير»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أبي بصير<sup>(٣)</sup> عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أتيت الموقف فاستقبل البيت وسمّح الله مائة مرة، وكبر الله مائة مرة، وتقول: ما شاء الله لا قوة إلا بالله مائة مرة، وتقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيى ويميت ويحيى وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير مائة مرة، ثم تقرأ عشر آيات من أول سورة البقرة، ثم تقرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات، وتقرأ آية الكرسي حتى تفرغ منها، ثم تقرأ آية السخرة: «إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا» إلى آخره ثم تقرأ قل أعوذ برب الفلق، و قل أعوذ برب الناس حتى تفرغ منها، ثم تحمد الله عزّ وجل على كل نعمة أنعم عليك، وتذكر أنعمه واحدة واحدة ما أحصيت منها، وتحمده على ما أنعم عليك من أهل ومال، وتحمد الله تعالى على ما أبلاك، وتقول: اللهم لك الحمد على نعمائك التي لا تحصى بعدد، ولا تكافئ بعمل، وتحمده بكل آية ذكر فيها الحمد لنفسه في القرآن، وتسبحه بكل تسبيح ذكر به نفسه في القرآن، وتكبره بكل تكبير كبر به نفسه في القرآن، وتهللكه بكل تهليل هلل به نفسه في القرآن، وتصلي على محمد وآل محمد وتكثر منه وتجتهد فيه، وتدعو الله عز وجل بكل اسم سمي به نفسه في القرآن، وبكل اسم تحسنه وتدعوه بأسمائه التي في آخر الحشر وتقول: أسألك يا الله يا رحمن بكل اسم هو لك، وأسألك بقوتك وقدرتك وعزتك، وبجميع ما أحاط به علمك. وبجميعك، وبأركانك كلها وبحق رسولك صلوات الله عليه، وباسمك الأكبر الأكبر، العظيم الذي من دعاك به كان حقا عليك أن لا تخييه وباسمك الأعظم الأعظم الذي من

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١ و ٣ و ٤.

المخصوصة (١١).

الحادي عشر: أن يكون متطهراً (١٢).

(مسألة ١): ينبغي أن لا يردّ سائلاً، كما ينبغي أن لا يسأل أحداً من الناس شيئاً، إلاّ من الله تعالى (١٣).

دعاك به كان حقاً عليك أن لا تردّه وأن تعطيه ما سأل أن تغفر لي جميع ذنوبي في جميع علمك فيّ، وتسال الله حاجتك كلها من أمر الآخرة والدنيا وترغب إليه في الوفاة في المستقبل في كل عام وتسال الله الجنة سبعين مرة، وتتوب إليه سبعين مرة، وليكن من دعائك: «اللهم فكّني من النار، وأوسع عليّ من رزقك الحلال الطيب، وادراً عني شر فسقة الجن والإنس، وشر فسقة العرب والعجم» فإن نفذ هذا الدعاء ولم تغرب الشمس فأعده من أوله إلى آخره، ولا تملّ من الدعاء والتضرع والمسألة».

(١١) ففي خبر المكي قال: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام بعرفة أتى بخمسين نواة، فكان يصلي بقل هو الله أحد، فضلى مائة ركعة بقل هو الله أحد. وختمها بآية الكرسي، فقلت: جعلت فداك ما رأيت أحداً منكم صلى هذه الصلاة هاهنا، فقال عليه السلام: ما شهد هذا الموضع نبي ولا وصي نبي إلاّ صلى هذه الصلاة» (١).

(١٢) فعن ابن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن الرجل هل يصلح له أن يقف بعرفات على غير وضوء؟ قال: لا يصلح له إلاّ وهو على وضوء» (٢).  
المحمول على التذنب نصاً وإجماعاً.

(١٣) لما في الخبر: «إن أبا جعفر عليه السلام إذا كان يوم عرفة لم يردّ سائلاً» (٣)،

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ٢.

(مسألة ٢): يستحب الاجتماع للدعاء في الأمصار يوم عرفة، فإنّه يوم عظيم كثير البركة، و هو يوم دعاء و مسألة<sup>(١٤)</sup>، و لا بدّ من حسن الظن بالله تعالى<sup>(١٥)</sup>.

و سمع علي بن الحسين عليه السلام: «يوم عرفة سائلا يسأل الناس، فقال له: ويحك أغير الله تسأل في هذا اليوم؟ إنه ليرجى لما في بطون الحبالى في هذا اليوم أن يكون سعيدا»<sup>(١)</sup> و لا اختصاص لذلك بعرفات، بل هو من آداب يوم عرفة في جميع الأمكنة لإطلاق الدليل.

(١٤) قال الصادق عليه السلام في خبر ابن سنان: «في يوم عرفة يجتمعون بغير إمام في الأمصار يدعون الله عز و جل»<sup>(٢)</sup> المحمول على الندب بقرينة غيره.

(١٥) ففي مرسل الفقيه قال: «روي أن من أعظم الناس ذنبا من وقف بعرفات ثمّ ظن أن الله لم يغفر له»<sup>(٣)</sup> و قريب منه غيره.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب إحرام الحج و الوقوف بعرفة حديث: ٢.

## فصل في الوقوف بالمشعر الحرام

الثالث من أفعال الحج: الوقوف بالمشعر الحرام، و يسمى بمزدلفة، و جمع أيضاً<sup>(١)</sup>.

---

### فصل في الوقوف بالمشعر الحرام

(١) سمي: مشعرا، لأنه من معالم العبادة و سمي بالحرم، لحرمته، أو لكونه من الحرم، و يسمى مزدلفة: لتقرب الناس فيها إلى الله تعالى، أو لازدلاف الناس فيها إلى منى بعد الإقامة، أو لمجيء الناس إليها في زلف من الليل. و يسمى جمعا: لجمع الناس فيها، أو للجمع بين المغرب و العشاء، و قال أبو عبد الله عليه السلام: - «على ما في الجواهر، و غيره - «ما لله تعالى منك أحب إلى الله تعالى من موضع المشعر الحرام، و ذلك أنه يذلّ فيه كل جبار عنيد».

أقول: لعل وجه ظهور الذلة و المسكنة فيها بالنسبة إلى سائر المشاعر حيث أن فيها تضرب الخباء بخلاف المشعر، لعدم تعارف ضرب الخباء فيها فيكون الوقوف تحت السماء و على الأرض بلا تكلف شيء، مع أنه حجاب آخر بعد حجاب عرفة، و قوف آخر بعد الوقوف الأول فإن للملوك غرف انتظارية عند الدخول عليهم الأولى، و الثانية، بل ربما تكون الثالثة أيضاً، و يشق الانتظار في غير الأولى على العظماء، مضافا إلى أنه يستحب فيه السعي في وادي محسر بنفسه أو بمركوبه و هو أيضاً شاق بالنسبة إلى الجبابرة و العظماء فيكون أشد لتذلل الجبارين.

فائدة: حدود المشعر المعروفة هناك، و قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن

و هو من الحرم (٢).

(مسألة ١): يستحب لمن يفيض من عرفات ان يكون مع الوقار و السكينة، و الاستغفار، و الاقتصاد في السير، و ترك وجيف المركوب،

عمار: «حد المشعر الحرام من المأزمين إلى الحياض إلى وادي محسر»<sup>(١)</sup>،  
وعنه عليه السلام أيضاً في خبر أبي بصير: «حد المزدلفة من وادي محسر إلى  
المأزمين»<sup>(٢)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً في الصحيح: «و لا تتجاوز الحياض ليلة  
المزدلفة»<sup>(٣)</sup>.

و المأزمان: الجبلان بين عرفات و المشعر - و يسمى كل طريق ضيق بين  
جبلين مأزماً - راجع الخريطة.

(٢) إجماعاً من المسلمين. و نصوصاً كالنصوص الدالة على استحباب أخذ  
حصى الجمار من المشعر<sup>(٤)</sup> مع أنه لا يجوز أن يؤخذ من غير الحرم، و في  
خبر الرفاعي: أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن الوقوف بالحل لم يكن في الحرم،  
فقال: لأن الكعبة بيته و الحرم بابيه فلما قصدوه وافدين وقفهم بالباب  
يتضرعون، قيل له فالمشعر الحرام لم صار في الحرم؟ قال لأنه لما أذن لهم  
بالدخول وقفهم بالحجاب الثاني فلما طال تضرعهم بها أذن لهم بتقريب قربانهم -  
الحديث -»<sup>(٥)</sup>.

و أما مرسل الفقيه: «و إنما صيّر الموقف بالمشعر و لم يصير بالحرم لأن  
الكعبة بيت الله و الحرم حجابيه و المشعر بابيه فلما قصدوا الزائرون وقفهم بالباب  
يتضرعون حتى أذن لهم بالدخول ثم وقفهم بالحجاب الثاني و هو مزدلفة فلما

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب المشعر الحرام حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب المشعر الحرام حديث: ٤ و ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٨ و ١٩ من أبواب الوقوف بالمشعر.

(٥) راجع الوافي ج: ٨ باب: ١٤ من أبواب بد و المشاعر و المناسك صفحة: ٤٠.

والدعاء عند الكثيب الأحمر عن يمين الطريق (٣).  
(مسألة ٢): يستحب تأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفة (٤)، بل هو

نظر إلى طول تضرعهم أمرهم بتقريب قربانهم» (١) فلا بد من حمل الحرم فيه على مكة مثلاً وإلا فلا بد من رد علمه إلى أهله، وقد أوضحنا أنه من الحرم في الخريطة فراجع.

(٣) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا غربت الشمس فأفرض مع الناس وعليك السكينة والوقار، وأفرض من حيث أفاض الناس واستغفر الله إن الله غفور رحيم، فإذا انتهيت إلى الكثيب الأحمر عن يمين الطريق فقل: «اللهم ارحم موقفي وزد في عملي، وسلم لي ديني، وتقبل مناسكي» وإياك والوجيف\* الذي يصنعه كثير من الناس، فإنه بلغنا أن الحج ليس بوصف الخيل ولا إضاع الإبل، ولكن اتقوا الله وسيروا سيرا جميلاً، ولا توطئوا ضعيفاً ولا توطئوا مسلماً واقتصدوا في السير، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقف بناقته حتى كان يصيب رأسها مقدم الرحل، ويقول: أيها الناس عليكم بالدعة، فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تتبع وقال ابن عمار سمعته عليه السلام يقول: «اللهم أعطني من النار» يكررها حتى أفاض الناس، قلت: ألا تفيض قد أفاض الناس؟ قال: إني أخاف الزحام وأخاف أن أشرك في عنت إنسان» (٢).

(٤) لصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «لا تصل المغرب حتى تأتي جمعا وإن ذهب ثلث الليل» (٣)، ومضمر سماعة قال: «سألته عن الجمع بين المغرب والعشاء الآخرة بجمع فقال عليه السلام: «لا تصلهما حتى تنتهي إلى جمع وإن مضى من الليل ما مضى، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمعهما بأذان واحد وإقامتين، كما

(١) راجع الوافي ج: ٨ باب: ١٤ من أبواب بدء المشاعر والمناسك صفحة: ٣٨.

(\*) الوجيف والاضاع: الاسراع. وفي الوافي ج: ٨ صفحة: ١٥٥ باب: ١٣٢ من أبواب بدء والمشاعر والمناسك ولا توطئوا مسلماً، وتؤدوا وهو: بمعنى التأني.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

الأحوط<sup>(٥)</sup> ما لم يفت الوقت<sup>(٦)</sup>.

(مسألة ٣): يستحب الجمع بين المغرب و العشاء بأذان و إقامتين<sup>(٧)</sup>، فيصلي نوافل المغرب بعد العشاء<sup>(٨)</sup>، و يستحب أن يكون عند الوقوف على طهارة، و أن يدعو بالمأثور<sup>(٩)</sup>، و أن يقرأ الصّورة المشعر

جمع بين الظهر و العصر بعرفات<sup>(١٠)</sup> المحمول على النذب، لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح هشام: «لا بأس بأن يصلي الرجل المغرب إذا أمسى بعرفة»<sup>(٢)</sup> و عن التذكرة دعوى إجماع العلماء على النذب فلا وجه لما نسب إلى الشيخ و ابن حمزة من الوجوب.

(٥) خروجاً عن خلاف مثل الشيخ.

(٦) لأن درك الوقت أهم من هذا الأمر المندوب، و لا بد من حمل ما تقدم من صحيح ابن مسلم، و مضر سماعة على ذلك أيضاً.

(٧) نصاً، و إجماعاً قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن حازم: «صلاة المغرب و العشاء بجمع بأذان واحد و إقامتين و لا تصل بينهما شيئاً، و قال: هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله»<sup>(٣)</sup>.

(٨) نصاً، و إجماعاً، فعن ابن مصعب، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إذا صليت المغرب بجمع أصلي الركعات بعد المغرب؟ قال عليه السلام: لا، صل المغرب و العشاء ثم صل الركعات بعد»<sup>(٤)</sup> بقرينة صحيح أبان قال: «صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام، المغرب بالمزدلفة فقام فصلى المغرب ثم صلى العشاء الآخرة و لم يركع فيما بينهما، ثم صليت خلفه بعد ذلك سنة، فلما صلى المغرب قام فتنفل بأربع ركعات»<sup>(٥)</sup>.

(٩) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «أصبح على طهر بعد ما

(١) و (٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٢ و ٣.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٣ و ٤.

(٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٥.

برجله (١٠).

(مسألة ٤): يجب الوقوف في ما يسمى: بالمشعر (١١)، و يجزي في الاطلاع على حدوده قول أهل الخبرة في تلك الأمكنة، و العلامات

تصلي الفجر فقف إن شئت قريبا من الجبل، و إن شئت حيث شئت، فإذا وقفت فاحمد الله عزّ و جل و أثن عليه، و اذكر من آلائه و بلائه ما قدرت عليه، و صلّ على النبي ﷺ ثمّ ليكن من قولك: «اللهم ربّ المشعر الحرام فكّر رقتي من النار، و أوسع عليّ من رزقك الحلال و ادراّ عني شر فسقة الجنّ و الإنس، اللهم أنت خير مطلوب إليه و خير مدعو و خير مسئول و الكل وافد جائزة، فاجعل جائزتي في موطني هذا أن تقيلني عثرتي و تقبل معذرتي، و أن تجاوز عن خطيئتي، ثمّ اجعل اتقوى من الدنيا زادي» ثمّ أفض حيث يشرف لك ثبير و ترى الإيل مواضع أخفافها» (١).

(١٠) لقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «و يستحب للضرورة أن يقف على المشعر الحرام و يطأه برجله» (٢)، و في مرسل أبان بن عثمان: «يستحب للضرورة أن يطأ المشعر الحرام، و أن يدخل البيت» (٣)، و في تعليقه في خبر ابن مهران: «ليستوجب بذلك وطي بحبوحة الجنة» (٤).

و عن بعض أن المشعر الحرام جبل هناك يسمى قرح فيكون الإطلاع على تمام ذلك المكان من باب إطلاق الجزء على الكل، و يدل عليه قول أبي عبد الله عليه السلام في خبر أبي بصير: «المشعر من المزدلفة، و المزدلفة من المشعر» (٥).

(١١) كتابا، و سنّة، و ضرورة من الدين: أما الكتاب فقوله تعالى: «فَإِذَا

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٢.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٧.

المنصوبة هناك<sup>(١٢)</sup>، و يجوز مع الزحام الارتفاع إلى المأزمين<sup>(١٣)</sup>، و يكره بدون الضرورة<sup>(١٤)</sup>، بل الأحوط تركه<sup>(١٥)</sup>.

(مسألة ٥): تجب - في الوقوف بالمشعر - النية و يكفي مجرد الداعي

أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَذَاكُمْ<sup>(١)</sup>.  
و أما السنّة: فكثيرة منها قوله ﷺ: «الوقوف بالمشعر فريضة»<sup>(٢)</sup>.

(١٢) للسيرة خلفا عن سلف، و الإجماع على الاكتفاء بذلك و حددت في الخريطة تلك العلامات فراجع.

(١٣) إجماعا، و نصا، ففي موثق سماعة قال: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: «إذا كثر الناس بجمع و ضاقت عليهم كيف يصنعون؟ قال ﷺ: يرتفعون إلى المأزمين»<sup>(٣)</sup>، و الظاهر أن الارتفاع إليهما أعم من الصعود عليهما، فلا بد من مراعاة عدم الصعود عليهما، للنصوص<sup>(٤)</sup> الدالة على خروجهما عن المشعر الحرام، فيراد بالارتفاع الانتهاء، و لذا عدّي ب (إلى).

(١٤) لظهور الإجماع عليها.

(١٥) خروجا عن خلاف القاضي حيث نسب إليه الحرمة، فإن كان مراده حرمة الصعود على الجبل فهو موافق لظاهر ما تقدم من النصوص الدالة على خروج المأزمين عن المشعر، و إن كان مراده (رحمه الله) حرمة الانتهاء إلى قرب الجبل فهو محكوم بالإجماع، و موثق سماعة.

(١) سورة البقرة: ١٩٨.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤، و باب: ٤ حديث: ٢ و باب: ٢١ من أبواب الوقوف بالمشعر.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوقوف بالمشعر.

كما مر في غيره (١٦).

(١٦) أما أصل اعتبار النية فهو من ضروريات فقه المسلمين، بل دينهم. وأما كفاية الداعي، فلما مر مكررا من أن الاعمال العبادية ليست إلا كسائر الأفعال الاختيارية ولا ريب في كفاية الداعي فيها وجدانا، فكذا في العبادات، فيكفي فيها إتيانها بداعي الإضافة إلى الله تعالى، وهذا هو القرينة المعتمدة في العبادة، وقد تقدم في موضع متعددة من هذا الكتاب هذا البحث فلا وجه للإعادة.

و الظاهر كفاية نية أصل الحج بنحو ما قرره الشارع في واجباته و أعماله، لكفاية النية الإجمالية ولا ريب في أن نية الحج على ما هو عليه عند الشارع نية إجمالية بجميع أفعاله. نعم لو كان غافلا حين الشروع في الوقوف عن هذا القصد الإجمالي بطل وقوفه. وبذلك يمكن أن يجمع بين الكلمات، فمن يقول بالاجزاء أي: فيما إذا كانت النية الإجمالية باقية في النفس، ومن يقول بعدمه أي: في صورة الغفلة المحضة.

ثم إنه قد ورد في رواية محمد بن حكيم كفاية مجرد الصلاة، و الذكر في المشعر في إدراك الاضطرابي الليلي منه، و هي: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلحك الله الرجل الأعجمي و المرأة الضعيفة يكونان مع الجمال الأعرابي، فإذا أفاض بهم من عرفات مر بهم كما هم إلى منى لم ينزل بهم جمعا، قال عليه السلام: ليس قد صلّوا بها فقد أجزأهم، قلت: فإن لم يصلّوا؟ فقال: ذكروا الله فيها، فإن كانوا ذكروا الله فيها فقد أجزأهم»<sup>(١)</sup> و إطلاقه يشمل ما إذا لم يتوجه إلى كونه مشعرا، ولكنه مشكل، إذ ليس إطلاقه واردا في مقام بيان ذلك، مع أن عدم اطلاع الشخص على المشعر عنده وروده عليه ممتنع عادة، لأن اجتماع الناس فيه واشتغالهم بالدعاء و الصلاة يوجب الالتفات إلى المكان المقدس لا محالة،

(مسألة ٦): لا فرق في الوقوف بين كونه قائما، أو قاعدا أو راكبا، أو غير ذلك من الحالات بعد تحقق أصل النية<sup>(١٧)</sup>، كما لا فرق في الوقوف بالمشعر، أو عرفات بين كونه على الأرض، أو في الغرف - لو فرض بناؤها فيها - و لو بطبقات كثيرة - أو كونه تحت الأرض لو فرض فيهم حفر تسع للوقوف<sup>(١٨)</sup>.

(مسألة ٧): لو وقف مع النية انا ما ثمَّ عرض له الجنون أو الإغماء، أو غير ذلك مما يوجب سقوط التكليف يجزي عنه<sup>(١٩)</sup>.

(مسألة ٨): يجب أن يكون الوقوف في وقت معين<sup>(٢٠)</sup> وهو للرجل المختار - غير ذي العذر - ما بين الطلوعين من يوم النحر<sup>(٢١)</sup>، و للمرأة

مع أن الصلاة و الدعاء من اللوازم للكون في ذلك المكان عند الواقفين فالالتفات إليها التفات إلى ذلك المكان المحترم عندهم. و على أي تقدير لا بد من النية ولو إجمالا، لفرض كونه عبادة و هي تتوقف عليها.

(١٧) لظهور الإطلاق، و الاتفاق الشامل لجميع ذلك.

(١٨) و ذلك كله لصدق الوقوف في المشعر و عرفات عرفا.

(١٩) لأن الركن إنما هو المسمى و قد أدركه و الباقي كان واجبا عليه و قد

سقط بسقوط التكليف عنه. نعم لو كان العذر مستوعبا فلا وجه للإجزاء.

(٢٠) بضرورة الدين و المتواترة من نصوص المعصومين كما تقدم

بعضها.

(٢١) للنص، و دعوى الإجماع، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار:

«أصبح على طهر بعد ما تصلي الفجر، فقف إن شئت قريبا من الجبل، و إن شئت حيث شئت، فإذا وقفت فاحمد الله عز و جل و أثن عليه، و اذكر من آلائه و بلائه ما قدرت عليه، و صل على النبي صلى الله عليه و آله - إلى أن قال - ثمَّ أفض حيث يشرق لك ثبير

و ترى الإبل مواضع أخفافها»<sup>(١)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً: «لا بأس أن يفيض الرجل بلبيل إذا كان خائفاً»<sup>(٢)</sup> دلّ بالمفهوم على ثبوت البأس في غير صورة العذر.

و نسب إلى الدروس أن الوقت الاختياري من لبيلة النحر إلى طلوع الشمس، و استدل بصحيح ابن سالم: «و التقدم من مزدلفة إلى منى يرمون الجمار و يصلون الفجر في منازلهم بمنى لا بأس»<sup>(٣)</sup>، و بخبر مسمع عن أبي إبراهيم عليه السلام: «في رجل وقف مع الناس بجمع ثم أفاض قبل أن يفيض الناس، قال عليه السلام: إن كان جاهلاً فلا شيء عليه، و إن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة»<sup>(٤)</sup> و بإطلاق ما دل على أن من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج<sup>(٥)</sup>.

و الكل مخدوش: لأنه لا بد من تخصيص الأول بالمضطر، و السكوت في الثاني أعم من عدم الوجوب كسكوته عليه السلام عن الإفاضة من عرفات قبل الغروب عن الرجوع إليها، كما أنه لا بد من تقييد الأخير بمثل صحيح ابن عمار المتقدم.

و أما خبر ابن عطية قال: «أفضنا من المزدلفة لبيل أنا و هشام ابن عبد الملك الكوفي، فكان هشام خائفاً فأنتهينا إلى جمرة العقبة طلوع الفجر، فقال لي هشام: أي شيء أحدثنا في حجننا، فنحن كذلك إذ لقينا أبو الحسن موسى عليه السلام قد رمى الجمار و انصرف فطابت نفس هشام»<sup>(٦)</sup> فهو مجمل، و قضية في واقعة، فلعله عليه السلام كان خائفاً.

ثم إنه نسب قول الدروس إلى ظاهر الأكثر لحكمهم بصحة الحج و جبر الإفاضة قبل الفجر بدم شاة.

و يرد: بأن الأخير ظاهر في الحرمة و إلاً فلا وجه للكفارة، كما أن حكمهم

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١٣.

(٦) الوسائل باب: ١٤ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٣.

و الرجل ذي العذر ما بين غروب الشمس من ليلة النحر إلى طلوعها من تلك الليلة<sup>(٢٢)</sup>، و لغير المتمكن من إدراك الوقتين من طلوع الشمس إلى الزوال<sup>(٢٣)</sup>.  
(مسألة ٩): مسمى الوقوف من ليلة النحر إلى طلوع الشمس ركن<sup>(٢٤)</sup>.  
فمن تركه عمداً بطل حجه<sup>(٢٥)</sup>.

بالصحة أعم من عدم الوجوب.

(٢٢) إجماعاً، و خصوصاً، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن مسكان: «لا بأس بأن يقدم النساء إذا زال الليل، فيفضن عند المشعر الحرام في ساعة، ثم ينطلق بهن إلى منى فيرمين الجمرة، ثم يصبرن ساعة، ثم يقصرن، و ينطلقن إلى مكة فيطفن، إلا أن يكنّ يردن أن يذبح عنهن فإنهن يوكلن من يذبح عنهن»<sup>(١)</sup>، و في خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «رخص رسول الله للنساء و الصبيان أن يفيضوا بليل، و أن يرموا الجمار بليل، و أن يصلّوا الغداة في منازلهم - الحديث -»<sup>(٢)</sup> و في خبر ابن حمزة عن أحدهما عليه السلام قال: «أي امرأة أو رجل خائف أفاض من المشعر الحرام ليلاً فلا بأس فليرم الجمرة ثم ليمض و ليأمر من يذبح عنه، و تقصّر المرأة و يحلق الرجل - الحديث -»<sup>(٣)</sup>.

(٢٣) لما تقدم أن من أدرك اختياري عرفة، أو اضطرارية و أدرك الاضطراري الليلي أو اختيارية، أو الاضطراري النهاري من المشعر صح حجه، فراجع أقسام الوقوف بعرفة و أحكامها.

(٢٤) إجماعاً، و نصاً، تقدم في خبر ابن حكيم عن الصادق عليه السلام<sup>(٤)</sup>.

(٢٥) لما تقدم مكرراً من أن الركن في الحج ما كان تركه العمدي موجبا للبطلان.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٧ و ٣ و ٤.

(٤) تقدم في صفحة: ٢١١.

(مسألة ١٠): لا يجب الاستيعاب في وقوف المشرع من أول طلوع الفجر إلى أول طلوع الشمس (٢٦).

(٢٦) كما عن جمع منهم العلامة، و ابن إدريس، و صاحب الجواهر، للأصل، و الإطلاقات المسالمة عن المعارض، و صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام أي ساعة أحب إليك أن أفيض من جمع؟ قال: قبل أن تطلع الشمس بقليل فهو أحب الساعات إليّ قلت: فإن مكثنا حتى تطلع الشمس؟ قال عليه السلام: لا بأس»<sup>(١)</sup> و ظهور صدره و ذيله في الترخيص مما لا ينكر، و قال الصادق عليه السلام في خبر ابن دراج: «ينبغي للإمام أن يقف بجمع حتى تطلع الشمس وسائر الناس إن شاءوا عجلوا و إن شاءوا أخرّوا»<sup>(٢)</sup> و ظهوره في عدم وجوب الاستيعاب مما لا ينكر، و كذا قوله عليه السلام في صحيح هشام ابن سالم: «التقدم من مزدلفة إلى منى يرمون الجمار و يصلون الفجر في منازلهم بمنى لا بأس»<sup>(٣)</sup> و أما قوله عليه السلام أيضاً في صحيح ابن عمار: «أفض حيث يشرق لك ثبير و ترى الإبل مواضع أخفافها»<sup>(٤)</sup> فمع أنه أعم من طلوع الشمس - لأن إشراق ثبير و رؤية الإبل مواضع أخفافها بمعنى الاستبانة و الظهور و هي تحصل قبل طلوع الشمس بنصف ساعة تقريباً - فيمكن حمله على الندب بقرينة خبر ابن دراج المتقدم، و كذا صحيح ابن حكيم قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام أي ساعة أحب إليك أن تفيض من جمع؟ قال عليه السلام: لا تجاوز وادي محسر حتى تطلع الشمس»<sup>(٥)</sup> فإنه أيضاً محمول على الندب، مع أن وادي محسر خارج عن المشرع و من حدوده - كما يظهر لمن راجع الخريطة - فتكون دلالاته على عدم وجوب الاستيعاب أظهر من العكس.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوقوف بالمشرع حديث: ١ و ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمشرع حديث: ٨.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوقوف بالمشرع حديث: ٥ و ٣.

وإن كان أحوط (٢٧).

(مسألة ١١): لا يجب المبيت ليلة النحر في المشعر (٢٨)، وإن كان

(٢٧) خروجاً عن خلاف ما نسب إلى جمع من وجوب الاستيعاب، وظهر مما تقدم أنه لا دليل لهم عليه.

(٢٨) للأصل، وإطلاق الأدلة من غير ما يصلح للتقييد، ونسب إلى ظاهر الأكثر الوجوب، للتأسي، وصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «و يستحب للصورة أن يقف على المشعر الحرام و يطأه برجله، و لا تجاوز الحياض ليلة المزدلفة»<sup>(١)</sup>، و خبر عبد الحميد بن أبي الديلم عن الصادق عليه السلام قال: «سمي الأبطح أبطح لأن آدم عليه السلام أمر أن يتبطح في بطحاء جمع فبطح حتى انفجر الصبح ثم أمر أن يصعد جبل جمع و أمره إذا طلعت الشمس أن يعترف بذنبه ففعل ذلك، فأرسل الله ناراً من السماء فقبضت قربان آدم»<sup>(٢)</sup>.

و الكل مردود: لأن التأسي مجمل لا يفيد الندب فكيف بالوجوب، و في صحيح ابن عمار قرينة مطلق الرجحان فيه ظاهرة بقوله عليه السلام في صدر الحديث: «و يستحب» مع ان عدم تجاوز الحياض أعم من المبيت في المزدلفة لإمكان المبيت في خارجها، و يمكن أن يكون إرشاداً إلى عدم إيقاع نفسه في المشقة بعد الوصول إلى المزدلفة فيخرج منها ثم يرجع إليها لدرك بين الطلوعين لأنه نحو كلفة و تعب ربما تمنعه عن حضور القلب في الدعاء و الإقبال عليه مع أن المكان مكان الدعاء و التوجه، و خبر ابن أبي الديلم قاصر سنداً و مجمل متناً، لأن البطحاء محل فيه دقاق الحصى و بطحاء جمع لم يعلم المراد منه أنها في نفس جمع، أو إحدى حدوده، مع أن سياقه من أوله إلى آخره سياق الآداب و الندب. و استدلال العامة على عدم الوجوب بما تقدم من صحيح هشام بن سالم،

(١) الوسائل باب: ٧ و ٨ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٦.

أحوط (٢٩).

(مسألة ١٢): لو بات ليلة النحر في المشعر و نوى البيوتة فيه و كان بانيا على الوقوف بين الطلوعين يجزي ذلك عن تجديد النية عند الفجر، (٣٠) نعم لو كان غافلا عن ذلك بالمرة وجب عليه تجديد النية (٣١).

(مسألة ١٣): لو كان في المشعر ليلا و أفاض قبل طلوع الفجر عامدا من غير عذر - و لو قليلا - صح حجه إذا كان قد وقف بعرفات، و وجب عليه الجبر بشاة (٣٢).

و ما يأتي من خبر مسمع.

وفيه: أنه يمكن حمل الأولى على الضرورة، و الأخير على الإجزاء مع الإثم بقرينة ما فيه من الجبر بشاة. (٢٩) خروجا عن خلاف من ذهب إلى الوجوب و إن كان قد ظهر مما مر أنه بلا دليل.

(٣٠) لتحقق الداعي حينئذ في نفسه للوقوف من عند طلوع الفجر، و قد تقدم مرارا كفاية مجرد الداعي في النية من دون اعتبار شيء زائد عليه. نعم تعتبر القرية.

(٣١) لوجوب النية في وقوف المشعر بالضرورة و المفروض عدم تحققها قبل ذلك، فيجب عليه التجديد.

(٣٢) نصا، و إجماعا، ففي خبر مسمع عن أبي إبراهيم عليه السلام: «في رجل وقف مع الناس بجمع ثم أفاض قبل أن يفيض الناس قال عليه السلام: إن كان جاهلا فلا شيء عليه، و إن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة» (١).

ولو أفاض ناسيا فلا شيء عليه (٣٣)، وكذا مع العذر ولو كان جهلا يعذر فيه (٣٤).

(مسألة ١٤): يجوز للخائف، والنساء، والضعفاء، وذوي الأعذار الإفاضة من المشعر قبل الفجر بعد الوقوف فيه مع النية في ليلة النحر - كما تقدم - (٣٥) ولا جبران عليهم بشاة (٣٦) والأولى أن تكون إفاضة بعد انتصاف الليل رجاء (٣٧).

ونسب إلى الحلي، و ظاهر الخلاف بطلان الحج لفوت وقوف الركن عمدا.

وفيه. أولا: إنه مخالف لخبر مسمع المعتبر.

و ثانيا: لإطلاق ما تقدم من قوله ﷺ: «من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج» (١)، وتقدم في [مسألة ٢٣] من الفصل السابق ما ينفع المقام، و وجه في الحقائق كلام ابن إدريس بما لا يوافق ظاهره من شاء فليراجع.

(٣٣) للأصل، والإجماع، وإطلاق ما دل على رفع الخطأ والنسيان وما لا يعلمون (٢).

(٣٤) للأصل بعد انصراف دليل الجبر بشاة عن المعذور، ولا كفارة بالنسبة إلى المعذور، إلا إذا دل دليل عليها بالخصوص.

(٣٥) راجع ما تقدم في (مسألة ٨).

(٣٦) للأصل، والإطلاق، وظهور الاتفاق.

(٣٧) جمودا على لفظ المبين المذكور في كلمات بعض الفقهاء، ولم أر

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس بالمشعر حديث: ٣.

(مسألة ١٥): لا فرق في العذر الموجب لجواز الإفاضة قبل الفجر بين الأعدار العرفية و الشرعية<sup>(٣٨)</sup> حتى أن من يفيض مع المعذور تحفظاً عليه يجوز له الإفاضة قبل الفجر أيضاً<sup>(٣٩)</sup>، فيجوز إفاضة الممرض مع مريضه<sup>(٤٠)</sup>، كما لا فرق في الخوف - الموجب لجواز الإفاضة - بين كونه على نفسه من حدوث مرض، أو اشتداده، أو على من يتعلق به، أو على ماله<sup>(٤١)</sup>.

هذا اللفظ في النصوص فيما تفحصت عاجلاً. نعم في المرسل عن الصادق عليه السلام: «كان أبي يقف بالمشرع حيث يبيت»<sup>(١)</sup>، و عنه عليه السلام في صحيح ابن عمار عليه السلام: «فقف إن شئت قريباً من الجبل، وإن شئت حيث شئت (تبيت) فإذا وقفت فاحمد الله - الحديث -»<sup>(٢)</sup>.

و الكل لا يصلح للاعتماد عليه في الحكم الشرعي و لا بأس بعنوان الرجاء، و يأتي معنى البيوتة في أعمال منى إنشاء الله تعالى.

(٣٨) لظهور الإجماع، و الإطلاق بعد حمل ما ورد في الأخبار من الحائض و الضعفاء<sup>(٣)</sup> على مجرد المثال لكل ذي عذر.

(٣٩) فإنه أيضاً عذر مقبول عرفاً، و قد أرسل رسول الله ﷺ أسامة مع النساء كما في صحيح الأعرج<sup>(٤)</sup>.

(٤٠) لأن التمرض عذر عرفي. ثم إن الخوف حالة نفسانية لا تدور مدار الواقع، فمتى حصلت تلك الحالة تجوز الإفاضة.

(٤١) كل ذلك لظهور الإطلاق.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوقوف بالمشرع حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الوقوف بالمشرع حديث: ١.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمشرع حديث: ٢ و غيره.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمشرع حديث: ٢ و غيره.

(مسألة ١٦): لو تذكر الناسي، أو علم الجاهل، أو ارتفع العذر و أمكن بعد ذلك إدراك الوقوف بين الطلوعين في المشعر وجب العود على الأحوط (٤٢).

(٤٢) لشمول إطلاق ما دل على وجوب الوقوف في ما بين الطلوعين له حينئذ، و حكم الترخيص في الإفاضة كان ما داميا لا دائميا، ولكنه مخالف لإطلاق ما ورد في الترخيص في الإفاضة بلبيل بالنسبة إلى الخائف، و الضعفاء بل لا أظن أحدا يلتزم ذلك بالنسبة إلى النساء.

إلا أن يقال: لا بد في عدم الوجوب من الاختصار على مورد النص و هو الخائف، و النساء، و الضعفاء<sup>(١)</sup>. و في الناسي، و الجاهل و سائر الأعذار يرجع إلى إطلاق ما دل على وجوب وقوف ما بين الطلوعين.

وفيه إشكال بعد حمل ما ورد على مجرد المثال لا الخصوصية كما مر.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٢ و غيره.

## تكملة و فيها فروع

الأول: من فاته الحج لعدم إدراك الموقفين تحلل بعمره مفردة<sup>(١)</sup> بلا حاجة إلى نية قلب إحرامه إليها<sup>(٢)</sup> وإن كان هو

---

## تكملة و فيها فروع

(١) إجماعا، و نصوصا مستفيضة منها قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «أيما حاج سائق للهدي، أو مفرد للحج، أو متمتع بالعمرة إلى الحج قدم و قد فاته الحج فليجعلها عمرة و عليه الحج من قابل»<sup>(١)</sup>، و صحيحة الآخر قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «رجل جاء حاجا ففاته الحج و لم يكن طاف قال: «يقيم مع الناس حراما أيام التشريق و لا عمرة فيها، فإذا انقضت طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروة و أحل و عليه الحج من قابل يحرم من حيث أحرم»<sup>(٢)</sup> وهو محمول بالنسبة إلى إقامته على النذب بقرينة صحيح حريز قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام - إلى ان قال - فإن شاء أقام بمكة، و إن شاء أقام بمعنى مع الناس، و إن شاء ذهب حيث شاء ليس هو من الناس في شيء»<sup>(٣)</sup>.

(٢) كما عن جمع من الفقهاء، لظهور جملة من النصوص في أن الانقلاب قهري منها أخبار محمد بن سنان، وابن فضيل<sup>(٤)</sup>، وعلي بن الفضل الواسطي المشتملة على قوله عليه السلام: «و هي عمرة»<sup>(٥)</sup>، و منها ما تقدم من صحيح

---

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: (٢٣) من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٣ و ٤.

(٥) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٦.

الأحوط<sup>(٣)</sup>، ولا يجب عليه شيء من أفعال الحج<sup>(٤)</sup>، وإن كان الأحوط للمتمتع ذبح شاة<sup>(٥)</sup>.

عمار<sup>(١)</sup>.

وعن جمع منهم الفاضل في أكثر كتبه أنه يحتاج إلى النية، للأصل، وأن «الأعمال بالنيات»<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ في صحيح ابن عمار: «فليجعلها عمرة»<sup>(٣)</sup>، ومثله في صحيح حريز<sup>(٤)</sup>.

والكل مخدوش، إذ الأصل محكوم بظواهر الإطلاقات، والمراد بقوله ﷺ: «الأعمال بالنيات» إنما هو قصد القرية وغيره بقرينة ذيله: «لكل امرئ ما نوى»، فمن غزا ابتغاء ما عند الله فقد وقع أجره على الله عز وجل، ومن غزا يريد عرض الدنيا أو نوى عقالا لم يكن له إلا ما نوى»، كما أن المراد بقوله ﷺ: «فليجعلها عمرة» أي: يأتي بأعمال العمرة لا أن ينويها كذلك.

(٣) خروجاً عن خلاف من قال بعدم الانقلاب القهري.

(٤) للأصل، والإجماع، وإطلاق النصوص التي تقدم بعضها.

(٥) للخروج عن خلاف بعض أصحابنا حيث أوجب ذلك عليه، قياساً على المحصور، وخبر الرقي قال: «كنت مع أبي عبد الله ﷺ بمنى، إذ دخل عليه رجل فقال: قدم اليوم قوم قد فاتهم الحج، فقال: نسأل الله العافية قال: أرى عليهم أن يهريق كل واحد منهم دم شاة، ويحلون وعليهم الحج من قابل - الحديث -»<sup>(٥)</sup>، وصحيح ضريس على ما في الفقيه حيث إن فيه: «و يحلق رأسه ويذبح شاته»<sup>(٦)</sup>.

ولكن الأول باطل، مع أنه مع الفارق، وخبر الرقي قاصر سنداً ومعرض

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٠.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٤ و ١.

(٥) و (٦) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٥ و ٢.

الثاني: لا يجوز له البقاء على إحرامه ليحج به في العام القابل<sup>(٦)</sup> هذه الحرمة تكليفية محضة<sup>(٧)</sup>، فلو أثم و بقي عليه و رجع إلا بلاده و عاد قبل التحلل لم يحتج إلى إحرام جديد من الميقات و إن بعد العهد<sup>(٨)</sup>، فيجب عليه إكمال العمرة<sup>(٩)</sup>، و لا تجزي هذه العمرة عن عمرة الإسلام<sup>(١٠)</sup>.

الثالث: بعد الإحلال عن عمرة الفوات إن أخره إلى العام القابل يحرم

عنه عند الأصحاب، و موافق للعامة، و صحيح ضريس محمول على ما إذا كان معه شاة عينها للهدي بنذر أو نحوه.

(٦) على المشهور بل لم يوجد فيه خلاف عندنا إلا ما نسب إلى ابني حمزة و البراج مع عدم الاشتراط.

و يدل على المشهور: أما بناء على الانتقال القهري إلى العمرة فلم يبق إحرام للحج حتى يصحّ البقاء عليه، و أما بناء على وجوب نقل النية فلما يستفاد من مجموع الأدلة مبغوضية البقاء على إحرام الحج و لو مع قطع النظر عن مسألة الضد، مع أن الشك في مروعية البقاء يكفي في عدم المشروعية لأصالة عدمها إلا بدليل معتبر، و لا يجري الاستصحاب، لأن الشك في أصل التشريع.

(٧) لأصالة عدم زوال الإحرام بعد انعقاد صحيحا إلا بتحقيق المحلل و المفروض عدم تحققه.

(٨) لأصالة بقاء الإحرام على ما وقع عليه و عدم زواله بمحلل شرعي، و النهي عن البقاء عليه ليس محللا شرعيا كما إذا كان متوضئا و كان إبقاء طهارته ضررا عليه و منهي عنه و مع ذلك أبقاها، فالطهارة باقية و يصح إتيان كل مشروط بها، لحصر النواقض، و ليس التضرر بالإبقاء من أحدهما، فكذا المقام.

(٩) لوجوبها على كل تقدير سواء كان الانقلاب قهريا أو قصديا.

(١٠) كما هو ظاهر الفتاوى، و النصوص، و صرح به في الجواهر، للأصل،

بما يريد من النسك<sup>(١١)</sup> حتّى لو كان فرضه التمتع وجب عليه الخروج إلى أحد المواقيت للعمرة<sup>(١٢)</sup> و تجزي المواقيت الاضطرارية مع التذر<sup>(١٣)</sup>.

الرابع: لو صدّ عن الرجوع من بلاده لإتمام العمرة يحل و لو في محله بالذبح و التقصير<sup>(١٤)</sup>.

الخامس: الأحوط وجوبا الإتيان بطواف النساء في هذه العمرة<sup>(١٥)</sup>.

ولأنها واجبة بسبب الفوات، فلا وجه للإجزاء عن غيره إلا بدليل يدل على التداخل و هو مفقود، بل مقتضى الأصل عدمه.

(١١) لما تقدم من اشتراط العمرة و الحج بالإحرام.

(١٢) للأدلة الدالة على اعتبار كون إحرام عمرة التمتع من إحدى المواقيت و اعتبار كون عمرته و حجه في سنة واحدة و حيث انقلبت العمرة المأتي بها إلى عمرة الوفاة فلا وجه للاجتزاء بها له مع الفصل بينها وبين الحج بسنة.

(١٣) لعموم أدلة إجزائها، و إطلاقاتها الشامل للمقام أيضاً.

(١٤) لعموم أدلة حكم المصدود و المحصور الشامل لهذه الصورة أيضاً

و يأتي التفصيل في محله.

(١٥) قال في الجواهر: «لم أجد في شيء من النصوص و لا الفتاوى

التصريح بذكر طواف النساء، بل ظاهر النصوص المتعرضة لتفصيل أفعالها هنا خلافة و لعله الأقوى و لكن الأحوط الإتيان به».

أقول: مقتضى الأصل بقاء حرمتهم و عدم الحلية إلا بالطواف إلا أن يكون

في البين دليل معتبر على الخلاف و كون أدلة المقام في مقام البيان من هذه الجهة مشكل و لعل عدم تعرض الفقهاء إنما كان لأجل مسلمية اعتبار طواف النساء في كل عمرة مفردة عندهم، فلم يتعرضوا له في المقام من هذه الجهة،

السادس: يجب عليه الحج من قابل إن استقر الوجوب أو استمرت الشرائط (١٦)، وإلا فندبا (١٧) خصوصا إذا لم يكن قد اشترط (١٨).  
السابع: يستحب لمن فاته الحج الإقامة بمنى إلى انقضاء أيام

ويظهر ذلك من سكوتهم عند التعرض لاعتبار طواف النساء في العمرة المفردة عن ذلك فجعلوا العمرة على قسمين، مفردة و تمتعية فحكموا باعتبار طواف النساء في الأولى دون الأخيرة، فلو كان اعتباره في عمرة الفوات مورد التردد لديهم لأشاروا إليه في ذلك الموضع وقد قوى الوجوب صاحب الجواهر في النجاة فراجع.

(١٦) لما دل على وجوبه بعد تحقق الشرائط من الكتاب، و السنة، و الإجماع بعد عدم دليل على عدم سقوط التكليف بما تلبس به من الإحرام، و يدل عليه صحيحا ابن عمار - المتقدمان - و صحيح حريز، و خبرا الرقي، و الحميري<sup>(١)</sup> و ظاهر إطلاقها و إن كان هو وجوب القضاء مطلقاً إلا أنه مخالف للشهرة العظيمة بل لم يعرف الخلاف فيه كما عن جمع. هذا بحسب العمومات و الإطلاقات، و أصالة بقاء الوجوب و الأدلة الخاصة، و مقتضى الجميع عدم الفرق بين اشتراط الإحلال في الإحرام و عدمه، و قد تقدم ما يتعلق بالاشتراط فراجع (مسألة ١٣) من فصل كيفية الإحرام.

(١٧) لظهور الإجماع، و حملا للنصوص على النذب مع عدم موجب الوجوب.

(١٨) لصحيح ضريس قال: «سألت أبا جعفر<sup>(ع)</sup> عن رجل خرج متمتعا بالعمرة إلى الحج فلم يبلغ مكة إلا يوم النحر، فقال: يقيم على إحرامه و يقطع التلبية حتى يدخل مكة فيطوف و يسعى بين الصفا و المروة، و يحلق رأسه

التشريق، ثم يأتي بأفعال العمرة التي يتحلل بها<sup>(١٩)</sup>.  
الثامن: لا فرق في ما ذكر بين تعمد التفويت وغيره<sup>(٢٠)</sup>.

و ينصرف إلى أهله إن شاء، وقال: هذا لمن اشترط على ربه عند إحرامه، فإن لم يكن اشتراط فإن عليه الحج من قابل<sup>(١)</sup>.

و عن الشيخ رحمته الله في التهذيب الوجوب على من لم يشترط مستدلا بهذا الحديث، قال في الجواهر: «ويشكل - بعد الإعراض عن الصحيح ومنافاته لما هو المعلوم من غيره نصا، وفتوى - بأنه إن كان مستحبا لم يجب القضاء وإن لم يشترط، وكذا إن لم يستقر ولا استمر وجوبه، وإن كان واجبا وجوبا مستقرا أو مستمرا وجب وإن اشترط، فالوجه حمله على شدة استحباب القضاء إذا لم يشترط وكان مندوبا أو غير مستقر الوجوب ولا مستمرة».

(١٩) لصحيح ابن عمار - المتقدم - المحمول على الندب جمعا وإجماعا.

(٢٠) على المشهور في التحلل بأعمال العمرة، وجوب الحج عليه في

القابل مع الاستقرار والاستمرار وذلك كله موافق للقاعدة مع قطع النظر عن أخبار المقام. نعم نسب إلى بعض وجوب الحج عليه من قابل إن كان الحج مندوبا، وفرط في تفويته وليس له دليل ظاهر.

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوقوف بالمسعى حديث: ٢.

## فصل في مما يستحب في المشعر الحرام

و هو أمور:

الأول: أن يكون متطهراً<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن تكون نية الوقوف بعد صلاة الصبح<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أن يصرف زمان وقوفه في الذكر، والدعاء سيما المأثور منهما<sup>(٣)</sup>.

---

## فصل في مما يستحب في المشعر الحرام

(١) نصا، وإجماعا، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «أصبح على طهر بعد ما تصلي الفجر فقف إن شئت قريبا من الجبل»<sup>(١)</sup> المحمول على الندب بقرينة قوله عليه السلام في صحيح ابن عمار أيضاً: «لا بأس أن يقضي المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت، والوضوء أفضل»<sup>(٢)</sup>.

(٢) على المشهور، بل ظاهرهم الإجماع عليه، واستدل بما تقدم من قوله عليه السلام في الصحيح بناء على أن المراد صلاة الصبح كما هو الظاهر لا نافلته.

(٣) يدل على أصل الرجحان مضافا إلى قوله تعالى: - «فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ»<sup>(٣)</sup> النصوص، والإجماع.

---

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) سورة البقرة: ١٩٩.

ونسب إلى جمع منهم السيد، و الحلبي، و القاضي وجوبه، و قواه في شرح المفاتيح، و استظهره في المستند لكن بالنسبة إلى ذات المسمى و صرف الوجود.

و عن صاحب الجواهر استظهار كفاية الذكر القلبي و هو النية، و كذا صلاة الصبح و جعل التسامح حتى إلى هذا القدر من أمارات الندب فلا وجه لاستظهار الوجوب مع الشهرة على الخلاف، مع أن سياق الأدلة سياق الآداب و الترغيب لا الإلزام و الترهيب عن الترك.

و أما ما ورد من الدعاء، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام تقول: «اللهم هذه جمع، اللهم إني أسألك أن تجمع لي فيها جوامع الخير، اللهم لا تؤيسني من الخير الذي سألتك أن تجمعه لي في قلبي و أطلب إليك أن تعرفني ما عرفت أوليائك في منزلي هذا، و أن تقيني جوامع الشر» و إن استطعت أن تحيي تلك الليلة فافعل فإنه بلغنا أن أبواب السماء لا تغلق تلك الليلة لأصوات المؤمنين، لهم دوي كدوي النحل يقول الله جل ثناؤه: أنا ربكم و أنتم عبادي أدبتم حقي، وحق عليّ أن استجيب لكم، فيحط تلك الليلة عمن أراد أن يحط عنه ذنوبه، ويغفر لمن أراد أن يغفر له»<sup>(١)</sup>، و أيضاً تقدّم دعاء آخر في صحيح ابن عمار<sup>(٢)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً في صحيح معاوية: «اللهم ارحم موقفي و زد في عملي، و سلم لي ديني، و تقبل مناسكي - و قال ابن عمار سمعت أبا عبد الله يقول: «اللهم أعتقني من النار يكررها حتى أفاض الناس»<sup>(٣)</sup>، و في رواية أخرى عنه أيضاً: و أفض بالاستغفار فإن الله عزّ و جل يقول ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، و في رواية ابن خزيمة قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في آخر كلامه حين أفاض: اللهم إني أعوذ بك أن أظلم أو

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

(٢) تقدم في صفحة: ٢٠٧.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٢.

الرابع: أن ينزل ببطن الوادي عن يمين الطريق (٤).  
الخامس: أن يطاء الصّورة المشعر برجله (٥).

أظلم أو أقطع رحماً أو أؤذي جارا» (١) وفي محكي المذهب بعد ذكر صحيح ابن عمار المتقدم قال: «ثم ليكبر الله سبحانه وتعالى مائة مرة، ويحمده، ويسبحه، ويهلله كذلك، ويصلي على النبي ﷺ ويقول: «اللهم اهدني من الضلالة وأنقذني من الجهالة، واجمع لي خير الدنيا والآخرة، وخذ بناصيتي إلى هداك، وانقلني إلى رضاك، فقد ترى مقامي بهذا المشعر الذي انخفض لك فرغته، وذلّ لك فأكرمته، وجعلته علماً للناس، فبلغني فيه مناي ونيل رجائي، اللهم إني أسألك بحق المشعر الحرام أن تحرّم شعري وبشري على النار، وأن ترزقني حياة في طاعتك، وبصيرة في دينك، وعملاً بفرائضك واتباعاً لأوامرك، وخير الدارين، وأن تحفظني في نفسي، والدي، ولدي، وأهلي، وإخواني، وجيراني، برحمتك» واجتهد في الدعاء والمسألة والتضرع إلى الله سبحانه إلى حين ابتداء طلوع الشمس».

(٤) قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «وانزل ببطن الوادي عن يمين الطريق قريباً من المشعر» (٢) المحمول على الندب إجماعاً.  
(٥) كما في صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «ويستحب للصّورة أن يقف على المشعر الحرام ويطاء برجله» (٣) ومثله غيره.

والمشعر: عبارة عن الجبل الذي هناك ويسمى (بقزح) أيضاً، ورقى عليه النبي ﷺ راكباً ناقته القصوى ولعل الحكمة في ذلك أنه كان محل الأصنام أو أخذت الحجارة المنحوتة منها الأصنام من ذلك الجبل، فيستحب أن يوطأ بالرجل والأقدام، وهذا الاستحباب بالنسبة إلى نفس ذلك الجبل.  
وأما أرض المزدلفة فيجب وطؤها بمعنى الكون بها ولا اختصاص له

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٣.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

بل هو الأحوط <sup>(٦)</sup>، و لو فرض إزالة ذلك الجبل (المشعر) و تسويته مع الأرض ففي بقاء الاستحباب وجه <sup>(٧)</sup>، و يستحب الصعود على (قزح) في مقابل وطئه بالرجل <sup>(٨)</sup>.

السادس: يستحب - لمن عدى الإمام - الإفاضة قبل الشمس و أما الامام فيستحب له التأخير حتى تطلع الشمس <sup>(٩)</sup>.

السابع: يستحب السعي في وادي محسر و لو مائة خطوة <sup>(١٠)</sup> و لو

بالضرورة و قد مر انه يطلق المشعر على تمام المزدلفة أيضاً و لا وجه للاستحباب في هذا الإطلاق بل يجب كما مر.

(٦) خروجاً عن خلاف من أوجبه كظاهر المبسوط و النهاية.

(٧) للأصل، و الأولى أن يوطأ رجاء.

(٨) كما يظهر عن جمع منهم المحقق عليه السلام في الشرائع، للتأسي بالنبي عليه السلام لما روته العامة عن الصادق عن أبيه عليه السلام عن جابر أنه عليه السلام ركب القصوى حتى أتى المشعر الحرام فرقي عليه، و استقبل القبلة فحمد الله تعالى، و هلله و كبره و وحده فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً <sup>(١)</sup>.

ثم إنه لو ضاق الوادي بالحجيج فوقف على الجبل يجزي وقوفه عن وطئه له فيحصل به الواجب و المندوب.

(٩) تقدم وجهه في [مسألة ١٨] من فصل في الحج و أفعاله فراجع و تقدم أن المراد بالإمام [أمير الحاج] و هل يشمل ذلك الحملدارية المتعارفة في هذه الأعصار؟ مقتضى الأصل العدم.

(١٠) قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «فاذا مررت بوادي محسر و هو واد عظيم بين جمع و منى و هو إلى منى أقرب فاسع فيه حتى تتجاوزوه، فإن رسول الله عليه السلام حرك ناقته و يقول: «اللهم سلم لي عهدي و اقبل توبتي، و أجب

تركه استحب له الرجوع للسعي فيه ولو دخل مكة (١١).

الثامن: إتيان المغرب والعشاء في المشعر والجمع بينهما بأذان وإقامتين (١٢).

(مسألة ١): يستحب التقاط حصى الجمار من المشعر، ودونه في الفضل أخذها من منى، ويجزي من الحرم مطلقاً ولو من وادي محسر (١٣).

دعوتي وأخلفني بخير فيمن تركت بعدي» (١)، وعن أبي الحسن (عليه السلام): «الحركة في وادي محسر مائة خطوة» (٢)، وعن الصدوق (عليه السلام): وفي حديث آخر مائة ذراع» (٣).

(١١) ففي رواية حفص بن البختري عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال لبعض ولده: «هل سعت في وادي محسر؟ فقال: لا، فأمره أن يرجع حتى يسعى فقال له ابنه: لا أعرفه فقال له: سل الناس» (٤) وفي مرسل الحجاج قال: «مرّ رجل بوادي محسر فأمره أبو عبد الله (عليه السلام) بعد الانصراف إلى مكة أن يرجع فيسعى» (٥) وإطلاقه يشمل ترك السعي عمداً، أو جهلاً، أو سهواً، أو عذراً.

(١٢) تقدم الوجه فيهما في (مسألة ٣) من الفصل السابق فراجع.

(١٣) نصاً، وإجماعاً، قال الصادق (عليه السلام) في صحيح ابن عمار: «خذ حصى الجمار من جمع، وإن أخذته من رحلك بمنى أجزأك» (٦)، وعنه (عليه السلام) أيضاً في صحيح زرارة قال: «سألت عن الحصى التي يرمى بها الجمار فقال (عليه السلام): تؤخذ من جمع، وتؤخذ بعد ذلك من منى» (٧)، وعن الصادق (عليه السلام) أيضاً في صحيح زرارة: «حصى الجمار إن أخذته من الحرم أجزأك، وإن أخذته من غير الحرم لم يجزئك، وقال: لا ترم الجمار إلا بالحصى»<sup>٨</sup> وإطلاقه يشمل جميع الحرم حتى

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٣ و ٤.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٢.

(٦) و (٧) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٢.

(٨) الوسائل باب: ٩ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١.

إلا المساجد - خصوصاً المسجد الحرام، و مسجد الخيف - (١٤). و عددها سبعون على ما يأتي تفصيله و لو أخذ زائدا فلا بأس.

(مسألة ٢): يعتبر في الحصى أن تكون بحيث يصدق عليها الحصى عرفاً، و أن تكون أبكاراً لم يرم بها سابقاً (١٥)، فلا يجزي بغير الحصى

وادي محسر.

(١٤) لقول الصادق عليه السلام في صحيح حنان: «يجوز أخذ حصى الجمار من جميع الحرم إلا من المسجد الحرام، و مسجد الخيف» (١) و الظاهر أن ذكرهما من باب المثال فيشمل جميع المساجد و هو مطابق للقاعدة، لصيرورة الحصى جزء من المسجد فيكون الأخذ منهياً عنه.

نعم لو كان الحصى من القمامة و أريد إلقاؤها في الخارج، فالظاهر جواز الأخذ حينئذ و تقدم في إخراج الحصى من المسجد بعض ما ينفع المقام (٢).

و نسب إلى جمع - جواز الأخذ من سائر المساجد الواقعة في الحرم، غير المسجد الحرام، و مسجد الخيف - منهم الحلبي: و الحلبي، و العلامة بل عن الأخير دعوى الإجماع عليه.

أقول: إن كان بناؤهم على جواز إخراج الحصى من المسجد فلا إشكال فيه و إلا فلا دليل لهم على الجواز. هذا بالنسبة إلى أصل الأخذ.

و أما صحة الرمي بعد الأخذ من المسجد فهي مبنية على مسألة الضد و حيث قلنا فيها بعدم الاقتضاء فيصح و إن أثم في التأخير في ردّ الحصى إلى محله بعد الرمي بها و لكن الظاهر من الكلمات و مما مرّ من الحديث بطلان الرمي مطلقاً بحصى المسجد حتى لو رمى ثمّ رده إلى محله بعد الرمي.

(١٥) أما اعتبار صدق الحصى، فلذكرها بالخصوص في النصوص، مضافاً

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الوقوف بالمسعر حديث: ٢.

(٢) راجع ج: ٥ صفحة ٤٩٥ - ٤٩٧.

سواء كان من الأرض - كالآجر والخزف - أو غيرها (١٦)، و لو شكّ في حصة أنها بكر أولاً، يجوز الرمي بها (١٧).

(مسألة ٣): لو رمى بالحصى و لم يكن الرمي صحيحاً بان لم تصب الجمرة - أو كان فاقداً لشرط آخر - كقصد القربة و نحوه - فهل يجوز الرمي

إلى ظهور الإجماع، قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح زرارة: «حصى الجمار إن أخذته من الحرم أجزأك، وإن أخذته من غير الحرم لم يجزئك» (١) و تأتي نصوص أخرى مشتملة على ذلك فلا يجزي الحجر الكبير و لا الصغير جداً الذي لا يسمى حصة عرفاً، و نسب إلى الدروس و غيره الإجزاء بمطلق ما يسمى حجراً، و لكن السيرة، و النص، و الإجماع على خلافه.

و أما اعتبار أن يكون من الحرم، فيدل عليه النص، و الإجماع، و التأسي، و تقدم قول الصادق عليه السلام: «إن أخذته من غير الحرم لم يجزئك»، و يأتي ما يدل عليه.

و أما اعتبار البكارة فيدل عليه مضافاً إلى الإجماع، و السيرة، و التأسي قول أبي عبد الله عليه السلام: «لا تأخذ من موضعين: من خارج الحرم، و من حصى الجمار، و لا بأس بأخذه من سائر الحرم» (٢) و قوله عليه السلام في الموثق: «لا تأخذ من حصى الجمار» (٣).

(١٦) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح زرارة: «لا ترم الجمر إلا بالحصى» (٤) و تقدم ما يدل على ذلك من النصوص أيضاً.

(١٧) لأصالة عدم الاستعمال المقتضية للبكارة.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الوقوف بالمسعر حديث: ١ و ٣ و ١.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١.

بها؟ (١٨) الأحوط عدم الرمي بها.

(مسألة ٤): من التقط حصاة يملكها بالحيازة وليس لغيره التصرف فيها - أو الرمي بها - إلا بإذنه، و لو رمى بها بدون رضاه كان رميه باطلا (١٩)، و يجوز التوكيل في الالتقاط (٢٠).

(مسألة ٥): لا تعتبر في الحصى الطهارة (٢١).

(١٨) مقتضى إطلاق قوله ﷺ: «لا تأخذ من حصى الجمار» عدم جواز الرمي بها، و لكن مقتضى الانصراف إلى الرمي الصحيح، و التقييد به في كلمات الفقهاء هو الجواز و طريق الاحتياط واضح.

ثم إنه لا فرق في زوال البكارة بين تحقق الفصل في الاستعمال الأول و عدمه، و لا بين قلة زمان الفصل و عدمه، و لا بين كون المستعمل الأول نفسه أو غيره، كل ذلك لظهور الإطلاق، و الاتفاق.

(١٩) لأنه تصرف في مال الغير المنهي عنه شرعا و عقلا، و أن الرمي عبادة و النهي في العبادة يوجب البطلان.

(٢٠) كما يجوز أن يوكل شخص واحد أشخاصا متعددين، كل ذلك لأصالة الإباحة، و إطلاق أدلة الوكالة.

(٢١) كما عن ظاهر الأكثر، و صريح الآخرين، للأصل و الإطلاق، و نسب إلى ابن حمزة اشتراط الطهارة، للمرسل عن الصادق عليه السلام: «اغسلها فإن لم تغسلها و كانت تقية لم يضر» (١)، و في الفقه الرضوي «اغسلها غسلا نظيفا» (٢) و هما قاصران عن إفادة الوجوب سنداً و متناً، لأن غاية ما يستفاد منهما النظافة و هي أعم من النجاسة.

وإن كان أحوط (٢٢).

(مسألة ٦): يستحب أن تكون الحصاة برشاء - أي: منقطة - كحليّة مثل رأس الأنملة، ولا تكون صماء، ولا سوداء، ولا بيضاء، ولا حمراء، ولا يكسر منهن شيئاً (٢٣).

(٢٢) خروجاً عن خلاف ابن حمزة، وجموداً على الخبرين.

(٢٣) على المشهور، قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح هشام بن الحكم: «في حصى الجمار كره الصم منها، وقال: خذ البرش»<sup>(١)</sup>، وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام في صحيح أبي نصر البزنطي: «حصى الجمار تكون مثل الأنملة ولا تأخذها سوداء، ولا بيضاء، ولا حمراء خذها كحليّة منقطة»<sup>(٢)</sup>، وفي خبر الدعائم: «يكره أن تكسر من الحجارة كما يفعله كثير من الناس»<sup>(٣)</sup> ولا بد من حمل جميع ذلك على مطلق الرجحان بقرينة الإجماع.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١ و ٢.

(٣) دعائم الاسلام ج: ١ صفحة ٣٣٦ طبعة دار المعارف.

## فصل في أفعال منى

الرابع من أفعال الحج: المضي إلى منى و واجباته ثلاثة: أوّلها: رمي جمرة العقبة<sup>(١)</sup>، والثاني: الهدى، والثالث: التقصير - على ما سيأتي.  
أما الأوّل فقيه مسائل:

---

## فصل في أفعال منى

(١) بلا خلاف محقق فيه، كما في الجواهر، و تدل عليه جملة من النصوص كقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «خذ حصى الجمار ثم أت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها»<sup>(١)</sup>، و في صحيح الأعرج عنه عليه السلام أيضاً: «معنا نساء قال عليه السلام: أفض بهن بليل، و لا تفض بهن حتى تقف بهن بجمع، ثم أفض بهن حتى تأتي الجمرة العظيم فيرمين الجمرة - الحديث -»<sup>(٢)</sup>، و عن أحدهما عليه السلام: «أي امرأة أو رجل خائف أفاض من المشعر الحرام بليل فلا بأس فليرم الجمرة ثم ليمض و ليأمر من يذبح عنه و تقصر المرأة و يحلق الرجل»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من النصوص الآتية، و يدل عليه أيضاً اهتمام النبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام، و جميع المسلمين به كاهتمامهم بسائر واجبات الحج خلفاً عن سلف.

و بعد ذلك لا وجه لما نسب إلى الشيخ من أنه من السنّة - على فرض كون

---

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب رمي الجمرة العقبة حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب رمي الجمرة العقبة حديث: ١ و ٢.

مراده من السنّة الندب لا ما ثبت بغير القرآن - وإلا فليس مخالفاً للمشهور، و يكفي الإخبار لحصول الاطمئنان بالوجوب كالاطمينانات الحاصلة من مثل هذه الأخبار في سائر المسائل.

و نوقش في الإجماع بأن مفاده وجوب أصل الرمي في الجملة بالنسبة إلى مطلق الجمار لا خصوص هذا الرمي، و في الأخبار بأنها لأجل اشتغالها على بعض المندوبات لا يستفاد منها الوجوب، و في فعل النبي ﷺ و المعصومين عليه السلام بأنه أعم من الوجوب.

و جميع هذه المناقشات مردودة.

أما الأولى: فلأن مورد دعوى الإجماع و عدم الخلاف خصوص رمي جمرة العقبة في يوم النحر فلا وجه لحمل كلماتهم على الإطلاق.

أما الثانية: فلأن استفادة الندب في بعضها بدليل خارجي لا يضر بظهورها في الوجوب فيما ليس عليه دليل خارجي على الندب.

و أما الأخيرة: فلأن الوجوب يستفاد من كثرة اهتمامهم به نحو اهتمامهم بالواجبات لا من جهة الفعل من حيث هو، و يأتي ما يتعلق بوجوب الهدي و التقصير بعد ذلك.

فائدتان:

الأولى: الجمرة: علامة خاصة معروفة هناك سمي بها لرميها بالجمار و هي الحصاة، أو لاجتماع الحصاة عندها، و الظاهر أن الرجم و الجمر بمعنى واحد و الفرق بينهما اعتباري إذ الأول هو الرمي بالحصاة، و الثاني هو نفس الحصاة.

و الجمرات ثلاثة. الأولى: و هي التي تلي المشعر، و الوسطى، و العقبة: و تسمى الأخيرة، كما تسمى (القصى) و (العظمى) أيضاً و هي أقرب الجمرات إلى مكة راجع الخريطة، و يجب رميها بالخصوص يوم النحر و يأتي حكم رمي

(مسألة ١): تجب في رمي الجمرة أمور:  
 الأول: النية، وقصد القرية - كما في سائر أفعال الحج - (٢).  
 الثاني: الرمي بسبع حصيات (٣).

باقي الجمرات بعد ذلك إنشاء الله تعالى.

الثانية: رمي الجمرات كناية عن طرح الرذائل النفسانية، ودفع العقائد والأخلاق الفاسدة وهو مظهر من مظاهر المدافعة مع الشيطان ليليق الرامي بذلك الغفران ومواهب حضرة الرحمن ويكون توبة فعلية في مقابل التوبة القلبية والقولية.

قال النبي ﷺ: «إنما أمر برمي الجمار لأن إبليس اللعين كان يتراءى لإبراهيم عليه السلام في موضع الجمار فيرجمه إبراهيم عليه السلام فجرت بذلك السنة» (١).  
 وقال عليه السلام أيضاً: «رمي الجمار ذكر يوم القيامة» (٢)، وقال أبو عبد الله عليه السلام «الحاج إذا رمى الجمار خرج عن ذنوبه» (٣)، وعنه عليه السلام أيضاً: «رمي الجمار يحط عنه بكل حصة كبيرة موبقة وإذا رماها المؤمن التقفها الملك، وإذا رماها الكافر قال الشيطان باستك ما رميت» (٤).

(٢) بضرورة المذهب بل الدين، فلو رمى غفلة، أو رياء أو بداع آخر لا يصح ويكفي في النية مجرد الداعي كما مر مراراً ولا بد من استمرار النية من أول الرمي إلى آخره.

(٣) إجماعاً، ونصوصاً كثيرة يأتي التعرض لها، وفي خبر أبي بصير عن الصادق قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ذهبت أرمي فإذا في يدي ست حصيات فقال عليه السلام: خذ واحدة من تحت رجلحك» (٥)، وفي فقه الرضا: «وارم جمرة العقبة

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب رمي الجمرة العقبة حديث: ٥ و ٧.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١ من أبواب رمي الجمرة العقبة حديث: ٨ و ٩.

(٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب العود الى منى حديث: ٦.

الثالث: إلقاؤها بما يسمى: (رمياً)<sup>(٤)</sup> فلا يكفي مجرد الوضع.  
 الرابع: الرمي باليد، فلا يكفي بالرجل ولا بالقم<sup>(٥)</sup>.  
 الخامس: إصابة الجمرة، فلو لم يصيبها لم يجز<sup>(٦)</sup>.  
 السادس: تلاحق الحصيات في الرمي<sup>(٧)</sup>.  
 السابع: كون الإصابة والرمي بفعله عرفاً<sup>(٨)</sup>.  
 (مسألة ٢): يجب الإصابة إلى البناء المخصوص<sup>(٩)</sup>، ومع زواله يجزئ إصابة محله<sup>(١٠)</sup>، ولو فرض زيادة البناء وارتفاعه عما كان عليه في

في يوم النحر بسبع حصيات<sup>(١١)</sup>.

(٤) إجماعاً، ونصوصاً مستفيضة بل متواترة مشتملة على لفظ (الرمي).  
 (٥) لظواهر الأدلة، مضافاً إلى الإجماع من أعلام الملة.  
 (٦) نصاً، وإجماعاً، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «فان رميت بحصاة فوقعت في محل فأعد مكانها»<sup>(٢)</sup> مضافاً إلى أن الإصابة مقومة لمعنى رمي الجمرة ومع عدم الإصابة لا يصدق رميها إلا بالعناية، لأن رمي الجمرة غير الرمي إلى الجمرة إذ يكفي في الأخير الرمي إلى طرفها ولو لم يصيبها.  
 (٧) لظهور الأدلة فيه، مضافاً إلى ظهور الاتفاق عليه ويأتي التفصيل في المسائل الآتية.

(٨) يدل عليه - مضافاً إلى ظهور الإجماع - كون ذلك هو المتفاهم من الأدلة ويأتي التفصيل.

(٩) لأنه المعروف من لفظ الجمرة عند المتعارف فتنزل الأدلة عليه، و تقتضيه قاعدة الاشتغال أيضاً.

(١٠) قال في الجواهر في بيان معنى الجمرة عن الدروس: «انها اسم

(١) مستدرك الوسائل باب: ١ من أبواب رمي جمره العقبة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب رمي الجمره العقبة حديث: ١.

لموضع الرمي وهو البناء أو موضعه مما يجتمع من الحصى، وقيل هي مجتمع الحصى لا السائل منه، وصرح علي بن بابويه بأنه الأرض ولا يخفى عليك ما فيه من الإجمال، وفي المدارك بعد حكاية ذلك عنها قال: «وينبغي القطع باعتبار إصابة البناء مع وجوده، لأنه المعروف الآن من لفظ الجمرة، ولعدم تيقن الخروج من العهدة بدونه، أما مع زواله فالظاهر الاكتفاء بإصابة موضعه» و إليه يرجع ما سمعته من الدروس وكشف اللثام إلا أنه لا تقييد في الأول بالزوال، ولعله الوجه، لاستبعاد توقف الصدق عليه، ويمكن كون المراد بها المحل بأحواله التي منها الارتفاع ببناء أو غيره أو الانخفاض لكن ستمتع ما في خبر أبي غسان بناء على إرادة الإخبار بحيطان فيه الجمار كما هو محتمل، بل لعله الظاهر، إلا أنه محتمل البناء على المعهود الغالب انتهى كلامه و نقلناه بطوله لفائدته.

و صرح بكفاية الرمي إلى المحل في النجاة أيضاً، و خبر غسان عن حميد ابن مسعود قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رمي الجمار على غير ظهور قال: الجمار عندنا مثل الصفا والمروة حيطان، إن طفت بينهما على غير ظهور لم يضرك و الظاهر أحب إلي، فلا تدعه و أنت قادر عليه»<sup>(١)</sup>.

وفيه. أولاً: أن الخبر قاصر سنداً لجهالة أبي غسان، و حميد بن مسعود. و ثانياً: أنه ليس في مقام بيان كون الحائط له موضوعية خاصة في الجمرة و غاية ما يستفاد منه كونه علامة مثل كون الصفا و المروة علامة، فلو فرض زوالهما لا يزول السعي بين العلامتين، و مقتضى العرف و العادة أيضاً كون المحل هو الجمرة دون البناء، لأنه كان يخرب في كل سنة أو سنتين و يجدد البناء، و لم يدل دليل و لو ضعيف - حتى تاريخ - على أن محل الجمار كان بناء في زمان إبراهيم عليه السلام أو أنه عليه السلام بنى هناك بناء للجمار، و المسألة بحسب الأصل من الأقل والأكثر، لأن كون الرمي إلى المحل مجزياً معلوم و الشك في اعتبار القيد الزائد عليه، مع أن الرمي بالحصى تحقير و مهانة و يناسب انخفاض المرمي

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب رمي الجمرة العقبة حديث: ٥.

القديم فيجزي الرمي عليه مع عدم إمكان رمي ما كان سابقاً (١١).

(مسألة ٣): جميع الرميات بالحصىات السبعة في كل جمرة عمل واحد لا بد من نية واحدة للجميع (١٢).

(مسألة ٤): يجب أن تكون الإصابة منسوبة إلى فعل الرامي عرفاً، فلو وقعت الحصة على شخص و تحرك ذلك الشخص فأصاب بحركته لا تجزي (١٣)، وكذا لو وقعت الحصة على حصة أخرى وأصاب الحصة الثانية (١٤). نعم لو وقعت المرمية على شيء فمّرت منه وأصاب يجزي (١٥).

عرفاً، و البناء لو فرض استفادته من الأدلة إنما هو من باب الغالب و العلامة لا الخصوصية كما أشار إليه صاحب الجواهر. نعم مع وجود البناء يكون هو المتيقن من محل الرمي بلا إشكال كما تقدم عن المدارك.

(١١) لما مر من أن البناء انما هو علامة فقط، فيكون الرمي عليه رمياً على المحل طال البناء أو قصر و لا موضوعية له و لو فرض أنه أطيل البناء و جعلت أطرافه درجات متعددة و رميت من تلك الدرجات و أصاب البناء، فالظاهر الإجزاء، فالبناء بأي حد كان رمزاً خاص لمحل مخصوص و طريق محقق إليه.

(١٢) لأن الظاهر من الأدلة كون الرمي بكل حصة واجباً مقدمياً لا أن يكون واجباً نفسياً مستقلاً، فلا يصح تفريق النية بالنسبة إلى كل واحد من الرميات إلا بعنوان المقدمة للكل و انبساط أمر الكل بالنسبة إليها، وكذا الكلام في الطواف و السعي.

(١٣) لما مر من ظهور الأدلة في ذلك، و في المثال الرمي و إن حصل بفعل الرامي، لكن الإصابة حصلت بفعل شخص آخر فلا تجزي.

(١٤) لأن ما رماها لم تصب و ما أصابت لم يرمها.

(١٥) لصحة انتساب الإصابة إلى رميه، و قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن

(مسألة ٥): يعتبر أن يكون الرمي بمباشرة اليد، فلو رمى بيده لكن بآلات معدة لرمي الحصاة ونحوها لم يجز (١٦).

(مسألة ٦): لو شك في الإصابة تجب إعادة ما شك فيه (١٧).

(مسألة ٧): يجب التفريق في الرمي فلو رمى بالسبع دفعة لم يجز (١٨) ولا يعتبر التلاحق في الإصابة (١٩)، فلو رمى بحصاتين - مثلاً - دفعة واحدة كان رمية واحدة وإن تلاحقا في الإصابة (٢٠)، ولو رامها متفرقا فهما رميتان وإن اتفقا في الإصابة (٢١).

(مسألة ٨): يجوز الرمي راكبا، و ماشيا، و قائما، و قاعدا (٢٢).

عمار: «وإن أصابت إنسانا أو جملا ثم وقعت على الجمار أجزأك» (١).

(١٦) أما اعتبار كون الرمي باليد، فلما مر في الشرط الرابع. و أما عدم اجزاء كونه بالآلة، فلقاعدة الاشتغال بعد انصراف الأدلة عنه، بل ظهورها في الرمي المباشر المعهود، مضافا إلى التزام النبي ﷺ و الامام علي عليه السلام بذلك كالتزامهم بالواجبات.

(١٧) لأصالة عدم الإصابة، و قاعدة الاشتغال.

(١٨) للإجماع، و السيرة، و التأسي، و لأنه المتفاهم عرفا من الأدلة.

(١٩) للأصل بعد صدق الإصابة و لو مع الدفعة إن كان الرمي متلاحقا.

(٢٠) لما مر من اعتبار كون رمي كل حصاة مستقلا و متفرقا عن الآخرين.

(٢١) لما تقدم من اعتبار التلاحق و التفرق في الإصابة.

(٢٢) كل ذلك للأصل، و الإطلاق، و ما ورد من رمي الحجج ﷺ راكبا (٢).

و ماشيا، و القيام و المشي أفضل مع التمكن على المشهور، و يشهد له الاعتبار، مع اهتمام الحجج بالمشي ففي صحيح ابن جعفر قال: «كان رسول الله ﷺ يرمي

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب رمي الجمرة العقبة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب رمي الجمرة العقبة حديث: ٢ و غيره.

(مسألة ٩): يستحب فيه أمور:  
الأول: الطهارة (٢٣).

الجمار ماشياً<sup>(١)</sup>، وركوبهم ﷺ أحياناً كان لأجل بيان الجواز، أو لغرض آخر و لا ينافي بأفضلية المشي مع جريان عادتهم ﷺ على نهاية أعمال الخضوع فيما يتعلق بالعبادات وإتيانهم ﷺ لها على أحسن الهيئات، فما نسب إلى المبسوط، و السرائر من أفضلية الركوب في رمي الجمرات، لأن النبي ﷺ رماها راكباً<sup>(٢)</sup> لا وجه له.

ثم إنه قد ورد التعبير في الروايات و الكلمات بالرمي ماشياً، و مقتضى الجمود عليه جواز الرمي في حال المشي حول المرمى - مثلاً - و هو الموافق للإطلاقات أيضاً، و لكن الظاهر أن المراد بالمشي هنا مقابل الركوب أي: في حال الوقوف على الأرض في مقابل الكون على الدابة، و أما إن أريد المشي بالمعنى المعهود ففي كونه أفضل من الرمي راكباً مع الوقوف، كما يظهر من إطلاق المشهور إشكال، بل منع.

(٢٣) نصاً، و إجماعاً، قال الصادق ﷺ في صحيح ابن عمار: «و يستحب أن ترمي الجمار على طهر»<sup>(٣)</sup>، و تقدم قوله ﷺ أيضاً في خبر أبي غسان<sup>(٤)</sup>. و أما قوله ﷺ في صحيح ابن مسلم: «لا ترم الجمار إلاّ و أنت على طهر»<sup>(٥)</sup>، و قول أبي الحسن في خبر الواسطي: «لا ترم الجمار إلاّ و أنت طاهر»<sup>(٦)</sup> فمحمول على كراهة الترك، و تأكد الندب، لأن صحيح ابن عمار نص في الاستحباب و هما ظاهران في حرمة الترك فيرفع اليد عن ظهورهما بنص صحيح ابن عمار، فما نسب إلى السيد، و المفيد، و أبي علي من الوجوب مستنداً

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب رمي الجمرة العقبة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٢ و غيره.

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث ذيل ١١: ١٥ و ١١ و ٦.

الثاني: الدعاء (٢٤).

الثالث: أن يكون بينه وبين الجمرة عشرة أذرع إلى خمسة عشر ذراعاً (٢٥).

الرابع: أن يرميها خذفاً (٢٦).

لهما لا وجه له إن أرادوا الوجوب الاصطلاحي وإن أرادوا تأكيد الندب كما يقع ذلك في تعبيرات القدماء فلا نزاع في البين.

(٢٤) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «خذ حصى الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها، ولا ترمها من أعلاها، و تقول و الحصى في يدك:

«اللهم هؤلاء حصياتي فأحصهن لي و ارفعهن في عملي» ثم ترمي فتقول مع كل حصاة الله أكبر: «اللهم ادر عني الشيطان، اللهم تصديقا بكتابك و على سنة نبيك، اللهم جعله حجا مبرورا، و عملا مقبولا، و سعيًا مشكورا و ذنبًا مغفورا» و ليكن فيما بينك و بين الجمرة قدر عشرة أذرع، أو خمسة عشر ذراعاً، فإذا أتيت رحلك و رجعت من الرمي فقل: «اللهم بك وثقت، و عليك توكلت، نعم المولى و نعم النصير»<sup>(١)</sup>.

(٢٥) لما تقدم من قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار.

(٢٦) لقول الرضا عليه السلام في موثق ابن أبي نصر: «حصى الجمار تكون مثل الأنملة و لا تأخذها سوداء و لا بيضاء و لا حمراء خذها كحليّة منقطة تخذفهن خذفاً و تضعها على الإبهام و تدفعها بظفر السبابة - الحديث -»<sup>(٢)</sup> المحمول على الندب، لقصوره عن تقييد الإطلاقات الواردة في مقام البيان، و استقرار الشهرة قديماً و حديثاً على الندب أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب رمي جمره العقبة حديث: ١.

(٢) اورد صدر الحديث في الوسائل باب: ٢٠ من ابواب الوقوف بالمشر و ذيله في باب: ٧ من أبواب رمي الجمره العقبة حديث: ١.

الخامس: أن يكون مستقبل القبلة حال الرمي (٢٧). نعم في رمي جمرة العقبة يوم النحر يستقبلها وإن استدبر القبلة (٢٨).

فما نسب إلى السيد، و ابن إدريس من الوجوب شاذ، و في المختلف أنه من متفردات السيد. و من الغريب دعواه الإجماع. ثم إن الخذف: بإعجام الحروف هو الرمي بأطراف الأصابع، كما عن جمع من أهل اللغة، و المعروف عند أهل المحاورة، و أفضله ما تقدم عن مولانا الرضا رحمته الله.

(٢٧) لمسل كشف اللثام: «روى استقبال القبلة عند الرمي»، و في فقه الرضا: «و ارم جمرة العقبة يوم النحر بسبع حصيات - إلى أن قال - و تقول و أنت مستقبل القبلة و الحصى في كفك اليسرى»<sup>(١)</sup>، و لأنه أفضل الهيئات خصوصا في العبادات و عند الدعوات، و عن الشيخ: «جميع أفعال الحج يستحب أن يكون مستقبل القبلة من الوقوف بالموقفين و رمي الجمار إلا جمرة العقبة يوم النحر»، و هذا المقدار يكفي في الاستحباب للمسامحة فيه مع ذهاب المشهور إليه. نعم ورد في صحيح معاوية بن عمار التصريح باستقبال الجمرة بقوله ﷺ: «فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها»<sup>(٢)</sup> و لكنه أعم من استقبال القبلة كما لا يخفي.

و أما ما في خبر البرنظي: «و اجعلهن عن يمينك»<sup>(٣)</sup>، و صحيح ابن همام: «و تجعل كل جمرة عن يمينك»<sup>(٤)</sup> فهو لا ينافي الاستقبال في الجمرتين و المواجهة في العقبة.

(٢٨) على المشهور، بل لا خلاف فيه، لما عن الشيخ: «من أن النبي ﷺ رماها مستقبلا لها مستدبر الكعبة»، و عن بعض: «أنه ورد الخبر باستدبار القبلة

(١) مستدرك الوسائل باب: ١ و ٣ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٤ و ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٥.

## السادس: التكبير مع كل حصة و الدعاء بالمأثور (٢٩).

في الرمي يوم النحر واستقبالها في غيره»، و عن الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «فارمها من قبل وجهها و لا ترمها من أعلاها».

أقول: كانت للجمرة القصوى وجهة واحدة في قديم الأيام و قد أدركننا ذلك ثم جعلت كسائر الجمرات، والظاهر جريان حكم سائر الجمرات عليها حينئذ.

(٢٩) نصا، و إجماعا، ففي خبر ابن شعيب عن الصادق عليه السلام: «ما أقول إذا رميت؟ قال عليه السلام: كبر مع كل حصة»<sup>(١)</sup>، و في صحيح معاوية بن عمار: «فتقول مع كل حصة: الله أكبر»<sup>(٢)</sup> و تقدم الدعاء فيه أيضاً.

ثم إنه ذكر في المستند في عداد مندوبات رمي جمرة العقبة عدم الوقوف عندها بعد الفراغ من الرمي، لخبر يعقوب بن شعيب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجمار فقال عليه السلام: قم عند الجمرتين، و لا تقم عند جمرة العقبة، فقلت: هذا من السنة؟ فقال: نعم»<sup>(٣)</sup>، و في خبر الرومي قال: «رمي أبو عبد الله عليه السلام الجمرة العظمى فرأى الناس وقوفا فقام في وسطهم ثم نادى بأعلى صوته أيها الناس إن هذا ليس بموقف ثلاث مرات ففعلت»<sup>(٤)</sup>، و عن الرضا عليه السلام في صحيح البزنطي: «و لا تقف عند جمرة العقبة»<sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار، و يمكن حمل ذلك كله على التقية، لبناء العامة على استحباب الوقوف عند الجمرتين و تركه عند العظمى<sup>(٦)</sup>، فاستفادة الاستحباب منها مشكلة، أو حملها على ما إذا وقفوا بعد الفراغ من الرمي و لا ريب في كونه مرجوحا، بل قد يكون حراما، لكونه مزاحما لمن يريد أن يرمي و يأتي بتكليفه.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١ و تقدم الثاني في ص ٢٤٤.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١ و تقدم الثاني في ص ٢٤٤.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب رمي جمرة العقبة و حديث: ١ و ٤ و ٣.

(٦) راجع سنن أبي ماجة باب: ٦٥ من كتاب المناسك، و في صحيح البخاري باب: من رمى جمرة العقبة و لم يقف ١٤٠ و ١٤١ من كتاب الحج و في الموطأ باب: ١٢٤.

## فصل في الهدى

الثاني: من واجبات منى: الهدى<sup>(١)</sup>.

(مسألة ١): يجب الهدى على المتمتع<sup>(٢)</sup> بلا فرق بين كونه فرضاً، أو

## فصل في الهدى

(١) البحث. تارة: فيمن يجب عليه.

وأخرى: في كيفية ذبحه، ووقته، ومكانه.

و ثالثة: في جنسه، و وصفه، و عدده.

و رابعة: في مصرفه.

و خامسة: في العجز عنه.

(٢) كتاباً، و سنة مستفيضة، و إجماعاً بين المسلمين، قال الله تعالى:

«فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»<sup>(١)</sup>، و في صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام: «فقلت: و ما المتعة؟ قال عليه السلام يهمل بالحج - إلى ان قال: - فاذا كان يوم التروية أهل بالحج و نسك المناسك و عليه الهدى، فقلت: و ما الهدى؟ فقال عليه السلام: أفضله بدنة، و أوسطه بقرة، و أخفضه شاة»<sup>(٢)</sup> و نحوه غيره.

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب اقسام الحج حديث: ٧..

نفلا، ولا بين المكي وغيره (٣).

(مسألة ٢): لا هدي على غير المتمتع معتمرا كان، أو حاجا، قارنا، أو مفردا مفترضا أو متنفلا (٤)، و لو كان معدولا إلى الأفراد من حج

(٣) لظهور الإطلاق، والاتفاق. وما نسب إلى الشيخ عليه السلام من عدم وجوبه على المكي إذا تمتع، لاحتمال رجوع اسم الإشارة في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إلى خصوص الهدي ضعيف، واجتهاد في مقابل النص. مع أنه لو فرض أن اسم الإشارة يرجع إلى الهدي فهو من باب ذكر الجزء وإرادة الكل بقرينة صحيح زرارة، يعني أن وجوب التمتع إنما هو للأفاقي دون المكي في أصل الشرع ولا ينافي ذلك ثبوته بجميع أجزائه و شرائطه بالعنوان الثانوي.

(٤) نصوصا، وإجماعا، قال أبو عبد الله عليه السلام في رواية الأعرج: «من تمتع في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى يحضر الحج من قابل فعليه شاة، ومن تمتع في غير أشهر الحج ثم جاور بمكة حتى يحضر الحج فليس عليه دم، هي حجة مفردة، وإنما الأضحى على أهل الأمصار» (١)، وقال عليه السلام في صحيح ابن عمار: «أما المفرد للحج فعليه طواف - إلى أن قال - ليس عليه هدي ولا أضحية» (٢). ونسب إلى سائر وجوبه على القارن، فإن أراد ما إذا وجب الهدي عليه بنذر أو نحوه فلا خلاف فيه وإلا فلا دليل له عليه.

و أما صحيح العيص عن الصادق عليه السلام: «في رجل اعتمر في رجب فقال عليه السلام: إن كان أقام بمكة حتى يخرج منها حاجا فقد وجب عليه هدي، فإن خرج من مكة حتى يحرم من غيرها فليس عليه هدي» (٣) فمهجور لدى الإمامية، و موافق لأبي حنيفة فلا وجه للتمسك به و لو للندب.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الذبيح حديث: ١١ و ٤.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الذبيح حديث: ٢.

التمتع (٥).

(مسألة ٣): ثمن الهدى من الاستطاعة (٦)، و المناط مطلق التمكن و لو في منى، فمن علم بأنه لا يقدر عليه حتى في منى لا يكون مستطيعا و لو تمكن من الصوم (٧).

(مسألة ٤): الاستطاعة بالنسبة إلى الهدى كالاستطاعة بالنسبة إلى أصل الحج، فلا يجب عليه بيع ما يحتاج إليه، و لا التكسب و نحو ذلك (٨).  
(مسألة ٥): لو نذر غير المتمتع الهدى وجب عليه (٩)، كما أنه يجب بالإشعار أو التقليد (١٠).

(مسألة ٦): لو كان المتمتع مملوكا بإذن مولاه يتخير مولاه بين أن يهدي عنه أو يأمره بالصوم (١١) و لو امتنع المولى عن الذبح تعين الصوم

(٥) لظاهر إطلاق النص، و الفتوى.

(٦) لأنه مصرف مالي إشرعا، و عرفا.

(٧) لأن وجوب الصوم إنما هو بعد تحقق الاستطاعة و استقرار الوجوب، و عدم التمكن من الهدى لعارض اتفاقي، لا فيما إذا لم يقدر عليه أصلا، و لكن المسألة تحتاج بعد إلى التأمل، لاحتمال كون مطلق التمكن الطولي الترتيبي شرطا.

(٨) لما مرّ في فصل الاستطاعة للحج، و لكن لو فعل وجب عليه الهدى.

(٩) للعمومات، و الإطلاقات الدالة على وجوب الوفاء به.

(١٠) إجماعا، و نصا يأتي التعرض له في هدى القران إنشاء الله تعالى.

(١١) نصا، و إجماعا، و في صحيح جميل بن دراج قال: «سأل رجل أبا

عبد الله عليه السلام عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع قال عليه السلام: فمره فليصم و إن شئت

فاذبح عنه»<sup>(١)</sup> ونحوه غيره.

و أما خبر العطار الدال على عدم الذبح عليه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أمر مملوكه أن يتمتع بالعمرة إلى الحج أ عليه أن يذبح عنه؟ قال عليه السلام: لا لأن الله تعالى يقول عبدا مملوكا لا يقدر على شيء»<sup>(٢)</sup> فيمكن أن يحمل على عدم تعيينه لا نفى التخيير بينه وبين الصوم بقرينة صحيح جميل.

و أما خبر قاسم بن محمد الدال على الذبح - قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن غلام أخرجته معي فأمرته فتمتع ثم أهلّ بالحج يوم التروية ولم أذبح عنه، أ فله أن يصوم بعد النفر؟ قال عليه السلام: ذهبت الأيام التي قال الله، ألا كنت أمرته أن يفرد الحج؟ قلت: طلبت الخير قال عليه السلام كما طلبت الخير فاذهب فاذبح عنه شاة سمينة، وكان ذلك يوم النفر الأخير»<sup>(٣)</sup> فإنما هو لزوال موضوع الصوم، كما صرح به في الخير.

و أما خبر يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن معنا ممالك لنا قد تمتعوا أ علينا أن نذبح عنهم؟ قال عليه السلام: المملوك لا حج له ولا عمرة ولا شيء»<sup>(٤)</sup> فمحمول على ما إذا ذهب المملوك إلى الحج بغير إذن مولاه.

و أما خبر حسن بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكة بعمرة وقد خرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام قال عليه السلام: قل لهم يغتسلون ثم يحرمون، و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم»<sup>(٥)</sup> فلا تنافي بينه وبين صحيح جميل، لأنه ذكر فيه الذبح فقط وذكر أحد فردي التخيير والاكتفاء به عن الآخر شائع في المحاورات، إذا لا تنافي بين مجموع الأخبار بعد التأمل ورد بعضها إلى بعض.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الذبح حديث: ٤.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب الذبح حديث: ٦ و ٧.

على المملوك<sup>(١٢)</sup>، وليس للسيد منعه<sup>(١٣)</sup>، ولو أدرك المملوك المتمتع أحد الموقفين معتقاً لزمه الهدى مع القدرة، والصوم مع التعذر<sup>(١٤)</sup>.

(مسألة ٧): تجب في الهدى النية، ويكفي فيها مجرد الداعي<sup>(١٥)</sup>.

(مسألة ٨): تجوز النيابة هنا على وجه يتولى النائب النية والفعل<sup>(١٦)</sup>.

(١٢) لأن كل واجب تخيري مطلقاً تعذر أحد فرديه يتعين فرداه الآخر.

(١٣) لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»<sup>(١)</sup>.

(١٤) لأنه حينئذ كسائر الأحرار، فتشمله الإطلاقات والعمومات.

(١٥) لأنه فعل من أفعال الحج وكل فعل من أفعاله متقوم بقصد القرية إجماعاً، مع أن الذبح يصلح لجهات متعددة ولا يتمحض للهدى إلا بالنية، وتقدم مراراً كفاية الداعي في كل فعل قربي كما يكفي في غيره.

(١٦) إجماعاً، ونصوصاً، قال الصادق ﷺ: «رخص رسول الله ﷺ للنساء،

والضعفاء أن يفيضوا من جمع بليل، وأن يرموا الجمرة بليل فإذا أرادوا أن يزوروا البيت وكلوا من يذبح عنهن»<sup>(٢)</sup>، ونحوه غيره الظاهر في أن الحكم من باب تطبيق الحكم الكلي الأولى على المورد لا أنه حكم خاص بمن ذكر في الحديث، مع أنه نحو أداء للحق المالي - كالزكاة، والخمس، والصدقة، وكالهدية المتسالم عليه عند الكل صحة الوكالة فيها، مضافاً إلى صحة الوكالة في كل شيء إلا ما خرج بالدليل كما يأتي تفصيله في كتاب الوكالة إن شاء الله تعالى، مع قيام السيرة قديماً وحديثاً في المقام وظاهر صحة النيابة في الذبح النيابة في جميع ما هو معتبر فيه حتى النية، كما في التوكيل في دفع الزكاة ونحوها من الحقوق الواجبة، فيكفي نية النائب.

(١) الوسائل باب: ٥٩ من أبواب الحج حديث: ٧ وفي مسند أحمد بن حنبل ج: ٥ باب: ٢٢.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف حديث: ٦.

مع حضور المنوب عنه<sup>(١٧)</sup>، والأولى نية المنوب عنه أيضاً مع حضوره<sup>(١٨)</sup>. نعم، لو استتاب في الذبح فقط توَلَّى هو النية<sup>(١٩)</sup>، والأحوط ترك هذا القسم من الاستتابة<sup>(٢٠)</sup> ولو جعل يده مع يده الذابح نويًا معاً<sup>(٢١)</sup>.

(مسألة ٩): النائب ينوي القربة عن المنوب عنه<sup>(٢٢)</sup>، ومع تعدد النيابة يجب عليه التعيين<sup>(٢٣)</sup>.

(١٧) ظهر وجهه مما مر، والسيرة المستمرة أقوى دليل على ذلك.

(١٨) لاحتمال كون نية المنوب عنه لها موضوعية خاصة، ولكن الاحتمال ضعيف.

أولاً: بأن نية النائب طريق إلى نيته فكأنه نوى المنوب عنه.

و ثانياً: لا وجه له بعد كون النية مجرد الداعي الذي هو موجود في نفس المنوب عنه ولو بنحو الإجمال والارتكاز.

(١٩) لأن النائب حينئذ كالآلة المحضة، فالذبح مستند إلى المنوب عنه، فتجب عليه النية و سائر الشرائط المعتبرة.

(٢٠) لأن المتعارف في الاستتابة في ذبح الهدى الاستتابة بما له من الشرائط.

(٢١) لاستناد الذبح إليهما معاً حينئذ، فتجب النية عليهما. هذا إذا كانت يده موضوعة على السكين أيضاً، وأما لو لم يكن كذلك فالظاهر أن الذبح مستند إلى من بيده السكين فلا بد وأن يكون هو المباشر للنية و يختلف الاشتراك باختلاف القوة والضعف أيضاً.

(٢٢) لفرض أنه نائب عنه.

(٢٣) لأن العمل حينئذ قابل للانطباق على الجميع، وفي مثله لا بد من التعيين في القصد.

(مسألة ١٠): لا يجب على النائب تسمية المنوب عنه (٢٤) و لو سَمَى و غلط في التسمية فالمدار على النية دون اللفظ (٢٥) و كذا يجزي لو نوى المنوب عنه و نسي تسميته (٢٦).

(مسألة ١١): يجوز أن يكون النائب من العامة (٢٧)، و ان كان الأحوط اعتبار الإيمان فيه إن أمكن.

(مسألة ١٢): أول وقت وجوب الذبح من طلوع الشمس من يوم النحر إلى آخر اليوم الثالث عشر (٢٨).

(٢٤) للأصل، فيجزي مجرد النية، إذ لا وجه للنيابة إلا ذلك.

(٢٥) لأن اللفظ طريق إليها، فيكون المدار على المنوي، و في خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن الضحية يخطئ الذي يذبحها فيسمي غير صاحبها أ تجزي عن صاحب الضحية؟ فقال عليه السلام: نعم إنما له ما نوى» (١).

(٢٦) لأصالة عدم اعتبار التسمية، و لما في خبر الاحتجاج عن صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف): «أنه كتب إليه يسأله عن رجل اشترى هديا لرجل غائب عنه و سأله أن ينحر عنه هديا بمنى فلما أراد نحر الهدي نسي اسم الرجل و نحر الهدي ثم ذكره بعد ذلك أ يجزي عن الرجل أم لا؟ الجواب: لا بأس بذلك، و قد أجزأ عن صاحبه» (٢).

(٢٧) للإطلاقات، و ما دل على عدم صحة عبادتهم إنما هو بالنسبة إلى أنفسهم لا مثل الفرض الذي يكون النائب كالالة، و لكن ظاهر الكلمات اعتبار الإيمان في النائب في العبادات مطلقا، و يمكن انصراف كلماتهم عن المقام و إن كان الأحوط اعتبار الإيمان مع الإمكان، لما عرفت.

(٢٨) للأصل، و الإطلاق، و الاتفاق، و صحيح ابن جعفر: «سألته عن

والأفضل أن يكون في يوم النحر (٢٩)، ويمتدّ الوقت بذوي الأعذار - كالجاهل والناسي والمضطر ونحوهم - إلى آخر ذي الحجة (٣٠).

الأضحى كم هو بمنى؟ فقال ﷺ: أربعة أيام، وسألت عن الأضحى في غير منى فقال ثلاثة أيام<sup>(١)</sup> و مثله موثق الساباطي قال: «سألت عن الأضحى بمنى، فقال أربعة أيام، و عن الأضحى في سائر البلدان فقال ثلاثة أيام»<sup>(٢)</sup>.  
و أما قول علي ﷺ: «الأضحى ثلاثة أيام وأفضلها أولها»<sup>(٣)</sup> فيمكن حمله على غير منى، كما أن قول الصادق ﷺ في موثق ابن حازم: «النحر بمنى ثلاثة أيام، فمن أراد الصوم لم يصم حتى تمضي الثلاثة الأيام، و النحر بالأمصار يوم، فمن أراد أن يصوم صام من الغد»<sup>(٤)</sup> لا بد أن يحمل على الأفضلية، أو على ما حرم الصوم فيها.

(٢٩) تأسيساً بالنبي ﷺ و الأئمة ﷺ.

وقد يستدل بالتأسي على وجوب ذلك. وفيه أن الفعل أعم من ذلك كما هو معلوم، كما أن ما دل على الرخصة للنساء والخائف ونحوه<sup>(٥)</sup> المشتمل على الأمر بالتوكيل في الذبح يوم النحر لا يدل على التعيين، لأن ذلك نحو تعجيل للخير بالنسبة إليهم لا أن يكون تحديدا للوقت خصوصا مع الأخبار المتقدمة الدالة على التوسعة فإنها حاکمة عليها. هذا بحسب العنوان الأولي. و أما بحسب العناوين الثانوية، فقد يجب التأخير عن يوم النحر، وقد يستحب، وقد يحرم.

(٣٠) نصا، و إجماعا، ففي حسن حريز عن أبي عبد الله ﷺ: «في متمتع يجد الثمن و لا يجد الغنم، قال ﷺ: يخلّف الثمن عند بعض أهل مكة و يأمر من يشتري له و يذبح عنه و هو يجزي عنه فإن مضى ذو الحجة آخر ذلك إلى قابل

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٢ و ٤ و ٥.

(٥) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمسعر.

بل لو أخره عمداً أجزأ وإن أثم (٣١).

(مسألة ١٣): يجوز الذبح في ليالي التشريق أيضاً (٣٢)، كما يجوز

من ذي الحجة» (١) و أما موثق أبي بصير عن أحدهما عليه السلام قال: «سألته عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أذبح أو يصوم؟ قال عليه السلام: بل يصوم، فإن أيام الذبح قد مضت» (٢) فيحتمل أن يراد به يوم النفر من مكة لا من منى وكان ذلك بعد ذي الحجة، أو يراد أنه صام ثلاثة أيام فيكون له الاجتزاء بالصوم ولا يتعين عليه الذبح كما يأتي.

(٣١) أما الإجزاء، فلإطلاق الأدلة، كتاباً، وسنة - كما تقدم - وقال في كشف اللثام: «قطع به الأصحاب من غير فرق بين العالم والجاهل، والعامد والناسي، ولا بين المختار والمضطر»، وفي المستند: «لو لا الإجماع لكان مقتضاهما جواز التأخير عن ذي الحجة أيضاً كما يوهمه ظاهر المذهب إلا أن الإجماع يدفعه».

و أما الإثم فلما نسب إلى المشهور من كونه واجبا نفسياً في الأيام الأربعة يوم النحر والثلاثة التي بعدها وترك كل واجب نفسي يوجب الإثم، ويمكن منع الوجوب النفسي فيها فلا تنفع الكبرى.

(٣٢) لأن الظاهر أن المراد بالأيام مع لياليها - كما في أيام الحيض، وأيام الخيار ونحوها - فتشمّلها الإطلاقات والعمومات، وقال في الدروس: «لو ذبح ليالي التشريق فالأشبه الجواز وإن منعنا\* فهو مقيد بالاختيار فيجوز مع الاضطرار. نعم يكره، وكذا الأضحية»، وعن الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان: «لا بأس بأن يرمي الخائف بالليل، ويضحى ويفيض بالليل» (٣) وعنه عليه السلام أيضاً

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(\*) أي الاطلاقات والعمومات.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب رمي جمره العقبة حديث: ١.

في ما بين الطلوعين من أيام التشريق (٣٣).

(مسألة ١٤): لو وكل الغير في الذبح، فأتى الوكيل به صحيحا حسب تكليف نفسه - اجتهدا، أو تقليدا - يجزي و يصح (٣٤). نعم لو قيد ذلك بكونه على تكليف المنوب عنه دون نفسه لا يجزي حينئذ (٣٥).

(مسألة ١٥): يجب أن يذبح الهدي الواجب بمنى (٣٦)، و يجوز ذبح

في صحيح ابن مسلم: «الخائف لا بأس بأن يرمي الجمار بالليل، و يضحى بالليل، و يفيض بالليل» (١) و الاستدلال به على عدم الجواز لغير الخائف من الاستدلال بمفهوم الوصف الذي ثبت عدم اعتباره إلا إذا أفاد العلية التامة المنحصرة و هي ممنوعة خصوصا في المقام المبني على التسهيل مهما وجد إليه السبيل، و الأحوط تركه إلا مع العذر - كالجهل، و الاضطراب، و النسيان و نحوهما.

(٣٣) لأن الظاهر من اليوم: اليوم الصومى لا الأجيرى.

(٣٤) كما في جميع الموارد، و قد مر في العبادات الاستيعارية من أن المناطق على صحة تكليف النائب أو الوكيل عند نفسه، و بحسب رأيه.

(٣٥) لمكان التقييد فيه حينئذ فلا وجه للمخالفة.

(٣٦) إجماعا، و نصا، قال الصادق عليه السلام في موثق إبراهيم الكرخي: «إن كان هديا واجبا فلا ينحره إلا بمنى، و إن كان ليس بواجب فلينحره بمكة إن شاء» (٢)، و في موثق عبد الأعلى قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: لا هدي إلا من الإبل، و لا ذبيح إلا بمنى» (٣)، و يظهر من قول النبي صلى الله عليه وآله: «منى كلها منحر» (٤) مسلمية الحكم من زمانه عليه السلام.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٤..

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٦.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٣٥ من أبواب كفارات الصيد حديث: ٣، و في سنن ابن ماجه المناسك باب: ٧٣

الأضحية المندوبة في أي محل شاء (٣٧)، و يكفي إخبار الناس و أهل منى في كون المحل من منى (٣٨).

(مسألة ١٦): الظاهر أن اعتبار محل ذبح الهدى في منى شرط واقعي، فلو نسي، أو جهل و ذبح في غيره لم يجز (٣٩).

وأما صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «في رجل نسي أن يذبح منى حتى زار البيت فاشترى بمكة ثم ذبح، قال عليه السلام: لا بأس قد أجراً عنه» (١) فمحمول على غير الواجب، مع أنه لا يدل على أن الذبح كان في مكة لأن الاشتراء بمكة أعم من كون الذبح فيه، و خبر ابن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أهل مكة أنكروا عليك أنك ذبحت هديك في منزلك بمكة، فقال عليه السلام: إن مكة كلها منحر» (٢) حمل على الهدى المندوب، ولكنه خلاف الظاهر إلا أن إطلاقه موهون بالإعراض، و هذا من إحدى الموارد التي أنكر أهل مكة على الإمام عليه السلام و تأتي البقية في محلها.

(٣٧) إجماعاً، و نصوصاً تقدم بعضها.

(٣٨) لقوله عليه السلام في صحيح ابن عمار الوارد في الميقات: «يجزيك إذا لم تعرف العقيق أن تسأل الناس و الأعراب عن ذلك» (٣) و ما ورد في السؤال عن وادي محسر بقوله عليه السلام: «سل الناس» (٤) و بعد إلغاء الخصوصية عنهما - يستفاد اعتبار قول أهل المحل فيما يخبرون عنه و هو موافق لقاعدة اعتبار قول أهل الخبرة أيضاً.

(٣٩) لأن الأصل في كل شرط أن يكون واقعياً إلا مع الدليل على الخلاف

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الذبح حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب المواقيت حديث: ١، و تقدم في ج: ١٣ صفحة: ١٠٦.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ١، و تقدم في ص: ٢٣١.

و هو مفقود.

نعم، لو كان ما تقدم من صحيح ابن عمار معمولا بإطلاقه يجزي في صورة النسيان إن ذبح في غيره، ولكن تقدم عدم العمل بإطلاقه.

ثم إنه قد تقدم وجوب ذبح الهدي في منى عند الإمامية، ولكن كلما تفحصت عاجلا في الأخبار لم أجد حدا معينا لمنى كما ورد التحديد للحرم، و عرفات، و المزدلفة. نعم قد ورد في صحيح ابن عمار: «إذا مررت بوادي محسر و هو واد عظيم بين جمع و منى و هو: إلى منى أقرب»<sup>(١)</sup> و هو لا دليل على تحديد منى، بل يمكن أن يكون ذلك الوادي من منى كما يقال: وادي السلام بين النجف و الكوفة و هو إلى النجف أقرب منه إلى الكوفة.

و على هذا فأرض منى قابلة للتوسعة و التضيق، كما في جميع القرى و البلدان التي شاهدنا توسعتها فيما يقرب من هذه الأعصار، فكل ما أطلق عليه منى يصح الذبح، و التحر فيه و إن كان أوسع مما كان في زمن النبي ﷺ و الأئمة عليه السلام كما هو كذلك في المسجد الحرام و مسجد النبي ﷺ، و مكة و سائر المساجد و المشاهد، و على هذا يمكن القول بالإجزاء في المذبح الذي جعلوه في هذه الأعصار في خارج المذبح السابق بعد صدق أن المذبح أحدث في منى، و لا يجوز عند المسلمين ذبح الهدي إلا بمنى.

و حينئذ فلو شك في المذبح الحديث أنه في منى أو خارج عنها فلا بد من الحمل على الصحة و هي كونه في منى الشرعي هذا مع أن التقية في جميع جهات الحج من أوسع باب الرحمة للأمة. و لكن الأحوط التأخير حتى يذبح في منى السابق مع عدم المحذور في البين، و يمكن التصحيح - كما تقدم - من جهة التقية.

و لو دار الأمر بين سقوط أصل الهدي أو ذبحه في غير المذبح السابق، فالظاهر عدم سقوطه و عدم التبديل إلى الصوم. و أما احتمال تعيين كون الذبح في مكة بدعوى: أنها منحر لكفارات العمرة، فهو من مجرد الاستحسان لا وجه

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوقوف بالمسح حديث: ١.

(مسألة ١٧): لو وكل شخصاً في ذبح هديه يجزي إخباره بالذبح في منى، و بسائر ما يعتبر فيه (٤٠).

(مسألة ١٨): لو شك في محلّ أنه من منى - فان خرج من مكان إقامته فيها - يكون من منى (٤١)، وأما إن جاء من الخارج و شك في أنه هل وصل إلى منى ، فلا يكون منها (٤٢).

(مسألة ١٩): يجب أن يكون الهدي من الأنعام الثلاثة الإبل أو البقر، أو الغنم (٤٣) - ولا يجزي من الإبل إلا ما تمّ له خمس سنين، ودخل

للاعتقاد عليه بعد كونها خارجة عن منى و لا فرق بعد الذبح في الخارج بين كونه في مكة أو البلد أو غيرهما.

و الحق أن هذه الفروع غير منقحة في كلماتهم، و ليس في الدين إجماع معتبر يمكن الاعتماد عليه.

(٤٠) لأصالة الصحة في فعل المسلم.

(٤١) للأصل الموضوعي المقتضي لعدم خروجه عنها.

(٤٢) لأن مقتضى الأصل عدم الوصول إليها.

(٤٣) للأدلة الثلاثة: قال الله جلّ جلاله ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال الصادق عليه السلام في الصحيح: «إذا رميت الجمرة فاشتر هديك إن كان من البدن، أو البقر وإلا فاجعله كبشاً سمينا»<sup>(٢)</sup>، وتأتي نصوص أخرى في المسائل الآتية الظاهرة في مفروغية الحكم من هذه الجهة.

و أما الإجماع فهو بين المسلمين إن لم يكن من الضروري بينهم.

(١) سورة الحج: ٣٥.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الذبح حديث: ٤.

في السادسة<sup>(٤٤)</sup> و من البقر و الغنم ما تمت له سنة، و دخل في الثانية، و كذا الضأن<sup>(٤٥)</sup> و في الاكتفاء في الضأن بما تمت له

و تقتضيه قاعدة الاشتغال بعد انصراف الإطلاقات إلى الأنعام الثلاثة بل ظهورها فيها عرفاً.

(٤٤) نصاً، وإجماعاً، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «و أما الإبل فلا يصلح إلاّ الثني فما فوق»<sup>(١)</sup>، و في المرسل: «لا يجزي في الأضحى من البدن إلاّ الثني، و هو الذي تمّ له خمس سنين، و دخل في السادسة»<sup>(٢)</sup> و هذا التفسير هو المعروف بين أهل اللغة أيضاً فالحكم متفق عليه نصاً، و فتوى، و لغة.

(٤٥) نصاً، وإجماعاً، و البحث في هذه المسألة.

تارة: بحسب الإطلاقات.

و أخرى: بحسب الأدلة الخاصة.

و ثالثة: بحسب كلمات الفقهاء.

و رابعة: بحسب كلمات اللغويين.

و خامسة: بحسب الأصل.

أما الأولى: فمقتضى إطلاق الهدى، و الأضحية، و نحوهما الإجزاء بكل ما يستمى غنماً، و معزاً، و ضأناً و لو كان لها شهر فضلاً عن الزائد عليه.

أما الثانية: ففي صحيح العيص عن الصادق عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إنه كان يقول: الثنية من الإبل، و الثنية من البقر، و الثنية من المعز، و الجذعة من الضأن»<sup>(٣)</sup>، و في صحيح ابن سنان عنه عليه السلام أيضاً: «يجزي من الضأن الجذع، و لا يجزي من المعز إلاّ الثني»<sup>(٤)</sup> و نحوهما غيرهما المتفقة على اعتبار الجذع في الضأن، و تسالم الكل عليه أيضاً، و في خبر حرمان عن الصادق عليه السلام: «أسنان

البقر تبعيها و مسنها في الذبح سواء»<sup>(١)</sup> و التبيع: ما دخل في الثانية، و المسنة: ما دخل في الثالثة.

اما الثالثة: فنسب إلى المشهور أن الثني من الغنم و البقر ما تمت له سنة و دخل في الثانية، و نسب إليهم أن الجذع أيضاً كذلك أي: ما تمت له سنة و دخل في الثانية.

و هذه النسبة في الضأن مخدوشة لكثرة الأقوال فيه، فعن جمع: أنه ما كمل له ستة أشهر، و عن آخرين: أنه ما كمل له سبعة أشهر، و عن بعض: أنه إن كان بين شابين فسبعة و إن كان بين هرمين فثمانية، فكيف تتحقق مع ذلك الشهرة؟! و على فرض تحقق الشهرة فيه و في الثني فلا دليل على اعتبارها و لا شاهد لها، فلا وجه للاعتماد عليها.

أما الرابعة: فعن جمع من اللغويين: (الجذع) ما دخل في السنة الثانية، و عن بعضهم: أن الأجداع وقت و ليس بسن.

و نعم ما قال في الجواهر بعد نقل أقوال الفقهاء و اللغويين: «و لم نجد ما يشهد لشيء من ذلك، فإن كان عرف يرجع إليه و إلا كان الأحوط مراعاة تمام السنة»، و قال في المستند بعد نقل الأقوال: «و حيث لا دليل يمكن التعويل عليه في التعيين في المقام فالواجب بمقتضى أصالة الاشتغال الأخذ بالاحتياط و ذبح الأعلى سنا من هذه الأقوال».

أما الأخيرة: فالمسألة من صغريات الأقل و الأكثر و الأول معلوم يقينا و الثاني مشكوك و المرجع فيه البراءة.

إن قلت: إن مراتب السن من المتباينين، مع أن مثل الأجداع من الصفات و الوقت فيصير من المتباينين، من هذه الجهة أيضاً.

قلت: لا ريب في أن مراتب السن من الأقل و الأكثر عرفاً، و لغة، و شرعاً نعم، إذا لوحظت المراتب بشرط لا تكون من المتباينين حينئذ و لكن لا وجه

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الذبح حديث: ٧.

سته أشهر وجه (٤٦).

(مسألة ٢٠): يشترط في الأنعام أن تكون صحيحة تامة فلا يجزي العوراء البين عورها، ولا العرجاء البين عرجها، ولا المريضة البين مرضها، ولا الكبيرة التي لا مخ لها (٤٧)، ولا مكسورة القرن الداخل بما يعتد به، ولا

لهذه الملاحظة و مقتضى الأصل عدمها، و كون الأجذاع من الصفات و الوقت على فرض التسليم إنما هو طريق إلى مراتب السن لا أن يكون لها موضوعية خاصة فمقتضى الأصل الاكتفاء بالأقل سنا في الجميع، مع أن الاحتياط بالأكثر معارض بإتلاف المال في هذه الأزمان التي لا اختيار للحاج في ذبيحته و تكون تحت اختيار عمال المذبح.

إلا أن يقال: إن نفس كمال الأضحية موضوعية خاصة مع قطع النظر عن صرفها في المصارف الخاصة، و يشهد بذلك الاعتبار أيضاً، و ما ورد من أن الله تعالى لا يبغض الإسراف في نفقة الحج<sup>(١)</sup> بناء على شموله لمثل الهدى أيضاً. (٤٦) لما تقدم من الأصل، و طريق الاحتياط واضح. و تقدم في كتاب الزكاة بعض ما ينفع المقام فراجع.

(٤٧) نصاً، و إجماعاً، ففي صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «الرجل يشتري الأضحية عوراء فلا يعلم إلا بعد شرائها هل تجزي عنه؟ قال عليه السلام: نعم إلا أن يكون هدياً واجباً فإنه لا يجوز أن يكون ناقصاً»<sup>(٢)</sup> و إطلاقه يشمل جميع أقسام النقص إلا ما استثنى، و يشهد لذلك الاعتبار أيضاً، لأن ما يهديه شخص لعظيم من العظماء إن كان ناقصاً يلام على إهدائه مع القدرة على التام، و في خبر براء بن عازب - المنجبر بالعمل المؤبد في الجملة بما يأتي من خبر السكوني - قال: «قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً فقال: أربع لا تجوز في الأضحى: العوراء

(١) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه، و باب: ٣٥ من أبواب السفر الى الحج.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الذبح حديث: ١.

مقطوعة الاذن أو بعضها، أو غيرها من الأعضاء (٤٨)، و المرجع في جميع هذه النواقص هو المتعارف عند الناس (٤٩).

(مسألة ٢١): يعتبر أن لا يكون مهزولا<sup>(٥٠)</sup> و لو اشتراها سميئة فبانت

البين عورها، و المريضة البين مرضها، و العرجاء البين عرجها، و الكبيرة التي لا تنقى<sup>(١)</sup>، و فسفر قوله ﷺ: «لا تنقى» بما لا مخ لها و الظاهر أن تقييد هذه العيوب بقوله ﷺ: «البين» إنما هو من باب ذكر طريق إحراز العيب، لأن عيوب الحيوان غالبا لا تعرف إلا بظهورها خارجا خصوصا بالنسبة إلى الأزمنة القديمة فلا موضوعية لها بالخصوص فإذا حكم أهل الخبرة بوجود العيب فيه لا يجزي أيضاً، و في خبر السكوني عن جعفر ﷺ عن أبيه ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: لا يضحي بالعرجاء بين عرجها، و لا بالعوراء بين عورها، و لا بالعجفاء، و لا بالخرفاء، و لا بالجدعاء و لا بالعضباء»<sup>(٢)</sup>. العجفاء: المهزولة، و الجرباء: ما يكون أجربا و الجذعاء: مقطوعة الأنف أو الاذن، و العضباء: المكسورة القرن الداخل، أو مشقوقة الاذن.

(٤٨) لأن ذلك كله نقص، و تقدم اعتبار عدم النقص في صحيح ابن جعفر، مضافا إلى ما مرّ في خبر السكوني.

(٤٩) لتنزل جميع الأدلة على العرف إلا إذا ورد تحديد من الشرع و لم يرد تحديد في المقام، و ما تقدم من قوله ﷺ: «البين..» من طرق الإحراز لا أن يكون له موضوعية خاصة.

(٥٠) إجماعا، و نصوصا، منها صحيح العيص عن الصادق ﷺ: «و إن اشتريته مهزولا فوجدته سميئا أجزأك و إن اشتريته مهزولا فوجدته مهزولا فلا

(١) راجع سنن ابن ماجه باب: ٨ من كتاب الاضاحي حديث: ٣١٤٤ و فيه: «الكسير التي لا تنقى» مع اختلاف في كيفية النقل.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الذبح حديث: ٣.

مهزولة أجزأت<sup>(٥١)</sup>، وكذا لو اشتراها مهزولة فبانت سميئة<sup>(٥٢)</sup>، وكذا لو اشتراها على أنها سميئة فخرجت مهزولة بعد الذبح<sup>(٥٣)</sup>، ولو اشتراها

يجزي<sup>(١)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح الحلبي: «إذا اشترى الرجل البدنة مهزولة فوجدها سميئة فقد أجزأت عنه، وإن اشتراها مهزولة فوجدها مهزولة فإنها لا تجزي عنه»<sup>(٢)</sup> فهذه النصوص ظاهرة في الهدى بقرينة الإجماع والإجزاء وعدمه وإن أمكن حملها على مراتب الفضل.

(٥١) نصاً وإجماعاً بلا إشكال فيه من أحد.

(٥٢) لما في صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «وإن نواها مهزولة فخرجت سميئة أجزأت عنه»<sup>(٣)</sup>، وفي خبر منصور عن الصادق عليه السلام أيضاً: «ومن اشترى هدياً وهو يرى أنه مهزول فوجده سميئاً أجزأ عنه»<sup>(٤)</sup>، ولم يخالف فيه إلا العماني وهو من الاجتهاد في مقابل النص.

(٥٣) لصحيح ابن مسلم - أيضاً - عن أحدهما عليه السلام: «إن اشترى أضحية وهو ينوي أنها سميئة فخرجت مهزولة أجزأت عنه»<sup>(٥)</sup>، ولا بد من تقييده بما بعد الذبح لأنه المنساق من الحديث. وصریح بعض الكلمات ذلك أيضاً، ويشهد للإجزاء قاعدة نفي الحرج بعد فرض أنه تفحص وامتثل تكليفه الظاهري بعد الفحص.

ولو ظهر الهزال قبل الذبح لم يجز للأصل، وإطلاق عدم الإجزاء في خبر منصور - المتقدم - عن الصادق عليه السلام: «وإن اشترى الرجل هدياً وهو يرى أنه سمين أجزأ عنه وإن لم يجده سميئاً، ومن اشترى هدياً وهو يرى أنه مهزول فوجده سميئاً أجزأ عنه، وإن اشتراه وهو يعلم أنه مهزول لم يجز عنه»<sup>(٦)</sup> فما عن بعض من الإجزاء في هذه الصورة أيضاً تمسكاً ببعض الإطلاقات لا وجه له.

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الذبح حديث: ٦.

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الذبح حديث: ٥ و ٢ و ١.

(٦) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الذبح حديث: ٢.

على أنها مهزولة فبانت مهزولة لم يجز (٥٤).

(مسألة ٢٢): المرجع في الهزال هو العرف، و من طرق إحرازه ما إذا لم يوجد على كليته شحم<sup>(٥٥)</sup> و الأحوط مراعاته و إن لم يصدق عليه الهزال عرفاً<sup>(٥٦)</sup>.

(مسألة ٢٣): لو اشترى على أنه تام فبان ناقصاً لا يجزي مطلقاً<sup>(٥٧)</sup>.

(٥٤) لقول رسول الله ﷺ: «صدقة رغيف خير من نسك مهزولة»<sup>(١)</sup>، و قول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «و إن اشتراها مهزولة فوجدها مهزولة فإنها لا تجزي عنه»<sup>(٢)</sup>.

(٥٥) لأن الهزال من الموضوعات العرفية المتعارفة، و كذا السمن فلا بد فيها من الرجوع إلى المتعارف، و روى عن الصادق عليه السلام: «إنَّ حدَّ الهزال إذا لم يكن على كليته شيء من الشحم»<sup>(٣)</sup> و لكن الخبر قاصر سنداً و إن عمل به جمع.

(٥٦) جموداً على الخبر، و خروجاً عن خلاف من عمل به.

(٥٧) للأصل، و الإطلاق الدال على عدم الاجتزاء بالنقص. و أما قول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «من اشترى هدياً و لم يعلم أن به عيباً حتى نقد ثمنه ثم علم فقد تم»<sup>(٤)</sup>، و صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام أيضاً: «في رجل يشتري هدياً فكان به عيب عور أو غيره فقال عليه السلام: «إن كان نقد ثمنه فقد أجزأ عنه، و إن لم يكن نقد ثمنه رده و اشترى غيره»<sup>(٥)</sup> فأسقطهما عن الاعتبار عدم عمل المشهور بهما مع ثبوت خيار العيب له في الأول، و عدم الإقدام على اشتراء المعيوب للهدي نوعاً إن أخذ بإطلاق الثاني و لا أثر لنقد الثمن و عدمه إلا إذا كان شخص بانياً عليه من أول الاشتراء، لكونه أقل قيمة من الصحيح و في مثله لا

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الذبح حديث: ٤ و ٥ و ٧.

(٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(مسألة ٢٤): لا يجزي مقطوع الخصية (٥٨)، و لا بأس بمرضها حتى تفسد (٥٩).

(مسألة ٢٥): لا فرق في عدم أجزاء الناقص بين حال الاختيار و غيره، فلو لم يوجد إلا فاقد الصفات ينتقل إلى الصوم (٦٠) وإن كان الجمع

وجه للإجزاء مطلقا.

(٥٨) نصا، و إجماعا، فعن مولانا الرضا عليه السلام: «و لا يجوز أن يضحي بالخصي لأنه ناقص»<sup>(١)</sup>، و في صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «أنه سئل عن الأضحية فقال عليه السلام: أقرن فحل - إلى أن قال - و سألته أ يضحي بالخصي؟ فقال: لا»<sup>(٢)</sup>، و في صحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يشتري الهدى، فلما ذبحه إذا هو خصي محبوب، و لم يكن يعلم أن الخصي لا يجزي في الهدى، هل يجزيه أم يعيده؟ قال عليه السلام: لا يجزيه إلا أن يكون لا قوة به عليه»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الروايات.

(٥٩) للإطلاق بعد عدم كونه نقصا، و في صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «الفحل من الضأن خير من الموجوء، و الموجوء خير من النعجة، و النعجة خير من المعز»<sup>(٤)</sup>.

(٦٠) لظهور الأدلة في أن الشرائط شرائط واقعية لا فرق فيها بين حالة الاختيار و الاضطرار إلا مع الدليل على الخلاف و هو مفقود. و أما قوله تعالى: «فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ»<sup>(٥)</sup> فالمراد به الأنواع أي: الإبل، أو البقر، أو الغنم لا كل ما أمكن و لو كان ناقصا، و كذا صحيحتي ابن عمار المشتملة إحداهما على

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الذبح حديث: ١٠ و ١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٥) سورة البقرة: ١٩٦..

أحوط<sup>(٦١)</sup>، وكذا لو لم يوجد إلا الخصي ينتقل إلى البذل<sup>(٦٢)</sup> ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع<sup>(٦٣)</sup>.

قوله ﷺ: «فإن لم تجد فما استيسر من الهدي»<sup>(١)</sup>، والأخرى على قوله ﷺ: «فإن لم تجد فما تيسر عليك، وعظم شعائر الله عز وجل»<sup>(٢)</sup> المراد بهما بيان الأفضل فالأفضل في مقام التيسير لا الاكتفاء بالناقص.

(٦١) خروجاً عن خلاف من جزم بإجزاء الناقص عند عدم القدرة على الكامل، وجموداً على ما يحتمل من الصحيحين.

(٦٢) نسب إلى المشهور، لإطلاق ما دل على عدم إجزاء الناقص، وإطلاق ما تقدم في خصوص الخصي من صحيح ابن مسلم - المتقدم - وغيره.

و عن جمع منهم الشيخ: الإجزاء عند تعذر غيره، لإطلاق الآية المباركة: «فما استيسر من الهدي»، وما تقدم من صحيح ابن عمار، و ذيل ما تقدم من صحيح ابن الحجاج من قوله ﷺ: «إلا أن يكون لا قوة به عليه»، وخبر أبي بصير عن الصادق ﷺ: «فإن الخصي يضحي به؟ قال ﷺ: لا إلا أن لا يكون غيره»<sup>(٣)</sup>.

وحمل الأخير على التضحية المندوبة، وتقدم ما في صحيح ابن عمار. وأما ذيل صحيح ابن الحجاج فحيث أنه علّق الحكم فيه على عدم القدرة على غيره فيكون إجزاء الناقص دائراً مدار عدم القدرة على التام وهذا مخالف للمشهور، وإطلاق أدلة بدلية الصوم حينئذ إلا أن يعمل به في خصوص مورد.

(٦٣) جموداً على ذيل صحيح ابن الحجاج، وخروجاً عن خلاف من ذهب إلى وجوب ذبحه حينئذ كالشيخ، ومن تبعه من المتقدمين، وبعض متأخري المتأخرين.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الذبح حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الذبح حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الذبح حديث: ٨.

(مسألة ٢٦): لا بأس بمشقوق الاذن و مثقوبها إن لم ينقص منها شيء، كما لا بأس بمكسور القرن الخارج، و لا الجماء التي لم يخلق لها قرن، و الفاقد للذنب كذلك (٦٤).

فائدة: حمل قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾<sup>(١)</sup>، و قول أبي عبد الله عليه السلام: «فإن لم تجد فما استيسر عليك»<sup>(٢)</sup>، و قوله عليه السلام الآخر: «فان لم تجد فما استيسر من الهدى»<sup>(٣)</sup> على أنواع الهدى و الأفضل فالأفضل و إن كان صحيحا، و لكن حيث ورد ذلك كله في مقام الرأفة و الامتنان يكون الحمل على أجزاء الناقص عند عدم التمكن إلا منه صحيحا أيضاً، فيما لم يرد دليل على الخلاف، إلا أن الظاهر تسالمهم على عدم العمل بهذا الإطلاق، مع أن إهداء الشيء الناقص إلى العظيم من كل حيثية وجهه مما يستنكره العقل السليم - و إن كان ليس من عادة عظيم العظماء المدافعة في الهدايا و العطايا، بل ما رأينا منه إلا خلاف ذلك، و في جملة من الدعوات: «يا من يقبل اليسير و يعفو عن الكثير»، و كذا قوله: «خيرك إلينا نازل و شرنا إليك صاعد» - و على أي تقدير فما هو المشهور من عدم الإجزاء في كل ناقص هو المتعين.

(٦٤) كل ذلك للإطلاق، و الاتفاق، و نصوص خاصة بعد عدم صدق النقص على ذلك كله، و في خبر ابن أبي نصر عن أحدهما عليه السلام: «سئل عن الأضاحي إذا كانت الاذن مشقوقة أو مثقوبة بسمه فقال عليه السلام: ما لم يكن منها مقطوعا فلا بأس»<sup>(٤)</sup>.

وأما ما في خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام: «و إن كان شقا فلا يصلح»<sup>(٥)</sup>

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) و (٣) تقدمتا في صفحة: ٢٦٧.

(٤) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الذبح حديث: ٢.

لكن الأولى اجتناب ذلك كله (٦٥).

فلا بد من حمله على ما إذا كان الشق موجبا للنقص، ونحوه النبوي: «أنه نهى أن يضخى باعضب الاذن و القرن»<sup>(١)</sup>. وفي صحيح جميل عنه عليه السلام أيضاً أنه قال: «في المقطوع القرن أو المكسور القرن إذا كان القرن الداخل صحيحاً فلا بأس وإن كان القرن الظاهر الخارج مقطوعاً»<sup>(٢)</sup>. وقال في المدارك: «قد قطع الأصحاب بإجزاء الجماء وهي التي لم تخلق لها قرن، والصماء وهي فاقدة الاذن خلقه، للأصل، ولأن فقد هذه الأعضاء لا يوجب نقصاً في قيمة الشاة ولا في لحمها».

أقول: هو حسن بالنسبة إلى الجماء، إذ الظاهر تعارفه وعدم عده نقصاً عند العرف وإن كان في تعليله ما لا يخفى.

و أما الفاقدة الاذن خلقه، فيمكن أن يكون نقصاً خصوصاً بعد قول أمير المؤمنين عليه السلام: «فاذا سلمت الاذن والعين سلمت الأضحية وتمت وإن كانت عضباء تجر رجلها إلى المنسك»<sup>(٣)</sup>. إلا أن يقال: أنه في مقام بيان النواقص الطارئة والأضحية المندوبة لا الخلقية والهدي الواجب.

و أما البتراء: فإن كانت من النوع الذي ليس لها ذنب أصلاً فالظاهر الإجزاء، وإن كانت مما لها ذنب و اتفق عدمه خلقه فيشكل الإجزاء إن لم يكن إجماع، ويظهر من الكلمات عدم تحققه، ويمكن أن يجمع بين الكلمات بذلك.

(٦٥) لرواية ابن هاني عن علي عليه السلام قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله في الأضاحي أن نستشرف العين و الاذن، ونهانا عن الخرقاء و الشرعاء و المقابلة و المدابرة»<sup>(٤)</sup> قال الصدوق في معاني الأخبار: «الخرقاء: أن يكون في الاذن ثقب

(١) سنن ابن ماجة كتاب الاضاحي باب: ٨ حديث: ٣١٤٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الذبح حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الذبح حديث: ٢.

(مسألة ٢٧): لو اشترى الهدى صحيحا تاما، فعرض له نقص قبل الذبح فذبحه ناقصا لا يجزي (٦٦).

مستدير، و الشرقاء: المشقوقة الاذن باثنين حتى ينفذ إلى الطرف، و المقابلة: أن يقطع في مقدّم أذنها شيء، ثم يترك ذلك معلقا لا تبين كأنه زغبة، و المداية: أن يفعل مثل ذلك بمؤخر أذن الشاة<sup>(١)</sup> و في كشف اللثام: «إنه موافق لكتب اللغة». أقول: هذا بناء على ضبط الكلمة - (بالقاف) - (شرقاء) و هو شق الاذن باثنين كما في النهاية أيضاً.

و كذا لا يصح لو كان الهدى مقطوع الأنف، و هو المعبر عنه في اللغة ب (الشرقاء)، كما في مجمع البحرين و غيره، و كذا لا يترك الاحتياط في فاقدة الاذن، و في فاقدة الذنب على ما مر.

(٦٦) لإطلاق ما دل على عدم إجزاء الناقص، و خصوص صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألت عن الهدى الذي يقلد، أو يشعر ثم يعطب قال عليه السلام: إن كان تطوعا فليس عليه غيره، و إن كان جزاء، أو نذرا فعليه بدله»<sup>(٢)</sup>، و في صحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام: قال: «سألت عن رجل أهدى هديا فانكسرت، فقال: إن كانت مضمونة فعليه مكانها و المضمون ما كان نذرا أو جزاء أو يمينا»<sup>(٣)</sup>.

و ما ظاهره الخلاف كصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن رجل أهدى هديا و هو سمين فأصابه مرض و انفطأت عينه فانكسر، فبلغ المنحر و هو حي قال عليه السلام: يذبحه و قد أجزأ عنه»<sup>(٤)</sup> و غيره من الأخبار لا بد من حمله على المندوب أو طرحه.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الذبح حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الذبح حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الذبح حديث: ١ و غيره.

(مسألة ٢٨): الظاهر كفاية إباحة التصرف في الهدى، فلا تعتبر الملكية فيه (٦٧).

(مسألة ٢٩): يستحب في الهدى أمور:

الأول: أن يكون سمينا (٦٨).

الثاني: أنه إن كان كبشاً يستحب أن يكون أسود، أملاحاً، أقرناً، عظيماً (٦٩).

الثالث: أن يكون مما عرّف به أي: أحضره معه

(٦٧) للإطلاقات و العمومات، كما أنه تجري الفضولية فيه مع تحقق قصد القرية حين الذبح، و لكن الأحوط خلافه.

(٦٨) نصاً، و إجماعاً، قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح الحلبي: «تكون ضحايكم سمناً، فإن أبا جعفر عليه السلام كان يستحب أن تكون أضحية سمينة» (١) و غير ذلك من الروايات، و يشهد إطلاق قوله عليه السلام: «و عظم شعائر الله» (٢)، و في المرسل أن النبي صلى الله عليه وآله: «ضحى بكبش أملح» (٣) و المراد به ما فيه سواد و بياض، و البياض أغلب.

(٦٩) لقول أبي عبد الله عليه السلام: «ضحى بكبش أسود، أقرن، فحل، فإن لم تجد أسود فأقرن فحل يأكل في سواد، و يشرب في سواد، و ينظر في سواد» (٤)، و عن أحدهما عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يضحى بكبش أقرن عظيم فحل يأكل في سواد، و ينظر في سواد، فإن لم تجدوا من ذلك شيئاً فالله أولى بالعدر»، و في صحيح ابن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام أين أراد

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الذبح حديث: ٣ و غيره.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الذبح حديث: ٤.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الذبح حديث: ٥ و ٢.

بعرفات (٧٠) و يصح الاكتفاء فيه بإخبار البائع (٧١).  
 الرابع: أن يكون أنثى من الإبل و البقر، و ذكرا من الغنم (٧٢)، و الضأن

إبراهيم عليه السلام أن يذبح ابنه؟ قال عليه السلام: على الجمرة الوسطى، و سألته عن كبش إبراهيم عليه السلام ما كان لونه و أين نزل؟ قال عليه السلام: أملح، و كان أقرن، و نزل من السماء على الجبل الأيمن من مسجد منى، و كان يمشي في سواد، و يأكل في سواد، و ينظر و يعب و يبول في سواد» (١) و المراد بقولهم عليه السلام، يأكل في سواد: الكناية عن السمن و الاستفراغ.

(٧٠) لقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر أبي بصير: «لا يضحي إلا بما قد عرف به» (٢) المحمول على التدب جمعا، و إجماعا، و في خبر ابن يسار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن اشترى شاة لم يعرف بها، قال عليه السلام لا بأس بها عرف أم لم يعرف» (٣).

(٧١) لصحيح سعيد قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نشترى الغنم بمنى و لسنا ندري عرف بها أم لا؟ فقال عليه السلام: إنهم لا يكذبون لا عليك ضحي بها» (٤).  
 و يكفي فيه المسمى.

و عن المفيد عليه السلام ذكر عشية عرفة و لا بد من حمله على الأفضلية، لأنها أفضل الأوقات و الحالات في أفضل الأمكنة.

(٧٢) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «أفضل البدن ذوات الأرحام من الإبل و البقر - و قد تجزي الذكورة من البدن - و الضحايا من الغنم الفحولة» (٥) و نحوه غيره.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الذبح حديث: ٦.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الذبح حديث: ٢ و ٤.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب الذبح حديث: ١.

مقدّم على المعز (٧٣).

الخامس: أن ينحر الإبل قائمة قد ربطت يديها بين الخف و الركبة و يطعنهما من الجانب الأيمن (٧٤) و أن يدعو بالمأثور (٧٥).

(٧٣) أرسل ذلك في الاقتصاد إرسال المسلمات قال: «إن من شرط الهدى إن كان من البدن أو البقر أن يكون أنثى، و إن كان من الغنم أن يكون فحلا من الضأن فإن لم يجد الضأن جاز التيس من المعز و (التيس): هو الذكر من المعز» و مثله يصلح للاستحباب و إن لم يصلح للإيجاب.

(٧٤) لصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز و جل: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾ قال: ذلك حين تصف للنحر يربط يديها ما بين الخف إلى الركبة<sup>(١)</sup>، و في صحيح الكنانى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام كيف تنحر البدنة؟ فقال عليه السلام تنحر و هي قائمة من قبل اليمين»<sup>(٢)</sup>، و عن أبي خديجة: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام و هو ينحر بدنته معقولة يدها اليسرى، ثم يقوم به من جانب يدها اليمنى و يقول: «بسم الله و الله أكبر، اللهم هذا منك و لك اللهم تقبل مني» ثم يطعن في لبتها ثم يخرج السكين بيده فإذا وجبت قطع موضع الذبح بيده»<sup>(٣)</sup>.

(٧٥) لقول الصادق عليه السلام في الصحيح: «إذا اشتريت هديك فاستقبل به القبلة و انحره أو اذبحه و قل: «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ حَنِيفًا مَسْلَمًا و ما أنا من المشركين إن صلاتي و نسكي و محياي و مماتي لله رب العالمين، لا شريك له و بذلك أمرت و أنا من المسلمين اللهم منك و لك، بسم الله و بالله و الله أكبر اللهم تقبل مني» ثم أمر السكين و لا تنزعها حتى تموت»<sup>(٤)</sup>.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الذبح حديث ١ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الذبح حديث ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الذبح حديث: ١.

السادس: أن يتولى الناسك الذبح بيده<sup>(٧٦)</sup>، فإن لم يحسنه وضع السكين بيده و وضع الذابح يده على يده و ذبح بها<sup>(٧٧)</sup> فإن لم يتيسر ذلك، فليشهد ذبح هديه<sup>(٧٨)</sup>.

(مسألة ٣٠): يستحب أكله من هديه<sup>(٧٩)</sup>.

و قريب منه مرسل الصدوق.

(٧٦) للتأسي، و لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح الحلبي: «فإن كانت امرأة فلتذبح لنفسها و لتستقبل القبلة»<sup>(١)</sup> المحمول على النذب إجماعاً.

(٧٧) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «كان علي بن الحسين يجعل السكين في يد الصبي ثم يقبض الرجل على يد الصبي فيذبح»<sup>(٢)</sup> المحمول على النذب.

(٧٨) لقول النبي صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام: اشهدي ذبح ذبيحتك فإن أول قطرة منها يغفر الله بها كل ذنب عليك و كل خطيئة عليك - إلى ان قال - و هذا للمسلمين عامة<sup>(٣)</sup>.

(٧٩) البحث في هذه المسألة.

تارة: بحسب الأصل.

و اخرى: بحسب الأدلة.

و ثالثة: بحسب كلمات الأجلة.

أما الأولى: فمقتضى أصالة البراءة عدم وجوب شيء عليه لا الأكل و لا الإهداء، و لا الصدقة بل يفعل بهديه كل ما شاء و أراد، لقاعدة السلطنة، و أصالة بقاء ملكه عليه.

أما الثانية: فالأصل في المقام قول الله جل جلاله: «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الذبح حديث ٤ و ٥.

الْبَائِسَ الْفَقِيرَ»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾<sup>(٢)</sup> و ربما يقال: بظهورهما في الوجوب.

و فيه. أولا: ما ادعى من ورودهما مورد توهم الحظر، فلا يستفاد منها الوجوب حيث أن أهل الجاهلية كانوا يتنزهون عن الأكل، لأنها صدقة فيكون مفادهما حينئذ لا بأس بالأكل منها ولا وجه للتنزه عن الأكل، لأنها هدية إلى الله تعالى لا أن تكون صدقة.

و ثانيا: أنهما لبيان كيفية التقسيم وليس في مقام إيجاب حكم، ويشهد له الاختلاف في التعبير في قوله تعالى ﴿وَأَطِعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ تارة و «الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ» وأخرى فإنه يناسب مطلق الرجحان لا الإيجاب.

و ثالثا: إنها إرشاد إلى ما هو السيرة المألوفة في الضحايا من إمساك بعضها والإهداء ببعض، والصدقة بالبعض الآخر.

و رابعا: أن سياق الآيتين سياق الترغيب إلى الآداب والخيرات كما لا يخفى على من راجع تمامهما، وكذا الأخبار الواردة في تفسيرهما، فاستفادة الوجوب منهما في المقام مشكلة جدا، ويشهد له أيضاً أنه لو كان ذلك واجبا لصار معروفا عند الناس ولما احتاج الرواة إلى السؤال عن الصادق عليه السلام كما يأتي في الأخبار.

أما الروايات: فمنها صحيح سيف التمار - الوارد في هدي السياق - قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إن سعيد بن عبد الملك قدم حاجا فلقني أبي فقال: إن سقت هديا فكيف أصنع؟ فقال له أبي: أطعم أهلك ثلثا، وأطعم القانع والمعتز ثلثا، و أطعم المساكين ثلثا»<sup>(٣)</sup>، وفي خبر العقروفي قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: سقت في العمرة بذنة فأين أنحرها؟ قال عليه السلام: بمكة: قلت أي شيء أعطي منها؟

(١) و (٢) سورة الحج: ٢٨ - ٣٦.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبح حديث: ٣.

بل هو الأحوط<sup>(٨٠)</sup>، و صرف الباقي في الإهداء

قال ﷺ كل ثلثا، و تصدق بثلث<sup>(١)</sup>، و في صحيح سيف أسقط ثلث الإهداء إلا أن يراد بقوله تعالى «وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ» الإهداء و هو ينافي تسالمهم على عدم اعتبار الفقر في الإهداء و هذا الاختلاف أيضاً من شواهد عدم الوجوب.

و أما الأخبار الدالة على أن رسول الله ﷺ أمر حين نحر أن يؤخذ من كل بدنة حذوة من لحمها ثم تطرح في برمة ثم تطبخ، و أكل رسول الله ﷺ علي ﷺ منها و حسيا من مرقها، كما في صحيح ابن عمار<sup>(٢)</sup> و مرسل الصدوق<sup>(٣)</sup> فهي حكاية فعل لا استفادة منه الوجوب و لفظ الأمر أعم منه، مع أنها لا تدل على التثليث و ليس فيها ذكر من القسمين الأخيرين، مع أنها في هدي السياق، فاستفادة أصل التثليث من مجموع الأدلة في هدي التمتع مشكل بل ممنوع.

مع أنه لم يذكر الإهداء في الآية إلا أن يدخل في قسم الأكل و هو تكلف، و استفادة وجوب أكل الثلث منها أشكل، بل ممنوع أيضاً خصوصاً بالنسبة إلى الأزمنة القديمة التي لم تكن عندهم وسائل لحفظ اللحم.

فتلخص من جميع ما مر: أن المرجع هو الأصل بعد عدم استفادة وجوب الأكل من هذه الأدلة.

و أما كلمات الفقهاء فلا إجماع في البين - لا منقولا، و لا محصلا - على وجوبه، نعم اختاره جمع منهم المحقق في الشرائع، و مستندهم ما تقدم من الأدلة مع المناقشة فيها فلا معدل عن أصالة عدم الوجوب مع ملاحظة الكلمات أيضاً.

نعم لا ريب في الاستحباب لعدم قصور الأدلة المزبورة عن إثباته بعد البناء على المسامحة فيه.

(٨٠) خروجاً عن خلاف من أوجبه.

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبح حديث ١٨.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبح حديث ١١.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبح حديث ٢١.

والصدقة<sup>(٨١)</sup> والأفضل مراعاة التثليث بين

(٨١) الكلام في الإهداء والصدقة عين الكلام في الأكل من حيث الأصل، والأدلة، والكلمات قال المحقق الأردبيلي في شرح الإرشاد: «المشهور بين المتأخرين وجوب القسمة أثلاثاً، ووجوب ما يصدق عليه الأكل من الثلث، ووجوب التصديق بالثلث على الفقير المؤمن المستحق للزكاة، والهدية بالثلث الآخر إلى المؤمن - ثم قال - واستفادة ذلك كله من الدليل مشكل».

أقول: أصل النسبة في جميع ما قاله إلى المشهور أشكل، كما لا يخفى على من راجع الكلمات، وعدم تعرضهم لهذه المسألة من جميع الجهات، وعدم ذكر لها في ما وصل إلينا عن هدي النبي ﷺ الذي هو المؤسس لهذه القوانين، ولا عن أوصيائه المعصومين (عليهم السلام) إلا ما ورد في هدي السياق والأضحية المندوبة<sup>(١)</sup> مع أن الحكم عام البلوى لجميع الأمة وليس لهم حق الإهمال والإجمال في مثله، وليس هذا الحكم بخصوصه مورد التقية حتى يتطرق إليه الإجمال من هذه الجهة.

و خلاصة ما ينبغي أن يقال في المقام: إن الضحايا بين المسلمين بل الناس كلهم لا يترتب عليها حكم الصدقة المحضة بحيث تتأبى بعض النفوس عن أكلها وقد جرت العادة بينهم على أنهم يأكلون منها ويهدون منها إلى الأهل والجيران ويتصدقون ببعضها أيضاً، وليست هذه العادة على نحو اللزوم بحيث لو لم يتصدق يستنكر ذلك منه، بل هي من العادات المجاملية الجارية بينهم ولا يلتزمون أن يكون بنحو التثليث، بل يكتفون بنحو صرف الوجود في الجملة وهذه العادة متبعة ما لم يرد ردع عنها من الشرع ولم يثبت ذلك بل الأدلة الواردة في المقام على فرض تماميتها مقرر لها، فيكون جميع ذلك من المجاملات

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج حديث: ٤ و ١٤ و ٢٥، وباب: ١٠ من أبواب الذبح حديث: ٦.

الثلاثة<sup>(٨٢)</sup>، والأحوط عدم قصور الهدية و الصدقة عن الثلث<sup>(٨٣)</sup>، بخلاف الأكل، فإنه يكفي المسمى<sup>(٨٤)</sup> و يفعل بالبقية ما شاء<sup>(٨٥)</sup>، و لو أخل بالأكل رأسا، فلا شيء عليه<sup>(٨٦)</sup>، وكذا لو أخل بثلثي الهدية

المندوبة، كما عن جمع من الفقهاء»، و نسب في الدروس استحباب أصل الصرف في الثلاثة إلى الأصحاب بعد أن اختار هو الوجوب و تبعه غيره.

(٨٢) قال في الجواهر و يعم ما قال: فلا ريب في استحباب التثليث المزبور في هدي التمتع فإن النصوص و إن لم تنص عليه بخصوصه إلا أنه مع إمكان شمول خبر الأضاحي قد يقال بأن المراد منها بيان الكيفية التي لا فرق فيها بين الواجب و المندوب - و قال رحمته الله - و أما القسمة أثلاثا فلم أعرف قولاً بجوبها».

(٨٣) خروجاً عن خلاف من أوجبه، كالشهيدين في اللعة، و الروضة و غيرهما، بل نسب إلى المشهور بين المتأخرين كما مر و لكن لا دليل لهم كما اعترف به جمع.

(٨٤) لاكتفاء النبي صلوات الله عليه و علي عليه السلام بذلك<sup>(١)</sup>، و تعذر أكل الثلث خصوصاً إن كان الهدى من الإبل أو البقر، أو كان متعدداً و لو من الغنم، بل يظهر منهم الاتفاق على كفاية المسمى في الأكل، و تقتضيه الإطلاقات بعد قصور أدلة التثليث عن تقييدها بالثلث.

(٨٥) لأصالة بقاء ملكه عليها و هو مسلط على ماله يفعل به ما يشاء.

(٨٦) للأصل، و الإطلاقات، و لأنه لا معنى لضمان شخص لمال نفسه، نعم عليه الإثم لو كان الأكل واجبا و تركه اختياراً هذا. و يمكن فرض الضمان هنا بمعنى وجوب البذل مع الإمكان، و لكن ظاهرهم عدم القول به، فيكون وجوب الأكل على فرض ثبوته تكليفاً محضاً متعلقاً بما قصد كونه هدياً من غير أن

## والصدقة (٨٧)،

يتعقب حقا أو ضمانا.

(٨٧) لأن مقتضى الأصل، و الإطلاقات، و ظاهر الكلمات كون الهدى واجبا نفسيا مستقلا لا أن يكون أصل وجوب الهدى مشروطا بالهدية و الصدقة حتى لا يسقط التكليف به إلا بهما. نعم هما واجبان مستقلان على فرض ثبوت وجوبهما، فالتكليف بالهدى يسقط بمجرد الذبح.

و بعبارة أخرى: الهدية و الصدقة مع الذبح من تعدد المطلوب لا من وحدته، و حينئذ فإن كانا من الحق المتعلق بالعين بعد الذبح أو قبله و بعد تعيينه له لا إشكال في الضمان، لقاعدة ضمان الحقوق المالية المتعلقة بالعين إلا ما خرج بالدليل، و إن لم يكن كذلك بل كانا من مجرد الحكم التكليفي المحض - كنفقة الأقارب - فلا وجه للضمان.

و كذا لو شككنا في أنهما من أي القسمين، لأصالتني عدم ثبوت الحق، و البراءة عن الضمان، و مقتضى الأصل و الإطلاق كون الهدية و الصدقة حكما تكليفيا محضا، فأصل وجوب الهدى كان ذميا و سقط بالذبح، و وجوب الهدية و الصدقة على فرضه كان كذلك و يسقط و لو بالإتلاف اختيارا، كما إذا أتلف شخص ماله اختيارا فتسقط نفقة الأقارب لا محالة و إن أثم من حيث تفويت موضوع التكليف المطلق و لا وجه للضمان، هذا بحسب الأصل و الإطلاق.

إن قلت: ظاهر الوجوب المتعلق بصرف العين في مصرف خاص حصول الحق فيها كالزكاة، و الخمس، و مندور التصدق و نحوهما، فيكون المال أمانة في يده حتى يردها إلى أهلها.

قلت: هذا أصل الدعوى، و أول المدعى، و الموارد المذكورة - مع أنها محل الخلاف - إنما ثبت الحق فيها لأجل قرائن معتبرة داخلية أو خارجية تدل على ذلك لا لأجل نفس الوجوب من حيث هو، مع أن ظواهر الأدلة في المقام

ولكن الأحوط الضمان<sup>(٨٨)</sup>، وكذا يضمن على الأحوط إن أعطى الصدقة بعنوان الهدية إلى الغني<sup>(٨٩)</sup>.

(مسألة ٣١): لا يعتبر الفقر في الإهداء<sup>(٩٠)</sup>، وإن كان أحوط<sup>(٩١)</sup>.

إنما هو التكليف بالأكل، والإهداء والتصدق، وليس فيها ما يمكن أن يستظهر منه ثبوت الحق.

نعم، يمكن أن يقال: أن الضمان ليس مترتباً على ثبوت الحق، بل المراد به في المقام نفس بقاء وجوب الصرف في المصارف الخاصة وعدم سقوطه بالإتلاف والإخلال به اختياراً، ويكفي فيه أصالة بقاءه ما لم يدل دليل على الخلاف.

وفيه: أن الوجوب إنما تعلق بصرف ذات العين فقط، فيشكل جريان الأصل بالنسبة إلى البدل، مع أنه ليس من المتعارف فيما أعد للهدية والصدقة إعطاء القيمة عند تلف العين بنحو يكون الشخص ملزماً به، هذا كله بحسب الأصل، والاستظهارات، وأما الكلمات فهي مضطربة فراجع المطولات.

(٨٨) قد جزم بالضمان الشهيد الثاني في الروضة، وعن صاحب الجواهر الاحتياط الوجوبي في النجاة.

(٨٩) لعدم تحقق التصديق المأمور به، كما في سائر موارد التصديق من الزكاة وغيرها على ما تقدم تفصيله في كتاب الزكاة.

(٩٠) للأصل، والإطلاق، والسيرة في الهدايا، وقال في الجواهر ونعم ما قال - «لا ريب في عدم اعتبار الفقر في ثلث الإهداء بل إن لم يكن الإجماع لا يعتبر فيه الإيمان خصوصاً مع الندرة في تلك الأمكنة والأزمنة فيلزم إما سقوط وجوب الهدى أو التكليف بالمحال».

(٩١) لأنه المتيقن قطعاً من مورد الهدية، ولأن الإهداء إلى الفقير إهداء إلى الله تعالى والهدى هدى الله تعالى.

و أما الصدقة فيعتبر فيها الفقر<sup>(٩٢)</sup>، و الإيمان مع الإمكان على الأحوط<sup>(٩٣)</sup>.

(مسألة ٣٢): لو تصدق بالجميع، فلا ضمان عليه<sup>(٩٤)</sup>.

(٩٢) لقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ﴾<sup>(١)</sup> و يدل عليه الإجماع أيضاً.

(٩٣) مقتضى الإطلاقات جواز التصدق به على كل فقير لم يحكم بكفره و لا مقيد لها في البين إلا ما ورد في الزكاة<sup>(٢)</sup>، و إلا شبهة الإجماع. و الأول مختص بمورده.

و الأخير غير ثابت، مضافاً إلى ما ورد من أن: «أفضل الأعمال عند الله إيراد الكبد الحارة، و إشباع الكبد الجائعة»<sup>(٣)</sup>، مع أن تلك المشاعر العظام مقام الائتلاف و توسعة الرحمة من الله تعالى و من خلقه. هذا بناء على وجوب التصدق.

و أما بناء على استحبابه فالأمر أوسع، و في خبر هارون بن خارجة عن الصادق عليه السلام: «إن علي بن الحسين عليه السلام كان يطعم من ذبيحته الحرورية، قلت: و هو يعلم أنهم حرورية؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(٤)</sup>.

(٩٤) لما مر من صحة الإهداء إلى الفقير أيضاً، بل هو الأحوط و عن العلامة القطع بالإجزاء فيما تصدق بالجميع، و الأمر بالإهداء و التصدق و إن كان مبيناً لكن يكفي الفرق الاعتباري بينهما و لكن الأحوط الضمان ثلث الإهداء.

(١) سورة البراءة: ٦٠.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١، و ج: ١١ صفحة: ٢٤٦.

(٣) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب آداب المائدة حديث: ٤ و في أبواب الصدقة باب: ٤٩.

(٤) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبح حديث: ٨.

(مسألة ٣٣): لو تعذر الأكل، والإهداء، والتصدق لا يسقط أصل الهدى (٩٥).

(مسألة ٣٤): يجوز طبخ ثلث الإهداء والتصدق، ثم الإهداء التصدق من المطبوخ (٩٦).

(مسألة ٣٥): في مورد الضمان هل تجب القيمة (٩٧) أو المثل؟ (٩٨) وجهان أحوطهما الأخير (٩٩)، و هل يجب البذل في خصوص منى كالمبدل أو لا؟ أحوطهما الأول (١٠٠).

(٩٥) لما مرّ من أنها من باب تعدد المطلوب بلا فرق بين مناشئ التعذر و لو كان للخوف من الحكومة.

(٩٦) للأصل، والإطلاق، مع العلم برضايتهم، وأما مع عدمه فيشكل بناء على ثبوت الحق، ويجزي رضاؤهم اللاحق و لو أحرز من قبولهم أو أكلهم. (٩٧) لأن الحيوان قيميا فيجب القيمة.

(٩٨) جمودا على مثل قوله تعالى ﴿وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ﴾<sup>(١)</sup>.

(٩٩) لأن المثل أقرب إلى المضمون.

(١٠٠) جمودا على الإطلاق البدلية. ثم إنه قد ذكرت في الآية الكريمة

ألفاظ ثلاثة: القانع، والمعتّر، والبائس.

أما الأول: فهو الذي يقنع بما يعطى و لا يسخط.

و الثاني: هو عابر السبيل و المار بك لتطعمه.

و البائس: وهو الفقير كما ورد في الرواية<sup>(٢)</sup>، فيكون قوله تعالى ﴿الْبَائِسَ

الْفَقِيرَ﴾ من قبيل البيان و التوضيح.

(١) سورة الحج: ٣٦.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبح حديث: ١٤ وغيره.

(مسألة ٣٦): يجوز الإعطاء مشاعاً مع تحقق القبض عرفاً فإذا ذبح الهدي يقول للفقير خذ ثلثه، و يقول للآخر خذ ثلثه، هديّة، و يجوز أن يوكل الطرفان نفس المالك للأخذ عنهما (١٠١).

(مسألة ٣٧): لو تلف المذبوح بعد ذبحه بلا اختيار فلا ضمان عليه (١٠٢).

(مسألة ٣٨): يجوز التوكيل في الإهداء و التصديق (١٠٣)، و إن كان الوكيل فقيراً يجوز له أخذ حصة الفقير لنفسه (١٠٤) و لا يجزي أكله عن أكل المالك (١٠٥)، كما يتخير المهدى إليه و المتصدق عليه بين الأكل، و البيع، و الطرح، و إطعام الحيوان و كل ما شاء و أراد (١٠٦) و لا فرق في الإهداء و التصديق بين كون المهدى إليه و المتصدق عليه رجلاً أو امرأة عن

(١٠١) كل ذلك للأصل، و الإطلاق، هذا، و قد ظهر من مطاوي ما تقدم أنه يمكن أن يكون شيئاً في الذمة أولاً كوجوب الإهداء و التصديق في المقام قبل ذبح الهدي ثمّ يصير في العين كما بعد الذبح بناء على ثبوت الحق ثمّ التبديل إلى الذمة، كما إذا أتلّف العين أو أخل بهما على ما مرّ و له نظائر كثيرة في الفقه.

(١٠٢) للأصل بعد عدم دليل على الضمان من تسبیب أو مباشرة للإتلاف.

(١٠٣) لإطلاق أدلة الوكالة الشامل للمقام أيضاً.

(١٠٤) لانطباق عنوان الفقر عليه أيضاً.

(١٠٥) لأصالة عدم الإجزاء بعد ظهور الأدلة في اعتبار المباشرة في الأكل.

(١٠٦) لأنه يصير مالكا بعد القبض فيفعل بملكه كل ما يريد.

رجل أو امرأة، بل يجوز الإعطاء للصبيان مع قبض الولي عنهم (١٠٧).

(مسألة ٣٩): لا تجب المباشرة في الإهداء و التصدق، بل يكفي الاستنابة (١٠٨) فلو أخذ الحملدار ذبائح من في حمله و طبخها و أطعمها إلى أرباب الذبائح و جمع آخر بعنوان الهدية و التصدق يصح و يجزي مع العلم بوجود الفقير بينهم (١٠٩).

(مسألة ٤٠): هل يجوز قصد الكفار أو العقيقة بالهدي أو لا؟ وجهان (١١٠).

(مسألة ٤١): لا يجب إعلام الفقير بأنه صدقة (١١١).

(مسألة ٤٢): يجوز لشخص واحد أن يأخذ هدايا جمع، كما يجوز لفقير واحد أن يأخذ التصدق من الجميع و لو كانوا كثيرين (١١٢).

(مسألة ٤٣): يكره التضحية بالثور، و الجاموس، و مرضوض الخصيتين حتى تفسد (١١٣).

(١٠٧) كل ذلك للأصل، و الإطلاق.

(١٠٨) للأصل، و لما تقدم من الإطلاق الشامل للمباشرة و غيرها.

(١٠٩) لإطلاق الأدلة و ما تقدم من النصوص (١).

(١١٠) مقتضى الأصل هو الثاني، و لكن ظاهرهم التسالم على جواز كون

هدي القرآن من الكفارة كما سيأتي.

(١١١) للأصل، و إطلاق الدليل، و قد تقدم في كتاب الزكاة فراجع (٢).

(١١٢) لوجود العنوان فيشملة الإطلاق.

(١١٣) أما الأول: فلمضمر أبي بصير: «لا تضحي بثور و لا جمل» (٣).

(١) تقدم بعضها في صفحة: ٢٧٦.

(٢) راجع ج: ١١ صفحة: ٢٠٩.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الذبح حديث: ٤.

(مسألة ٤٤): من فقد الهدى و وجد ثمنه يخلفه عند من يشتريه طول ذي الحجة، فإن لم يوجد فيه ففي العام القابل (١١٤)، والأحوط مع ذلك

و أما الثاني: فلا دليل له إلا ظهور عدم الخلاف.  
و أما الأخير: فنسب إلى قطع الأصحاب، واستدل أيضاً بما تقدم من بعض الأخبار<sup>(١)</sup> وذلك كله يكفي في الكراهة تسامحا.

(١١٤) كما عن جمع من أعظم القدماء - كالشيوخين، و الصدوقين، و المرتضى، و غيرهم - لصحيح حرير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في ممتع يجد الثمن و لا يجد الغنم، قال عليه السلام: يخلف الثمن عند بعض أهل مكة و يأمر من يشتري له و يذبح عنه و هو يجزي عنه، فإن مضى ذو الحجة أخر ذلك إلى قابل من ذي الحجة»<sup>(٢)</sup>، و في خبر التضر قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع بالعمرة إلى الحج فوجب عليه النسك فطلبه فلم يجده و هو مؤسر حسن الحال و هو يضعف عن الصيام، فما ينبغي له أن يصنع؟ قال عليه السلام: يدفع ثمن النسك إلى من يذبحه بمكة إن كان يريد المضي إلى أهله و ليذبح عنه في ذي الحجة، فقلت: فإنه دفعه إلى من يذبح عنه فلم يصب في ذي الحجة نسكا و أصابه بعد ذلك قال عليه السلام: لا يذبح عنه إلا في ذي الحجة، و لو أخره إلى قابل»<sup>(٣)</sup>.

و نسب إلى المشهور الانتقال إلى الصوم، لصدق عدم وجدان الهدى، فيشملة إطلاق قوله تعالى «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»<sup>(٤)</sup>.

و فيه: أن الصحيح المتقدم شارح و مفسر للآية الكريمة فيكون المراد بالوجدان فيها الأعم من وجدان العين و الثمن و المباشرة و الاستنباط. و أما

(١) راجع صفحة: ٢٦٦.

(٢) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الذبح حديث: ٢.

(٤) سورة البقرة: ١٩٦.

الصوم أيضاً<sup>(١١٥)</sup>، و يعتبر أن يكون من تخلف عنده الثمن ممن يطمئن بأنه يذبح<sup>(١١٦)</sup>، و يجزي الذبح في طول ذي الحجة في القابل و إن وجبت في أيام التشريق كما في المنوب عنه<sup>(١١٧)</sup>، و يجب فيه جميع ما يشترط

قوله في خبر النضر: «و هو يضعف عن الصيام» فهو سؤال آخر لم يجب الامام عليه السلام عنه لا أن يكون قيذا للسؤال الأول.

و أما خبر أبي بصير عن أحدهما عليه السلام: «رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أذبح أو يصوم؟ قال عليه السلام: بل يصوم، فإن أيام الذبح قد مضت»<sup>(١)</sup> فمع قصور سنده يمكن حمله على ما إذا صام ثلاثة أيام بقرينة صحيح حماد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن متمتع صام ثلاثة أيام في الحج ثم أصاب هديا يوم خرج من منى قال عليه السلام: أجزأه صيامه»<sup>(٢)</sup> و لكن هذا الحمل مخالف لخبر آخر عن أبي بصير المشتمل على قوله عليه السلام: فلم يجد ما يهدي و لم يصم الثلاثة أيام»<sup>(٣)</sup> كما أن خبر حماد معارض بخبر ابن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع و ليس معه ما يشتري به هديا، فلما أن صام ثلاثة أيام في الحج أسير أو يشتري هديا فينحره أو يدع ذلك و يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله؟ قال عليه السلام: يشتري هديا فينحره و يكون صيامه الذي صامه نافلة له»<sup>(٤)</sup> و يمكن الحمل على الندب و يأتي بعض الكلام إن شاء الله تعالى،

(١١٥) ظهر وجه الاحتياط مما سبق.

(١١٦) لقاعدة الاشتغال، و لأنه المنساق من مجموع الأدلة، و تشهد له

السيرة أيضاً.

(١١٧) لما تقدم من جواز ذلك.

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الذبح حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الذبح حديث: ٢.

في الهدى مما مرّ من الشرائط (١١٨)، إلّا الأكل، فإنّه يسقط عن النائب (١١٩).

(مسألة ٤٥): المناط - في القدرة على ثمن الهدى - هو القدرة المتعارفة وهي تختلف باختلاف الأشخاص (١٢٠).

(مسألة ٤٦): لا يجزى الهدى الواحد إلّا عن واحد بلا فرق بين الضرورة والاختيار، ولا بين أهل خوان واحد ولا غيرهم، ولا بين الخمسة

(١١٨) لما مر من إطلاق الأدلة الشامل لهما.

(١١٩) لظهور الأدلة في اختصاصه بالمالك، ويبقى وجوب التصديق والإهداء بحاله، لفرض أنّه نائب فيما يجب عليه، ولو قيل: بأن الأكل قابل للنياحة لوجب عليه ذلك أيضاً بناء على الوجوب.

(١٢٠) لقاعدة أن العرف هو المتبع فيما لم يرد فيه تحديد خاص من الشرع، وقد ورد النص على عدم وجوب بيع ثياب التجميل، كما في خبر البيهقي قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتمتع يكون له فضول من الكسوة بعد الذي يحتاج إليه فتسوى بذلك الفضول مائة درهم، يكون ممن يجب عليه؟ فقال له: لا بد من كسر أو نفقة، قلت: له كسر أو ما يحتاج إليه بعد هذا الفضل من الكسوة فقال: و أي شيء كسوة بمائة درهم؟ هذا ممن قال الله تعالى «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ»<sup>(١)</sup>، وفي مرسل ابن أسباط عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «رجل تمتع بالعمرة إلى الحج وفي عيبته ثياب له، أ يبيع من ثيابه شيئاً ويشتري هديه؟ قال عليه السلام: لا هذا يتزين به المؤمن، يصوم ولا يأخذ من ثيابه شيئاً»<sup>(٢)</sup>.

ومن كان له مال في بلده و تمكن في منى من الحوالة إليه أو الاستدانة ثمّ

والسبعة وغيرهم (١٢١).

الأداء فهو قادر، وإن لم يتمكن منهما فليس بقادر على الثمن و ينتقل تكليفه إلى الصوم وإن كان ذا مال في بلده، وكذا لو تمكن من بيع ما في بلده بلا حرج عليه. (١٢١) على المشهور، للأصل، وظواهر الأدلة، وأخبار مستفيضة:

منها: صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «تجزي البقرة أو البدنة في الأمصار عن سبعة، ولا تجزي بمنى إلا عن واحد»<sup>(١)</sup> وخبره الآخر قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النفر تجزيهم البقرة؟ قال عليه السلام: أما في الهدي فلا، وأما في الأضحية فنعم»<sup>(٢)</sup>، وصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «لا يجوز البدنة والبقرة إلا عن واحد بمنى»<sup>(٣)</sup>، وصحيح الأزرق قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن متمتع كان معه ثمن هدي وهو يجد بمثل ذلك الذي معه هديا فلم يزل يواني ويؤخر ذلك حتى إذا كان آخر النهار غلت الغنم فلم يقدر بأن يشتري بالذي معه هديا قال عليه السلام: يصوم ثلاثة أيام بعد أيام التشريق»<sup>(٤)</sup>.

و نسب إلى الشيخ، و جمع أجزاء الواحد عن خمسة، و عن سبعة، و عن سبعين عند الضرورة، و إلى المنتهى أجزاء الواحد عند الضرورة عن الكثير مطلقا، و عن الخلاف أجزاء البقرة أو البدنة عن سبعة عند الضرورة إن كانوا من أهل خوان واحد، و حكى في الشرائع قولاً بالأجزاء مطلقاً عند الضرورة عن خمسة و عن سبعة إذا كانوا أهل خوان واحد إلى غير ذلك من الأقوال.

و استندوا في أقوالهم إلى جملة من الأخبار كخبر زيد بن جهم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: متمتع لم يجد هديا فقال عليه السلام: أما كان معه درهم يأتي به قومه فيقول: أشركوني بهذا الدرهم»<sup>(٥)</sup>، و صحيح حمران قال: «عزت البدن سنة بمنى حتى بلغت البدنة مائة دينار، فسئل أبو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال: اشتركوا فيها

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الذبيح حديث: ٤ و ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الذبيح حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الذبيح حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الذبيح حديث: ١٣.

نعم يجزي في المندوب مطلقاً<sup>(١٢٢)</sup>.

(مسألة ٤٧): لو ضلّ الهدي، فذبحه غير صاحبه في منى ناوياً عنه

قلت: كم؟ قال ﷺ: ما خفّ فهو أفضل، فقلت: عن كم يجزي؟ فقال ﷺ: عن سبعين<sup>(١)</sup>، و صحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا إبراهيم ﷺ عن قوم غلبت عليهم الأضاحي وهم متمتعون وهم مترافقون، وليسوا بأهل بيت واحد وقد اجتمعوا في مسيرهم ومضربهم واحد، ألهم أن يذبحوا بقرة؟ قال ﷺ: لا أحب ذلك إلا من ضرورة»<sup>(٢)</sup>، و صحيح ابن عماد عن الصادق ﷺ قال: «يجزي البقرة عن خمسة بمنى إذا كانوا أهل خوان واحد»<sup>(٣)</sup>، و مرسل الحسن بن علي عن رجل أنه قال لأبي عبد الله ﷺ: «إن الأضاحي قد عزّت علينا، قال ﷺ: فاجتمعوا واشتروا جزوراً فانحروها فيما بينكم، قلنا: و لا تبلغ نفقتنا قال ﷺ: فاجتمعوا واشتروا شاة فاذبحوها فيما بينكم، قلنا: تجزي عن سبعة؟ قال ﷺ: نعم و عن سبعين»<sup>(٤)</sup>.

و الكل مخدوش بموافقة العامة<sup>(٥)</sup> و مخالفة المشهور، و إمكان الحمل على الأضحية المندوبة و لا ينافيه ذكر «منى» في بعضها لوقوع الأضاحي المندوبة فيها أيضاً.

(١٢٢) نصاً، و إجماعاً، ففي خبر ابن سنان قال: «كان رسول الله ﷺ يذبح يوم الأضحية كبشين أحدهما عن نفسه، و الآخر عن منى لم يجد هدياً من أمته، و كان أمير المؤمنين ﷺ يذبح كبشين أحدهما عن رسول الله ﷺ و الآخر عن نفسه»<sup>(٦)</sup>، و يدل على صحة التشريك بالنسبة إلى أكثر من السبعين أيضاً كما تقدم، و لكن لا ريب في رجحان قلة الشركاء، و مقتضى الأصل، و الإطلاق

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الذبح حديث ١١ و ١٠ و ٥ و ١٢.

(٥) راجع صحيح مسلم ج: ١ باب الاشتراك في الهدي.

(٦) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الذبح حديث: ٣.

أجزأ عن صاحبه (١٢٣)، والأولى التعريف في أول يوم النحر و ثانية و ثالثة

وبعض الأخبار والكلمات عدم الفرق في صحة التشريك في الأضحية المندوبة بين حال الاختيار وغيره ولا بين المبعوث بها من الآفاق وغيره.

(١٢٣) كما عن جمع من الأصحاب، بل المشهور - كما في كشف اللثام - لإطلاقات الأدلة بعد عدم اعتبار مباشرة المالك للذبح، وللاطمئنان برضا المالك به، لأنه نحو إحسان بالنسبة إليه، وصحيح منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام: «في رجل يضل هديه فوجده رجل آخر فينحره، فقال عليه السلام: إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه، وإن كان نحره في غير منى لم يجز عن صاحبه» (١) و مقتضى إطلاقه الأجزاء ولو لم يقصد عن صاحبه، ولكن لا وجه للتمسك به، لأن ظاهر حال المسلم أنه ينحره عن صاحبه، فالإطلاق محمول على القرينة المحفوفة به، مع أنه لا بد من الإضافة إلى المالك ولا يحصل إلا بقصد الذبح عنه، ويشهد للأجزاء خبر ابن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل اشترى شاة فسرقت منه أو هلكت، فقال إن كان أوثقها في رحله فضاعت فقد أجزأت عنه» (٢) فيكون الإجزاء بالذبح عنه بالأولى، وخبر علي عن العبد الصالح عليه السلام: «إذا اشتريت أضحيتك وقمطتها وصارت في رحلك فقد بلغ الهدى محلها» (٣)، وصحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى أضحية فماتت أو سرقت قبل أن يذبحها قال عليه السلام: لا بأس وإن أبدلها فهو أفضل وإن لم يشتري فليس عليه شيء» (٤)، وخبر إبراهيم بن عبد الله عن رجل قال: «اشترى لي أبي شاة بمنى فسرقت، فقال لي أبي: اتت أبا عبد الله عليه السلام فسأله عن ذلك، فأتيته فأخبرته، فقال لي: ما ضحي بمنى شاة أفضل من شاتك» (٥) وغيره من الأخبار.

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الذبح حديث ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الذبح حديث: ٢.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الذبح حديث: ٤ و ١ و ٣.

فيذبحه في عشيتّه (١٢٤)، و يسقط وجوب الأكل بالنسبة إليه (١٢٥)،  
 فيهدي ويتصدق بالمذبح رجاء، والأحوط للواحد التعريف إن أمكن (١٢٦).  
 (مسألة ٤٨): لو أتى المالك بالهدى أيضاً، فمع التقدم والتأخر يكون  
 المتقدم هو الهدى الواجب (١٢٧)، ومع التقارن، فإن التفت المالك وتوجه وبقي  
 الموضوع فالحكم هو التخيير (١٢٨)، وإلا فيختار الله أحبهما إليه.

فما عن المحقق من عدم الإجزاء، ونسبه في المسالك إلى المشهور اجتهد  
 في مقابل النص، والنسبة إلى الشهرة ممنوعة بل الشهرة على الخلاف.  
 (١٢٤) لصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «إذا وجد الرجل هديا  
 ضالا فليعرفه يوم النحر والثاني والثالث، ثم ليذبحها عن صاحبها عشية  
 الثالث»<sup>(١)</sup>، وهو بالنسبة إلى التعريف محمول على الندب جمعا بينه وبين ما  
 تقدم من صحيح ابن حازم الوارد في مقام البيان، لأنه بعد إطلاق الإذن من المالك  
 الحقيقي (الشارع) في الإجزاء لا وجه للتوقف.  
 والمتحصل من مجموع الأخبار الواردة في المقام: أن الشارع جعل ولاية  
 ذبح الهدى لواجده عن صاحبه ولم يجز عليه حكم اللقطة وهذا تسهيل، و  
 تيسير، و امتنان بالنسبة إلى صاحبه. وعلى فرض وجوب التعريف فهو نفسي.  
 مستقل لا أن يكون شرطا لصحة الذبح عن صاحبه.  
 (١٢٥) لظهور الأدلة باختصاصه بخصوص مباشرة المالك.  
 (١٢٦) ليتخلص المالك عن تبعية الإيدال.  
 (١٢٧) لوقوع الهدى عن أهله وفي محلّه.  
 (١٢٨) لعدم ترجيح لأحدهما على الآخر في البين.

(مسألة ٤٩): لو ذبح الواجد للهدي عن صاحبه و ظهر المالك و قال: لا أرضى بذلك، فهل يضمن (١٢٩)، أو لا؟ (١٣٠) و هل للمالك أن يظهر عدم الرضا (١٣١) أو لا (١٣٢)؟ وجهان (١٣٣).

(مسألة ٥٠): لو اشترى هديا، فذبحه عن نفس ثم جاء آخر و ادّعى أنه منه و أقام عليه بينة لا يجزي عن الذابح (١٣٤).

(مسألة ٥١): لا يجب على من وجد هديا ضالاً و أراد أن يذبحه عن صاحبه معرفة اسم صاحبه و ذكر اسمه، بل يجزي ذبحه عن صاحبه بنحو الإجمال، بل لو أخطأ و ذكر اسم شخص يكون المدار على النية لا الذكر

(١٢٩) لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه.

(١٣٠) لأنه مأذون شرعا و لا أثر لإذن المالك بعد إذن الشارع.

(١٣١) لأصالة بقاء حقه و ملكه.

(١٣٢) إذ لا أثر لرضاه و عدمه بعد إذن الشارع.

(١٣٣) مبنيان على أن إذن الشارع في ذبحه عن ماله متكفل لبيان هذه الجهات أيضاً أولاً؟ و الأحوط للمالك إظهار الرضا و مع عدمه فالأحوط لهما التصالح و التراضي.

(١٣٤) لفرض أنه لم يكن ملكا له، و لا عن المالك لفرض عدم تحقق النية بالنسبة إليه، و في خبر جميل عن أحدهما عليه السلام: «في رجل اشترى هديا فنحره فمر به رجل فعرفه، فقال هذه بدنتي ضلّت مني بالأمس، و شهد له رجلان بذلك، فقال عليه السلام: له لحمها و لا يجزي عن واحد منهما، ثم قال: و لذلك جرت السنة بإشعارها و تقليدها إذا عرفت».

و هل للمالك إجازة هذا النحر أو الذبح للذابح؟ وجهان مبنيان على جريان الفضولية في مثل هذه الأمور و عدمه.

اللفظي (١٣٥).

(مسألة ٥٢): من ضلّ هديه فلم يجده ولا ذبح عنه وجب عليه شراء آخر (١٣٦)، فإن وجده بعد الشراء ذبح الضال (١٣٧)، ويستحب له ذبح الثاني معه أيضاً (١٣٨).

(١٣٥) كل ذلك للأصل والإطلاق، وصحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام «سألت عن الضحية يخطئ الذي يذبحها فيستمي غير صاحبها أتجزئ عن صاحب الضحية؟ فقال: نعم إنما له ما نوى»<sup>(١)</sup> وإطلاقه يشمل المقام أيضاً.

(١٣٦) لإطلاق أدلة وجوبه، وقاعدة الاشتغال، ولصحيح أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى كبشاً فهلك منه، قال: يشتري مكانه آخر، قلت: فإن اشترى مكانه آخر ثم وجد الأول قال عليه السلام: إن كانا جميعاً قائمين فليذبح الأول وليبيع الآخر، وإن شاء ذبحه، وإن كان قد ذبح الأخير ذبح الأول معه»<sup>(٢)</sup>، وما دلّ على الإجزاء بالشراء، ودخول الرحل - كما تقدم - محمول على الأضحية المندوبة، أو على هدى السياق على ما يأتي التفصيل. ولم أجد من تعرض للمسألة في هدى التمتع على ما تفحصت عاجلاً غير صاحب الجواهر في النجاة. نعم تعرضوا لها في هدى السياق.

(١٣٧) لما تقدم في خبر أبي بصير، واستفادة وجوب ذبح الأول منه مبنية على تعيين الأول للذبح، وأما مع عدم تعيينه فلا وجه للوجوب وحصول التعين بمجرد الشراء في هدى التمتع مشكل بل ممنوع، ويأتي في هدى السياق ما ينفع المقام.

(١٣٨) كما صرح به صاحب الجواهر في النجاة، ويمكن أن يستفاد مما مرّ في خبر أبي بصير بقوله عليه السلام: «وإن شاء ذبحه» بناءً على أنه نحو

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الذبح حديث: ٢.

و لو وجده بعد ذبح الثاني يستحب له ذبحه أيضاً (١٣٩).

(مسألة ٥٣): لا يجوز إخراج شيء من الهدى الواجب الذي ذبحه في منى عنها على الأحوط (١٤٠). ولكن يجوز نقله من محل الذبح إلى أي

ترغيب إلى الخير.

(١٣٩) لما مرّ في خبر أبي بصير المحمول على الندب، لإجزاء ما ذبحه أولاً و تحقق الامتثال به فلا وجه لوجوب الأخير.

(١٤٠) لا ريب في أصل مرجوحية الإخراج نصاً، وإجماعاً، ومقتضى قاعدة السلطنة، وأصالة البراءة جواز تصرف المالك فيه بكل ما شاء وأراد إلا مع دليل معتبر على الخلاف. نعم لو صار الهدى متعلقاً لحق الغير لا يصح تصرفه فيه بدون رضاه فتكون حرمة الإخراج على هذا موافقة للقاعدة، ولكنه في هدي التمتع ليس كذلك.

و استدل على حرمة الإخراج.

تارة: بقطع الأصحاب كما هو عادة صاحب المدارك فكثيراً ما يجعله من الأدلة.

و أخرى: بصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألت عن اللحم أ يخرج به من الحرم؟ فقال عليه السلام: لا يخرج منه بشيء إلا السنم بعد ثلاثة أيام»<sup>(١)</sup>.  
و ثالثة: بخبر ابن عمار قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: لا تخرجن شيئاً من لحم الهدى»<sup>(٢)</sup>.

و رابعة: بمرسل الفقيه قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: كنا نهى عن إخراج لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام لقلّة اللحم وكثرة الناس، فأما اليوم فقد كثر اللحم و قل الناس فلا بأس بإخراجه و لا بأس بإخراج الجلد و السنم من الحرم

(١) و (٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٢.

ولا يجوز إخراج اللحم منه»<sup>(١)</sup>.

و خامسة: يخبر ابن أبي حمزة عن أحدهما عليه السلام قال: «لا يتزود الحاج من أضحيته، و له أن يأكل منها بمنى أيامها»<sup>(٢)</sup>، و مثله خبر علي بزيادة: «إلا السنام فإنه دواء»<sup>(٣)</sup>.

و سادسة: بموثق إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «سألته عن الهدى أ يخرج شيء منه عن الحرم؟ فقال عليه السلام: بالجلد و السنام و الشيء ينتفع به، قلت: أنه بلغنا عن أبيك أنه لا يخرج من الهدى المضمون شيئاً، قال عليه السلام: بل يخرج بالشيء ينتفع به، و زاد فيه أحمد: و لا يخرج بشيء من اللحم من الحرم»<sup>(٤)</sup>.

و الكل مخدوش أما الأول: فمن أين حصل لصاحب المدارك قطع الأصحاب بالحرمة، مع أنه نسب إلى المشهور كراهة الإخراج قال في شرح المفاتيح: «المشهور بين الأصحاب كراهة إخراج شيء من الهدى من منى و استحباب صرفه بها و لعله مما لا خلاف فيه».

و أما الثاني: يدل على النهي عن الإخراج عن الحرم و هو أعم من منى، مع أنه أعم من الهدى الكفارات و الضحايا و التطوعات، و أعم من كون المخرج هو المالك أو المهدي إليه أو الفقير و هذا التعميم مما لم يقل أحد بتحريمه.

و أما الثالث: مجمل من حيث محلّ الإخراج و من حيث المخرج. و أما الرابع: فقولہ عليه السلام في المرسل: «فلا بأس بإخراجه» ظاهر بل نص في الجواز، و ذيله يدل على النهي عن الإخراج عن الحرم.

و أما الخامس: فالتزود غير الإخراج و بينهما عموم من وجه. و الأخير: لا يدل على الحرمة أيضاً، فاستفادة حرمة إخراج الهدى من

(١) الوافي ج ٨ باب ١٥١ من أبواب بدء المشاعر والمناسك حديث: ٥.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الذبح حديث: ٣ و ٤.

(٤) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الذبح حديث: ٦.

منى مما ذكر ممنوعة، وعلى الفرض فهي مختصة بما إذا أفل اللحم وكثر الناس أو احتاج الناس إليه، كما في مرسل الفقيه، وفي صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن إخراج لحوم الأضاحي من منى فقال عليه السلام كُنَّا نقول: لا يخرج منها بشيء لحاجة الناس إليه فأما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس بإخراجه»<sup>(١)</sup> وفي صحيحه الآخر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى أن تحبس لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام من أجل الحاجة فأما اليوم فلا بأس به»<sup>(٢)</sup> وفي صحيح جميل عن الصادق عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله إنما نهى عن ذلك، لأن الناس كانوا يومئذ مجهودين فأما اليوم فلا بأس»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك مما يستفاد منه أن الحرمة - على فرض ثبوتها - كانت في زمان خاص، ولجهة مخصوصة إلا أن تحمل هذه الأخبار على الأضحية المندوبة دون الواجبة، ولكنه خلاف التعليقات الظاهرة في التعميم، مع أن الأضحية المندوبة في منى قليلة جدا، لاكتفاء الناس بالواجبة منها ومن ذلك كله يظهر الوجه في عدم الجزم بالحرمة والاحتياط فيها.

ثم إن الحرمة على القول بها إنما يصح بناء على وجوب التثليث أكلا، وهدية، وتصدقا وأما بناء على العدم فلا وجه للحرمة.  
ولا ريب في أن حرمة الإخراج - على فرض الثبوت - قابلة للزوال بكل ما هو أهم منها.

فائدة: قد علل جواز الإخراج.

تارة: بكثرة اللحم وقلة الناس، كما في مرسل الفقيه.

وأخرى: بقوله عليه السلام: «فقد كثر الناس» كما في صحيح ابن مسلم.

وثالثة: بعدم جهود الناس كما في صحيح جميل.

ويمكن رفع التنافي بأن يكون المراد بقلة الناس في المرسل قلة الفقراء

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الذبح حديث: ٥.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الذبح حديث ٤ و ٥.

محل من محال منى بعد صدق منى عليه<sup>(١٤١)</sup>. وأما الجلود، والأمعاء، و الأطراف، و القرن، و نحوها، فيجوز إخراجها<sup>(١٤٢)</sup> و الأحوط التصديق بها، أو جعل الجلد مصلي<sup>(١٤٣)</sup>.

(مسألة ٥٤): حرمة الإخراج - على فرض ثبوتها - تكليف نفسي

الذين تصرف إليهم الهدى بقرينة صحيح جميل، و المراد بكثرة الناس كثرة الأغنياء فيهم و قلة فقرائهم فلا تنافي بين الأخبار.  
(١٤١) للأصل، و ظواهر الأدلة.

(١٤٢) لأصالتى البراءة و سلطنة الناس على أموالهم، و ذكر خصوص اللحم فيما تقدم من الأخبار، و في بعضها التصريح بجواز إخراج الجلد و السنام، و الشيء ينتفع به كما في موثق إسحاق بن عمار. و عن المسالك حرمة إخراجها أيضاً، و تمسك بما دل على التصديق و هذا منه غريب.

(١٤٣) للتأسي، و صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الإهاب فقال عليه السلام: تصديق به أو تجعله مصلياً تنتفع به في البيت و لا تعطه الجزارين، و قال عليه السلام: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يعطي جلالها و جلودها و قلائدها الجزارين، و أمره أن يتصدق بها»<sup>(١)</sup> و عن ابن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألت عن جلود الأضاحي هل يصلح لمن ضحي بها أن يجعلها جراباً؟ قال: لا يصلح أن يجعلها جراباً إلا أن يتصدق بثمنها»<sup>(٢)</sup> و لمثل هذه الأخبار ذهب في المسالك إلى وجوب التصديق بها.

و لكن: التأسي قاصر عن إفادة الوجوب، و صحيح ابن جعفر عليه السلام أعم منه، و سياق البقية آب عن الوجوب أيضاً، و في رواية ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «و إن تصديق به فهو أفضل»<sup>(٣)</sup> و لا ريب في أن الأحوط التصديق.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الذبح حديث: ٥ و ٤ و ٢.

مستقل و ليس شرطاً لصحة الهدى، فلو فعل حراماً و أخرج لا يبطل هديه و لا يصير ما أخرجه حراماً كالهيئة (١٤٤).

(مسألة ٥٥): حرمة الإخراج - على فرضها - إنما هي قبل الصرف في المصارف، و أما بعد الهدية بالثلث و التصدق بالثلث و الأخذ للأكل، فيجوز للمهدي إليه و للفقير و المالك الإخراج (١٤٥)، و يجوز الاحتياط قبل الصرف في الإخراج (١٤٦).

(مسألة ٥٦): لو أخرجه عن منى، و تصدق به، و أهدى و أكل فلا ضمان عليه و إن أثم (١٤٧).

(مسألة ٥٧): لو أخرجه عمداً أو لعذر يعيده مع الإمكان (١٤٨).

(مسألة ٥٨): لو أعطى هديته أو صدقته ثم اشتراها منهما يجوز له إخراج ما اشتراه (١٤٩).

(١٤٤) لإطلاق الأدلة، و لأصالة عدم اشتراط صحة الهدى بعدم الخروج.

(١٤٥) للأصل، و أن الناس مسيطون على أموالهم بعد عدم شمول دليل المنع لهم أو الشك في الشمول.

(١٤٦) بأن يهدي الثلث المشاع من الهدى إلى شخص، و ثلثه المشاع الآخر إلى فقير آخر، ثم يشتري الثلاثين منهما أو يستوهبهما فيصير ملكاً، فيصح له الإخراج.

(١٤٧) لأن حرمة الإخراج - على فرض الثبوت - تكليفية محضة.

(١٤٨) لأن الحرمة - على فرض الثبوت - أعم من الحدوث و البقاء.

(١٤٩) لقاعدة السلطنة. ثم إنه لو أهدى شخص بأكثر من هدى واحد،

فمقتضى الإطلاق شمول الحرمة له، كما أن مقتضاه شمول الحكم للضحايا المندوبة في منى.

(مسألة ٥٩): يجوز بيع جلودها و أمعائها و التصدق بثمنها بلا فرق بين فقراء الحرم و غيرهم (١٥٠).

(مسألة ٦٠): لو لم يكن له في منى مصرف يجوز الإخراج، بل قد يجب (١٥١).

---

(١٥٠) لظهور الإطلاق.

(١٥١) لعدم شمول الأدلة لهذه الصورة. و عن صاحب الجواهر دعوى القطع بذلك و الإبقاء فيه يكون تضييعا للمال و إتلافا له و بغير وجه.

## فصل في بدل الهدى

(مسألة ١): من لم يجد الهدى ولا ثمنه يجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام - ثلاثة في الحج و سبعة بعد الرجوع إلى أهله - <sup>(١)</sup>، ويجب أن تكون الثلاثة متوالية <sup>(٢)</sup>.

(مسألة ٢): يتخير في صوم الثلاثة من أول ذي الحجة إلى آخره <sup>(٣)</sup>

## فصل في بدل الهدى

(١) كتابا، وسنة، وإجماعا، قال تعالى ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ <sup>(١)</sup>، وفي صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ من كان متمتعا فلم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج و سبعة إذا رجع إلى أهله» <sup>(٢)</sup>، وفي صحيح ابن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع و لم يجد هديا، قال عليه السلام: يصوم ثلاثة أيام بمكة، و سبعة إذا رجع إلى أهله - الحديث -» <sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك مما يأتي بعضها إن شاء الله تعالى.

(٢) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح إسحاق بن عمار: «لا تصوم الثلاثة الأيام متفرقة» <sup>(٤)</sup>، ويدل عليه الإجماع أيضاً.

(٣) لإطلاق قوله تعالى ﴿ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ و المراد بالحج شهر ذي

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الذبيح حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الذبيح حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الذبيح حديث: ١.

والأفضل أن يصوم يوم السابع، و يوم التروية، و يوم عرفة<sup>(٤)</sup>، ولو اقتصر

الحجة، كما في صحيح رفاعه بن موسى عن الصادق عليه السلام<sup>(١)</sup> و عن زرارة عنه عليه السلام أيضاً: «من لم يجد ثمن الهدي فأحب أن يصوم الثلاثة الأيام في العشر الأواخر فلا بأس بذلك»<sup>(٢)</sup> و عن زرارة أيضاً عن أحدهما عليه السلام: «من لم يجد هدياً و أحب أن يصوم الثلاثة الأيام في أول العشر فلا بأس»<sup>(٣)</sup>، و يدل عليه أيضاً إطلاق صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «عن رجل دخل متمتعاً في ذي القعدة و ليس معه ثمن هدي، قال عليه السلام: لا يصوم ثلاثة أيام حتى يتحول الشهر»<sup>(٤)</sup>. هذا مع دعوى الإجماع عليه كما عن الذخيرة.

إن قلت: لا معنى للبدل قبل الخطاب بالمبدل، فلا وجه للصوم قبل يوم النحر خصوصاً بعد خبر الكرخي قال: «قلت للرضا عليه السلام المتمتع يقدم و ليس معه هدي أ يصوم مما لم يجب عليه؟ قال عليه السلام: يصبر إلى يوم النحر، فإن لم يصب فهو ممن لم يجد»<sup>(٥)</sup> و في تفسير القمي - كما في الجواهر - «أن من لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام بمكة يعني: بعد النفر».

قلت: الخطاب بالذبح يتحقق بالإحرام، كما أن الخطاب بالتسليمة يتحقق بالتحريم، و الخبر مضافاً إلى قصور سنده محمول على الجواز أو على من وجد الثمن و لم يجد الهدي، مع أن أصل الإشكال من الاجتهاد في مقابل النصوص الصحيحة، و الإجماع المعتبر فلا وقع له و لا أثر.

(٤) لنصوص محمولة على الندب جمعاً. منها: صحيح رفاعه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع لا يجد الهدي قال عليه السلام: يصوم قبل التروية و يوم التروية و يوم عرفة قلت: فإنه قدم يوم التروية، قال عليه السلام: يصوم ثلاثة أيام

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الذبح حديث: ١ و ١٣ و ٨.

(٤) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الذبح حديث: ٢.

على يوم التروية و عرفة أجزأه يوم الثالث بعد أيام التشريق، و لا يضرّ الفصل بالعيد و أيام التشريق بالتوالي المعتبرة<sup>(٥)</sup> و الأحوط الاقتصار على

بعد التشريق قلت: لم يقم عليه جماله قال عليه السلام: يصوم يوم الحصة و بعده يومين، قلت: و ما الحصة؟ قال عليه السلام: يوم نفره، قلت: يصوم و هو مسافر؟! قال عليه السلام: نعم أ ليس هو يوم عرفة مسافرا إنا أهل بيت نقول ذلك لقول الله عزّ و جل «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» يقول في ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

فما نسب إلى جمع منهم ابن إدريس من الوجوب. مخالف لظواهر الأدلة بعد ردّها إلى بعض.

(٥) على المشهور، و عن ابن إدريس دعوى الإجماع عليه، لخبر ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام: «فيمن صام يوم التروية و يوم عرفة قال عليه السلام: «يجزيه أن يصوم يوما آخر»<sup>(٢)</sup>، المقيد بموثق الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن رجل قدم يوم التروية متمتعا و ليس له هدي فصام يوم التروية و يوم عرفة قال عليه السلام: يصوم يوما آخر بعد أيام التشريق»<sup>(٣)</sup>، و إطلاقهما يشمل حال الاختيار و الضرورة كما عن بعض التصريح به و نسبه في كشف اللثام إلى ظاهر الباقيين. هذا.

و نسب إلى القاضي و الحلبيين اشتراط الضرورة، و يظهر من المحقق في الشرائع أيضاً و هو الأحوط كما يأتي.

و هناك أخبار أخر ظاهرة في خلاف المشهور كصحيح العيص عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن متمتع يدخل يوم التروية و ليس معه هدي قال عليه السلام: فلا يصوم ذلك اليوم، و لا يوم عرفة و يتسحر ليلة الحصة فيصبح صائما و هو يوم النفر، و يصوم يومين بعده»<sup>(٤)</sup>، و في صحيح حماد قال: «سمعت

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٢.

(٤) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الذبح حديث: ٥.

الضرورة<sup>(٦)</sup>.

(مسألة ٣): لا يصح صوم بدل الهدي - إلا بعد التلبس بالمتعة المتحقق بالشروع في العمرة التمتعية<sup>(٧)</sup>، ولا يجوز التقديم على ذي الحجة<sup>(٨)</sup>، كما لا يجوز صومها في أيام التشريق أيضاً<sup>(٩)</sup>.

أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال علي عليه السلام: صيام ثلاثة أيام في الحج قبل التروية بيوم، و يوم التروية، و يوم عرفة فمن فاته ذلك فليستسحر ليلة الحصة يعني: ليلة النفر، و يصبح صائماً و يومين بعده و سبعة إذا رجع<sup>(١)</sup>، و يمكن حمل مثل هذه الأخبار على أصل الجواز بعد وهنها بالاعراض.

(٦) يظهر وجه الاحتياط مما تقدم.

(٧) لظهور الإجماع، و لتعلق الأمر بالصيام في الآية و الأخبار على المتمتع - كما تقدم - و لا يصدق هذا العنوان قبل التلبس بشيء منه و مقتضى الإطلاقات، و إجماع السرائر كفاية التلبس بعمرته. و عن بعض اعتبار التلبس بالحج: و يدفعه المستفيضة الدالة على الأمر بصوم يوم قبل التروية مع استحباب الإحرام بالحج يوم التروية كما تقدم.

(٨) نصاً، و إجماعاً، و تقدم صحيح رفاة المفسر لقوله تعالى ﴿فِي الْحَجِّ﴾ بذي الحجة.

(٩) لصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن رجل تمتع فلم يجد هدياً قال عليه السلام: فليصم ثلاثة أيام ليس فيها أيام التشريق و لكن يقيم بمكة حتى يصومها، و سبعة إذا رجع إلى أهله»<sup>(٢)</sup> و صحيح ابن مسكان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع و لم يجد هدياً قال عليه السلام: يصوم ثلاثة أيام، قلت له أفيها أيام التشريق؟ قال عليه السلام: لا، و لكن يقيم بمكة حتى يصومها، و سبعة إذا رجع

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب الذبح حديث: ١.

إلى أهله - الحديث»<sup>(١)</sup> وفي خبر الأزرقي قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن متمتع كان معه ثمن هدي وهو يجد بمثل ذلك الذي معه هديا فلم يزل يواني ويؤخر ذلك حتى إذا كان آخر النهار غلت الغنم فلم يقدر بأن يشتري بالذي معه هديا، قال عليه السلام: يصوم ثلاثة أيام بعد أيام التشريق»<sup>(٢)</sup> وقريب منهما خبر ابن الحجاج<sup>(٣)</sup> وغيره، وفي مرسل الصدوق: «لا يجوز له أن يصوم أيام التشريق فإن النبي صلى الله عليه وآله بعث بديل بن ورقا الخزاعي على جمل أورق فأمره أن يتخلل الفساطيط وينادي في الناس أيام منى: ألا لا تصوموا فإنها أيام أكل وشرب وبعال»<sup>(٤)</sup> والبعال: ملاعبة الرجل زوجته، ومجموع الأخبار الواردة في المقام أقسام ثلاثة:

الأول: ما تقدم من الأخبار.

الثاني: خبر ابن عمار عن الصادق عليه السلام عن أبيه، أن عليا عليه السلام كان يقول: «من فاته صيام الثلاثة الأيام التي في الحج فليصمها أيام التشريق فإن ذلك جائز له»<sup>(٥)</sup> وخبر القداح عنه عليه السلام أيضاً: «إن عليا كان يقول: من فاته صيام الثلاثة الأيام في الحج وهي قبل التروية بيوم، ويوم التروية، ويوم عرفة فليصم أيام التشريق فقد أذن له»<sup>(٦)</sup> ولا بد من حملهما على التقية، أو طرحهما لقصور السند، و موافقة العامة، وهجر الأصحاب لهما.

الثالث: جملة من الأخبار التي تبلغ تسعة مشتملة على هذه التعبيرات: «يصوم يوم الحصة وبعده يومين، قلت: وما الحصة؟ قال عليه السلام: يوم نفره» كما في صحيح رفاعه<sup>(٧)</sup>، وقوله عليه السلام: «و يتسحر ليلة الحصة فيصبح صائماً وهو يوم النفر، و يصوم يومين بعده» كما في صحيح العيص<sup>(٨)</sup>، وقريب منه صحيحة

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٥١ من أبواب الذبح حديث ٢ و ٧ و ٤.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٥١ من أبواب الذبح حديث: ٨ و ٥ و ٦.

(٧) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الذبح حديث ١ و ٣.

(٨) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الذبح حديث: ٥.

(مسألة ٤): و لو صام يومين و أفطر الثالث اختياراً، أو لضرورة لم يجز<sup>(١٠)</sup> إلا أن يكون ذلك هو العيد فيأتي بالثالث بعد النفر على ما تقدم.

(مسألة ٥): لو خرج ذو الحجة و لم يصمها تعين عليه الهدى في القابل<sup>(١١)</sup>

الآخر، وقوله عليه السلام: «يتسحر ليلة الحصة و يصوم ذلك اليوم و يومين بعده» كما في صحيح معاوية بن عمار<sup>(١)</sup>، وكذا قوله عليه السلام: «إذا انقضت أيام التشريق يتسحر ليلة الحصة ثم يصبح صائماً» كما في خبر ابن أبي يحيى<sup>(٢)</sup>، وقوله عليه السلام: «فليتسحر ليلة الحصة يعني: ليلة النفر و يصبح صائماً و يومين بعده» كما في خبر حماد<sup>(٣)</sup> و المنساق من مجموعها بعد رد بعضها إلى بعض أن صوم أيام التشريق لمن كان بمنى لا يصح، و أما من نفر عنها في النفر الأول أو الثاني فلا يحرم عليه. هذا.

و إن أريد بليلة الحصة ليلة الرابع عشر كما نسب إلى الشيخ و ذكره في مجمع البحرين فالأمر أوضح.

(١٠) لما تقدم من اعتبار التوالي فيه و إطلاقه يشمل حال الاختيار و الاضطرار.

(١١) لأصالة عدم سقوط المبدل إلا بعد تحقق البدل و هو كان موقتا بذى الحجة كما مرّ فلا وجه لإتيانه في غيرها، مضافاً، إلى الإجماع و النص فعن الصادق عليه السلام في صحيح ابن حازم: «من لم يصم في ذى الحجة حتى يهل هلال محرم فعليه دم شاة و ليس له صوم و يذبحه بمنى»<sup>(٤)</sup> و في صحيح عمران الحلبي<sup>(٥)</sup> قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يصوم الثلاثة أيام التي

(١) و (٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الذبح حديث ٤ و ٢٠.

(٣) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٣.

على المتمتع إذا لم يجد الهدي حتى يقدم أهله، قال عليه السلام: «بيعت بدم»، و عنه عليه السلام أيضاً في صحيح آخر لابن حازم: «من لم يصم الثلاثة أيام في الحج حتى يهل الهلال. فقال عليه السلام: دم يهرقه وليس عليه صيام»<sup>(١)</sup> وإطلاقه كإطلاق الأول يشمل مطلق الترك سواء كان لعذر أو لا، وهو الذي يقتضيه التوقيت أيضاً.

وهذه النصوص معتضة بظاهر الكتاب والإجماع، وإطلاقها يشمل البعث في غير ذي الحجة ولكن لا بد من حملها على البعث فيها، لما دل على أن الهدي لا بد وأن يذبح في يوم النحر وما بعده من ذي الحجة<sup>(٢)</sup>.

ثم إن بإزاء ما تقدم من الأخبار ما يستفاد منه جواز صومها في الطريق أو عند أهله كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان متمتعاً فلم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله فإن فاتته ذلك و كان له مقام بعد الصدر (أي الرجوع إلى مكة) صام ثلاثة أيام بمكة، وإن لم يكن له مقام صام في الطريق أو في أهله، وإن كان له مقام بمكة و أراد أن يصوم السبعة ترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله، أو شهراً ثم صام بعده»<sup>(٣)</sup>، وصحيحه الآخر: «يصوم ثلاثة أيام في الطريق إن شاء وإن شاء صام عشرة في أهله»<sup>(٤)</sup>، وصحيح ابن خالد: «فإن لم يقيم عليه أصحابه و لم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة أيام إذا رجع إلى أهله»<sup>(٥)</sup> ويمكن حملها على ما إذا لم يخرج ذو الحجة و لا يجوز الأخذ بإطلاقها لو هنه بالإعراض.

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الذبح حديث: ١. مع اختلاف و ما ذكره - دام ظله العالي - موافق لما رواه الشيخ في التهذيب.

(٢) تقدم بعضها في صفحة: ٥٣ - ٥٤.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الذبح حديث: ٤ و ٢.

(٥) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الذبح حديث: ٧.

وهل يجب مع هذا الهدى كفارة أو لا؟ (١٢)، ولو مات خرج من أصل ماله كغيره ممن تعين عليه الهدى (١٣)، ولو كان عليه ديون وقصرت التركة وزعت على الجميع (١٤)، ولو لم تف الحصّة بالهدى وجب ما تقي به ولو جزء منه مع الإمكان (١٥)، وإلاّ صرف في الدين (١٦).  
(مسألة ٦): لو صام الثلاثة كملاً ثم وجد الهدى يجتزي بالصوم (١٧)

(١٢) ظاهر الأكثر هو الثاني، للأصل، والإطلاق. ونسب إلى الشيخ وجوب الكفارة، لما روى عنه عليه السلام: «من ترك نسكا فعليه دم» (١). والخبر ضعيف والعامل به قليل وطريق الاحتياط واضح.  
ثمّ إنه أطلق جمع من الأصحاب - كظاهر الأخبار - بوجوب الدم من غير تنصيص بأنه كفارة أو هدي وصرح الأكثر بالهدى وطريق الاحتياط الذبح بقصد ما في الذمة.

(١٣) لأنه واجب مالي يخرج من الأصل كما يأتي في محله.  
(١٤) لأنه عدل وإنصاف، وتقدم في (مسألة ٨٢) من أول الحج ما ينفع المقام فراجع.

(١٥) لأنه دين فتجري عليه جميع أحكام الدين، ولقاعدة الميسور إلا أن يقال: بجريان حكم الأصل عليه حينئذ فإنه لو لم يتمكن من تمام الهدى وتمكن من جزئه لا يجب عليه فكذا في المقام.

(١٦) لعدم التمكن من الصرف في الهدى حينئذ فيصرف في سائر الديون، وتأتي في الدين والوصية جملة من الأحكام المتعلقة بنظير المقام وعن بعض العود إلى الورثة، وعن آخر وجوب التصديق به ولا دليل لهما مع وجود الدين.

(١٧) لإطلاق الآية (٢) وخبر حماد المنجبر: «عن متمتع صام ثلاثة أيام في

(١) سنن البيهقي ج: ٥ صفحة: ١٥٢.

(٢) سورة الحج: ٣٦.

لكن الأفضل الرجوع إلى الهدي<sup>(١٨)</sup> و يتعين عليه الهدي إذا كان الوجدان قبل تمامها<sup>(١٩)</sup>.

(مسألة ٧): لا يجب على العاجز عن تمام الثمن الاشتراك مع غيره ببعض ما يجده مع الصوم<sup>(٢٠)</sup>.....

الحج ثم أصاب هديا يوم خرج من منى قال ﷺ: «أجزأه صيامه»<sup>(١)</sup> و عن الخلاف دعوى الإجماع على الإجزاء، و قريب منه خبر أبي بصير عن أحدهما ﷺ قال: «سألته عن رجل تمتع فلم يجد ما يهدي حتى إذا كان يوم النفر وجد ثمن شاة أ يذبح أو يصوم؟ قال ﷺ: بل يصوم فإن أيام الذبح قد مضت»<sup>(٢)</sup>.

(١٨) لأنه الأصل، و لظهور النصوص في فضله على الصوم مطلقاً و لخبر عقبة بن خالد قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن رجل تمتع و ليس معه ما يشتري به هديا، فلما أن صام ثلاثة أيام في الحج أيسر أ يشتري هديا فينحره أو يدع ذلك و يصوم سبعة أيام إذا رجع إلى أهله؟ قال ﷺ: يشتري هديا فينحره و يكون صيامه الذي صامه نافلة له»<sup>(٣)</sup> و ظاهره و إن كان الوجوب و لكن استقرار الشهرة، بل دعوى الإجماع على الخلاف و معارضته بما تقدم من خبر حماد يوجب حمله على مجرد الأفضلية.

(١٩) للأصل، و إطلاق أدلة الهدي لمن وجد، و لأن الصوم وظيفة من لم يجد و هذا واجد فلا موضوع للصوم حينئذ و الشك في شمول دليل بدلية الصوم فيه يجزي لعدم الشمول، لأن التمسك به لوجوب الصوم حينئذ تمسك بالدليل في الموضوع المشكوك.

(٢٠) للأصل بعد عدم الدليل، مضافا إلى إطلاق بدلية الصوم.

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الذبح حديث: ٣.

وإن كان هو الأحوط (٢١).

(مسألة ٨): يصوم السبعة الباقية - في بدل الهدي إذا رجع إلى أهله (٢٢)، ولا يجب فيها التوالي (٢٣) وإن كان أحوط (٢٤).

(مسألة ٩): لو عرض عليه ما يمنع عن صوم الثلاثة في سفره وجب

(٢١) لأنه حسن علي كل حال.

(٢٢) كتابا، وسنة، وإجماعا، قال تعالى ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقال الصادق عليه السلام في الصحيح: «قال رسول الله ﷺ من كان متمتعا فلم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله»<sup>(٢)</sup> وفي موثق ابن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع ولم يجد هديا قال عليه السلام: يصوم ثلاثة أيام بمكة وسبعة إذا رجع إلى أهله»<sup>(٣)</sup>.

(٢٣) للأصل، والإطلاق، وخبر ابن عمار: «أنه سأل أبا الحسن عليه السلام أنه قدم الكوفة ولم يصم السبعة حتى فرغ في حاجة إلى بغداد قال عليه السلام صمها ببغداد، قلت: أفرقها؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(٤)</sup> وقال أبو عبد الله عليه السلام في الموثق: «كل صوم يفرق إلا ثلاثة أيام في كفارة اليمين»<sup>(٥)</sup>.

أقول: الحصر فيه إضافي كما لا يخفى.

(٢٤) لخبر ابن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألت عن صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيصومها متواليه أو يفرق بينها؟ قال عليه السلام: يصوم الثلاثة: «الأيام» لا يفرق بينها والسبعة لا يفرق بينها ولا يجمع بين السبعة والثلاثة جميعا»<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة البقرة: ١٩٦.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الذبح حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الذبح حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بقية الصوم الواجب حديث: ١ (كتاب الصوم).

(٦) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب الذبح حديث: ٢.

عليه صوم العشرة عند أهله إن كان في ذي الحجة<sup>(٢٥)</sup> ولا يجب التفريق بين الثلاثة والسبعة<sup>(٢٦)</sup> وإن كان أولى<sup>(٢٧)</sup>.

(مسألة ١٠): لو أراد المقام بمكة وأراد صوم السبعة فيها انتظر أقلّ الأمرين من وصول أصحابه إلى بلده، أو مضى شهر ثم صام<sup>(٢٨)</sup>

و خبر حسين بن زيد عن الصادق عليه السلام: «السبعة الأيام والثلاثة الأيام في الحج لا تفرق إنما هي بمنزلة الثلاثة الأيام في اليمين»<sup>(١)</sup> المحمول على الندب جمعا فلا وجه لما نسب إلى ابن عقيل وأبي الصلاح من وجوبه فيها أيضاً.

(٢٥) لجملة من الأخبار: منها صحيح ابن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع ولم يجد هديا قال عليه السلام: يصوم ثلاثة أيام بمكة، وسبعة إذا رجع إلى أهله، فإن لم يقيم عليه أصحابه ولم يستطع المقام بمكة فليصم عشرة أيام إذا رجع إلى أهله»<sup>(٢)</sup> المحمول على ما إذا لم يخرج ذو الحجة.

(٢٦) للأصل، والإطلاق، وظهور الاتفاق.

(٢٧) جمودا على إطلاق ما تقدم من خبر ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «لا يجمع بين الثلاثة والسبعة» ولكن الظاهر اختصاصه بمن صام في مكة ولا يشمل غير ذلك.

(٢٨) إجماعا، ونصا، ففي صحيح معاوية بن عمار - في حديث - قال: «وإن كان له مقام بمكة وأراد أن يصوم السبعة ترك الصيام بقدر مسيره إلى أهله أو شهرا ثم صام بعده»<sup>(٣)</sup> وهذا الصحيح مفصل يحمل عليه إطلاق خبر المقنع

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بقية الصوم الواجب حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الذبح حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الذبح حديث: ٢.

و يحسب الشهر من يوم خروجه إلى أهله سواء خرج من منى أو من مكة (٢٩).  
 (مسألة ١١): لو مات من وجب عليه و لم يصم بعد التمكن منه يصوم عنه  
 وليّه ما وجب عليه (٣٠).

عن معاوية أنه سأل الصادق عليه السلام «عن السبعة الأيام إذا أراد المقام فقال: يصومها إذا مضت أيام التشريق»<sup>(١)</sup>، و صحيح أبي بصير: «رجل تمتع فلم يجد ما يهدي فصام ثلاثة الأيام فلما قضى نسكه بدا له أن يقيم بمكة سنة قال عليه السلام: ينتظر منهل أهل بلده، فإذا ظن أنهم دخلوا بلدهم فليصم السبعة الأيام»<sup>(٢)</sup>، و الظاهر أن هذه الأخبار منزلة على الأسفار القديمة. و أما في هذه الأعصار التي يصل الحاج إلى أهله بساعات يسيرة فلا موضوع لها بل ينبغي أن يبحث عن أنه لو تسحر في منى، أو مكة و وصل إلى أهله قبل الظهر و لم يتناول شيئاً هل يصح منه هذا الصوم لبدل الهدى أو لا؟

(٢٩) لأنه المنساق من إطلاق الشهر في المقام.

(٣٠) لعموم ما دل على قضاء الولي ما فات عن الميت من الصيام، و خصوص صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: «من مات و لم يكن له هدي لمتعته فليصم عنه وليّه»<sup>(٣)</sup>، و أما صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن رجل تمتع بالعمرة و لم يكن له هدي فصام ثلاثة أيام في ذي الحجة ثمّ مات بعد أن رجع إلى أهله قبل أن يصوم السبعة الأيام أعلى وليّه أن يقضي عنه؟ قال عليه السلام: ما أرى عليه قضاء»<sup>(٤)</sup> فمحمول على ما إذا لم يتمكن من الصوم ثمّ مات فلا وجه للاستناد إليه في نفي وجوب القضاء مطلقاً.

(١) مستدرك الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٢.

## فصل في هدي القرآن

(مسألة ١): لا يخرج هدي القرآن عن ملك سائقه ما لم يشعره أو يقلده بعنوان الإحرام<sup>(١)</sup>، فله أن يتصرف فيه بكل ما شاء وأراد سواء كان بالإتلاف أو بغيره<sup>(٢)</sup>.

(مسألة ٢): لو أشعره أو قلده بعنوان الإحرام وجب عليه نحره أو ذبحه<sup>(٣)</sup>.

## فصل في هدي القرآن

(١) للأصل، والإجماع، وصحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري البدنة ثمّ تضل قبل أن يشعرها و يقلدها فلا يجدها حتى يأتي منى فينحر و يجد هديه قال عليه السلام: إن لم يكن أشعرها فهي ماله إن شاء نحرها وإن شاء باعها وإن كان أشعرها نحرها»<sup>(١)</sup> الظاهر في أن الإشعار نحو حجر بالنسبة إلى المالك عن إتلافه وإن صح له باقي التصرفات فهو حجر من جهة خاصة لا من كلة جهة.

(٢) نضا، وإجماعا، ولقاعدة السلطنة.

(٣) لما تقدم في صحيح الحلبي، ويدل عليه الإجماع أيضاً، و هل يكون هذا من مجرد الحكم التكليفي أو يثبت حق للفقراء بالنسبة إليه؟ الأول معلوم و الثاني مشكوك، و المرجع فيه الأصل.

و لكن لا يخرج به عن ملكه<sup>(٤)</sup>، فيجوز له جميع التصرفات التي لا تنافي ذبحه أو نحره<sup>(٥)</sup>، و لو نتج كان نتاجه له<sup>(٦)</sup>، و إن وجب عليه ذبحه معه أيضاً<sup>(٧)</sup>.  
 (مسألة ٣): لو عيّنه للذبح أو النحر بالنذر تعين و إن لم يشعر أو لم يقلد و لا يجوز له إيداله إن تعلق النذر بالفرد المعين<sup>(٨)</sup>، و لو تلف حينئذ بغير تفريط لم يضمنه<sup>(٩)</sup>، بخلاف ما إذا كان النذر مطلقاً و عين الفرد في مقام الوفاء ثم تلف فإنه يضمن حينئذ<sup>(١٠)</sup>.

(٤) للأصل بعد عدم دليل عليه.

(٥) لقاعدة الناس مسلطون على أموالهم «و لا تنافي بين وجوب الذبح و جواز التصرفات غير المنافية له.

(٦) لقاعدة تبعية النماء للأصل في الملكية.

(٧) لصحيح ابن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن نتجت بدنتك فاحلبها ما لم يضر بولدها ثم انحرهما جميعاً، قلت: أشرب من لبنها و أسقي؟ قال عليه السلام: نعم - الحديث -»<sup>(١)</sup>، و في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألت عن البدنة تنتج أيلحبها؟ قال عليه السلام: احلبها حلباً غير مضر بالولد ثم انحرهما جميعاً قلت يشرب من لبنها؟ قال عليه السلام: نعم و ينسقي إن شاء»<sup>(٢)</sup>.

(٨) لأنه لا وجه لتعلق النذر بفرد معين إلا تعينه لما نذر له سواء كان ذلك لمجرد الحكم التكليفي، أو لأجل تعلق الحق به.

(٩) لأصالة البراءة بعد تعين الفرد الخارجي للنذر و عدم صدور ما يوجب الضمان من الناذر، فلا مجرى لقاعدة الاشتغال فيه.

(١٠) لأصالة عدم فراغ الذمة بعد اشتغالها بالكلي و تعين الفرد في

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الذبح حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الذبح حديث: ٧.

(مسألة ٤): يذبح هدي السياق بمنى إن كان للحج، وبمكة إن كان للعمرة<sup>(١)</sup>.  
 (مسألة ٥): لو هلك هدي القران بلا تفريط و كان تطوعا لم يضمن، وإن كان واجبا عليه بنذر أو كفارة ضمن<sup>(٢)</sup>.

(مسألة ٦): لو عجز هدي القران بعد إشعاره أو تقليده عن الوصول إلى المحل ذبح في محل العجز و صرف في مصرفه<sup>(٣)</sup> و مع عدم المصرف ذبح، و علّم بعلامة تدل على أنّه مذكّي لينتفع به من يمر به<sup>(٤)</sup>.

الخارج لا أثر له في فراغ الذمة إلا بالذبح كما في جميع موارد الحقوق المتعلقة بالذمة، فإنها لا تفرغ بالتعين الخارجي و تلف ما عين.

(١١) نسا، و إجماعا، قال أبو عبد الله عليه السلام في الموثق: «لا هدي إلا من الإبل و لا ذبح إلا بمنى»<sup>(١)</sup> المحمول على هدي الحج بقرينة غيره و قوله عليه السلام: «لا هدي إلا من الإبل» محمول على الأفضلية جمعا بينه و بين سائر الأخبار، و في الموثق أيضاً: «سقت في العمرة بدنة فأين أنحرها؟ قال عليه السلام: بمكة»<sup>(٢)</sup>.

(١٢) لصحيح الحلبي على ما سيأتي.

(١٣) لصحيح ابن مسلم سئل أحدهما عليه السلام: «عن الهدي الذي يقلد أو يشعر ثمّ يعطب فقال عليه السلام: إن كان تطوعا فليس عليه غيره و إن كان جزاء أو نذرا فعليه بدنة»<sup>(٣)</sup>، و مثله صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن رجل أهدى هديا فانكسرت، فقال عليه السلام: إن كانت مضمونة فعليه مكانها، و المضمون ما كان نذرا أو جزاء أو يمينا، و له أن يأكل منها، فإن لم يكن مضمونا فليس عليه شيء»<sup>(٤)</sup>.

(١٤) للنصوص الدالة عليه، ففي صحيح حفص بن البختري قال: «قلت

(١) و (٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الذبح حديث: ٦ و ٣.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٢.

و لا يجب عليه إبداله إلا إذا كان مضمونا بنذر أو كفارة، فيجب الإبدال مع ذلك (١٥).

(مسألة ٧): لو أصاب هدي السياق كسرا جاز بيعه و الأفضل التصديق بثمنه (١٦).

لأبي عبد الله عليه السلام: رجل ساق الهدى فعطب في موضع لا يقدر على من يتصدق به عليه و لا يعلم أنه هدي قال عليه السلام: ينحره و يكتب كتابا أنه هدي يضعه عليه ليعلم من مر به أنه صدقة<sup>(١)</sup> و يأتي في المسألة الثانية بعض ما يتعلق بالمقام.

(١٥) لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «وإن كان الهدى الذي انكسر و هلك مضمونا فإن عليه أن يتناع مكان الذي انكسر أو هلك و المضمون هو الشيء الواجب عليك في نذر أو غيره و إن لم يكن مضمونا وإنما هو شيء تطوع به فليس عليه أن يتناع مكانه إلا أن يشاء أن يتطوع»<sup>(٢)</sup>.

(١٦) كما عن جمع منهم المحقق في الشرائع، لعدم الخروج بمجرد السياق عن ملكه و إنما وجب عليه ذبحه في محله فإذا تعذر ذلك سقط و حينئذ فيجوز بيعه، لقاعدة السلطنة، و في صحيح ابن مسلم سئل أحدهما عليه السلام: «عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر أو عطب أ يبيعه صاحبه و يستعين بثمنه في هدي آخر؟ قال عليه السلام: يبيعه و يتصدق بثمنه و يهدي هديا آخر»<sup>(٣)</sup>، و في خبر الحلبي: «سألته عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر، أو عطب أ يبيعه صاحبه و يستعين بثمنه على هدي آخر؟ قال عليه السلام: يبيعه و يتصدق بثمنه و يهدي هديا آخر»<sup>(٤)</sup> و هما

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الذبيح حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الذبيح حديث: ٤.

(٣) الوافي ج: ٨ باب: ١٤٧ من أبواب أفعال العمرة والحج و مقدماتها صفحة: ١٧١ ولكن في الوسائل «لا يبيعه فان باعه فليصدق» فراجع باب: ٢٧ من أبواب الذبيح حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الذبيح حديث: ١.

(مسألة ٨): لو ضلّ هدي السياق فذبحه الواجد عن صاحبه أجزأ عنه وإن كان واجبا عليه بلا فرق بين معرفة صاحبه و عدمه، و بين كون الضلال عن تفریط و عدمه (١٧).

(مسألة ٩): لو كان ما ساقه متبرعا به يجوز له الانتفاع به، و شرب لبنه ما لم يضرّ بولده الذي حصل بعد الإشعار أو التقليد (١٨)، و لو كان ما أشعره واجبا - كالكفارة، و النذر - فالأحوط عدم الانتفاع بشيء منه و لو فعل ضمن مثله أو قيمته لمساكين الحرم (١٩).

في الهدي الواجب و يمكن أن يستفاد منهما جواز بيع الهدي المندوب مع العطب و الكسر بالأولى، و يحمل التصديق بالثمن على الندب بمناسبة الحكم و الموضوع، و يمكن جعل هذين الخبرين قرينة على أن ما ورد من الأخبار في المسألة السابقة ليس على وجه التعيين، بل إنما ورد لبيان فرد من أفراد التخيير، فيتخير مع العطب أو الكسر أو نحوهما مما يوجب عدم تمكن الهدي من الوصول إلى محله بين ذبحه أو بيعه و التصديق بثمنه على وجه الندب، و بين هبته حيا إلى شخص فقير، و حينئذ فإن كان مندوبا لا يجب عليه الإبدال و إلا وجب ذلك و ليس في ذلك مخالفة لقاعدة و لا إجماع معتبر.

(١٧) كل ذلك لإطلاق صحيح ابن حازم عن الصادق عليه السلام: «في الرجل يضل هديه فوجده رجل آخر فينحره قال عليه السلام: إن كان نحره بمنى فقد أجزأ عن صاحبه الذي ضل عنه، و إن كان نحره في غير منى فلم يجز عن صاحبه» (١) المحمول بالنسبة إلى هدي السياق على ما إذا كان للعمرة لا بد من نحره في مكة. و يمكن تطبيق الحكم على القاعدة بعد عدم اعتبار المباشرة في الذبح.

(١٨) تقدم ما يتعلق بهذه المسألة في (مسألة ٢).

(١٩) دليله منحصر بإجماع المنتهى و لا دليل له غير ذلك، و مقتضى

(مسألة ١٠): يجب عليه ذبح الولد الذي حصل منها بعد تعيينها للذبح (٢٠)، أما إذا كان موجوداً قبل السوق و لم يقصد الناسك سياقه مع ما ساقه فلا يجب ذبحه ولا يضمن نقصه (٢١).

(مسألة ١١): الصوف، و الشعر تابع للهدي من غير فرق بين الموجود حال الإشعار أو المتجدد بعده (٢٢) إلا مع الإضرار فيصدق به على مساكين الحرم (٢٣).

(مسألة ١٢): كل هدي - كفارة، أو فداء، أو نذر لا يجوز لصاحبه الأكل منه (٢٤).

الإطلاقات و العمومات، و عدم الخروج عن الملك الجواز فيهما أيضاً. إلا أن يقال: بانصرافهما عنها، و تقتضيه مرتكزات المتشريعة أيضاً.

(٢٠) لصحيح ابن مسلم: «عن البدنة تنتج أ يحلبها؟ قال ﷺ: احلبها حلباً غير مضرّ بالولد ثمّ انحرهما جميعاً» (١) و إطلاقه يشمل ما إذا لم يقصد الناسك سوق الولد.

(٢١) للأصل بعد ظهور النصوص في غيره.

(٢٢) نسب هذا الإطلاق إلى الأصحاب، و تقتضيه المرتكزات من تنزههم عن التصرف فيه حتى في الصوف و الشعر. نعم ورد النص في اللبن - كما مر.

و أما بحسب القواعد فلا بد و أن يفرق بين كون الهدي مندوباً أو واجباً فلا يصح في الأخير دون الأول.

(٢٣) لما يظهر منهم التسالم عليه.

(٢٤) إجماعاً كما عن العلامة، و لتعلق حق الفقراء به، و لصحيح الحلبي

و لا يجوز إعطاء الجزارين منها شيئاً<sup>(٢٥)</sup>، و هدي السياق المستبرع به ثلثه

قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فداء الصيد يأكل صاحبه من لحمه؟ قال عليه السلام: يأكل من أضحيته و يتصدق بالفداء»<sup>(١)</sup> و قال عليه السلام أيضاً: «كل هدي من نقصان الحج فلا يأكل منه، و كل هدي من تمام الحج فكل»<sup>(٢)</sup>، و خبر أبي البحري عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقول: لا يأكل المحرم عن الفدية و لا الكفارات، و لا جزء الصيد، و يأكل مما سوى ذلك»<sup>(٣)</sup>، و عن أبي جعفر عليه السلام في خبر السكوني: «إذا أكل الرجل من الهدى تطوعاً فلا شيء عليه، و إن كان واجباً فعليه قيمة ما أكل»<sup>(٤)</sup>.

و أما خبر عبد الملك القمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «يؤكل من كل هدي نذراً كان أو جزءاً»<sup>(٥)</sup> و كذا خبر ابن بشير عن الصادق عليه السلام: «عن البدن التي تكون جزء الأيمان و النساء و لغيره يؤكل منها؟ قال عليه السلام: نعم يؤكل من كل البدن»<sup>(٦)</sup>، و كذا خبر ابن يحيى الكاهلي عنه عليه السلام أيضاً: «يؤكل من الهدى كله مضموناً كان أو غير مضمون»<sup>(٧)</sup>، و غيره من الأخبار.

فموهون بالأعراض، و الشهرة المحققة على الخلاف، فلا وجه لاحتمال معارضتها مع ما ذكر، مع أن الأكل من الصدقة و الجزء، فيه نحو استنكار عرفي. (٢٥) لتعلق حق الفقراء به، و لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار في الإهاب: «تصدق به أو تجعله مصلي تتنفع به في البيت و لا تعطه الجزارين، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يعطى جلالها و جلودها و قلائدها الجزارين، و أمر أن يتصدق بها»<sup>(٨)</sup> و ما دل على الخلاف محمول على الأضحية

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبيح حديث: ١٥.

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبيح حديث: ٤ و ٢٧ و ٥ و ١٠ و ٧.

(٧) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الذبيح حديث: ٦.

(٨) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الذبيح حديث: ٥.

للناسك و أهله و يتصدق بثلثه، و يهدي بالثلث الآخر (٢٦).

---

المندوبة و الأحوط أنه لو جعله مصلي أن يتصدق بشمته.

(٢٦) على ما تقدم في هدي التمتع، و حيث أن هدي السياق خرج عن مورد الابتلاء منذ قرون لا وجه للبحث فيه أكثر من ذلك.

## فصل في الأضحية المندوبة

يستحب الأضحية لكل من تمكن منها مؤكداً<sup>(١)</sup>، وفي بعض الأخبار أنها واجبة لمن وجد، وأنه يغفر لصاحبها عند أول قطرة تقطره تقطر من دمها<sup>(٢)</sup>.  
(مسألة ١): من لم يجد فليستقرض و يضحّي، فإنها دين مقضي<sup>(٣)</sup>

---

## فصل في الأضحية المندوبة

(١) نفا، وإجماعاً و يأتي التعرض لبعض النصوص.  
(٢) ففي صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الأضحية واجبة على من وجد من صغير أو كبير و هي سنّة»<sup>(١)</sup>، وفي موثق ابن الفضيل عن الصادق عليه السلام: «إن رجلاً سأله عن الأضحى فقال عليه السلام: هو واجب على كل مسلم إلا من لم يجد - الحديث -»<sup>(٢)</sup> وإرادة الندب المؤكد من الوجوب شائع في الأخبار، و عن علي عليه السلام: «لو علم الناس ما في الأضحية لاستدانونا و ضحوا إنه ليغفر لصاحب الأضحية عند أول قطرة تقطر من دمها»<sup>(٣)</sup>.  
و نسب إلى ابن الجنيد القول بالوجوب تمسكاً بظاهر بعض الأخبار ولكنه مناف للأصل، و الإجماع، و لظاهر جملة أخرى من الأخبار.  
(٣) لمرسل الصدوق قال: «جاءت أم سلمة رضي الله عنها إلى النبي صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله صلى الله عليه وآله يحضر الأضحى و ليس عندي ثمن الأضحية

(١) و (٢) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب الذبح حديث: ٣ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب الذبح حديث: ١.

بل يكره الترك<sup>(٤)</sup>، بل الأحوط الفعل<sup>(٥)</sup>.

(مسألة ٢): يصح التبرع بالأضحية عن الحي والميت، والمتحد، والمتعدد، والذكر والأنثى<sup>(٦)</sup>.

فأستقرض وأضحى؟ قال ﷺ: استقرضني فإنه دين يقضى<sup>(١)</sup> المحمول كل ذلك على الندب إجماعا وفي النبوي: «كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم»<sup>(٢)</sup>.

(٤) لصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «سئل عن الأضحى أ واجب هو على من وجد لنفسه وعياله؟ فقال عليه السلام: أما لنفسه فلا يدعه، وأما لعياله إن شاء تركه»<sup>(٣)</sup> المحمول على الكراهة إجماعا.

(٥) لما تقدم من القول بوجوبها، جمودا على ظاهر بعض الأخبار المتقدمة.

(٦) نسا، وإجماعا، ولأنه إحسان محض لا ريب في حسنه عقلا و شرعا بالنسبة إلى الفرد والجمع، ويدل على الأخير تضحية النبي ﷺ عن أمته كبشا، ففي مرسل الفقيه: «ضحى رسول الله ﷺ بكبشين ذبح واحدا بيده، وقال: اللهم هذا عني وعن لمن يضح من أهل بيتي، وذبح الآخر وقال: اللهم هذا عني وعن لمن يضح من أمتي»<sup>(٤)</sup>، وفي مرسله الآخر: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يضحى عن رسول الله ﷺ كل سنة بكبش يذبحه ويقول: «بسم الله وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، اللهم منك ولك» ويقول: «اللهم هذا عن نبيك، ثم يذبحه ويذبح كبشا آخر عن نفسه»<sup>(٥)</sup> وعن علي عليه السلام: «لا يضحى عمن في البطن»<sup>(٦)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب الذبح حديث: ٢.

(٢) مسند ابن حنبل ج: ١ ص ٣١٧.

(٣) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب الذبح حديث: ٦ و ٧ و ٨.

(مسألة ٣): وقت الأضحية بمنى أربعة أيام أولها يوم النحر، وفي غيرها ثلاثة أيام أولها يوم النحر<sup>(٧)</sup>، والأفضل يوم العيد بعد طلوع

وفي مرسل الصدوق: «ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقرة»<sup>(١)</sup> قال: «وكان علي عليه السلام يقول: ضح بشني فصاعدا، واشتره سليم الأذنين والعينين، واستقبل القبلة، وقل حين تريد أن تذبح: وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم منك ولك، اللهم تقبل مني، بسم الله الذي لا إله إلا هو، والله أكبر و صلى الله على محمد وعلى أهل بيته، ثم كل واطعم»<sup>(٢)</sup>، وعن الكاظم عليه السلام في موثق ابن جعفر «سألت عن الأضحية فقال عليه السلام: ضحّ بكبش أملح أقرن فحلا سمينا، فإن لم تجد كبشا سمينا فمن فحولة المعز أو موجوء من الضأن أو المعز، فإن لم تجد فنعجة من الضأن سمينة»<sup>(٣)</sup> وعن الفقيه قال: «قال رسول الله ﷺ استفرها ضحايكم فإنها مطاياكم على الصراط»<sup>(٤)</sup>.

(٧) إجماعا، ونصا، ففي صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن الأضحية كم هو بمنى؟ قال عليه السلام: أربعة أيام، وسألت عن الأضحية في غير منى فقال عليه السلام: ثلاثة أيام»<sup>(٥)</sup>، وعن الساباطي عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن الأضحية فقال عليه السلام: أربعة أيام، وعن الأضحية في سائر البلدان فقال عليه السلام: ثلاثة أيام»<sup>(٦)</sup>.

و أما قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «الأضحية يومان بعد يوم النحر و يوم واحد بالأمصار»<sup>(٧)</sup>، وقول الصادق عليه السلام في خبر الأسدي: «أما بمنى

(١) و (٢) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب الذبح حديث: ٩ و ذيل ١٢.

(٣) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب الذبح حديث: ١٢.

(٤) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب الذبح حديث: ١.

(٥) و (٦) و (٧) الوسائل باب: ٦ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٢ و ٧ و ٦.

الشمس إلى أن يمضي قدر صلاة العيد<sup>(٨)</sup>.

(مسألة ٤): يجزي الهدي عن الأضحية<sup>(٩)</sup>.

(مسألة ٥): لو لم يجد الأضحية يستحب التصديق بتمنيتها و مع اختلاف الأئمان يجزي الأدنى و الأولى جمع الأعلى و الوسط و الأدنى، و التصديق بثلاث الجميع، و يأخذ من القيمتين النصف، و من الأربع الربع<sup>(١٠)</sup>، و هكذا.

فثلاثة أيام و أما في البلدان فيوم واحد<sup>(١١)</sup> فمحمول على الندب و الاستباق إلى الخير.

(٨) لموثق سماعة عن الصادق عليه السلام: «قلت له: متى تذبح؟ قال عليه السلام: إذا انصرف الإمام، قلت: فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام فأصلي بهم جماعة فقال عليه السلام: إذا استقلت الشمس» المحمول على الندب بقريئة غيره.

(٩) لصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «يجزي الهدي عن الأضحية»<sup>(٢)</sup>، و في صحيح ابن مسلم: «يجزي في الأضحية هديه»<sup>(٣)</sup>، و الجمع أولى بعنوان الرجاء.

(١٠) لظهور الإجماع، و يدل على الأخير أيضاً خبر عبد الله: «كنا بمكة فأصابنا غلاء في الأضاحي فاشترينا بدينار، ثم بدينارين، ثم بلغت سبعة ثم لم توجد بقليل و لا كثير، فوقع عليه السلام انظروا إلى الثمن الأول و الثاني و الثالث ثم تصدقوا بمثل ثلثه»<sup>(٤)</sup> و الظاهر أن الثلث من باب مورد السؤال و إلا فمن القيمتين يؤخذ النصف، و من الأربع الربع و هكذا، و اقتصار الأصحاب على الثلث إنما هو تبعاً للرواية.

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب صلاة العيد حديث: ٣ (كتاب الصلاة).

(٢) راجع الوافي ج: ٨ صفحة: ١٦٩ باب: ١٤٥ من أبواب بدو المشاعر والمناسك.

(٣) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب الذبح حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الذبح حديث: ١.

- (مسألة ٦): يجوز ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام<sup>(١١)</sup>.
- (مسألة ٧): مصرف الأضحية مصرف الهدي الواجب على ما تقدّم، لكنه هنا على نحو من الأفضلية<sup>(١٢)</sup>.
- (مسألة ٨): يجوز بيع لحوم الأضحية بقصد التصدق بثمنها<sup>(١٣)</sup>، وهل يجوز بيع اللحوم بقصد تملك الثمن؟ فيه إشكال<sup>(١٤)</sup>.

(١١) للأصل، وقاعدة السلطنة، وقول أبي عبد الله عليه السلام في موثق أبي الصباح: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث، ثم أذن فيها وقال: كلوا من لحوم الأضاحي بعد ذلك وادخروا»<sup>(١)</sup>، وفي خبر جابر الأنصاري قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله أن لا نأكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام، ثم أذن لنا أن نأكل ونقدّد ونهدي إلى أهلينا»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار.

وما دل على المنع - كقوله عليه السلام: «لا يتزوّد الحاج من أضحيته وله أن يأكل منها بمنى أيامها»<sup>(٣)</sup> و مثله غيره وما تقدم منسوخ بهذه الأخبار.

(١٢) تقدم في مصرف الهدي الواجب قصور الأدلة عن إثبات إيجاب الأكل، والهدية، والتصدق فهنا أولى، فيجوز له أكل الكل، وإهداء الكل، وكذا التصدق بالكل، للأصل كما صرح به في المستند.

(١٣) للأصل، وقاعدة السلطنة.

(١٤) أما أصل الجواز فلا إشكال فيه، لقاعدة السلطنة - كما تقدم - وأما كونه من الأضحية ففيه إشكال، لاحتمال الانصراف عنه إلا أن يقال: إنها عبارة عن مجرد الذبح بهذا القصد، لكنه مخالف لظواهر الأخبار، وسيرة المسلمين في الأعصار والأمصار.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(مسألة ٩): يجوز قصد الأضحية و العقيقة بشاة<sup>(١٥)</sup>.

(مسألة ١٠): يستحب التصدق بجلود الأضاحي، بل يكره أخذها و إعطاؤها أجرة للجزار<sup>(١٦)</sup>.

(مسألة ١١): يكره التضحية بالثور و الموجه، و ما رياه<sup>(١٧)</sup>.

(١٥) للإطلاق في كل منهما و لكن الأحوط الترك.

(١٦) لقول الصادق عليه السلام في رواية ابن عمار: «يستفح بجلد الأضحية و يشتري به المتاع، و إن تصدق به فهو أفضل»<sup>(١)</sup>، و في صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن جلود الأضاحي هل يصلح لمن ضحى بها أن يجعلها جراباً؟ قال عليه السلام لا يصلح أن يجعلها جراباً إلا أن يتصدق بثمانها»<sup>(٢)</sup> المحمول على الكراهة.

(١٧) تقدم ما يدل على كراهة الأولين في الهدى، و يدل على الأخير خبر ابن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت «جعلت فداك كان عندي كبش سمين لأضحى به فلما أخذته و أضجعتة نظر إليّ فرحمته و رفقت عليه ثمّ إنني ذبحته فقال عليه السلام لي: ما كنت أحب لك أن تفعل، لا تريين شيئاً من هذا ثمّ تذبحه»<sup>(٣)</sup>، و عن الكاظم عليه السلام في مرسل الفقيه: «لا يضحي بشيء من الدواجن»<sup>(٤)</sup> و الدجن: الشاة التي تألفت البيت كما عن بعض اللغويين. و الظاهر أن ذكر الشاة من باب المثال و إلا فكل ما يألف بالبيت يسمى داجناً و يقال: دجنه في بيته إذا ألفه و لزمه. ثمّ إنه ذكر المحقق في الشرائع كراهة التضحية بالجاموس أيضاً و لم أجد له نص إلا أن يستفاد من كراهة التضحية بالثور<sup>(٥)</sup>، و ادعاء بعض الاتفاق على كراهة تضحية الجاموس و ثبوته مشكل.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الذبح حديث: ٢ و ٤.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٦١ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٢.

(٥) راجع صفحة: ٢٨٤.

## فصل في الحلق أو التقصير

الثالث من أفعال منى الحلق أو التقصير:

(مسألة ١): يجب الحلق أو التقصير - على التخيير - بمنى بعد ذبح الهدي، وقبل المضيّ إلى الطواف<sup>(١)</sup>.

---

## فصل في الحلق أو التقصير

(١) أما أصل الوجوب في الجملة فيدل عليه الإجماع، والنصوص، قال أبو عبد الله عليه السلام في الصحيح: «إذا ذبحت أضحيّتك فاحلق رأسك، و اغتسل، و قلّم أظفارك، و خذ من شاربك»<sup>(١)</sup>، و في خبر أبي بصير قال: «سألتُه عن رجل جهل أن يقصّر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى؟ قال عليه السلام: فليرجع إلى منى حتى يحلق شعره أو يقصر - الحديث -»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك مما يأتي من الأخبار، كما يأتي ما يدل على التخيير بينهما، فما نسب إلى التبيان، و مجمع البيان من الندب شاذ مردود.

و أما كونه بمنى فيدل عليه الإجماع، و النصوص منها ما تقدم من خبر أبي بصير، و منها قول الصادق عليه السلام لسعيد الأعرج: «إن لم يكن عليهنّ ذبح فليأخذن من شعورهن و يقصّرن من أظفارهن و يمضين إلى مكة في وجوههن»<sup>(٣)</sup>، و تدل عليه السيرة المستمرة خلفا عن سلف بحيث يجعلونه من الواجبات.

---

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٢.

ووقته إلى آخر أيام التشريق<sup>(٢)</sup>، وإن كان الأحوط أن يكون في يوم النحر بعد الذبح<sup>(٣)</sup>.

فما نسب إلى الغنية، والإصباح من أنه ينبغي أن يكون بمنى فإن أراد الوجوب فلا خلاف في البين، وإن أراد الندب فلا وجه له وأما في خبر مسمع قال: «سألت أبا عبد الله<sup>(٤)</sup> عن رجل نسي أن يحلق رأسه أو يقصر حتى نفر، قال<sup>(٥)</sup>: يحلق في الطريق أو أين كان»<sup>(١)</sup> وخبر أبي بصير عن الصادق<sup>(٦)</sup>: «في رجل زار البيت ولم يحلق رأسه قال<sup>(٧)</sup>: يحلق بمكة ويحمل شعره إلى منى وليس عليه شيء»<sup>(٢)</sup> فمحمول على من لم يتمكن من العود إلى منى.

وأما كونه بعد الذبح، فلظاهر جملة من النصوص منها: قول الصادق<sup>(٨)</sup> في خبر عمر بن يزيد: «إذا ذبحت أضحتك فاحلق رأسك، واغتسل، وقلم أظفارك، وخذ من شاربك»<sup>(٣)</sup>، وقوله<sup>(٩)</sup> في خبر ابن دراج: «تبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق، وفي العقيقة بالحلق قبل الذبح»<sup>(٤)</sup> ويأتي ما يدل عليه في المسائل الآتية.

(٢) للأصل، والإطلاقات خصوصاً إطلاق قوله تعالى ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(٥)</sup> والذبح يمتد وقته من طلوع الشمس من يوم النحر إلى آخر اليوم الثالث عشر اختياراً فيمتد وقت الحلق أو التقصير أيضاً كذلك.

(٣) نسب إلى المشهور أنه يجب أن يكون الحلق أو التقصير يوم النحر،

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ٣.

(٥) سورة البقرة: ١٩٦.

(مسألة ٢): يتخير بين الحلق أو التقصير، و الحلق أفضل - خصوصاً للملبّد، و الصّرورة، و معقوص الشعر (٤).

لخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله: «كان رسول الله ﷺ يوم النحر يحلق رأسه»<sup>(١)</sup> و الأخبار الدالة على حلية كل شيء حرم على المحرم يوم النحر إلا النساء - التي يأتي بعضها، و للاتفاق على الإجزاء فيه دون غيره. و الكل مردود. أما الأول: فلائنه لا يدل على أزيد من الجواز. و أما الثاني: فلأن حلية المحرمات الإحرامية إلا النساء في يوم النحر على فرض التقصير أعم من وجوبه فيه و يصح حتى مع استحبابه فيه، و كذا الأخير، لأن الإجزاء غير الوجوب، و لذا ذهب أبو الصلاح إلى امتداده الى آخر أيام التشريق، و لكن لا يزور البيت قبله و استحسنة العلامة ﷺ في المنتهى و التذكرة.

(٤) البحث في أصل الوجوب التخيري و عدم تعيين أحدهما.

تارة: بحس الأصل.

و أخرى: بحسب الإجماع.

و ثالثة: بحسب الأدلة.

و رابعة: بحسب الاعتبار.

أما الأول: التعيين تكليف زائد مقتضى الأصل عدمه مطلقاً ما لم يدل عليه

دليل بالخصوص.

أما الثاني: فلا إجماع على أصل التخيير مطلقاً حتى بالنسبة إلى الثلاثة، و لا على التعيين بالنسبة إلى الثلاثة و إن ذهب إليه جمع من القدماء على اختلاف تعبيراتهم. نعم، المشهور هو التخيير حتى بالنسبة إلى الثلاثة و اتفقت الكلمة على التخيير بالنسبة إلى غيرهم.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ١٢.

وأما الأدلة فهي على أقسام:

منها: الآية الكريمة «لَتَذْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ»<sup>(١)</sup> بعد الإجماع على عدم وجوب الجمع بينهما، وأرسل في مجمع البيان إرسال المسلمات أنها تدل على التخيير، وأما الحمل على الجمع باعتبار الثلاثة وغيرهم فهو وإن اقتضاه ظاهر كلمة الواو، ولكنه موجب للإجمال في هذا الحكم العام البلوى مع شدة الاحتياج إلى البيان، ولو فرض دلالتها على تعيين الحلق للثلاثة تكون إرشادا محضا بالنسبة إلى الملبد، والمعقوص في الأزمنة القديمة التي كانت تجتمع الوساخة في الشعور خصوصا في الأسفار سيما مع كشف الرأس وتجرده عن الغطاء ونحوه وبالجملية استفادة الوجوب التعيني مع هذه القرائن مشكل جدا.

ومنها: صحيح الحلبي: «من لبّد شعره أو عقصه فليس له أن يقصر وعليه الحلق، ومن لم يلبّد تخير إن شاء قصر وإن شاء حلق، والحلق أفضل»<sup>(٢)</sup> وفي صحيح ابن سالم: «إذا عقص الرجل رأسه أو لبّده في الحج أو العمرة فقد وجب عليه الحلق»<sup>(٣)</sup>.

ومنها: خبر أبي سعيد: «يجب الحلق على ثلاثة نفر: رجل لبّد ورجل حج بدء لم يحج قبلها، ورجل عقص رأسه»<sup>(٤)</sup>، وفي خبر أبي بصير: «على الصلوة أن يحلق رأسه ولا يقصر إنما التقصير لمن قد حج حجة الإسلام»<sup>(٥)</sup> وصحيح معاوية: «إذا أحرمت فعقست شعر رأسك، أو لبّدته فقد وجب عليك الحلق وليس لك التقصير، وإن أنت لم تفعل فمخير لك التقصير والحلق في الحج وليس في المتعة إلا التقصير»<sup>(٦)</sup>، وفي صحيحه الآخر: «ينبغي للصلوة أن يحلق

(١) سورة الفتح: ٢٨.

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١٥ و ٢ و ٣ و ٥.

(٦) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٨.

الحلق وليس له التقصير»<sup>(١)</sup>، وفي خبر ابن خالد: «ليس للصورة أن يقصّر وعليه أن يحلق»<sup>(٢)</sup> وفي خبر عمار: «عن رجل برأسه قروح لا يقدر على الحلق فقال ﷺ إن كان قد حج قبلها، فليجز شعره، وإن كان لم يحج فلا بد له من الحلق»<sup>(٣)</sup>.

و يرد عليها.. أولاً: ومنها بهجر الأصحاب عنها، منهم المحقق، والشهيدان وغيرهم من الأعظم.

و ثانياً: خبر عمار: «وإن كان لم يحج فلا بد له من الحلق» مع كونه مخالفاً لقاعدة الحرج لأن برأسه قروح كيف يصح الأخذ بإطلاقه.

و ثالثاً: إن التعليل في خبر ابن مهران «كيف صار الحلق على الصلوة واجبا دون من قد حج؟ قال ﷺ ليصير بذلك موسماً بسمه الآمنين، ألا تسمع قول الله عز وجل ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَهُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾»<sup>(٤)</sup> ظاهر في أنه من الآداب، وكذا صحيح الحلبي: «استغفر رسول الله ﷺ للمحلّقين ثلاث مرات»<sup>(٥)</sup>، وحسن حريز قال: «قال رسول الله ﷺ يوم الحديبية: اللهم اغفر للمحلّقين مرتين، قيل: و للمقصرين يا رسول الله ﷺ قال: و للمقصرين»<sup>(٦)</sup> فإن مثل هذه التعبيرات من أمارات الرجحان لا الوجوب، و ذكر الوجوب و إرادة النذب شائع في الأخبار، وكذا إرادة النذب فيما هو ظاهر في الوجوب و لا ريب في أفضلية الحلق من التقصير، لأنه نحو تذلل لله تعالى، و في الدعاء المأثور عن السجادة ﷺ في الصلاة على آدم: «و المنيب الذي لم يصر على معصيتك و سائق المتذللين يحلق رأسه في حرمك»، و قوله ﷺ أيضاً: «و أول مجتبي للنبوّة برحمتك و ساحف شعر رأسه تذلاً في حرمك» و السحف بمعنى الحلق فالجزم بالوجوب مشكل.

(١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ١ و ٤ و ١٤.

بل هو الأحوط<sup>(٥)</sup>، وليس على النساء حلق، و يتعين عليهن التقصير<sup>(٦)</sup>، بل الحلق حرام عليهن<sup>(٧)</sup>.

(مسألة ٣): هل يكون وجوب الحلق - على فرضه - نفسياً أو غيرياً؟ بمعنى أنه لا يحصل التحلل لو قصر أو حصل ولكنه اثم في ترك الحلق؟ الظاهر هو الأخير<sup>(٨)</sup>، ويمكن أن يكون نفسياً و غيرياً أيضاً<sup>(٩)</sup>.  
(مسألة ٤): يصح الحلق بعد الذبح و لو لم يقسم بعد<sup>(١٠)</sup>.

(٥) ظهر وجه الاحتياط مما تقدم.

(٦) نصا و إجماعا ففي وصية النبي ﷺ لعليّ عليه السلام: ليس على النساء جمعة - إلى أن قال ﷺ - و لا استلام الحجر و لا حلق<sup>(١)</sup>، و عن الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «و ليس على النساء حلق و يجزيهنّ التقصير»<sup>(٢)</sup>.

(٧) لإجماع المختلف، و الرضوي المنجبر: «نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها»<sup>(٣)</sup>، و مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين كونه للإحلال أو للمصاب أو غيرهما، و يشهد له استقباح المشرعة بل مطلق أهل العرف لذلك.  
(٨) لأصالة عدم التقييد.

(٩) و لكن النفسية بلا دليل، كما عرفت ثم إن حكمة حلق الرأس للصورة علامة أنه حج آمننا مطمئنا مع فراغ البال و عدم اضطراب الحال كما تقدم في خبر ابن مهران، و يمكن أن تكون الحكمة التفاؤل بالخير بأن يكون دفع الشعر عن رأسه كناية عن سقوط جميع ذنوبه بالحج في أول وروده إلى بيت ربّه و يفرح بذلك و يرغب في الحج بعد ذلك أيضاً.  
(١٠) لظهور الإطلاق إلا أن يدعى الانصراف.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٤ و ٣.

(٣) سنن الترمذي كتاب الحج ٧٥ و في النسائي كتاب الزينة باب: ٤.

(مسألة ٥): من لم يتمكن من الذبح، و كان تكليفه وضع ثمنه عند ثقة أمين، أو لم يتمكن من ذلك أيضاً و كان تكليفه الصوم هل يجب أن يكون الحلق أو التقصير بعد الوضع أو بعد صوم ثلاثة أيام أو لا؟ (١١).

(مسألة ٦): ظاهر بعض الأخبار (١٢) إنما هو فيما إذا كان التلييد، أو عقص الشعر للحج أو العمرة، فلا يشمل ما إذا كان لغيرهما، فوجوب الحلق إذا كان لجهة أخرى مشكل على فرض الوجوب (١٣)، كما أن المنساق من الأدلة ما إذا كانت في البين مشقة عرفية، فلو لم تكن مشقة بل كان العقص من العادة الجارية - كهذا الزمان - ففي وجوب الحلق بل الجزم بأصل الرجحان إشكال (١٤).

(مسألة ٧): لو حلقت المرأة رأسها لا يجزي عن التقصير و كذا لو حلق الرجل لحيته (١٥).

(١١) مقتضى الأصل عدم الوجوب إلا مع وجود دليل على جريان أحكام المبدل على البديل من هذه الجهة أيضاً.

(١٢) تقدم في صحيح ابن سالم عن الصادق عليه السلام: «إذا عقص الرجل رأسه أو لبده في الحج أو العمرة - الحديث -» (١) و قريب منه صحيح ابن عمار (٢).

(١٣) لانصراف الأخبار عنه.

(١٤) لأنه خلاف منساق الأدلة، ثم إنه هل تكون حرمة التقصير - على فرض الثبوت - ذاتية أو تشريعية؟ الأخيرة معلومة و الأولى مشكوكة و المرجع فيها البراءة، و أما حلق المرأة رأسها، فالظاهر كونه ذاتية.

(١٥) أما الأول: فلما مر آنفاً.

- (مسألة ٨): هل تجب الكفارة بالحلُق المحرّم (١٦) أو لا تجب؟ (١٧)  
 وجهان، الأوجه الأخير (١٨).  
 (مسألة ٩): يجزي المسمى في التقصير للرجل و المرأة (١٩).

و أما الثاني: فلاّنه منهي عنه و التقصير عبادة و النهي في العبادة يوجب الفساد. هذا إذا كان باقيا على هذا قصد إلى تمام الحلُق.  
 و لكن لو قصد الحلُق و حلُق جزءا يسيرا من اللحية بحيث لا يصدق عليه حلُق اللحية فهل يجزي ذلك في التقصير، لصدق التقصير بالنسبة إليه أو لا يجزي، لأن التقصير أمر قصدي في مقابل الحلُق و المفروض عدم تحقيقه؟ وجهان: الظاهر هو الأخير، وكذا الكلام في حلُق المرأة رأسها.  
 نعم لو كان المنوي التقصير و كان قصد الحلُق من باب تعدد المطلوب فحلُق شيئا يسيرا من الشعر ثمّ انصرف عن قصده، فالظاهر الإجزاء حينئذ.  
 (١٦) لوقوع الحلُق قبل التقصير، فيشمله ما دل على الكفارة في إزالة الشعر.

- (١٧) بدعوى انصراف ما دل على وجوبها عن مثله، و الشك في الشمول يكفي في عدم صحة التمسك بالإطلاق فيرجع إلى أصالة البراءة و هو الأوجه.  
 (١٨) لما عرفت أنّها، و لكن الأحوط الكفارة.  
 (١٩) للإطلاقات الشاملة له، و عن الصادق عليه السلام في صحيح عمر بن يزيد: «ثمّ أنت منزلك فقصر من شعرك و حلّ لك كل شيء»<sup>(١)</sup>، و في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «إني لما قضيت نسكي للعمرة أتيت أهلي و لم أقصر - إلى أن قال - فلما غلبتها قرضت بعض شعرها بأسنانها، فقال عليه السلام: رحمها الله كانت أفقه منك عليك بدنة و ليس عليها شيء»<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الحلُق و التقصير حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحلُق و التقصير حديث: ٢.

والأولى للمرأة الجمع بين قص الشعر و قص الظفر<sup>(٢٠)</sup>، كما أنَّ الأولى أن يكون مقدار شعرها بقدر الأنملة<sup>(٢١)</sup> والخشى المشكل تتخير بينهما<sup>(٢٢)</sup>.

(مسألة ١٠): يجب تقديم الحلق أو التقصير على زيارة البيت لطواف الحج والسعي<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٠) لقول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «فليأخذن من شعورهن، و يقصرن من أظفارهن»<sup>(١)</sup> المحمول بالنسبة إلى الجمع بينهما على مطلق الأولوية جمعا وإجماعا.

(٢١) لمرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «تقصر المرأة من شعرها لعمرتها مقدار الأنملة»<sup>(٢)</sup>، المحمول على مطلق الأولوية إن أريد بها الحد الخاص، ويمكن أن تجعل كناية عن مطلق المسمى، لشبوع هذا الاستعمال لذلك عرفا.

(٢٢) للأصل بعد الشك في ثبوت حرمة الحلق على فرض ثبوتها عليها.

(٢٣) أرسل ذلك إرسال المسلمات بلا وجدان خلاف فيه - كما في الجواهر - أو بلا ريب - كما في المدارك - وفي صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل زار البيت قبل أن يحلق فقال عليه السلام إن كان زار البيت قبل أن يحلق رأسه وهو عالم أن ذلك لا ينبغي له فإن عليه دم شاة»<sup>(٣)</sup>، وفي صحيح ابن حرمان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل زار البيت قبل أن يحلق قال عليه السلام لا ينبغي إلا أن يكون ناسيا، ثم قال عليه السلام: إن رسول الله ﷺ أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم: يا رسول الله ﷺ ذبحت قبل أن أرمي، وقال بعضهم ذبحت قبل أن أحلق، فلم يتركوا شيئا أخروه وكان ينبغي أن يقدموه ولا شيئا قدموه كان

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب التقصير حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١.

فلو عكس عالماً عامداً أعاد، وجبره بشاة<sup>(٢٤)</sup> ولو كان ذلك ناسياً، أو جاهلاً أعاد ولا شيء عليه<sup>(٢٥)</sup> وكلمة أعاد الطواف أعاد السعي أيضاً<sup>(٢٦)</sup>

ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قال ﷺ: «لا حرج»<sup>(١)</sup> ويستفاد منه أن الترتيب كان معهوداً في تلك الأزمنة، أيضاً، ولكن استفادة الوجوب من الأخبار مشكل لاشتمالها على لفظ: «لا ينبغي» و«لا حرج» وإيجاب الكفارة أعم من الوجوب إلا أن ظهور التسالم، والشهرة المحققة، وسيرة المتشعبة خلفاً عن سلف على الوجوب يدفع ذلك كله.

(٢٤) أما الإعادة: فيدل عليها - مضافاً إلى الإجماع - صحيح ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة رمت العقبة وذهبت ولم تقصر حتى زارت البيت و طافت وسعت من الليل ما حالها وما حال الرجل إذا فعل ذلك؟ قال عليه السلام: لا بأس به يقصر ويطوف للزيارة ثم قد أحل من كل شيء»<sup>(٢)</sup> هذا مع إمكان أن يقال: إن الطواف المأتي به وقع منهياً عنه، والنهي في العبادة يوجب الفساد. وأما الكفارة: فلصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل زار البيت قبل أن يحلق فقال عليه السلام: إن كان زار البيت قبل أن يحلق رأسه وهو عالم أن ذلك لا ينبغي له، فإن عليه ذبح شاة»<sup>(٣)</sup>.

(٢٥) أما وجوب الإعادة: فلظهور الإطلاق، والاتفاق ولا ينافيه ما تقدم من قوله ﷺ: «لا حرج» لما مر من أنه محكوم بظهور التسالم والشهرة، السيرة. وأما عدم الكفارة: فللأصل، والإجماع، ومفهوم صحيح ابن مسلم ولا ينافيه ما تقدم من قوله ﷺ: «لا حرج» لأنه أعم من نفي الإعادة.

(٢٦) لوجوب الترتيب بينهما ولا يحصل إلا بذلك.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٢.

ولو قدّم الطواف على الذبح، أو على الرمي فهو كالقديم على التقصير على الأحوط (٢٧).

(مسألة ١١): تقدم أنه يجب أن يحلق، أو يقصر بمنى فلو رحل عالماً، أو جاهلاً، أو ناسياً رجع فحلق أو قصر بها (٢٨)، و لو لم يتمكن من

(٢٧) يعني: أنه لو قصر و لم يذبح، أو لم يرم نسياناً، أو جهلاً، أو عمداً و طاف قبل الذبح أو الرمي فهو ملحق بتقديم الطواف على التقصير في وجوب إعادة الطواف و الكفارة بلا فرق في الحكم المذكور بين تقديم الطواف على خصوص التقصير أو على الذبح فقط أو الرمي كذلك، أو هما معا، و جعل الإلحاق في المسالك و المدارك أجود و هو بالنسبة إلى الإعادة حسن، لأن المنساق من اعتبار الترتيب ذلك و لكن بالنسبة إلى ثبوت الكفارة في صورة العمد مشكل، و مقتضى الأصل عدمها.

إلا أن يقال: إن ذكر الحلق في ما تقدم من صحيح ابن مسلم<sup>(١)</sup> و في كلمات الأصحاب ليس لخصوصية فيه، بل المناط كله في الكفارة تحقق مخالفة الترتيب بأي نحو كان بلا فرق بين تقدم الطواف على جميع مناسك منى أو بعضها.

(٢٨) نصاً، و إجماعاً، و في صحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله<sup>عليه السلام</sup> عن رجل نسي أن يقصر من شعره أو يحلقه حتى ارتحل من منى؟ قال<sup>عليه السلام</sup> يرجع إلى منى حتى يلقي شعره بها حلقاً كان أو تقصيراً»<sup>(٢)</sup> و في خبر أبي بصير قال: «سألته عن رجل جهل أن يقصر من رأسه أو يحلق حتى ارتحل من منى قال<sup>عليه السلام</sup> فليرجع إلى منى حتى يحلق شعره بها أو يقصر»<sup>(٣)</sup>.

وأما خبر مسمع عنه<sup>عليه السلام</sup> أيضاً: «رجل نسي أن يحلق رأسه أو يقصر حتى

(١) تقدم في صفحة: ٣٣٤.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١ و ٤.

الرجوع يجب عليه أن يحلق أو يقصر في مكانه<sup>(٢٩)</sup>، ويستحب أن يبعث به إلى منى<sup>(٣٠)</sup> بل هو الأحوط<sup>(٣١)</sup>، ولو لم يتمكن من البعث سقط ولا

نفر قال ﷺ: يحلق إذا ذكر في الطريق أو أين كان<sup>(١)</sup>، فمحمول على عدم التمكن من الرجوع جمعا، وإجماعا، وكذا خبر أبي بصير عنه ﷺ: «في رجل زار البيت و لم يحلق رأسه قال ﷺ: يحلق بمكة و يحمل شعره بمنى»<sup>(٢)</sup>.

(٢٩) نضا تقدم في خبر مسمع وإجماعا.

(٣٠) استحباب أصل البعث هو المشهور، لجملته من الأخبار كقول الصادق ﷺ في خبر أبي الصباح الكناني: «ما يعجبني أن يلقي شعره إلا بمنى»<sup>(٣)</sup>، و عنه ﷺ في صحيح ابن عمار: «أنه كان يكره أن يخرج الشعر من منى و يقول: من أخرجه فعليه أن يرده»<sup>(٤)</sup>، و عنه ﷺ أيضاً في صحيح المرادي: «ليس له أن يلقي شعره إلا بمنى»<sup>(٥)</sup> و في خبر علي بن أبي حمزة: «و ليحمل الشعر إذا حلق بمكة إلى منى»<sup>(٦)</sup>.

و قوله ﷺ: «ما يعجبني» وأنه: «كان يكره» ظاهر في الاستحباب، فيصلح لصرف غيرهما عن الظهور في الوجوب مع قصور سند بعضها.

فيما يظهر عن الشيخ في النهاية - و المحقق في الشرائع، و صاحب الحقائق - من الوجوب لا وجه له، مع أن النهاية ليس كتاب فتوى و المحقق ذهب إلى الندب في النافع، و صاحب الحقائق لم يحقق المسألة حتى التحقيق، كما أن ما عن العلامة ﷺ من التفصيل بين العامد فيجب و المعذور فلا يجب لا دليل عليه. (٣١) خروجاً عن شبهة الخلاف.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٢ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٣.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٥ و ٤ و ٢.

شيء عليه (٣٢).

(مسألة ١٢): يجزئ مسمى الحلق فيه (٣٣).

(مسألة ١٣): يستحب دفن الشعر في منى مطلقاً (٣٤)، بل يستحب الدفن مطلقاً (٣٥).

(٣٢) للأصل، والإجماع، وعلى فرض وجوب بعث الشعر إلى منى يسقط لو لم يتمكن منه.

(٣٣) لأن الحكم متعلق بطبيعة حلق الرأس وهي تتحقق بحلق البعض و الكل فيشملة الإطلاق كما صرح به في المستند وأرسله إرسال المسلمات.

(٣٤) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح معاوية بن عمار: «كان علي بن الحسين عليه السلام يدفن شعره في فسطاطه ويقول: كانوا يستحبون ذلك» (١) وعن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن الحسن والحسين عليهما السلام: «كانا يأمران أن تدفن شعورهما بمنى» (٢)، وعن الصادق عليه السلام: «إن المؤمن إذا حلق رأسه بمنى ثم دفنه جاء يوم القيامة وكل شعرة لها لسان تلبى باسم صاحبها» (٣) ولعل الحكمة في هذا الاستحباب أن الحلق والتقصير من مشاعر الحج يستحب أن يدفن في منى التي هي أيضاً من مشاعره ومحل وجوبهما.

ثم إنه نسب إلى الحلبي وجوب دفنه فيها، فالأحوط عدم تركه خروجاً عن خلافه، خصوصاً إن كان خروجه منها عمداً، لما نسب إلى العلامة من القول بالوجوب فيه دون ما إذا كان لعذر.

(٣٥) لقول أبي عبد الله عليه السلام: «يدفن الرجل أظفاره وشعره إذا أخذ منها و

هي سنة» (٤)، وعن النبي صلى الله عليه وآله: «كان يأمر بدفن سبعة أشياء من الإنسان: الشعر،

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٨ و ٣.

(٤) الوسائل باب: ٧٧ من أبواب آداب الحمام حديث: ٣ (كتاب الطهارة).

(مسألة ١٤): من ليس على رأسه شعر - خلقة أو عارضا سقط عنه الحلق و يتعين عليه التقصير<sup>(٣٦)</sup>، و الأحوط مع ذلك إمرار موسى على رأسه<sup>(٣٧)</sup>.

والظفر، و الدم، و الحيض و المشيمة، و السن، و العلقة<sup>(١)</sup>.  
(٣٦) أما سقوط الحلق: فلقاعدة انتفاء الحكم بانتفاء موضوعه، مضافا إلى الإجماع.  
و أما تعين التقصير: فلقاعدة أنه إذا تعذر أحد فردي الواجب التخيري يتعين الآخر.

(٣٧) البحث في إمرار موسى من جهتين.  
الأولى: في أصل وجوبه و ندبه.  
الثانية: في أنه يجزي عن التقصير أو لا.  
أما الأولى: فقليل بوجوبه مطلقا، لقاعدة الميسور.  
وفيه: أن الميسور إنما هو حلق الشعر و إذا لم يكن شعر في البين فلا موضوع لقاعدة الميسور عرفا، لأن إمرار موسى على ما ليس فيه شعر مباين عرفا مع الحلق و يكون لغوا.

و قيل بالوجوب بالنسبة إلى من حلق في إحرام عمرته و الاستحباب بالنسبة إلى الأقرع، لأنه المستفاد من الأخبار، كخبر أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتمتع أراد أن يقصر فحلق رأسه قال عليه السلام: عليه دم يهرقه فإذا كان يوم النحر أمر موسى على رأسه حين يريد أن يحلق»<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أنه إن فرضنا كون الحلق الأول يوم السابع من ذي الحجة - مثلا - ينبت مقدار قليل من الشعر إلى يوم النحر، كما هو المحسوس في خلال ثلاثة

(١) الوسائل باب: ٧٧ من أبواب آداب الحمام حديث: ٦ (كتاب الطهارة).

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١.

(مسألة ١٥): يستحب في الحلق مطلقاً - سواء كان في النسك وغيره - أن يبدأ من قرنه الأيمن، و يحلق إلى العظمين النابتين عند منتهى

أيام، فيمكن أن يقال: بالوجوب و الإجزاء حينئذ فلا وجه للتمسك بهذا الخبر لوجوب إمرار موسى مع عدم الشعر أصلاً على رأسه، كما لا وجه للتمسك للتفصيل بين من حلق في إحرام العمرة وغيره أيضاً.

و خبر الساباطي عنه عليه السلام أيضاً قال: «سألته عن رجل حلق رأسه قبل أن يذبح قال عليه السلام: يذبح و يعيد موسى لأن الله تعالى يقول ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾»<sup>(١)</sup>.

وفيه: أنه لا يستفاد منه أزيد من أصل الرجحان لفرض تحقق الحلق فلا يبقى موضوع للاستدلال بالآية الشريفة، مع إمكان حمل مثل هذه الأخبار على التقية من أبي حنيفة القائل بوجوب الإمرار، لما توهمه من قاعدة الميسور.

و خبر زارة: «إن رجلاً من أهل خراسان قدم حاجاً، و كان أقرع الرأس لا يحسن أن يلبي فاستفتي له أبا عبد الله عليه السلام فأمر له أن يلبي عنه، و أن يمر موسى على رأسه فإن ذلك يجزي عنه»<sup>(٢)</sup>.

وفيه: مضافاً إلى قصور سنده احتمال أن يكون على رأسه عدد قليل من الشعرات فيكون تقصيراً و يجزي من هذه الجهة، مع إمكان حمله على التقية أيضاً.

فتلخص: أن استفادة الوجوب مما ذكر لا وجه له في مقابل الأصل و إجماع الخلاف على الاستحباب.

و أما الثانية: فمقتضى الأصل عدم حصول الإحلال و التقصير بالإمرار و لا دليل على الخلاف إلا قوله عليه السلام في خبر الخراساني: «فإن ذلك يجزي عنه» مع احتمال الإجزاء في درك فضيلة الحلق لا حصول أصل التقصير.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٣.

الصدغين، وأن يستقبل القبلة، وأن يسمي، وأن يدعو بالمأثور (٣٨).  
(مسألة ١٦): يجب الترتيب بين الرمي، والذبح، والتقصير (٣٩)، فلو

(٣٨) نصا، وإجماعا في كل ذلك، ففي صحيح ابن عمار عن أبي جعفر عليه السلام: «أمر الحلاق أن يضع موسى على قرنه الأيمن ثم أمره أن يحلق و يسمي هو، وقال: اللهم أعطني بكل شعرة نورا يوم القيمة»<sup>(١)</sup>، وفي خبر غياث عن جعفر عن آبائه عليهم السلام: «السنّة في الحلق أن تبلغ العظمين»<sup>(٢)</sup>، وفي الفقه الرضوي: «إذا أردت أن تحلق رأسك فاستقبل القبلة وابدأ بالناصية و احلق إلى العظمين النابتين بحذاء الأذنين و قل اللهم - الدعاء - »<sup>(٣)</sup> و يمكن الحمل على التخيير بين الابتداء من الأيمن أو الناصية جمعا بينهما، و الظاهر أن التحديد إلى العظمين من باب الغالب المتعارف و ليس في مقام نفي غيره لو فرض إنبات الشعر على الأزيد منهما.

(٣٩) نسب ذلك إلى فقهاءنا المتأخرين رحمه الله و لم يخالفهم من متقدمهم إلا الشيخ في الخلاف - ولكنه قال في المبسوط بالوجوب - و أبو الصلاح، و ابن أبي عقيل، و ابن إدريس.

و استدل على الوجوب بقوله تعالى «وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ»<sup>(٤)</sup>، و بجملة من الأخبار: منها قول الصادق عليه السلام في خبر ابن يزيد: «إذا ذبحت أضحتك فاحلق رأسك - الحديث - »<sup>(٥)</sup> الظاهر في الترتيب، و قوله عليه السلام أيضاً في صحيح ابن عمار: «إذا رميت الجمرة فاشتر هديك»<sup>(٦)</sup>،

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ١ و ٢.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٩ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ١.

(٤) سورة البقرة: ١٩٦.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ١ و ٣.

قدم بعضها عالماً عامداً أثم ولا إعادة عليه<sup>(٤٠)</sup>، ولو كان الترتك لعذر من

وقوله ﷺ أيضاً في موثق جميل: «تبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ: «إن رسول الله ﷺ عجل النساء ليلاً من المزدلفة إلى منى وأمر من كان منهن عليها هدي أن ترمي ولا تبرح حتى تذبح»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار، ويدل عليه أيضاً ملازمة النبي ﷺ والأئمة ﷺ والمتشعبة على ذلك نحو ملازمتهم على الواجبات.

وأما صحيح جميل عن الصادق ﷺ: «أن رسول الله ﷺ أتاه أناس يوم النحر فقال بعضهم: يا رسول الله ﷺ إني حلقت قبل أن أذبح، وقال بعضهم: حلقت قبل أن أرمي فلم يتركوا شيئاً كان ينبغي أن يقدموه إلاً أخروه، ولا شيئاً كان ينبغي لهم أن يؤخروه إلا قدموه فقال ﷺ: «لا حرج»<sup>(٣)</sup> ومثله خبر أبي نصر<sup>(٤)</sup> وغيره فهو محمول على العذر من نسيان أو نحوه فلا وجه للاستناد إليه لعدم وجوب الترتيب، وحمل ما تقدم من الأخبار على الندب.

(٤٠) أما الإثم: فللأصل، والإجماع، على أنه واجب نفسي تعبدي - لا أن يكون شرطياً، ويشهد له صحيح ابن سنان عن الصادق ﷺ: «عن رجل حلق رأسه قبل أن يضحي قال ﷺ: لا بأس، وليس عليه شيء ولا يعودن»<sup>(٥)</sup>، بناء على إرادة الحرمة من النهي، ويمكن أن يستفاد من قوله ﷺ: «لا حرج» عدم الشرطية أيضاً - وترك كل واجب نفسي بلا عذر يوجب الإثم وإلا فلا وجه لوجوبه.

وأما عدم الإعادة: فلعدم كونه شرطاً للصحة وإن كان الأحوط الإعادة، جموداً على ظاهر خبر عمار عن الصادق ﷺ: «عن رجل حلق قبل أن يذبح قال ﷺ: يذبح ويعيد موسى، لأن الله تعالى يقول ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوقوف بالمشعر حديث: ٥.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ٤ و ٦ و ١٠.

(٥) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ٦.

نسيان، أو جهل ونحوهما، فلا إثم أيضاً<sup>(٤١)</sup>.

(مسألة ١٧): لو خرج من مكة وشك في أنه قصر أو لا يبني على التقصير<sup>(٤٢)</sup>، وكذا في الهدي، والرمي.

(مسألة ١٨): الظاهر أنه لا تعتبر الملكية في الهدي، فلو إباحت أحد لشخص للذبح في منى يصح ويجزي<sup>(٤٣)</sup>.

﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(١)</sup> إلا أنه موهون بظهور الإجماع على خلافه. ثم إنه ورد في خبر أبي بصير قوله عليه السلام: «إذا اشتريت أضحيتك وقمطتها في جانب رحلك فقد بلغ الهدي محله فإن أحببت أن تحلق فاحلق»<sup>(٢)</sup> ومثله ما عن أبي الحسن عليه السلام<sup>(٣)</sup>، وعن الشيخ رحمه الله في المبسوط الفتوى بمضمونها، ولكن قصور السند وهجر الأصحاب، وإمكان حملها على العذر يوهن الأخذ بإطلاقهما.

(٤١) لأنه لا وجه للإثم مع العذر المقبول، مضافاً إلى حديث الرفع.  
(٤٢) لقاعدة الفراغ، وأصالة عدم الغفلة والسهو بناء على عدم اختصاصهما بالصلاة، وكذا الكلام في الهدي والرمي.  
(٤٣) للإطلاقات الشاملة له، وكذا يجوز اشراؤه من الزكاة من سهم سبيل الله أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ٩.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الذبح حديث: ٧ و ذيله.

## فصل في مواطن التحليل

(مسألة ١): مواطن التحليل ثلاثة:

الأول يحل على المتمتع بعد الحلق أو التقصير كل شيء - إلا الطيب والنساء - حتى الصيد من حيث الإحرام<sup>(١)</sup>، ولكن الأحوط عدم التحلل

## فصل في مواطن التحليل

(١) إجماعاً، ونصوصاً منها قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «إذا ذبح الرجل و حلق فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء و الطيب، فإذا زار البيت و طاف و سعى بين الصفا و المروة فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا النساء، و إذا طاف طواف النساء فقد أحل من كل شيء أحرم منه إلا الصيد»<sup>(١)</sup> أي الحرمي لا الإحرام.

ثم إن الأخبار على أقسام ثلاثة:

الأول: ما تقدم من صحيح ابن عمار و هو صحيح سنداً، و صريح دلالة و عمل به الأصحاب.

الثاني: ما ذكر فيه الطيب فقط، كصحيح العلاء عنه عليه السلام أيضاً: «أني حلقت رأسي و ذبحت و أنا متمتع أطلي رأسي بالحناء؟ قال عليه السلام: نعم من غير أن تمس شيئاً من الطيب، قلت: فألبس القميص و أتقنع؟ قال عليه السلام: نعم»<sup>(٢)</sup>.

الثالث: ما يدل على حلية الطيب أيضاً. كصحيح ابن يسار عنه عليه السلام أيضاً:

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ١ و ٥.

من الصيد إلا بطواف النساء<sup>(٢)</sup>.

«عن المتمتع إذا حلق رأسه قبل أن يزور البيت يطليه بالحناء؟ قال ﷺ: نعم الحناء و الثياب و الطيب و كل شيء إلا النساء»<sup>(١)</sup>، و عن الخزاز: «رأيت أبا الحسن ﷺ بعد ما ذبح حلق ثم ضمّد رأسه بمسك و زار البيت»<sup>(٢)</sup>.

و لكن حمل القسم الثاني على أنه استغناء بذكر أحد الفردين عن الآخر اتكالا على المفروضية عند الراوي، و مع عدم صحة هذا الحمل، فهو موهون بالإعراض لا وجه للمعارضة بينه و بين القسم الأول.

و أما القسم الثالث فموهون بموافقة العامة و مخالفة الأصحاب و إمكان حمله على حج الأفراد فيسقط عن المعارضة أيضاً.

و أما ما نسب إلى ابن بابويه و ولده من التحلل بالرمي، لخبر قرب الإسناد عن علي بن أبي طالب: «إذا رميت جمرة العقبة فقد حل لك كل شيء حرم عليك إلا النساء»<sup>(٣)</sup> و مثله المنسوب إلى فقه الرضا<sup>(٤)</sup> فهو من الشواذ قولاً و مدركاً، و مخالف لإجماع الأصحاب بل المسلمين.

و أما الصيد فالحرمي منه باق على حرمة، للأصل، و الإطلاق و الإجماع منه يحلّ، لإطلاق ما تقدم من الأخبار، و ظهور الإجماع.

و تظهر الفائدة في حرمة أكل اللحم مطلقاً و تضاعف الكفارة إن صاد في الحرم، و الحلية و عدم الكفارة رأساً لو صاد في الحل على ما تقدم، و المنساق من قوله تعالى ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾<sup>(٥)</sup> الإحرام من كل جهة لا من جهة خاصة.

(٢) نسب ذلك في النهاية إلى مذهب علمائنا، ولكنه مخدوش، لأن في

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٧ و ١٠ و ١١.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١١ من أبواب الحلق و التقصير حديث: ٤.

(٥) سورة المائدة: ٩٦.

(مسألة ٢): لا تحلل النساء بالتقصير، فلا يحل العقد عليهن أيضاً، إلا بعد طواف النساء (٣).

(مسألة ٣): يترتب التحلل على تحقق الرمي، و الذبح، و التقصير، سواء وقع مترتباً أو بخلاف الترتيب (٤).

(مسألة ٤): يعتبر وقوع الثلاثة في منى في حصول التحلل (٥)، ولو قصر في غير منى مع عدم التمكن من الرجوع إليه و التقصير فيه يجزي ويحل (٦)، بل وكذا لو تعمد في الخروج من منى قبل الحلق أو التقصير ثم لم يتمكن من الرجوع إليها فإنه يجزي وإن أثم (٧)، و لو ترك الحلق أو التقصير في منى عمداً و اختياراً و قصر أو حلق في غيره - مع إمكان أن يأتي

المنتهى نسب الحلية بالحلق إلى علمائنا، و على أي تقدير المراد به الصيد الإجماعي دون الحرمي.

(٣) لأصالة بقاء الحرمة بكل ما تعلقت به بعد عقد الإحرام و مما تعلقت الحرمة به العقد عليهن.

(٤) لوقوعها صحيحة، و الترتيب واجب مستقل لا أن يكون شرطاً للصحة. نعم أثم مع التعمد في ترك الترتيب لا أن يكون التقصير باطلاً.

(٥) لظهور الأدلة في ذلك، مضافاً إلى السيرة خلفاً عن سلف بالتزامهم عليه نحو الالتزام بالواجبات.

(٦) لتعذر التقصير في منى حينئذ فيسقط اعتبار المحل حينئذ إجماعاً و مقتضى الإطلاقات و العمومات ترتب الأكثر على التقصير أين ما تحقق بعد تعذر المحل.

(٧) أما الإجزاء، فلتحقق الحلق أو التقصير عرفاً مع تعذر المحل. و أما الإثم فلائنه ترك الواجب عمداً و اختياراً و هو مراعاة المحل مع إمكانه أولاً.

بهما في منى - صح تقصيره وإن أثم<sup>(٨)</sup>.

(مسألة ٥): يحلّ لغير المتمتع بعد التقصير الطيب أيضاً<sup>(٩)</sup>، سواء قدم الطواف والسعي أو لا<sup>(١٠)</sup>.

(٨) أما الإثم: فلأنه ترك الواجب عن عمد واختيار، وأما صحة الحلق أو التقصير: لأن وجوب كونه في منى واجب مستقل لا أن يكون شرطاً للحلق أو التقصير.

(٩) على المشهور، لصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام «قال: سئل ابن عباس هل كان رسول الله ﷺ يتطيب قبل أن يزور البيت؟ قال: رأيت رسول الله يضمّد رأسه بالمسك قبل أن يزور»<sup>(١)</sup> لأن رسول الله لم يكن متمتعاً، وفي خبر الخزاز: «رأيت أبا الحسن عليه السلام بعد ما ذبح وحلق ثمّ ضمّد رأسه بمسك و زار البيت وعليه قميص وكان متمتعاً»<sup>(٢)</sup> بعد حمله على أن الطواف طواف النساء، وكذا صحيح عبد الرحمن عن أبي الحسن قال: ولد لأبي الحسن عليه السلام مولود بمنى فأرسل إلينا يوم النحر بخبيص فيه زعفران، وكنا قد حلّقنا قال عبد الرحمن فأكلت أنا، وأبي الكاهلي و مرازم أن يأكلا منه، وقالوا لم نزر البيت، فسمع أبو الحسن عليه السلام كلامنا، فقال لمصادف وكان هو الرسول الذي جاءنا به: في أي شيء كانوا يتكلمون؟ فقال: أكل عبد الرحمن، وأبي الآخران فقالا: لم نزر بعد البيت، فقال عليه السلام أصاب عبد الرحمن، ثمّ قال: أما تذكر حين أتينا به في مثل هذا اليوم فأكلت أنا منه وأبي عبد الله أخي أن يأكل منه، فلما جاء أبي حرشه عليّ فقال يا أبا عبد الله إن موسى أكل خبيصا فيه زعفران ولم يزر بعد فقال أبي: وهو أفقه منك، أليس قد حلّقتم رؤوسكم<sup>(٣)</sup>.

(١٠) لإطلاق خبر الخزاز وغيره الشامل لهما.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٣.

والأحوط الاقتصار على الأول<sup>(١)</sup>.

الثاني من مواطن التحليل: إذا طاف المتمتع - بعد مناسك منى - للحج، وصلى وسعى حلّ له الطيب أيضاً<sup>(٢)</sup>.

(مسألة ٦): لو قدّم المتمتع الطواف والسعي للضرورة على أعمال

(١١) خروجاً عن خلاف الشهيد حيث اشترط ذلك، ولكن لا وجه له بل هو كالاتجاه في مقابل إطلاق النصوص.

(١٢) نصوصاً، وإجماعاً، ففي صحيح عمار الطويل في زيارة البيت يوم النحر: «ثمّ اخرج إلى الصفا فاصعد عليه و اصنع كما صنعت يوم دخلت مكة - إلى أن قال ﷺ - فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء»<sup>(١)</sup>، وفي خبر المروزي: «إذا حج الرجل فدخل مكة متمتعاً بطواف بالبيت وصلى ركعتين خلف مقام إبراهيم وسعى بين الصفا والمروة وقصّر، فقد حلّ له كل شيء ما خلا النساء»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح منصور قال: «سألته عن رجل رمى وحلق يأكل شيئاً فيه صفرة؟ قال ﷺ: لا حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثمّ قد حلّ له كل شيء إلا النساء حتى يطوف بالبيت طوافاً آخر ثمّ قد حلّ له النساء»<sup>(٣)</sup> و يقتضيه استصحاب بقاء الحرمة أيضاً.

و أما بعض المطلقات مثل قوله ﷺ: «إذا كنت متمتعاً فلا تقربن شيئاً فيه صفرة حتى تطوف بالبيت»<sup>(٤)</sup> فالمنساق منه الطواف بالبيت مع إتيان ما يتعلق به وهو الصلاة فلا وجه للتمسك بإطلاقه، مع أنه مقيد بصحيح منصور وغيره، وكذا بالنسبة إلى السعي فلا بد من تقييد المطلقات بما ذكر فيه السعي فلا وجه

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب زيارة البيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨٢ من أبواب الطواف حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب ترك الاحرام حديث: ١٢.

يوم النحر يحل له الطيب بالحلقي أيضاً<sup>(١٣)</sup> وإن وجب عليه إتيان مناسك منى<sup>(١٤)</sup>، بل لو قَدَّم طواف النساء حيث يجوز له حللن له فيكون التحلل حينئذ بواحد فقط وهو الحلقي<sup>(١٥)</sup>، وكذا القارن والمفرد<sup>(١٦)</sup>.

(مسألة ٧): لا يحل الطيب حين الطواف، سواء قدمه للعذر أو أتى به في محله بل لا بد من إتمامه<sup>(١٧)</sup>.

الثالث من مواطن التحليل: طواف النساء<sup>(١٨)</sup> فتحلل النساء للرجال

للتمسك بإطلاقها.

(١٣) لأنه لا موضوع حينئذ لتأخير حلية الطيب إلى الطواف، لفرض أنه قدم الطواف، ولا وجه لحليته بنفس الطواف السابق، لفرض بقاء إحرامه بعد، مع أنه لا بد من تجديد التلبية مع تقديم الطواف والسعي لثلا يحصل التحلل ويصير الحج عمرة، فيتعين أن يحل الطيب بنفس الحلقي، إذ لا وجه للتحلل بما سبق ولا محلل فيما لحق.

(١٤) للأدلة الدالة على وجوبها، ولكن ليس وجوب الإتيان بها شرطاً في حصول التحلل نصاً، وإجماعاً.

(١٥) لحصول السبب فيترتب عليه المسبب قهراً، ومقتضى الأصل عدم توقف التحلل على شيء آخر.

(١٦) الكلام فيهما عين الكلام في ما إذا قدم المتمتع الطواف والسعي.

(١٧) لأن المستفاد من الأدلة أن التحلل إنما يحصل بتمام الطواف لا بالشروع فيه.

(١٨) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح معاوية بن عمار: «ثم أخرج إلى الصفا فاصعد عليه واصلع كما صنعت يوم دخلت مكة ثم أتت المروة فاصعد عليها وطف بينهما سبعة أشواط، تبدأ الصفا وتختتم بالمروة، فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء، ثم أرجع إلى البيت وطف به أسبوعاً آخر، ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام ثم قد أحللت من كل شيء

به، كما يحل الرجال لهن به (١٩).

(مسألة ٨): يجب طواف النساء على الرجال، و النساء و الخنثى، و الخصيان، و الصبيان مميزين كانوا أو غير مميزين (٢٠).

(مسألة ٩): يجزي عن المميز إن طاف طواف النساء (٢١)، و إلا

و فرغت من حجك كله و كل شيء أحرمت منه» (١).

(١٩) لقاعدة الاشتراك: و أصالة عدم حليتهم لهنّ إلاّ به، و صحيح ابن يقطين قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الخصيان، و المرأة الكبيرة أ عليهم طواف النساء؟ قال عليه السلام: نعم عليهم الطواف كلهم» (٢) و في الصحيح عن الصادق عليه السلام: «المرأة المتمتعة إذا قدمت مكة - إلى أن قال - فإذا قضت المناسك و زارت بالبيت طافت بالبيت طوافا لعمرتها ثمّ طافت طوافا للحج ثمّ خرجت فسعت فإذا فعلت ذلك فقد أحلت من كل شيء يحلّ منه المحرم إلاّ فراش زوجها فإذا طافت طوافا آخر حل لها فراش زوجها» (٣) فلا وجه للتشكيك بأنه ليس في النصوص ما يدل على حكم غير الرجل، كما عن العلامة في المختلف، و الشهيد في المسالك.

(٢٠) أما الرجال و النساء: فقد تقدم حكمهما، و أما البقية: فلسببية الإحرام للحرمة و لا منشأ للحلية إلا طواف النساء، بل المنساق من الأدلة وجوبه نفسا و إن كانت الحكمة في تشريعه التمتع الجنسي، و لذا يجب على المرأة الكبيرة، و الخصيان كما مر في الصحيح، و يجب قضاؤه عن الميت على ما أرسل إرسال المسلّمات قال الشهيد: «و ليس طواف النساء مخصوصا بمن يشتهي النساء إجماعا فيجب على الخصي، و الهم، و من لا إربه له فيهنّ».

(٢١) لصحة إحرامه نفا، و إجماعا، و صحة عباداته على ما تقدم مرارا.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب زيارة البيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٨٤ من أبواب الطواف حديث: ١.

فيجب عليه بعد بلوغه، و لا تحل له النساء إلّا به (٢٢)، و لو أحرم الولي بغير المميز، فلا تحل له النساء و لو عقداً إلّا أن يطوف عنه الولي أو يطوف بنفسه بعد التمييز (٢٣).

(مسألة ١٠): العبد المأذون في الإحرام حكمه حكم الحر في جميع ما مر (٢٤).

(مسألة ١١): يعتبر في تحقق التحلل الإتيان بصلاة طواف النساء أيضاً (٢٥).

(مسألة ١٢): لو طاف الزوج طواف النساء و لم تطف الزوجة بعد يحرم عليها تمكين الزوج (٢٦)،

(٢٢) لسببية الإحرام للحرمة و لا يرتفع إلا بالطواف نصاً و فتوى.  
 (٢٣) لأن الإحرام به مشروع بل مندوب كما تقدم في (مسألة ٢) من (فصل شرائط حجة الإسلام) و لا معنى لصحته إلا ترتيب جميع أحكامه التكليفية و الوضعية عليه و منها حرمتهم بالإحرام و حليتهم بالطواف، و تقدم أن الولي يتوب عنه في ما لم يتمكن و يأمره بإتيان ما يقدر عليه.  
 (٢٤) للعمومات، و الإطلاقات الشاملة له أيضاً بعد صحة إحرامه بإذن مولاه.

(٢٥) لما تقدم في صحيح معاوية من قوله ﷺ: «ثم ارجع إلى البيت و طف به أسبوعاً آخر ثم تصلي ركعتين عند مقام إبراهيم ﷺ ثم قد أحللت من كل شيء، و فرغت من حجك كله و كل شيء أحرمت منه»<sup>(١)</sup> و تقيد به المطلقات غير المشتملة على الصلاة.

(٢٦) لقوله ﷺ: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب زيارة البيت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث: ٧.

بل لا يجوز له وطؤها (٢٧)، وكذا الحكم في العكس (٢٨).

(مسألة ١٣): الأحوط ترك إنشاء الإحرام قبل طواف النساء (٢٩).

(مسألة ١٤): لو كان الزوجان من العامة و لم يأتيا بطواف النساء ثم استبصر، أو استبصر أحدهما يصح حجهما، و لا يجب عليهما طواف النساء (٣٠).

(٢٧) لإطلاق خبر ابن فضال: «المحرم لا ينكح و لا ينكح» (١).

(٢٨) لشمول الدليل لذلك أيضاً.

(٢٩) لاحتمال كونه من إنشاء الإحرام قبل التحلل من إحرام آخر و قد

تقدم عدم جوازه في الفصل السابق (مسألة ١): فراجع (٢).

(٣٠) لتقرير مذهبهما عندنا ففي صحيح ابن معاوية العجلي: «عن أبي عبد

الله عليه السلام - في حديث - قال: كل عمل عمله و هو في حال نصبه و ضلّالته، ثم من الله عليه و عرفه الولاية فإنه يوجر عليه إلا الزكاة فإنه يعيدها، لأنه وضعها في غير موضعها لأنها لأهل الولاية، و أما الصلاة و الحج و الصيام فليس عليه قضاء» (٣)، و في خبر عمار الساباطي قال: «قال سليمان بن خالد لأبي عبد الله عليه السلام و أنا جالس: إني منذ عرفت هذا الأمر أصلي في كل يوم صلاتين أقضي ما فاتني قبل معرفتي قال عليه السلام: لا تفعل - الحديث» (٤)، و في صحيح الفضلاء عنهم عليهم السلام: «في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء: الحرورية، و المرجئة، و العثمانية، و القدرية ثم يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه أ يعيد كل صلاة صلاها أو صوم أو زكاة أو حج أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك؟

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب ترك الاحرام حديث: ٧.

(٢) تقدم في ج: ١٣ صفحة: ٢١٩.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٤.

(مسألة ١٥): لو كان الزوج من العامة و الزوجة من الخاصة أو بالعكس - ولم يأت أحدهما بطواف النساء: على مذهبه يمكن القول بالتقرير (٣١).  
 (مسألة ١٦): يكره للمتمتع لبس المخيط، و تغطية الرأس بعد مناسك منى حتى يطوف طواف الزيارة، وإن جاز له ذلك، كما يكره له مس الطيب حتى يطوف طواف النساء (٣٢).

قال عليه السلام: ليس عليه إعادة شيء من غير الزكاة، و لا بد أن يؤديها لأنه وضع الزكاة في غير موضعها، و إنما موضعها أهل الولاية»<sup>(١)</sup>، و خبر إسحاق بن عمار كما يأتي.

(٣١) لأن مذهب أحدهما يوجب ترتب الأثر بالنسبة إلى الآخر أيضاً، مع أن الشارع نزل طواف الوداع منهم منزلة طواف النساء ففي خبر إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «لو لا ما من الله به على الناس من طواف الوداع لرجعوا إلى منازلهم و لم ينبغي لهم أن يمسوا نساءهم يعني: لا تحل لهم النساء حتى يرجع فيطوف بالبيت أسبوعاً آخر بعد ما يسعى بين الصفا والمروة، و ذلك على الرجال و النساء واجب»<sup>(٢)</sup>. هذا بناء على صحة إحرام العامي.

و أما بناء على بطلانه لأنه عبادة و العبادة تتوقف صحتها على الولاية، كما يظهر من بعض الأخبار<sup>(٣)</sup> فلا موضوع لحرمة النساء حتى يحتاج إلى المحلل و لكن الالتزام بعدم حرمة تروك الإحرام عليهم بعيد جداً.  
 ثم إنه يجري في طواف النساء جميع ما تقدم في طواف الحج من الفروع و الأحكام.

(٣٢) لخبر إدريس القمي قال: لأبي عبد الله عليه السلام: إن مولى لنا تمتع و لما

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الطواف حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب مقدمة العبادات.

(مسألة ١٧): إذا قضى الحاج مناسك يوم النحر، فالأفضل أن يمضي إلى مكة للطواف والسعي ليومه، فإن أخره فمن غده، و يتأكد ذلك في حق المتمتع (٣٣).

حلق لبس الثياب قبل أن يزور البيت فقال ﷺ: يس ما صنع قلت أ عليه شيء؟ قال ﷺ: لا<sup>(١)</sup>، وفي صحيح ابن حازم عنه ﷺ أيضاً: «في رجل كان متمتعاً فوقف بعرفات، وبالمشعر وذبح وحلق قال ﷺ: لا يغطي رأسه حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة، فإن أبي ﷺ كان يكره ذلك وينهى عنه، فقلنا: فإن كان فعل؟ قال ﷺ: ما أرى عليه شيئاً، وإن لم يفعل كان أحب إليّ»<sup>(٢)</sup>، وفي صحيح محمد بن إسماعيل قال: «كتبت إلى أبي الحسن الرضا ﷺ: هل يجوز للمحرم المتمتع أن يمس الطيب قبل أن يطوف طواف النساء؟ فقال ﷺ: لا»<sup>(٣)</sup>، المحمول جميعاً على الكراهة جمعاً وإجماعاً.

(٣٣) لأنه نحو مسارعة، واستباق إلى الخير، وفي ميثاق إسحاق ابن عمار قال: «سألت أبا إبراهيم ﷺ عن زيارة البيت تؤخر إلى يوم الثالث، قال ﷺ: تعجيلها أحب إليّ وليس به بأس إن أخره»<sup>(٤)</sup>، وفي خبر ابن سنان عن أبي عبد الله ﷺ قال: «لا بأس أن تؤخر زيارة البيت إلى يوم النفر إنما يستحب تعجيل ذلك مخافة الأحداث والمعارض»<sup>(٥)</sup>، وفي صحيح ابن عمار عنه ﷺ أيضاً: «في زيارة البيت يوم النحر قال ﷺ: زره فإن شغلت فلا يضرك أن تزور البيت من الغد ولا تؤخر أن تزور من يومك، فإنه يكره للمتمتع أن يؤخر، وموسع للمفرد أن يؤخره»<sup>(٦)</sup>، وفي صحيح الحلبي عن الصادق ﷺ قال: «ينبغي للمتمتع أن يزور البيت يوم النحر أو من ليلته ولا يؤخر ذلك اليوم»<sup>(٧)</sup>، وفي

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ٣ و ١.

(٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحلق والتقصير حديث: ١.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ١ من زيارة البيت أبواب حديث: ١٠ و ٩ و ١.

(٧) الوسائل باب: ١ من زيارة البيت أبواب حديث: ٧.

وتؤكد الكراهة إن أخره عن الغد<sup>(٣٤)</sup>، بل الأحوط عدم التأخير<sup>(٣٥)</sup>، و لكن يجزيه طوافه و سعيه طول ذي الحجة<sup>(٣٦)</sup>، وكذا الكلام في المفرد و إن كانت الكراهة فيه أخف<sup>(٣٧)</sup>.

(مسألة ١٨): يستحب لمن يمضي إلى مكة للطواف و السعي الغسل قبل دخول مكة، و قبل دخول المسجد، و يصح إتيان هذا الغسل في منى

صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله<sup>(١)</sup> قال: «سألته عن المتمتع متى يزور البيت؟ قال<sup>(٢)</sup>: يوم النحر أو من الغد، و لا يؤخر و المفرد و القارن ليسا بسواء موسع عليهما<sup>(٣)</sup>»، و عنه<sup>(٤)</sup> أيضاً في صحيح ابن حازم: «لا يبيت المتمتع يوم النحر بمنى حتى يزور البيت».

(٣٤) لما تقدم في صحيح ابن عمار.

(٣٥) لذهاب جمع إلى الحرمة و الإثم مع التأخير منهم المفيد، و المرتضى، لما تقدم من النهي في النصوص السابقة، و لكنها محمولة على الكراهة بقريته غيرها كصحيح ابن سالم عن الصادق<sup>(٥)</sup>: «لا بأس إن أخرت زيارة البيت إلى أن تذهب أيام التشريق إلا أنك لا تقرب النساء و لا الطيب»<sup>(٦)</sup>، مع أن ما تقدم من خبر ابن سنان ظاهر في التوسعة كظهور قوله<sup>(٧)</sup> في صحيح ابن عمار: «يكره للمتمتع أن يؤخر» فيها أيضاً، فلا وجه لحمل الأخبار الظاهرة في جواز التأخير على القارن و المفرد.

(٣٦) للإطلاق، و الاتفاق فالتعجيل على القول بوجوبه نفسي لا أن يكون شرطياً.

(٣٧) لشمول بعض الإطلاقات له أيضاً، فيحمل ما تقدم من صحيح ابن

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب زيارة البيت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب زيارة البيت حديث: ٢.

أيضاً، و تقليم الأظفار، و الأخذ من الشارب<sup>(٣٨)</sup> و يستحب الدعاء إذا وقف على باب المسجد<sup>(٣٩)</sup>.

عمار على الأخفية في الكراهة.

(٣٨) قال الصادق عليه السلام في صحيح عمر بن يزيد: «ثم أحلق رأسك، و اغتسل، و قلم أظفارك، و خذ من شاربك، و زر البيت و طف أسبوعاً»<sup>(١)</sup>، و قال عليه السلام أيضاً في خبر حسن بن أبي العلاء إذ سأله عن ذلك: «أنا أغتسل بمنى ثم أوزور البيت»<sup>(٢)</sup>.

(٣٩) كما في صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إذا أتيت يوم النحر فقم على باب المسجد قلت: «اللهم أعني على نسكك، و سلمني له، و سلمه لي، أسألك مسألة العليل الذليل المعترف بذنبه أن تغفر لي ذنوبي و أن ترجعني بحاجتي، اللهم إني عبدك، و البلد بلدك، و البيت بيتك، جئت أطلب رحمتك، و أؤم طاعتك متبعا لأمرك، راضيا بقدرك، أسألك مسألة المضطر إليك، المطيع لأمرك المشفق من عذابك، الخائف لعقوبتك، أن تبلغني عفوك، و تجبرني من النار برحمتك»، ثم تأتي الحجر الأسود، فتستلمه و تقبله، فإن لم تستطع فاستلم بيدك، و قبّل يدك، و إن لم تستطع فاستقبله و كبر و قل كما قلت حين طفت بالبيت يوم قدمت مكة، ثم طف بالبيت سبعة أشواط كما وصفت لك يوم قدمت مكة، ثم صل عند مقام إبراهيم عليه السلام ركعتين تقرأ فيهما بقل هو الله أحد، و قل يا أيها الكافرون، ثم ارجع إلى الحجر الأسود فقبله إن استطعت واستقبله و كبر ثم اخرج إلى الصفا فاصعد عليه و اصنع كما صنعت يوم دخلت مكة، ثم ائت المروة فإذا فعلت ذلك فقد أحللت من كل شيء أحرمت منه إلا النساء، ثم ارجع إلى البيت و طف به أسبوعاً آخر، ثم تصلي ركعتين عند مقام

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب زيارة البيت حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب زيارة البيت حديث: ١.

- (مسألة ١٩): الأحوط إتيان طواف النساء في وقت طواف الحج، ولا يؤخره مع الاختيار إلى آخر أيام التشريق (٤٠).
- (مسألة ٢٠): يعتبر في طواف الزيارة جميع ما يعتبر في طواف العمرة من الأجزاء والشرائط (٤١).

إبراهيم عليه السلام، ثم قد أحللت من كل شيء و فرغت من حجك كله و كل شيء  
أحرمت منه» (١).

(٤٠) لظهور ذيل الصحيح في ذلك، وإن كان لو فعله إلى آخر ذي الحجة  
صح و أجزاء، بل الظاهر أنه لا إثم عليه أيضاً، للأصل بعد عدم استفادة الوجوب من  
الصحيح.

(٤١) لظهور الإطلاق، و الاتفاق على الاتحاد في الجميع إلا ما خرج

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب زيارة البيت حديث: ١.

## فصل في العود إلى منى و رمي الجمار بها

(مسألة ١): يجب أن يبيت الحاج بمنى ليلة الحادي عشر، و الثاني عشر مطلقاً<sup>(١)</sup>، و إن جاء إلى مكة للطواف و السعي وجب عليه العود إلى منى و لو قبل الغروب للبيتوتة بها<sup>(٢)</sup>.

## فصل في العود إلى منى و رمي الجمار بها

(١) نصوصاً، و إجماعاً من المسلمين: منها: قول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «لا تبت ليالي التشريق إلا بمنى فإن بتّ في غيرها فعليك دم، فإن خرجت أول الليل فلا ينتصف الليل إلا و أنت في منى إلا أن يكون شغلك نسكك أو قد خرجت من مكة، و إن خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك أن تصبح في غيرها»<sup>(١)</sup> قال ابن عمار: «و سألته عن الرجل زار عشاء فلم يزل في طوافه و دعائه و في السعي بين الصفا و المروة حتى يطلع الفجر، قال عليه السلام: ليس عليه شيء كان في طاعة الله»<sup>(٢)</sup>، و عن أبي جعفر عليه السلام في خبر مالك بن أعين «إن العباس استأذن رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى، فأذن له رسول الله ﷺ من أجل سقاية الحاج»<sup>(٣)</sup> و قريب منه ما عن طرق العامة عن ابن عباس قال: «لم يرخص النبي ﷺ لأحد أن يبيت بمكة إلا العباس من أجل السقاية»<sup>(٤)</sup>.

(٢) نصاً، و إجماعاً، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «إذا فرغت من

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٨ و ٩ و ٢١.

(٤) سنن ابن ماجه باب: ٨٠ من أبواب المناسك حديث: ٣٠٦٦.

(مسألة ٢): لو بات بغيرها كان عليه عن كل ليلة شاة<sup>(٣)</sup> بلا فرق فيه

طوافك للحج وطواف النساء فلا تبت إلا بمنى إلا أن يكون شغلك في نسكك<sup>(١)</sup> والفقهاء عنوانوا المسألة هكذا: «يجب العود إلى منى للمبيت بها» تبعا للصحيح.

(٣) نصوصا، وإجماعا كما عن العلامة، وأنه مقطوع به في كلام الأصحاب كما في المدارك، وأما النصوص فعلى أقسام:

الأول: ما تقدم في صحيح معاوية: فإن بتَّ في غيرها فعليك دم<sup>(٢)</sup>، وصحيح صفوان عن أبي الحسن عليه السلام: «سألني بعضهم عن رجل باب ليالي منى بمكة فقلت: لا أدري، فقلت له: جعلت فداك ما تقول فيها؟ فقال عليه السلام: عليه دم شاة إذا بات، فقلت: إن كان إنما حبسه شأنه الذي كان فيه من طوافه وسعيه لم يكن لنوم ولا لذة أعليه مثل ما على هذا؟ قال عليه السلام: ما هذا بمنزلة هذا، وما أحب أن ينشق له الفجر إلا وهو بمنى<sup>(٣)</sup>، وصحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن رجل بات بمكة حتى أصبح في ليالي منى فقال عليه السلام: إن كان أتاها نهارا فبات حتى أصبح فعليه دم شاة يهريقه، وإن كان خرج من منى بعد نصف الليل فأصبح بمكة فليس عليه شيء<sup>(٤)</sup>، وصحيح جميل عن الصادق عليه السلام: «من زار فنام في الطريق فإن باب بمكة فعليه دم وإن كان قد خرج منها فليس عليه شيء وإن أصبح دون منى<sup>(٥)</sup>» وخبر علي عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «سألته عن رجل زار البيت فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم رجع فغلبته عينه في الطريق فنام حتى أصبح قال عليه السلام: عليه شاة<sup>(٦)</sup>» إلى غير ذلك من الأخبار، ومقتضى الأصل وجوب شاة واحدة، سواء كان ترك البيت في منى ليلة واحدة أو تمام الليلتين أو الثلاث، لأن المسألة من الأقل والأكثر، ولكن مقتضى ظهور الأخبار،

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٨ و ١.

(٣) و (٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٥ و ٢٣ و ١٦.

وأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب، لأن الدم إما جبران أو كفارة ولا ريب في تعدد الموجب بكل ليلة مستقلا هو التعدد بحسب كل ليلة خصوصا بقرينة خبر جعفر بن ناجية قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بات ليالي منى بمكة فقال عليه السلام: عليه ثلاثة من الغنم يذبحهن<sup>(١)</sup> بعد حملة على وجوب بيتوته الليلة الثالثة، كما يأتي.

الثاني: صحيح العيص قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل فاتته ليلة من ليالي منى قال عليه السلام: ليس عليه شيء وقد أساء»<sup>(٢)</sup> وصحيح ابن يسار عن الصادق عليه السلام قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام فاتتني ليلة المبيت بمنى من شغل فقال عليه السلام: لا بأس»<sup>(٣)</sup> ولا بد من حملهما إما على الاشتغال بالعبادة أو على التقية.

الثالث: صحيح محمد بن إسماعيل عن أبي الحسن عليه السلام: «في الرجل يزور فينام دون منى فقال عليه السلام: إذا جاز عقبة المدنيتين فلا بأس أن ينام»<sup>(٤)</sup> ونسب الفتوى بمضمونه إلى أبي علي والشيخ في كتابه الأخبار، وصحيح ابن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا زار الحاج من منى فخرج من مكة فجاوز بيوت مكة فنام ثم أصبح قبل أن يأتي منى فلا شيء عليه»<sup>(٥)</sup> ومثلها ذيل ما تقدم من صحيح جميل، ولكن لا بد من حملها على بعض المحامل أو طرحها لما تقدم من المعبرة المتقدمة المؤيدة بالشهرة ولو لا وهنها بالإعراض لصح الجمع بحمل المعبرة على التذب.

الرابع: خبر الجازي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج من منى يريد البيت قبل نصف الليل فأصبح بمكة قال عليه السلام: «لا يصلح له حتى يتصدق بها صدقة أو يهريق دما، فإن خرج من منى بعد نصف الليل لم يضره شيء»<sup>(٦)</sup>، وخبر أبي البخري عنه عليه السلام أيضاً: «في الرجل أفاض إلى البيت فغلبته عيناه حتى

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٦.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٧ و ١٢.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ١٥ و ١٧ و ١٤.

بين العامد، والجاهل، و الناسي<sup>(٤)</sup>. نعم لو كان مضطراً في البيتوتة في غير منى فلا شيء عليه<sup>(٥)</sup> وان كان الأحوط الدم فيه أيضاً<sup>(٦)</sup>.

(مسألة ٣): لو بات في طريق منى و لو بعد عقبة المدنيين و أصبح في غير منى وجب عليه الدم أيضاً<sup>(٧)</sup>.

(مسألة ٤): لو بات بمكة مشغولاً بالعبادة بحيث يصدق عليه أنه مشغول بنفسه لا دم عليه<sup>(٨)</sup>، ولا فرق بعد الصدق المذكور بين استيعاب

أصبح قال ﷺ: لا بأس عليه و يستغفر الله و لا يعود<sup>(١)</sup> ولكنهم موهونان بقصور السند و الإعراض، فلا وجه للاعتماد عليها فما هو المشهور هو المنصور.

(٤) لإطلاق الروايات و الكلمات الشامل لجميع ذلك.

(٥) لانصراف الأدلة عنه بقرينة ما يأتي من ذوي الأعذار، و إطلاق قوله ﷺ: «رفع ما اضطروا إليه»<sup>(٢)</sup>.

(٦) لاحتمال شمول الأدلة له أيضاً، و احتمال كونه من الوضعيات غير المختصة بحال دون حال.

(٧) لعموم وجوب الدم على من لم يبيت في منى، و خصوص ما تقدم من خبر علي المنجبر، و ما تقدم في القسم الثالث من الأخبار محمول أو مطروح كما مر.

(٨) لقول الصادق ﷺ في صحيح معاوية بن عمار: «إذا فرغت من طوافك للحج و طواف النساء فلا تبت إلا بمنى إلا أن يكون شغلك في نسكك»<sup>(٣)</sup> وصحيحه الآخر: «ليس عليه شيء كان في طاعة الله تعالى»<sup>(٤)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٢٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ١ و ٩.

الليلة وعدمه، و تجاوز النصف و عدمه<sup>(٩)</sup>، و لا بأس بما يضطر إليه من أكل و شرب، و نوم غالب<sup>(١٠)</sup>، و الأحوط مع ذلك كله دم<sup>(١١)</sup> و ينبغي له الذهاب إلى منى إن أمكنه ذلك، بل يكره تركه إلى الصبح<sup>(١٢)</sup>، و يكفي مطلق الطاعة في البيوتة بمكة<sup>(١٣)</sup>.

(مسألة ٥): الظاهر أن الحاج مخير بين البقاء في مكة مشغلاً بالطاعة و الذهاب إلى منى للبيوتة بها<sup>(١٤)</sup>.

(مسألة ٦): لا فرق في ما تقدم من الأحكام بين الحج الواجب

(٩) لإطلاق الصحيحين الشامل للجميع.

(١٠) لتنزل الصحيحين على المتعارف و ذلك كله من المتعارف.

(١١) خروجاً عن خلاف ابن إدريس حيث أوجب الدم حتى على من اشتغل بالعبادة في مكة، و الصحيحان حجة عليه.

(١٢) لقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «إذا خرجت من منى قبل غروب الشمس فلا تصبح إلا بمنى»<sup>(١)</sup> و نحوه صحيح جميل<sup>(٢)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً في صحيح العيص: «فلا ينفجر الصبح إلا و هو بمنى»<sup>(٣)</sup>، و عنه عليه السلام: «و ما أحب أن ينشق له الفجر إلا و هو بمنى»<sup>(٤)</sup> و مقتضى جميع ذلك الوجوب، و كفاية ذلك في سقوط الدم مطلقاً و لو لم يشتغل في مكة بالعبادة إلا أنه لا قائل به كما اعترف به في الجواهر.

(١٣) لإطلاق قوله عليه السلام: «كان في طاعة الله تعالى»<sup>(٥)</sup> كفاية مطلق الطاعة و لو لم تكن من الطواف و السعي، بل و لو لم يكن في المسجد الحرام فتشمل قضاء حاجة المؤمن لله تعالى.

(١٤) لظهور الأخبار المتقدمة في ذلك و إن كانت البيوتة في

و المندوب<sup>(١٥)</sup>، كما لو حج الولي بالصبي يجرى عليه جميع ما تقدم<sup>(١٦)</sup>.

(مسألة ٧): يجوز ذبح الشاة - لو بات في غير منى في أي محل كان<sup>(١٧)</sup>، و لا يجب فيه سنّ معين، و لا وقت كذلك، و يجب فوراً ففوراً<sup>(١٨)</sup>، و لو مات يخرج من أصل ماله<sup>(١٩)</sup>.

(مسألة ٨): يجب التصدق بلحمها<sup>(٢٠)</sup>، و لا يجوز أكل صاحبها منها<sup>(٢١)</sup>.  
(مسألة ٩): لو أكره على عدم المبيت في منى لا يجب عليه شيء<sup>(٢٢)</sup>.

منى أفضل كما سبق.

(١٥) لظهور الإطلاق و الاتفاق، مع أن كل حج يجب بالتلبس بإحرامه.  
(١٦) لأن المنساق من الأدلة أنه حكم الحج المشروع، و حج الصبي مشروع.

(١٧) لأنه ليس من كفارة الإحرام و لا من الهدي حتى يكون لذبحه محل خاص، و لكن الأحوط ذبحه في منى.  
(١٨) لأنه المنساق من الأدلة و الفتاوى.

(١٩) لكونه دين، و الديون و الكفارات تخرج من الأصل.  
(٢٠) لأنه الأصل في مثل ذلك كفارة كان أو جبرانا و ليس من الهدي حتى يقسم أثلاثاً.

(٢١) لكونه كفارة و من نقصان الحج، و قد مر أن ما كان من نقصان الحج فلا يأكل منه صاحبة.

(٢٢) لإطلاق حديث رفع الإكراه<sup>(١)</sup> المقتضي لعدم شيء عليه.

(مسألة ١٠): لو كانت عنده ضرورة توجب المبيت في غير منى يجب عليه الدم<sup>(٢٣)</sup>، و من لا يتمكن من الكفارة تسقط عنه، و يستغفر الله تعالى<sup>(٢٤)</sup>.

(مسألة ١١): الواجب من المبيت في منى من أول الليل إلى أن يمضي النصف منه<sup>(٢٥)</sup>.

(٢٣) لإطلاق أدلة وجوب الدم من غير تقييد.

(٢٤) لقوله ﷺ في خبر ابن فرق: «إن الاستغفار توبة، وكفارة لكل من لم يجد السبيل إلى شيء من الكفارة»<sup>(١)</sup>.

(٢٥) نصوصاً، وإجماعاً، قال الصادق ﷺ في خبر الجازي: «فإن خرج من منى بعد نصف الليل لم يضره شيء»<sup>(٢)</sup>، وعنه ﷺ في خبر ابن ناجية: «إذا خرج الرجل من منى أول الليل فلا ينتصف له الليل إلا وهو بمنى وإذا خرج بعد نصف الليل فلا بأس أن يصبح بغيرها»<sup>(٣)</sup>، وفي صحيح العيص: «إن زار بالنهار أو عشاء فلا ينفجر الصبح إلا وهو بمنى وإن زار بعد أن انتصف الليل أو السحر فلا بأس عليه أن ينفجر الصبح وهو بمكة»<sup>(٤)</sup>.

و المسألة بحسب الأصل من موارد الأقل و الأكثر، فوجوب بيتوته الزائد على نصف الليل مشكوكا فيرجع فيه إلى الأصل.

و أما بحسب كلمات اللغويين فالبيتوته هي مجرد الدخول في الليل، كما في العين، و عن الزجاج كل من أدرك الليل فقد بات، و عن ابن عباس من صلى بعد العشاء ركعتين فقد بات لله ساجدا قائما، و عن الكشف البتوتة خلاف الظلول و هي أن يدركك الليل، و على قولهم فاستفادة البقاء إلى مدة في الليل

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الكفارات حديث: ٣.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ١٤ و ٢٠.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٤.

و ينبغي إدخال شيء من النهار مقدمة<sup>(٢٦)</sup>، و يجوز أن يخرج من منى بعد نصف الليل و يدخل مكة قبل الفجر<sup>(٢٧)</sup>.

(مسألة ١٢): الأفضل مبيت تمام الليل بمنى بل يكره الدالجة منها قبل الصبح<sup>(٢٨)</sup>.

(مسألة ١٣): تجب النية في البيوتوتة بمنى<sup>(٢٩)</sup>، و يكفي فيها مجرد الداعي<sup>(٣٠)</sup>.

قليلا كان أو كثيرا تحتاج إلى القرينة، و النصوص و الإجماع في المقام قرينة على التحديد.

(٢٦) من جهة حصول العلم بالكون في منى من أول الليل إلى نصفه.

(٢٧) للأصل، و الإطلاق، و إطلاق قول الكاظم عليه السلام لعلي بن جعفر: «و إن كان خرج من منى بعد نصف الليل فأصبح بمكة فليس عليه شيء»<sup>(١)</sup>.

(٢٨) لصحيح الكتاني قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الدلجة إلى مكة أيام منى و أنا أريد أن أزور البيت؟ فقال عليه السلام: لا حتى ينشق الفجر كراهية أن يبيت الرجل بغير منى»<sup>(٢)</sup> المحمول على الأفضلية جمعا، و إجماعا، و عن السرائر، و النهاية، و المبسوط، و الجامع الفتوى بذلك فإن أرادوا مطلق الأفضلية فهو صحيح و إن أرادوا الوجوب فلا دليل لهم عليه كما اعترف به في الجواهر و الدروس.

(٢٩) لأنها عبادة و لا عبادة إلا بالنية.

(٣٠) لما تقدم مرارا من كفايته في كل عبادة و مقتضى الأصل و الإطلاق عدم وجوب شيء زائد عليه.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٢٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب العود إلى منى حديث: ١١.

ولو أخل بالنية أثم<sup>(٣١)</sup>، ولا فداء عليه<sup>(٣٢)</sup>، وإن كان أحوط<sup>(٣٣)</sup>.

(مسألة ١٤): لو كان معذورا عن البيتوتة في منى لعذر صحيح يجوز له تركها، ولا إثم عليه<sup>(٣٤)</sup>، والأحوط عدم سقوط الفداء عن ذوي الأعذار وإن سقط وجوب المبيت عنهم<sup>(٣٥)</sup>.

(مسألة ١٥): من غربت عليه الشمس ليلة الثالثة عشر وهو بمنى وجب عليه المبيت تلك الليلة بها أيضاً<sup>(٣٦)</sup> والمراد بغروب الشمس

(٣١) إذ لا معنى لوجوب شيء إلا أن تركه العمدي يوجب الإثم.

(٣٢) للأصل، وانصراف أدلة وجوبه عن ذلك، إذ المنساق منها عرفا ترك الكون فيها رأسا.

(٣٣) لاحتمال شمول دليل وجوبه له أيضاً، ولأن الاحتياط حسن على كل حال.

(٣٤) للإجماع، وقاعدة نفي الحرج، وما دل على الرخصة للسقاية كما تقدم، ومن العذر الخوف على النفس أو المال، أو العرض و المرض و التمريض، و مشاغل الحملدارية إذا اضطروا إليها و نحو ذلك بلا فرق بين كون العذر نوعيا في الجملة أو شخصيا.

(٣٥) لإطلاق دليل وجوبه الشامل لذوي الأعذار أيضاً، و منشأ التردد احتمال كونه دائرا مدار الإثم و لا إثم مع العذر. ويمكن دفعه بأنه جبران لا كفارة، مع أن دعوى أن الكفارة تدور مدار الإثم بنحو الكلية ممنوعة. نعم يحتمل انصراف أدلة وجوبه عن صورة العذر.

(٣٦) نصوصا، وإجماعا، قال الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «فإن أدركه المساء بات و لم ينفر»<sup>(١)</sup>، و في صحيح ابن عمار: «إذا جاء الليل بعد النفر الأول

الغروب الشرعي الذي يصح فيه الصلاة والإفطار (٣٧).

(مسألة ١٦): ولو خالف - و لم يبت فيها بعد غروب الشمس يجب عليه الفداء (٣٨)، ويجوز تركه لذوي الأعذار (٣٩).

(مسألة ١٧): لو خرج منها قبل الغروب ثم رجع إليها لأخذ شيء نسيه مثلاً، أو لإتيان عمل لا يجب عليه المبيت (٤٠) وأما لو رجع قبل الغروب فغربت عليه وهو فيها، فالأحوط وجوباً عليه المبيت فيها (٤١).

فبت بمنى فليس لك أن تخرج منها حتى تصبح»<sup>(١)</sup>، وفي موضح أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفر في النفر الأول، قال عليه السلام: له أن ينفر ما بينه وبين أن تسفر الشمس، فإن هو لم ينفر حتى يكون عند غروبها فلا ينفر وليبت بمنى حتى إذا أصبح وطلع الشمس فلينفر متى شاء»<sup>(٢)</sup> وما في ذيلهما من عدم الخروج إلى الصبح محمول على الفضل بقرينة ما تقدم. ويمكن التشكيك في أصل الوجوب في هذه الأزمان، لأن الوجوب في الأزمنة القديمة كان لأجل أن لا يضل الحاج في طريقه في الليل ولا تصبه عارضة أخرى في البر فيقع في الحرج والمشقة لا في مثل هذه الأزمان التي اتصلت بلدة منى بمكة المكرمة وليلهما كنهارهما من كثرة الزحام والإضواء إلا أن يقال: إن ذلك من الحكمة لا العلة.

(٣٧) لأنه المراد بالغروب في الكتاب والسنة ما لم يرد دليل على الخلاف ولا دليل كذلك في المقام.

(٣٨) لإطلاق أدلة وجوب الفداء الشامل لليلة الثالثة عشر كشمولها لليلتين السابقتين عليها إلا أن يدعي الانصراف عنها واختصاصها بما هو الواجب في أصل التشريع الأولي.

(٣٩) لإطلاق أدلة نفي الحرج والضرر الشامل لهذه الليلة أيضاً خصوصاً بناء على ما احتملناه من عدم الوجوب في هذه الأزمان.

(٤٠) للأصل بعد ظهور ما تقدم من الأدلة وغيره.

(٤١) لشمول الإطلاقات لمثله أيضاً، ومنشأ التشكيك احتمال انصراف

و كذا لو غربت عليه و هو مشغول بالتهيؤ للخروج منها (٤٢).

(مسألة ١٨): يجب مبيت ليلة الثالثة عشرة - أيضاً لمن لم يتق في إحرامه الصيد و وطى النساء (٤٣) فيشترط في جواز النفر في اليوم الثاني عشر أمران:

الأول: أن لا يدرك المساء. الثاني: اتقاء الصيد و النساء (٤٤).

البشرية التي تحكم الفطرة العقلية بلزومه و رعايته مهما أمكن، و لا بد و أن تهتم الشرائع السماوية بذلك اهتماما بليغا، فإن الاجتماع البشري لا يتم إلا بأمرين مهمين يتقومان بالمال، ما دل على وجوب المبيت عليه و هو احتمال حسن.

(٤٢) لأنه يصدق عليه أنه أدركه المساء فيها فيجب عليه المبيت حينئذ إلا أن يدعى الانصراف عنه أيضاً.

(٤٣) إجماعاً، و نصاً قال الصادق (عليه السلام) في خبر ابن المستنير: «من أتى النساء في إحرامه لم يكن له أن ينفر في النفر الأول» (١) و عنه (عليه السلام) أيضاً في خبر حماد بن عثمان «في قول الله عز و جل ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ مَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ لمن اتقى الصيد يعني: في إحرامه، فإن أصابه لم يكن له أن ينفر في النفر الأول» (٢) و عنه (عليه السلام) أيضاً في خبر ابن دراج: «و من أصاب الصيد فليس له أن ينفر في النفر الأول» (٣)، و قريب منه صحيح ابن عمار (٤) و ما في المدارك من ضعف السند و إجمال المراد مدفوع بالانجبار، مع أن في الإجماع المحقق غني و كفاية، مضافاً إلى عدم الانحصار بخبر المستنير، و يحيى المبارك، بل يدل عليه صحيح ابن عمار و خبر ابن دراج.

(٤٤) لما تقدم من الدليل على الشرطين، و يأتي بقية الكلام.

فائدتان. الأولى: قد يقال في قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ أنه ظاهر في أن التأخير مظنة الإثم مع أن التأخير أفضل للإتيان بمناسك منى في اليوم الثالث عشر أيضاً فكيف يتوهم الإثم حتى يحتاج إلى نفيه. وأجيب عن ذلك بوجوه:

منها: أن ذلك رد لما كان عليه أهل الجاهلة حيث أنهم كانوا فريقين فمنهم من يجعل المتعجل آثماً، ومنهم من يكون بالعكس، فبين الله تعالى فساد قولهم.

و منها: أن لا إثم بمعنى: لا بأس وهو لا ينافي أفضلية التأخير، كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾<sup>(١)</sup>.

و منها: أن قوله تعالى ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ إخبار منه تعالى عن غفران ذنوبه بسبب حجه الذي أتى به فهو مخير في اختيار أيأ منهما شاء وأراد.

و منها: أنه في الواقع ترغيب إلى عدم التعجيل، ويشهد له صحيح أبي أيوب قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نريد أن نتعجل السير - وكانت ليلة النفر حين سألته - فأني ساعة تنفر؟ فقال لي: أما اليوم الثاني فلا تنفر حتى تزول الشمس - وكانت ليلة النفر - فأما اليوم الثالث فاذا ابيضت الشمس فانفر على كتاب الله، فإن الله عز وجل يقول ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ فلو سكت لم يبق أحد إلا تعجل، ولكنه قال ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

و منها: غير ذلك مما ذكر في المطولات.

الثانية: قد ذكر في بيان قوله تعالى في ذيل الآية المتقدمة: ﴿لِمَنْ

(١) سورة البقرة: ١٥٨.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب العود إلى منى حديث: ٤.

إِتَّقِيْ ﴿ وجوه:

منها: أن المراد بالاتباء الكبائر، ويشهد له قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup> وخبر سفيان بن عيينة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأل رجل أبي بعد منصرفه من الموقف، فقال: أترى يجب الله هذا الخلق كله؟ فقال أبي: ما وقف بهذا الموقف أحد إلا غفر الله له مؤمنا كان أو كافرا، إلا أنهم في مغفرتهم على ثلاث منازل: مؤمن غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعتقه من النار، وذلك قوله عز وجل ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

ومنهم: من غفر الله له ما تقدم من ذنبه وقيل له: أحسن فيما بقي من عمره وذلك قوله عز وجل ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ يعني: من مات قبل أن يمضي فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه لمن اتقى الكبائر.

و أما العامة فيقولون: فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه يعني في النفر الأول، ومن تأخر فلا إثم عليه يعني: لمن اتقى الصيد، أفترى أن الصيد يحرمه الله بعد ما أحله في قوله عز وجل ﴿إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وفي تفسير العامة وإذا حللتهم معناه فاتقوا الصيد. وكافر وقف بهذا الموقف لزينة الحياة الدنيا غفر الله له ما تقدم من ذنبه إن تاب من الشرك فيما بقي من عمره وإن لم يتب وفاء أجره ولم يحرمه أجر هذا الموقف وذلك قوله عز وجل ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ، أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة المائدة: ٢٧ وراجع ما يتعلق بالآية الشريفة في ج: ١١ من مواهب الرحمن في تفسير القرآن.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب احرام الحج والوقوف بعرفة حديث: ١.

(مسألة ١٩): يختص وجوب المبيت ليلة الثالثة عشرة بخصوص وطى النساء في الإحرام (٤٥)، ولكن الأحوط إلحاق القبلة، واللمس، بشهوة

ومنها: اتقاء النساء والصيد، كما مرّ.

ومنها: اتقاء الصيد حتى ينفر أهل منى في النفر الأخير، لصحيح ابن عمار عن الصادق (عليه السلام): «سمعتَه يقول في قول الله عز وجل ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ فقال: يتقي الصيد حتى ينفر أهل منى إلى النفر الأخير» (١).

وفيه: أنه موافق للعامة، كما تقدم في خبر ابن عيينة.

ومنها: خبر ابن المستنير عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: «لمن اتقى الرفث، و الفسوق، و الجدال، و ما حرم الله عليه في إحرامه» (٢).  
وفيه: أنه مخالف للمشهور أيضاً، وعنه (عليه السلام) أيضاً قال: «لمن اتقى الله عز و جل» (٣).

و نسب إلى ابن إدريس اعتبار اتقاء جميع المحرمات.

أقول: كلمات الفقهاء غير منقحة كما لا يخفى على من راجعها، و مقتضى الأصل عدم وجوب مبيت ليلة الثالث عشر إلا في المعلوم من مورد الأخبار بعد رد بعضها إلى بعض و هو عدم اتقاء خصوص الصيد و النساء بقريئة الإجماع الدال على التخصيص بهما، و لا بد من حمل الأخبار المنافية على بعض المحامل أو طرحها.

(٤٥) لما تقدم في خبر ابن المستنير من قوله (عليه السلام): «من أتى النساء في إحرامه» (٤) و هو ظاهر في خصوص الوطى فيرجع في غيره إلى الأصل.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٦ و ٧.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٩ و ١.

والعقد، وشهادته بالوطي أيضاً<sup>(٤٦)</sup>، كما أن الأحوط إلحاق الأكل، والأخذ، والدلالة والقتل، ونحو ذلك بالصيد<sup>(٤٧)</sup>.

(مسألة ٢٠): لا فرق في ذلك - على الأحوط - بين العامد، والناسي، والجاهل<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٦) لإطلاق قول أبي جعفر عليه السلام في ما تقدم في خبر ابن المستنير «لمن اتقى الرفث وفسوق وبدال ما حرم الله عليه في إحرامه»<sup>(١)</sup> وإطلاق خبر علي بن عطية عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لمن اتقى الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>، وإطلاق الكلمات في اجتناب النساء.

ولكن الكل لا يصلح للفتوى، لقصور سند الخبرين مع عدم الانجبار و المتيقن من الكلمات هو الوطئ أيضاً، مع أنه لا اعتبار بها ما لم يكن من الإجماع المعبر، ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط.

(٤٧) لإطلاق ما تقدم في خبر المستنير من قوله عليه السلام: «وما حرم الله في إحرامه»، وتقدم أن الأصل عدم وجوب المبيت بها بعد قصور الخبر عن إثباته، وعدم إجماع في البين يصح الاعتماد عليه لا من محصله ولا من منقوله.

(٤٨) وجه الاحتياط الجمود على الإطلاق، فيشمل الجميع، وقواه في الجواهر، والنجاة لذلك، ومن احتمال الانصراف إلى غيرهم حتى بالنسبة إلى الصيد، لان الظاهر من قوله عليه السلام في صحيح ابن عمار: «اعلم أنه ليس عليك فداء شيء أتيت به وأنت محرم جاهلاً به إذا كنت محرماً في حجبك أو عمرتك إلا الصيد، فإن عليك الفداء بجهل كان أو عمد»<sup>(٣)</sup> خصوص الفداء فقط لإتمام الآثار. إلا أن يقال: أنه من باب المثال لجميع الآثار.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب العود إلى منى حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب كفارات الصيد حديث: ١.

خصوصا في الصيد (٤٩).

(مسألة ٢١): لا يلحق إحرام عمرة التمتع بإحرام الحج<sup>(٥٠)</sup> و ان كان الأحوط الإلحاق<sup>(٥١)</sup>.

(مسألة ٢٢): يجب أن يرمي - في اليوم الحادي عشر و الثاني عشر - الجمار الثلاث<sup>(٥٢)</sup>.

(٤٩) لما مر من الاحتمال و خروجا عن خلاف صاحب الجواهر حيث قوى ذلك.

(٥٠) للأصل بعد حصول الإحلال عنه، و ما دل على ارتباط العمرة بالحج<sup>(١)</sup>، و دخول عمرة التمتع في حجة معناه: أنه يجب كونهما في أشهر الحج من سنة واحدة، فما قوة في المسالك و تبعه في الجواهر من الإلحاق لذلك مخدوش.

(٥١) للجمود على إطلاق ما دل على دخول عمرة التمتع في حج و ان كان ذلك جمودا بلا وجه. و كلام الفقهاء في المقام غير محرر كما لا يخفى على من راجعه.

(٥٢) إجماعا من المسلمين في الجملة، و خصوصا متواترة من المعصومين عليه السلام قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن أذينة: «الحج الأكبر الوقوف بعرفة و رمي الجمار»<sup>(٢)</sup>، و قال عليه السلام في صحيح ابن يزيد: «من أغفل رمي الجمار أو بعضها حتى تمضي أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل، فإن لم يحج رمي عنه وليه، فان لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمي عنه فإنه لا يكون رمي الجمار إلا أيام التشريق»<sup>(٣)</sup>، و عنه عليه السلام في خبر ابن جبلة: «من ترك

(١) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب أقسام الحج.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب العود الى منى حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب العود إلى منى حديث: ٤.

كل جمرة بسبع حصيات<sup>(٥٣)</sup>، وكذا يجب الرمي في اليوم الثالث عشر إن أقام ليلته فيها<sup>(٥٤)</sup> وإن لم يجب عليه المبيت فيها<sup>(٥٥)</sup>.

(مسألة ٢٣): يجب في الرمي - مضافاً إلى ما تقدم - أن يبدأ بالأولى، ثم الوسطى، ثم العقبة<sup>(٥٦)</sup>، فلو رماها منكوسة عمداً، أو سهواً، أو جهلاً

رمي الجمار متعمداً لم تحل له النساء و عليه الحج من قابل<sup>(١)</sup> المحمول على المبالغة في الوجوب، فما نسب إلى الشيخ وغيره من كونه مسنوناً فإن أراد به ما ثبت وجوبه بغير الكتاب فهو وإلا فلا وجه له.

(٥٣) إجماعاً، ونصاً، ففي صحيحة ابن عمار: «رجل أخذ إحدى و عشرين حصاة فرمى بها فزادت واحدة فلم يدر أيهن نقص قال ﷺ: فليرجع و ليرم كل واحدة بحصاة، فإن سقطت عن رجل حصاة فلم يدر أيهن هي، فليأخذ من تحت قدميه حصاة و يرمي بها - الحديث -»<sup>(٢)</sup>.

(٥٤) على المشهور، و أرسله في الجواهر، و النجاة إرسال المسلمات و عن كاشف اللثام دعوى عدم الخلاف، و استدل عليه بالتأسي، و إطلاقات الروايات.

(٥٥) لشمول الإطلاقات لهذه الصورة أيضاً.

(٥٦) نصوصاً، و إجماعاً، و تأسيًا، قال الصادق ﷺ في صحيح ابن عمار: «أرم في كل يوم عند زوال الشمس، و قل كما قلت حين رميت جمرة العقبة، و ابدأ بالجمرة الأولى فارمها عن يسارها من بطن المسيل، و قل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة و أحمد الله و أثن عليه و صلّ على النبي ﷺ، ثم تقدم قليلاً فتدعو و تسأله أن يتقبل منك، ثم تقدم أيضاً، ثم افعل ذلك عند الثانية و اصنع كما صنعت بالأولى، و تقف و تدعو الله كما دعوت،

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب العود إلى منى حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب العود إلى منى حديث: ١.

أعاد على الوسطى و جمرة العقبة (٥٧).

(مسألة ٢٤): وقت الرمي للمختار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها (٥٨)،

ثمَّ تمضي إلى الثالثة، وعليك السكينة والوقار فارم ولا تقف عندها<sup>(١)</sup> واشتماله على المندوبات لا يضر باستفادة الوجوب للترتيب، لأن استفادة الندب بالنسبة إلى البقية إنما هو لقرائن خارجية.

(٥٧) الحصول، المأمور به بذلك، مضافاً إلى الإجماع، و تقدم في صحيح ابن عمار: «قلت له: الرجل يرمي الجمار منكوسة قال ﷺ: يعيدها على الوسطى و جمرة العقبة»<sup>(٢)</sup>.

(٥٨) لقول أبي عبد الله ﷺ في صحيح ابن حازم: «رمي الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها»<sup>(٣)</sup>، و عن أبي جعفر ﷺ في صحيح زرارة: «هو و الله ما بين طلوع الشمس إلى غروبها»<sup>(٤)</sup> و عن الصادق ﷺ في صحيح صفوان «أرم الجمار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها»<sup>(٥)</sup>، و المشهور اعتمدوا على هذه الصحاح فتوى و عملاً.

و عن جمع منهم الشيخ ﷺ أن وقته بعد الزوال، و استندوا.

تارة: بالإجماع.

و أخرى: بقول الصادق ﷺ في صحيح معاوية: «أرم في كل يوم عند زوال الشمس»<sup>(٦)</sup>.

و ثالثة: بالتأسي.

(١) الوسائل باب: ١٢ و ١٠ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١ و ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب العود مني حديث: ١.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٦ و ٥ و ٢.

(٦) الوسائل باب: ١٢ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١.

فلا يجوز أن يرمي ليلاً إلاّ لعذر<sup>(٥٩)</sup>، و الأفضل، بل الأحوط إيقاعه عند الزوال<sup>(٦٠)</sup>، كما أن الأفضل في كيفية الرمي ما في الصحيح عن الصادق عليه السلام<sup>(٦١)</sup>.

والكل مخدوش: لأنه كيف يحصل الإجماع في ما ذهب المشهور إلى الخلاف، و الصحيح محمول على الفضل جمعاً، و الأخير أعم من الوجوب قطعاً، فلا وجه لقولهم (قدست أسرارهم) ويشهد للفضل الفقه الرضوي: «و أفضل من ذلك ما قرب من الزوال»<sup>(١)</sup>.

(٥٩) نصاً، و إجماعاً، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان: «لا بأس بأن يرمي الخائف بالليل و يضحى و يفيض بالليل»<sup>(٢)</sup>، و عنه عليه السلام أيضاً: «رخص للعبد و الخائف و الراعي في الرمي ليلاً»<sup>(٣)</sup>، و في موثق أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي ينبغي له أن يرمي بليل من هو؟ قال عليه السلام: الحاطبة، و المملوك الذي لا يملك من أمره شيئاً، و الخائف و المدين، و المريض الذي لا يستطيع أن يرمي يحمل إلى الجمار، فان قدر على أن يرمي و إلا فارم عنه و هو حاضر»<sup>(٤)</sup>، و الظاهر أن ذلك كله من باب المثال فيشمل مطلق المعذور، و تقتضيه قاعدة نفي الحرج، و الضرر، و سهولة الشريعة.

(٦٠) أما الأفضل: فلصحيح ابن عمار - المتقدم - بعد حمله على مطلق الفضيلة و الندب. و أما الاحتياط: فللخروج عن خلاف من قال بوجوبه مثل الشيخ رحمه الله بل ادعى عليه الإجماع، و تقدمت المناقشة فيه.

(٦١) قال عليه السلام في صحيح ابن عمار: «ارم عند زوال الشمس و قل كما قلت حين رميت جمرة العقبة، و ابدأ بالجمرة الأولى فارمها عن يسارها من بطن

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١ و ٢.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٧.

- (مسألة ٢٥): يستحب أن يرمي جمرة العقبة مستدبر القبلة (٦٢).
- (مسألة ٢٦): يجوز لذوي الأعذار الرمي في الليل (٦٣) بلا فرق بين الليل المتقدم والمتأخر (٦٤) ولو لم يتمكن من ذلك جاز الجمع في ليلة واحدة (٦٥).

المسيل، وقل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة وحمد الله وأثن عليه وصل على النبي وآله، ثم تقدم قليلاً فتدعو وتساله أن يتقبل منك، ثم تقدم أيضاً، ثم افعل ذلك عند الثانية واصنع كما صنعت بالأولى، وتقف وتدعو الله كما دعوت، ثم تمضي إلى الثالثة، وعليك السكينة والوقار فارم ولا تقف عندها» (١)، وفي خبر ابن شعيب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجمار، فقال عليه السلام: قم عند الجمرتين، ولا تقم عند جمرة العقبة، فقلت هذا من السنة؟ فقال عليه السلام: نعم قلت ما أقول إذا رميت؟ قال عليه السلام: كبر مع كل حصاة» (٢).

(٦٢) لصحيح ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال: «خذ حصى الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها، ولا ترمها من أعلاها - الحديث -» (٣) هذا في الأزمنة القديمة التي كانت لها جهة واحدة. وأما في هذه الأعصار التي تكون مثل سائر التجمرات لها جوانب مستديرة فهل الحكم كذلك أيضاً أو لا؟ وجهان.

(٦٣) لما تقدم من النص والإجماع.

(٦٤) لعموم النص والفتوى الشامل لهما، ولأنه أولى من الترك والتأخير.

(٦٥) للإطلاق. الشامل لهذه الصورة. إن قيل: فيجوز ذلك عمداً أيضاً،

للإطلاق. يقال: لو لا ظهور الإجماع على عدم جوازه عمداً.

(١) تقدم في صفحة: ٣٧٤.

(٢) الوسائل باب: ١٠ و ١١ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ١.

(مسألة ٢٧): يحصل الترتيب برمي أربع حصيات: فلو رمى الجمرة اللاحقة ناسيا بعد أن رمى السابقة بأربع حصيات بنى و يجزيه إكمال السابقة سبعا (٦٦)، و الجاهل كالناسي (٦٧) بخلاف العامد (٦٨)، و لو كان أقل من أربع استأنفها مع اللاحقة و لا يكفيه إكمال الناقص و إعادة ما بعده (٦٩).

(٦٦) إجماعا، و نصوصا، ففي صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام «في رجل رمى الجمار فرمى الأولى بأربع، و الأخيرتين بسبع سبع، قال عليه السلام: يعود فيرمي الأولى بثلاث و قد فرغ، و إن كان رمى الأولى بثلاث و رمى الأخيرتين بسبع سبع فليعد و ليرمهن جميعا بسبع سبع، و إن كان رمى الوسطى بثلاث ثم رمى الأخرى فليرم الوسطى بسبع، و إن كان رمى الوسطى بأربع رجع فرمى بثلاث» (١) و قريب منه صحيحه الآخر (٢)، و قال أبو الحسن عليه السلام في خبر ابن أسباط «إذا رمى الرجل الجمار أقل من أربع لم يجزيه أعاد عليها و أعاد على ما بعدها - و إن كان قد أتم ما بعدها - و إذا رمى شيئا منها أربعاً بنى عليها و أعاد على ما بعدها إن كان قد أتم رميه» (٣).

(٦٧) لإطلاق الأخبار الشامل لهما، و قد نسب في الحقائق إلى الأصحاب.

(٦٨) لقاعدة الاشتغال بعد صحة دعوى انصراف الأخبار عنه، و إن كان قد يظهر الإطلاق عن جمع منهم المحقق في الشرائع، و قد استدل الفاضل له بأن الأكثر يقوم مقام التمام.

وفيه: أنه عين المدعي لا أن يكون دليلا على الدعوى.

(٦٩) لما تقدم من الأخبار الظاهرة في ذلك، و ظاهرهم التسالم عليه و نسب إلى الحلبي الخلاف في ذلك، و في النسبة نظر بل منع كما في المستند.

(مسألة ٢٨): لو كان الناقص في الثلاثة أكملها و اكتفى به بلا فرق بين الأربع و غيرها (٧٠)، فلو رمى الجمرة الأولى أربعاً مثلاً و كلاً من الأخيرتين سبعا يجزيه إكمال الأولى سبعا، و كذا لو رمى في الأولى خمسا أو ستاً (٧١)، و لكن لو رماها أقل من أربع أعاد على الجمرات الثلاثة (٧٢).

(مسألة ٢٩): لو رمى الأولى سبعا، و الثانية ثلاثاً، و الثالثة سبعا استأنف على الأخيرتين (٧٣)، و أما لو رمى الثانية أربعاً يجزيه إتمامها سبعا (٧٤) و الأحوط الاستيناف في جميع الصور مع فوت الموالاة (٧٥).

(مسألة ٣٠): لو ترك رمي يوم - عذراً أو عمداً - قضاه في الغد (٧٦)

(٧٠) لظهور تسالمهم عليه، و لعدم اعتبار الترتيب بعد إكمال الأربع.

(٧١) لما تقدم من ظهور الإجماع، و سقوط الترتيب بعد الأربع.

(٧٢) لما مر من وجوب الترتيب بينها و لا دليل على سقوطه بالرمي بأقل من أربع، بل ظاهر الأدلة خلافه فوقع الرمي على الأخيرتين باطلاً من جهة فوت الترتيب، فيجب الاستيناف.

(٧٣) لبطان الثانية فتبطل الأخيرة لا محالة من جهة فوت الترتيب فيجب الاستيناف.

(٧٤) لما تقدم من سقوط الترتيب بإكمال الأربع.

(٧٥) خروجاً عن خلاف ابن بابويه حيث نسب القول بالبطان مع فوت الموالاة بناء على اعتباره، و لكن قال في الجواهر: «لم نجد له دليلاً بالخصوص بل ظاهر الأدلة التي مرت سابقاً خلافه، و كونه المعهود في العمل للعامة لا يقتضي الاعتبار».

أقول: خصوصاً بعد الأصل، و إطلاق النصوص.

(٧٦) نصاً، و إجماعاً، ففي صحيح ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له:

و يبدأ بالفات ثم بالحاضر (٧٧).

(مسألة ٣١): يستحب أن يكون ما يرميه لأمسه بكرة، و ما يرميه ليومه عند الزوال (٧٨).

(مسألة ٣٢): لو فاته جمرة و جهل عينها أعاد على الثلاث مرتبا، و كذا لو فاته أربع حصيات من جمرة و جهل عينها (٧٩). نعم، لو فاته دون الأربع

«الرجل ينكس في رمي الجمار، فيبدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم العظمى، قال عليه السلام: يعود فيرمي الوسطى ثم يرمي جمرة العقبة، وإن كان من الغد»<sup>(١)</sup> ويشمل هذا صورة أصل الترك أيضاً، و يدل عليه ما يأتي.

(٧٧) إجماعاً، و نصاً، ففي صحيح ابن سنان عنه عليه السلام أيضاً: «في رجل أفاض من جمع حتى انتهى إلى منى فعرض له عارض فلم يرم حتى غابت الشمس قال عليه السلام: يرمي إذا أصبح مرتين: أحدهما بكرة و هي للأمس، و الأخرى عند زوال الشمس و هي ليومه»<sup>(٢)</sup> و في رواية الصدوق<sup>(٣)</sup>: «مرة لما فاته و الأخرى ليومه الذي يصبح فيه، و ليفرق بينهما يكون أحدهما بكرة و هي للأمس»، و ظهوره في أصل الوجوب مما لا ينكر، و استفادة النذب القرينة خارجية لكون أحدهما بكرة و الأخرى عند الزوال لا ينافي أصل وجوب الترتيب الذي يكون الصحيح ظاهراً فيه فلا وجه لإشكال صاحب الرياض، و المنساق من البكرة هو بعد طلوع الشمس عرفاً.

(٧٨) لما تقدم في الصحيح المحمول على النذب إجماعاً.

(٧٩) لما تقدم من وجوب الترتيب و لا يحصل إلا بذلك.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب العود إلى منى حديث: ٤.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٢ و ١.

من جمرة و جهل عينها كزّره على الثلاث، و لا يجب الترتيب حينئذ<sup>(٨٠)</sup>، أما لو فاته من كل جمرة واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث وجب الترتيب<sup>(٨١)</sup>، و لو كان الفائت أربعاً استأنف<sup>(٨٢)</sup>.

(مسألة ٣٣): لو نسي رمي الجمار حتّى دخل مكة رجع و رمى مع بقاء الوقت<sup>(٨٣)</sup>، و كذا الجاهل، بل العامد في الترك أيضاً<sup>(٨٤)</sup> و إذا

(٨٠) أما وجوب التكرار، فللعلم الإجمالي المردد بين أطراف ثلاثة و أما عدم وجوب الترتيب، فلأن الفائت ليس إلا واحداً في الواقع و وجوب الباقي مقدمي لا نفسي فيكفي في إحرازه التصادف الواقعي و هو متحقق مع التكرار لا محالة.

(٨١) لاحتمال التعدد، فيتحقق موضوع وجوب الترتيب حينئذ.

(٨٢) لما تقدم في صحيح ابن عمار.

(٨٣) للأصل، و النصوص، و الإجماع، ففي حسن ابن عمار عن الصادق عليه السلام: «قلت له: رجل نسي رمي الجمار حتى أتى مكة قال عليه السلام: يرجع فيرميها يفصل بين كل رميتين بساعة، قلت: فإن فاته ذلك و خرج، قال عليه السلام: ليس عليه شيء»<sup>(١)</sup>، و في صحيحة عنه عليه السلام أيضاً: «ما تقول في امرأة جهلت أن ترمي الجمار حتى نفرت إلى مكة؟ قال عليه السلام: فلترجع فلترم الجمار كما كانت ترمي، و الرجل كذلك»<sup>(٢)</sup>، و في صحيحة الآخر عنه عليه السلام أيضاً قال: «قلت له: رجل نسي رمي الجمار قال عليه السلام: يرجع فيرميها، قلت: فإنه نسيها حتى أتى مكة قال عليه السلام: يرجع فيرمي متفرقا يفصل بين كل رميتين بساعة، قلت: فإنه نسي أو جهل حتى فاته و خرج قال عليه السلام: ليس عليه أن يعيد»<sup>(٣)</sup>.

(٨٤) لأن الروايات وإن ذكر فيها الناسي والجاهل إلا أن ظاهر الفقهاء كون

(١) و (٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب العود إلى منى حديث ٢ و ١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب العود إلى منى حديث: ٣.

انقضت أيام التشريق و لم يأت به لا يجب عليه في العام شيء (٨٥)، ويجب عليه القضاء في القابل بنفسه أو نائبه (٨٦)، و لا تحرم عليه النساء

العامد، و التارك اضطرارا أيضاً كذلك كما صرح به جمع فيكون ذكرهما من باب المثال لمطلق الترك فتشمل الجميع، مع اقتضاء أصالة بقاء الوجوب ذلك أيضاً.

(٨٥) نصاً، و إجماعاً، قال الصادق عليه السلام في خبر عمر بن يزيد: «من أغفل رمي الجمار أو بعضها حتى تمضي أيام التشريق فعله أن يرميها من قابل، فإن لم يحج رمى عنه وليه، فإن لم يكن له ولي استعان برجل من المسلمين يرمي عنه فإنه لا يكون رمي الجمار إلا أيام التشريق» (١) و هذا الخبر منجبر بالعمل لو كان في سنده قصور، مع صحة دعوى انسباق ذلك مما تقدم من الأخبار أيضاً، و مقتضى خبر ابن يزيد عدم الفرق بين كونه باقياً في مكة أو رجع إلى أهله، لأنه جعل فيه التحديد زمانياً و هو انقضاء أيام التشريق.

(٨٦) لما مرّ من خبر ابن يزيد المنجبر بالشهرة العظيمة، بل في كشف اللثام نفى الخلاف فيه، و في الجواهر: «لم نجد مصرحاً بالنقد غير المصنف في النافع، و الفاضل في محكي التبصرة» و لعل مستندهما الجمع بين هذا الخبر و ما تقدم من صحيحي معاوية و لكنه ممنوع لإمكان أن يراد بقوله عليه السلام: «ليس عليه شيء» الكفارة في مقابل الشافعي القائل بوجوب الهدي عليه، و أن يراد بقوله عليه السلام: «ليس عليه أن يعيد» أي: في هذا العام و لا ينفي ذلك القضاء في القابل.

و هذا كله مبني على المناقشة في سند خبر ابن يزيد، و يمكن منعها بأن الظاهر من الشيخ عليه السلام أنه اعتمد على محمد بن عمر بن يزيد و ابن داود عده في الباب الأول الذي وضعه للثقات و يكفي هذا المقدار في حسن حال الراوي، و لو بني على المناقشة لاختلف النظم، لأن باب المناقشة واسع جداً.

- و لو كان قد تعمد ترك الرمي - ولا يجب عليه الحج في القابل (٨٧) وإن استحب ذلك (٨٨).

(مسألة ٣٤): كل من كان معذوراً يصح أن يرمى عنه (٨٩) بلا فرق بين من كان مأيوساً من برئه أو لا (٩٠)، كما أنه لا إعادة عليه لو اتفق ارتفاع العذر والوقت باق (٩١).

(٨٧) للأصل، والإطلاق، والاتفاق. وأما خبر ابن جبلة عن الصادق عليه السلام: «من ترك رمي الجمار متعمدا لم تحل له النساء وعليه الحج من قابل» (١) فضعيف سنداً، ومعرض عنه عند الأصحاب، ويحتمل أن يراد بالحج في القابل ما إذا أراد أن يأتي بذلك بنفسه وحج لذلك فلا وجه لما نسب إلى أبي علي من القول به.

(٨٨) لما تقدم من خبر ابن جبلة القابل للحمل على النذب تسامحاً.

(٨٩) نصوصاً، وإجماعاً، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «الكسير، والمبطون يرمى عنهما، قال: والصبيان يرمى عنهم» (٢) وفي موثق ابن عمار قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن المريض ترمى عنه الجمار؟ قال عليه السلام: نعم يحمل إلى الجمرة و يرمى عنه» (٣) وفي خبره الآخر: «المريض ترمى عنه الجمار؟ قال عليه السلام: نعم يحمل إلى الجمرة و يرمى عنه، قلت: لا يطيق ذلك قال: يترك في منزله و يرمى عنه» (٤)، وذكر المريض، والكسير، والمبطون من باب المثال، فيشمل كل معذور، وتقضيهِ قاعدة نفي الحرج أيضاً.

(٩٠) للإطلاق الشامل لهما إذا كان الزمان قصيراً جداً بحيث ينصرف عنه الإطلاق.

(٩١) للإطلاق الوارد في مقام التسهيل والامتنان، ولا وجه معه للإعادة

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب العود إلى منى حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب رمي جمرات العقبة حديث: ١.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب رمي جمرات العقبة حديث: ٤ و ٢.

وإن كان هو الأحوط (٩٢)، ولا تبطل هذه النيابة بإغماء المنوب عنه (٩٣) ويرمى عن المغمى عليه ولا يحتاج إلى الإذن (٩٤).

(مسألة ٣٥): لا يعتبر في النائب أن يكون محرماً (٩٥)، كما يجوز أن ينوب واحد عن أشخاص كثيرة في الرمي (٩٦)، ويجوز التبعض بأن يأتي بالبعض بنفسه، وبالأخر بالاستنابة (٩٧).

وبذلك قطع في السرائر، والمنتهى، وقربه في محكي التذكرة.

(٩٢) لاحتمال أن يكون موضوع الاستنابة العذر المستوعب للسوقت و لكنه بعيد عن مساق الإطلاق الوارد في مقام البيان والامتنان.

(٩٣) للأصل، وإطلاق النص والفتوى، مع كون المرض معرضاً للإغماء - خصوصاً في الأزمنة القديمة - وما قيل من البطلان قياساً على الوكالة واضح المنع كما في الجواهر وغيره، بل في أصل صحة توقف الرمي عنه على إذنه إشكال، لإطلاق ما تقدم من النص، ولذا قال في السرائر، والمنتهى باستحباب الاستيذان. ومنه يظهر صحة التبعض عنه في الرمي أيضاً من دون استنابة منه، قال في الجواهر: «وإن كان لو فعل من غير إذنه جاز و سقط عنه ذلك لما سمعته من إطلاق النص و الفتوى مؤيداً بالإحرام عن المغمى عليه و بإجزاء الحج متبرعاً عن الميت» ولكن الأحوط الاستيذان والاستنابة إن أمكن.

(٩٤) لصحيح رفاعة عن الصادق عليه السلام: «سألته عن رجل أغمى عليه فقال عليه السلام: يرمى عنه الجمار» (١).

(٩٥) للأصل، والإطلاق.

(٩٦) لأصالة الصحة وحصول عمل النيابة بلا تراحم في البين.

(٩٧) لأنه بعد أن جازت النيابة في الجميع يجوز في البعض أيضاً لشمول

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب رمي جمرة العقبة حديث: ٥.

(مسألة ٣٦): لو تحمل الضرر وذهب إلى المرمى ورمى بنفسه يجزي إن كان الضرر في الذهاب لا في نفس الرمي من حيث هو (٩٨).

(مسألة ٣٧): لو كان شخص نائباً عن خمسة - مثلاً - وأخذ كل مرة خمس حصيات في يده ورمأها وأصاب الجميع وفعل ذلك سبع مرات في كل جمرة فهل يجزي أو لا؟ الظاهر هو الأوّل (٩٩).

(مسألة ٣٨): المدار في شرائط الرمي والرامي على تكليف النائب لا المنوب عنه (١٠٠)، كما لا فرق في النائب بين الرجل والمرأة عن رجل أو عن امرأة (١٠١).

(مسألة ٣٩): يستحب أن يحمل المعذور إلى الجمار مع الإمكان (١٠٢) ووضع الحصاة في يده والرمي بها إن أمكن (١٠٣).

دليل صحتها له.

(٩٨) لوجود مقتضي للإجزاء وفقد المانع، وقد تقدم المشي إلى الحج نظير هذه المسألة.

(٩٩) جموداً على الإطلاق إلا أن يدعى الانصراف عنه ولكن بدوي.

(١٠٠) كما تقدم مراراً من أن النائب هو المأمور به والمكلف بالعمل ما لم يكن تقييد في البين.

(١٠١) لإطلاق أدلة النيابة من غير مقيد.

(١٠٢) لما تقدم في موثق ابن عمار<sup>(١)</sup> المحمول على الندب.

(١٠٣) لأنه نحو من إعمال المقدور المطلوب في طاعة الله تعالى، وتشهد له قاعدة الميسور، مع ظهور الإجماع على عدم الوجوب.

(مسألة ٤٠): المقام بمنى أيام التشريق بعد انقضاء زمن الرمي أفضل من الذهاب إلى مكة للطواف المندوب ونحوه (١٠٤).

(مسألة ٤١): يستحب الوقوف عند كل جمرة داعياً بالمأثور ورميها عن يسارها مستقبل القبلة عدى جمرة العقبة فإنه يستدبر القبلة ويرمي عن اليمين ولا يقف عندها (١٠٥).

(مسألة ٤٢): يستحب التكبير بمنى عقب خمس عشرة صلاة أولها

(١٠٤) نصاً، وإجماعاً، ففي خبر ليث المرادي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي مكة أيام منى بعد فراغه من زيارة البيت فيطوف بالبيت تطوعاً، فقال عليه السلام: المقام بمنى أفضل وأحب إلي»<sup>(١)</sup> وفي صحيح العيص عنه عليه السلام أيضاً: «عن الزيارة بعد زيارة الحج أيام التشريق، فقال عليه السلام: لا»<sup>(٢)</sup> المحمول على مطلق المرجوحية وأما قوله عليه السلام في صحيح جميل: «لا بأس أن يأتي الرجل مكة في أيام منى ولا يبيت بها»<sup>(٣)</sup>، وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح ابن شعيب: «عن زيارة البيت أيام التشريق، فقال عليه السلام: حسن»<sup>(٤)</sup> فمحمول على الجواز.

(١٠٥) نصاً، وإجماعاً، قال الصادق عليه السلام في صحيح ابن عمار: «وإبدأ بالجمرة الأولى فارمها عن يسارها في بطن المسيل»<sup>(٥)</sup> والمراد به جانبها اليسار بالإضافة إلى التوجه إلى القبلة، فتكون الجمرة عن يمينه لا محالة، وقال عليه السلام أيضاً في صحيح معاوية: «أرم في كل يوم عند زوال الشمس، وقل كما قلت حين رميت جمرة العقبة، فابدأ بالجمرة الأولى فارمها عن يسارها في بطن المسيل، وقل كما قلت يوم النحر ثم قم عن يسار الطريق فاستقبل القبلة وأحمد

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب العود إلى منى حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب العود إلى منى حديث: ٦.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب العود إلى منى حديث: ١ و ٣.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب رمي جمرات العقبة حديث: ٢.

ظهر يوم النحر، وفي الأمصار عقيب عشر صلوات (١٠٦)، و يستحب عقيب النوافل أيضاً (١٠٧). و صورته: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله و الله أكبر

الله و أثن عليه و صلّ على النبي ﷺ، ثمّ تقدم قليلا فتدعو و تسأله أن يتقبّل منك، ثمّ تقدم أيضاً ثمّ اعمل ذلك عند الثانية، و اصنع كما صنعت بالأولى، و تقف و تدعو الله تعالى كما دعوت، ثمّ تمضي إلى الثالثة و عليك السكينة و الوقار، فارم و لا تقف عندها» (١)، و النصوص في عدم الوقوف عند الثالثة كثيرة (٢)، و لكن لا وجه للتفصيل في هذه الأعصار لخروج مثل هذه الأمور عن الاختيار كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار.

(١٠٦) نصوصا، و إجماعا، في أصل الرجحان، ففي صحيح ابن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل: «و اذكروا الله في أيام معدودات» قال عليه السلام: التكبير في أيام التشريق صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الفجر من اليوم الثالث، و في الأمصار عشر صلوات، فاذا نفر الناس النفر الأول أمسك أهل الأمصار و من أقام بمنى فصلّى بها الظهر و العصر فليكبّر» (٣)، و في صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن التكبير أيام التشريق واجب أو لا؟ قال عليه السلام: يستحب، و إن نسي فلا شيء عليه» (٤).

و نسب إلى المرتضى عليه السلام الوجوب للإجماع الموهون بذهاب المشهور إلى الخلاف، و بظاهر الأمر في الكتاب (٥)، و كذا ما يأتي من موثق عمار. و فيه: أنه محمول على الندب بقرينة غيره.

(١٠٧) لقول الصادق عليه السلام في موثق عمار: «سألت عن التكبير فقال عليه السلام:

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب رمي جمره العقبة حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٩ و ١٠ من أبواب رمي جمره العقبة.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٢١ من أبواب صلاة العيد حديث: ١ و ١٠.

(٥) سورة البقرة: ٢٠٠.

اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا وَرِزْقَنَا مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ (١٠٨).  
(مسألة ٤٣): النفر الأوّل: من منى في اليوم الثاني عشر على تفصيل  
تقدم في المسائل السابقة - يجب أن يكون بعد الزوال (١٠٩)، و لا يجوز

واجب في دبر كل فريضة أو نافلة أيام التشريق»<sup>(١)</sup> المحمول على الندب.

(١٠٨) هذه الكيفية مشهورة بين الأصحاب، وذكرها المحقق في الشرائع،  
وفي صحيح ابن حازم عن الصادق عليه السلام: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ اللَّهُ  
أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَ لِلَّهِ الْحَمْدُ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا رِزْقَنَا مِنْ بَهِيمَةِ  
الْأَنْعَامِ»<sup>(٢)</sup> وفي صحيح معاوية عنه عليه السلام: أَيْضاً: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ  
اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَ لِلَّهِ الْحَمْدُ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا رِزْقَنَا مِنْ  
بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَيْلَانَا»<sup>(٣)</sup> وما هو المشهور لا ينطبق على ما في  
الصحيحين و الظاهر التخيير لصحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «سألته عن  
التكبير بعد كل صلاة فقال عليه السلام: كم شئت إنه ليس شيء موقت»<sup>(٤)</sup> بعد شموله لما  
نحن فيه كمية وكيفية.

و أما ما عن صاحب الجواهر في النجاة من تثليث التكبير ابتداء فلم أجده  
في خبر، وإنما نسب ذلك إلى ابن الجنيد و اتفقت النصوص و الفتاوى على  
التثنية.

(١٠٩) نصوصاً، وإجماعاً، قال الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «إذا أردت  
أن تنفر في يومين فليس لك أن تنفر حتى تزول الشمس و إن تأخرت إلى آخر

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب صلاة العيد حديث: ١٢ (كتاب الصلاة).

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب صلاة العيد حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب صلاة العيد حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب صلاة العيد حديث: ١ (كتاب الصلاة).

قبله، إلاّ عند الضرورة والاضطرار<sup>(١١٠)</sup>، و يستقط عنه الرمي في اليوم الثالث عشر<sup>(١١١)</sup>، و يلقي ما عنده من الحصاة في منى<sup>(١١٢)</sup>، و الأفضل له البقاء في منى إلى النفر الثاني حتى يأتي بالرمي<sup>(١١٣)</sup>.

و أما النفر الثاني: و هو في اليوم الثالث عشر فيصح و لو قبل الزوال<sup>(١١٤)</sup>. بل يستحب أن يكون قبل الزوال خصوصا للإمام<sup>(١١٥)</sup>.

أيام التشريق و هو يوم النفر الأخير فلا شيء عليك أي ساعة نفرت قبل الزوال أو بعده<sup>(١)</sup>، و في صحيح الحلبي «أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفر في النفر الأول قبل أن تزول الشمس، فقال عليه السلام: لا، و لكن يخرج ثقله ان شاء، و لا يخرج هو حتى تزول الشمس»<sup>(٢)</sup>.

و أما قول أبي جعفر عليه السلام في خبر زرارة: «لا بأس أن ينفر الرجل في النفر الأول قبل الزوال»<sup>(٣)</sup> فمحمول على الضرورة.

(١١٠) لقاعدتي نفي الحرج و الضرر، و ما تقدم من قول أبي جعفر عليه السلام.

(١١١) لأنه بعد النفر ينتفي موضوع الرمي فلا وجه لثبوته.

(١١٢) لقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر الدعائم: «من تعجل النفر في يومين

ترك ما يبقی عنده من الجمار بمنى»<sup>(٤)</sup>، و حكى عن الخلاف استحباب دفنها و لم أجد ما يصلح للاستحباب فيما تفحصت.

(١١٣) لإمكان أن يستفاد ذلك مما تقدم في (مسألة ٤٠).

(١١٤) للأصل، و النص، و الإجماع، و تقدم صحيح معاوية المشتمل على

ذلك.

(١١٥) لإطلاق خبر أيوب بن نوح، قال: «كتبت إليه إن أصحابنا قد

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب العود الى منى حديث: ٣ و ٦ و ١١.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٧ من أبواب العود إلى منى حديث: ٢.

(مسألة ٤٤): يستحب أن يصلي صلواته كلها - فرضها و نفلها - في مسجد الخيف، و أفضله مصلّى رسول الله ﷺ (١١٦).

(مسألة ٤٥): يستحب في مسجد الخيف - بمنى - التسبيح و التحميد

اختلفوا علينا فقال بعضهم: إن النفر يوم الأخير بعد الزوال أفضل، و قال بعضهم: قبل الزوال، فكتب ﷺ: أما علمت أن رسول الله ﷺ صلى الظهر و العصر بمكة، فلا يكون ذلك إلا و قد نفر قبل الزوال»<sup>(١)</sup>.

(١١٦) لقول الصادق عليه السلام في صحيح معاوية: «صل في مسجد الخيف بمنى، و كان مسجد رسول الله ﷺ على عهده عند المنارة التي في وسط المسجد، وفوقها إلى القبلة نحو من ثلاثين ذراعاً، و عن يمينها و عن يسارها وخلفها نحو من ذلك، قال فتحر ذلك فإن استطعت أن يكون مصلاًك فيه فافعل، فإنه قد صلى فيه ألف نبي، و إنما سمي (مسجد الخيف)، لأنه مرتفع عن الوادي و ما ارتفع عن الوادي يسمى (خيفاً)<sup>(٢)</sup> و لا بد و أن يغتنم الفرصة، إذ المكان مبارك و الزمان من الأيام العظام، و المراد بالأيام المعدودات في الآية الشريفة «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ»<sup>(٣)</sup> أيام التشريق، و كذا المراد بالأيام المعلومات في قوله تعالى «وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ»<sup>(٤)</sup> تلك الأيام أيضاً.

و أما خبر حماد الدال على أن الأيام المعلومات أيام عشر ذي الحجة<sup>(٥)</sup> فيمكن إرجاعه إلى خبر أبي الصباح<sup>(٦)</sup> الدال أنها أيام التشريق - من

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب العود إلى منى حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب أحكام المسجد حديث: ١.

(٣) سورة البقرة: ٢٠٣.

(٤) سورة الحج: ٢٨.

(٥) و (٦) الوسائل باب: ٨ من أبواب العود إلى منى حديث: ٥ و ٢.

كل واحد مائة، و صلاة مائة ركعة، و ست ركعات في الصومعة (١١٧)، و أيضاً من المندوبات التحصيب و هو: النزول بوادي الحصبه و الاستراحة قليلاً ثم دخول مكة (١١٨).

باب أنه ذكر الكل وإرادة الجزء.

(١١٧) لقول أبي جعفر عليه السلام في خبر الثمالي: «من صلى في مسجد الخيف بمنى مائة ركعة قبل أن يخرج منه عدلت عبادة سبعين عاماً، و من سبى الله تعالى فيه مائة تسبيحة كتب الله له كأجر عتق رقبة، و من هلك الله فيه مائة تهليله عدلت أجر إحياء نسمة، و من حمد الله فيه مائة تحميد عدلت أجر خراج العراقين يتصدق به في سبيل الله»<sup>(١)</sup>، و قال أبو عبد الله عليه السلام في خبر أبي بصير: «صلّ ست ركعات في مسجد منى في أصل الصومعة»<sup>(٢)</sup>.

(١١٨) و هو مختص بالنفر الثاني دون الأول، كما صرح به الأصحاب و الإخبار على ما في الحدائق، و في خبر أبي مريم عن الصادق عليه السلام: «أنه سئل عن الحصبه فقال عليه السلام: كان أبي ينزل الأبطح قليلاً، ثم يجيء فيدخل البيوت من غير أن ينام بالأبطح فقلت له: رأيت إن تعجل في يومين إن كان من أهل اليمن عليه أن يحصب؟ قال عليه السلام: لا»<sup>(٣)</sup>، و في صحيح معاوية: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله إنما نزلها حيث بعث بعائشة مع أخيها عبد الرحمن إلى التنعيم، فاعتمرت لمكان العلة التي أصابها، فطافت بالبيت ثم سعت ثم رجعت فارتحل من يومه»<sup>(٤)</sup>، و في صحيحه الثاني عن الصادق عليه السلام: «فإذا نفرت و انتهيت إلى الحصباء، و هي البطحاء فشئت أن تنزل قليلاً - الحديث -»<sup>(٥)</sup> و وادي محصب معروف هناك و في المجمع: «المحصب أوله عند منقطع الشعب من وادي منى و آخره متصل بالمقبرة التي تسمى عند أهل مكة بالمعلّى».

(١) الوسائل باب: ٥١ من أبواب أحكام المساجد حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب أحكام المساجد حديث: ٢.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب العود إلى منى حديث: ٣ و ٢ و ١.

## فصل

و فيه مسائل:

(مسألة ١): من أحدث ما يوجب حدا، أو تعزيرا، أو قصاصا و لجأ إلى الحرم ضيق عليه في المطعم، و المشرب، و المعاشرة حتى يخرج، و لو أحدث في الحرم قوبل بما تقتضيه جانيته<sup>(١)</sup>.

## فصل

(١) إجماعا، و نصوصا، ففي صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا في الحل ثم دخل الحرم، فقال عليه السلام لا يقتل، و لا يطعم، و لا يسقى، و لا يبايع، و لا يؤذى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد، قلت: فما تقول في رجل قتل في الحرم أو سرق؟ قال عليه السلام: يقام عليه الحد في الحرم صاغرا لأنه لم ير للحرم حرمة»<sup>(١)</sup> و في صحيح الحلبي قال: «سألته عن قول الله عز و جل ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ قال: إذا أحدث العبد في غير الحرم جناية ثم فرّ إلى الحرم لم يسع لأحد أن يأخذه في الحرم و لكن يمنع من السوق و لا يبايع و لا يطعم و لا يسقى و لا يكلم فإنه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ و إذا جنى في الحرم جناية أقيم عليه الحد في الحرم لأنه لم يرع للحرم حرمة»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار و لا بد من تقييدها بما ذكرناه بقرينة الإجماع. و عن بعض الفقهاء (رحمهم الله تعالى) إلحاق مسجد النبي صلى الله عليه و آله و مشاهد المعصومين عليه السلام و يأتي التفصيل في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى.

(مسألة ٢): يكره أن يمنع أحد الحجاج و المعتمرين من سكنى دور مكة (٢).

(مسألة ٣): يكره أن يرفع أحد بناء فوق الكعبة (٣).

(مسألة ٤): يتخير في لقطة الحرم - إن كان قيمتها درهما أو أزيد بعد الفحص و اليأس عن صاحبها - بين أمرين: التصديق بها أو إبقائها عنده و حفظها لصاحبها بخلاف لقطة غير الحرم فيتخير بعدهما بين أمور ثلاثة:

(٢) نصا، و إجماعا، لقوله تعالى ﴿سَوَاءٌ أَلْعَاكِفُ فِيهِ وَ أَلْبَادُ﴾<sup>(١)</sup> ففي خبر ابن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «ليس ينبغي لأهل مكة أن يمنعوا الحاج شيئا من الدور ينزلونها»<sup>(٢)</sup>، و في صحيح ابن البخري: «ليس ينبغي لأهل مكة أن يجعلوا على دورهم أبوابا»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار.

أقول: يمكن أن يكون ذلك إرشادا إلى حسن المعاشرة و المرافقة معهم حيث أنهم وفود الله و ضيوفه فلا يضايقوا عليهم في شيء و ينزلونهم منزلة أحب ضيوف أنفسهم، و لا يستفاد من مثل هذه الأخبار حكم تكليفي و لا سلب احترام المال و العمل فلا وجه لما نسب إلى الشيخ عليه السلام من الحرمة.

(٣) لقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «لا ينبغي لأحد أن يرفع بناء فوق الكعبة»<sup>(٤)</sup> و إطلاقه يشمل حتى المسجد، و الظاهر منه أنه نحو ملاحظة أدب ظاهري بالنسبة إليها، فما نسب إلى الشيخ من الحرمة لا وجه له.

فرع: لو كان ذات الأرض مرتفعا كالجبل و نحوه كما هو الغالب في مكة المكرمة، فالظاهر عدم شمول الحديث له.

(١) سورة الحج: ٢٥.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٨ و ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

التصدق، والحفظ و التملك (٤).

(مسألة ٥): إذا ترك الناس الحج أو زيارة النبي ﷺ كان على الوالي إجبار من تحصل به الكفاية منهم على ذلك. فان لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال (٥).

(مسألة ٦): يستحب طواف وداع البيت لمن أراد الرجوع إلى أهله بنحو ما ورد في الأخبار (٦).

(٤) لما يأتي في كتاب اللقطة - إن شاء الله تعالى - من تفصيل هذه المسألة و الفروع المتعلقة بها.

(٥) لقول أبي عبد الله ﷺ في الصحيح: «لو أن الناس تركوا زيارة النبي ﷺ كان على الوالي أن يجبرهم على ذلك و على المقام عنده، فان لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت مال المسلمين» (١) و حيث لا موضوع لمثل هذه الفروع في هذه الأزمان لازدحام المسلمين - رفع الله تعالى شأنهم - بما لا يعد و لا يحصى فلا ينبغي التعرض لها بأكثر من ذلك و المهم بالبحث إنما هو التعرض لكيفية إدراهم شرعا و عرفا.

(٦) إجماعا، و نصوصا، منها قول الصادق ﷺ في صحيح ابن عمار: «إذا أردت أن تخرج من مكة فتأتي أهلك فودع البيت و طف أسبوعا، و إن استطعت أن تستلم الحجر الأسود و الركن اليماني في كل شوط فافعل، و إلا فافتح به واختم به، و إن لم تستطع ذلك فموسع عليك، ثم تأتي المستجار، فتصنع عنده مثل ما صنعت يوم قدمت مكة، ثم تخير لنفسك من الدعاء ثم استلم الحجر الأسود، ثم ألصق بطنك بالبيت و احمد الله أنن عليه وصل على محمد و آله، ثم قل: «اللهم صل على محمد عبدك و رسولك و أمينك و حبيبك و نجيبك

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب وجوب الحج حديث: ٢.

و خيرتك من خلقك، اللهم كما بلغ رسالتك و جاهد في سبيلك و صدع بأمرك و أؤدي فيك و في جنبك و عندك حتى أتاه اليقين، اللهم اقبلني مفلحا منجحا مستجابا لي بأفضل ما يرجع به أحد من وفدك من المغفرة و البركة و الرضوان و العافية مما يسعني أن أطلب، أن تعطيني مثل الذي أعطيته أفضل من عبدك و تزيدني عليه، اللهم إن أمتني فاغفر لي، و إن أحييتني فارزقني من قابل، اللهم لا تجعله آخر العهد من بيتك، اللهم إني عبدك ابن عبدك و ابن أمتك، حملتني على دابتك و سيرتني في بلادك حتى أدخلتني حرمك و أمتك، و قد كان في حسن ظني بك أن تغفر لي ذنوبي، فإن كنت قد غفرت لي ذنوبي فازدد عني رضا، و قربني إليك زلفى، و تباعدني، و إن كنت لم تغفر لي فمن الآن اغفر لي قبل أن تتأى عن بيتك داري، و هذا أوان انصرافي إن كنت أذنت لي غير راغب عنك و لا عن بيتك، و لا مستبدل بك به، اللهم احفظني من بين يدي و من خلفي و عن يميني و عن شمالي حتى تبلغني أهلي و اكفني مئونة عبادك و عيالي، فإنك ولي ذلك من خلقك و مني» ثم أتت زمزم فاشرب منها، ثم أخرج فقل: آتيون تائبون عابدون، لربنا حامدون إلى ربنا راغبون إلى ربنا راجعون» فإن أبا عبد الله عليه السلام لما أن ودّعها و أراد أن يخرج من المسجد خرّ ساجدا عند باب المسجد طويلا ثم قام فخرج»<sup>(١)</sup>، و في خبر ابن مهزيار قال: «رأيت أبا جعفر الثاني عليه السلام في سنة خمس عشرة و مائتين ودّع البيت بعد ارتفاع الشمس و طاف بالبيت يستلم الركن اليماني في كل شوط فلما كان الشوط السابع استلمه و استلم الحجر و مسح بيده ثم مسح وجهه بيده، ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين، ثم خرج إلى دبر الكعبة إلى الملتزم فالتزم البيت و كشف الثوب عن بطنه، ثم وقف عليه طويلا يدعو، ثم خرج من باب الحناطين و توجه قال: فرأيت في سنة تسع (سبع)<sup>(٢)</sup>. عشرة و مائتين ودّع البيت ليلا يستلم الركن اليماني و الحجر الأسود في

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب العود إلى منى حديث: ١.

(٢) كما في الوافي ج: صفحة: ١٩١ باب (١٦٦) وداع البيت والتصدق.

(مسألة ٧): يستحب الدخول في الكعبة - زادها الله تعالى شرفا - خصوصا للضرورة، ولا يتأكد ذلك للنساء<sup>(٧)</sup>، ويستحب الغسل قبل ذلك، ويدعو بالمأثور، ويصلي بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء ركعتين يقرأ في الأولى الحمد، وحم السجدة، وفي الثانية الحمد و عدد آيها

كل شوط، فلما كان في الشوط السابع التزم البيت في دبر الكعبة قريبا من الركن اليماني و فوق الحجر المستطيل و كشف الثوب عن بطنه ثم أتى الحجر فقبله و مسح و خرج إلى المقام فصلى خلفه ثم مضى و لم يعد إلى البيت، و كان وقوفه على الملتزم بقدر ما طاف بعض أصحابنا سبعة أشواط و بعضهم ثمانية<sup>(٨)</sup>، و في رواية ابن أبي محمود قال: «رأيت أبا الحسن عليه السلام ودع البيت فلما أراد أن يخرج من باب المسجد خر ساجدا، ثم قام فاستقبل الكعبة فقال عليه السلام: اللهم إني أنقلب على أن لا إله إلا الله»<sup>(٩)</sup>، و في خبر آخر: «فليكن آخر عهدك بالبيت أن تضع يدك على الباب و تقول: المسكين على بابك فتصدق عليه بالجنة»<sup>(١٠)</sup>.

(٧) إجماعا، و خصوصا، ففي خبر القداح عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: «سألته عن دخول الكعبة، فقال: الدخول فيها دخول في الله، و الخروج منها خروج من الذنوب معصوم في ما بقي من عمره مغفور له ما سلف من ذنوبه»<sup>(١١)</sup>، و في خبر أبان بن عثمان: «يستحب للضرورة أن يطأ المشعر الحرام، وأن يدخل البيت»<sup>(١٢)</sup>، و في خبر ابن مهران عن الصادق عليه السلام: قلت له: «و كيف صار الضرورة يستحب له دخول الكعبة دون من قد حج؟ قال عليه السلام: لأن الضرورة قاضي فرض مدعو إلى حج بيت الله تعالى، فيجب أن يدخل البيت الذي دعي إليه ليكرم فيه»<sup>(١٣)</sup>، و في صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب العود إلى منى حديث: ٣ و ٢ و ٤.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب العود إلى منى حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٤.

ويصلي في زوايا البيت، ويستلم الأركان خصوصا اليماني (٨).

عن دخول الكعبة أوجب هو على كل من حج؟ قال ﷺ: هو واجب أول حجة ثم إن شاء فعل وإن شاء ترك<sup>(١)</sup> ومثل هذه الأخبار محمول على التأكد بالنسبة إليه دون غيره، وفي خبر ابن سنان: «سئل الصادق عليه السلام عن دخول النساء الكعبة فقال ﷺ ليس عليهن وإن فعلته فهو أفضل»<sup>(٢)</sup>، وفي خبر فضالة بن أيوب «أن الله وضع عن النساء أربع - وعدّ منهن - دخول الكعبة»<sup>(٣)</sup>.

(٨) ففي صحيح معاوية: «إذا أردت دخول الكعبة فاغتسل قبل أن تدخلها، ولا تدخلها بحذاء، وتقول إذا دخلت: اللهم إني أركبك، ومن دخله كان آمنا فآمني من عذاب النار، ثم تصلي ركعتين بين الأسطوانتين على الرخامة الحمراء، تقرأ في الركعة الأولى حم السجدة وفي الثانية عدد آيتها من القرآن، وتصلّي في زواياها، وتقول: اللهم من تهياً أو تعباً أو أهد واستعد لوفادة إلى مخلوق رجاء رفته وجائزته ونوافله وفواضله فأليك يا سيدي تهيتي وتعبتني وإعدادي واستعدادي رجاء رفدك ونوافلك وجائزتك، فلا تخيب اليوم رجائي يا من لا يخيب عليه سائل، ولا ينقصه نائل، فإني لم آتك اليوم بعمل صالح قدمته ولا شفاعة مخلوق رجوته ولكنني أتيتك مقرا بالظلم والإساءة على نفسي فإنه لا حجة لي ولا عذر فأسألك يا من هو كذلك أن تصلي على محمد وآل محمد، وأن تعطيني مسألتني وتقبلني عثرتي وتقبلني برغبتني، ولا تردني مجبوها ممنوعا ولا خائبا، يا عظيم يا عظيم أرجوك للعظيم، أسألك يا عظيم أن تغفر لي الذنب العظيم، لا إله إلا أنت، قال: ولا تدخلها بحذاء ولا تبرق فيها، ولا تمتخط فيها، ولم يدخلها رسول الله ﷺ إلا يوم فتح مكة»<sup>(٤)</sup> وقال ابن عمار:

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٥.

(٢) (٣) الوسائل باب: ٤١ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١ و ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

«رأيت العبد الصالح عليه السلام دخل الكعبة فصلى فيها ركعتين على الرخامة الحمراء، ثم قام فاستقبل الحائط بين الركن اليماني والغربي فرفع يده عليه و لصق به و دعا ثم تحول إلى الركن اليماني فلصق به و دعا، ثم أتى الركن الغربي ثم خرج»<sup>(١)</sup> وفي خبر إسماعيل بن همام: «قال أبو الحسن عليه السلام: دخل النبي صلى الله عليه وآله الكعبة فصلى في زواياها الأربع، و صلى في كل زاوية ركعتين»<sup>(٢)</sup> وفي خبر أبي العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام و ذكرت الصلاة في الكعبة قال عليه السلام: بين العمودين تقوم على البلاطة الحمراء فان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى عليها ثم أقبل على أركان البيت، وكبر إلى كل ركن منه»<sup>(٣)</sup>، وفي خبر ذريح: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام في الكعبة وهو ساجد و هو يقول: لا يرد غضبك إلا حلمك، و لا يجير من عذابك إلا رحمتك، و لا ينجي منك إلا التضرع إليك، فهب لي يا إلهي فرجا بالقدرة التي بها تحيي أموات العباد، و بها تنشر ميت البلاد، و لا تهلكني يا إلهي حتى تستجيب لي دعائي و تعرفني الإجابة، اللهم ارزقني العافية إلى منتهى أجلي، و لا تشمت بي عدوي و لا تمكنه من عنقي، من ذا الذي يرفعني إن وضعني، و من ذا الذي يضعني إن رفعتني، و إن أهلكني فمن ذا الذي يعرض لك في عبدك و يسألك عن أمره، فقد علمت يا إلهي أنه ليس في حكمك ظلم و لا في نعمتك عجلة، و إنما يعجل من يخاف الفوت و يحتاج إلى الظلم الضعيف و قد تعاليت يا إلهي عن ذلك، إلهي فلا تجعلني للبلاء غرضاً، و لا لنعمتك نصباً، و مهلني و نفسي، وأقلني عثرتي، و لا ترد يدي في نحري، و لا تتبعني بلاء على إثر بلاء فقد ترى ضعفي و تضرعي إليك، و وحشتي من الناس و أنسي بك، أعوذ بك اليوم فأعذني، و أستجير بك فأجبرني، و أستعين بك على الضراء فأعني و أستنصرك فانصرني، و أتوكل عليك فاكفني و أومن بك فآمني، و أستهديك فاهدني و أسترحمك فارحمني و أستغفرك مما تعلم فاغفر لي، و أسترزقك من فضلك

الواسع فارزقني ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»<sup>(١)</sup>.

و يستحب البكاء فيها و حولها من خشية الله تعالى، فعن الصادق عليه السلام: «إنما سميت الكعبة بكاء للناس فيها و حولها»<sup>(٢)</sup>.

ثم إنه يستحب للنساء الغسل أيضاً لو أردن الدخول في الكعبة، لقاعدة الاشتراك، و خبر الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أ يغتسلن النساء إذا أتبن البيت قال عليه السلام: نعم إن الله عز وجل يقول ﴿طَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ فينبغي للعبد أن لا يدخل إلا و هو طاهر قد غسل عنه العرق و الأذى و يتطهر»<sup>(٣)</sup>.

و يستحب التكبير ثلاثا و هو خارج الكعبة قال عبد الله بن سنان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام و هو خارج من الكعبة و هو يقول: الله أكبر، الله أكبر حتى قالها ثلاثا، ثم قال: اللهم لا تجهد بلاءنا ربنا و لا تشمت بنا أعداءنا فإنك أنت الضار النافع، ثم هبط فصلى إلى جانب الدرجة جعل الدرجة عن يساره مستقبل القبلة ليس بينها و بينه أحد، ثم خرج إلى منزله»<sup>(٤)</sup>.

فرع: قد ورد في طلب الولد كيفية في صحيح معاوية قال الصادق عليه السلام: «أفض عليك دلوا من ماء زمزم، ثم ادخل البيت، فإذا قمت على باب البيت فخذ بحلقة الباب ثم قل: اللهم إن البيت بيتك، و العبد عبدك و قد قلت و من دخله كان آمناً فآمني من عذبك و أجرني من سخطك، ثم ادخل البيت فصل على الرخامة الحمراء ركعتين ثم قم إلى الأسطوانة التي بحذاء الحجر و ألصق بها صدرك ثم قل: يا واحد يا أحد يا ماجد يا قريب يا بعيد يا عزيز يا حلیم لا تذرني فردا و أنت خير الوارثين، هب لي من لدنك ذرية طيبة إنك سميع الدعاء، ثم در

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(مسألة ٨): يستحب الشرب من ماء زمزم بل الارتواء منه<sup>(٩)</sup> وهو لما شرب له<sup>(١٠)</sup> ويستحب حمله وإهداؤه واستهداؤه<sup>(١١)</sup>.

بالأسطوانة فألصق بها ظهرك و بطنك و تدعو بهذا الدعاء فان يرد الله شيئا كان<sup>(١)</sup>.

(٩) لحديث الأربعمئة عن علي<sup>عليه السلام</sup> قال: «الاطلاع في بئر زمزم يذهب الداء، فاشربوا من مائها مما يلي الركن الذي فيه الحجر الأسود فإن تحت الحجر أربعة أنهار من الجنة»<sup>(٢)</sup>، وفي المرسل «من روي من ماء زمزم أحدث به شفاء و صرف عنه به داء»<sup>(٣)</sup>.

(١٠) لقول أبي عبد الله<sup>عليه السلام</sup>: «ماء زمزم شفاء لما شرب له»<sup>(٤)</sup>، و قال النبي<sup>ﷺ</sup>: «ماء زمزم لما شرب له»<sup>(٥)</sup>، و قد نقل أن جمعا شربوا منه لمطالب مهمة فنالوها و ليس ذلك من فضل الله تعالى ببعيد، و يستحب الدعاء عند الشرب قال الصادق<sup>عليه السلام</sup>: «إذا شربت من ماء زمزم فقل: اللهم اجعله علما نافعا و رزقا واسعا، و شفاء من كل داء و سقم و كان أبو الحسن<sup>عليه السلام</sup> يقول إذا شرب من زمزم: «بسم الله و الحمد لله الشكر لله»<sup>(٦)</sup>.

(١١) لقول الصادق<sup>عليه السلام</sup>: «كان النبي<sup>ﷺ</sup> يستهدي من ماء زمزم و هو بالمدينة»<sup>(٧)</sup>، و عن أبي جعفر<sup>عليه السلام</sup>: «جاء رسول الله<sup>ﷺ</sup> و هم يجرون دلاء من زمزم فقال: نعم العمل الذي أنتم عليه لو لا آتي أخشى أن تغلبوا عليه لجررت معكم، انزعوا دلوها فتناوله فشرب منه»<sup>(٨)</sup>، و عن الصادق<sup>عليه السلام</sup>: «أسماء زمزم:

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٥.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٧ و ٣ و ٢.

(٥) المغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ج: ٣ صفحة: ٤٧٠ طبعة بيروت: ١٣٩٢.

(٦) الوسائل باب: ٢١ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٧) و (٨) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١ و ٥.

(مسألة ٩): يستحب السجود عند إرادة الخروج من المسجد الحرام و الرجوع إلى أهله، و الدعاء في السجود<sup>(١٢)</sup>، و يستحب أن يعزم على العود، بل يكره ترك ذلك<sup>(١٣)</sup>.

(مسألة ١٠): ينبغي للحاج إذا قضى مناسكه و أراد أن يخرج أن يبتاع بدرهم تمرا و يتصدق به، فيكون كفارة لما لعله دخل في حجة من حك، أو قملة سقطت، أو نحو ذلك<sup>(١٤)</sup>.

ركضة جبرئيل، و حفيرة إسماعيل، و حفيرة عبد المطلب، و زمزم، و برة، و المضمونة، و الرداء، و شعبة، و طعام، و مطعم، و شفاء سقم<sup>(١٥)</sup>.

(١٢) لما تقدم في صحيح معاوية: «عن أبي عبد الله عليه السلام لما أن ودّع البيت و أراد أن يخرج من المسجد خرّ ساجدا عند باب المسجد طويلاً ثمّ قام فخرج»<sup>(١٦)</sup>، و في صحيح إبراهيم قال: «رأيت أبا الحسن عليه السلام ودّع البيت فلما أراد أن يخرج من باب المسجد خرّ ساجداً ثمّ قام فاستقبل الكعبة فقال عليه السلام: اللهم إني أنقلب على أن لا إله إلا الله»<sup>(١٧)</sup>.

(١٣) لقول أبي عبد الله عليه السلام: «من رجع من مكة و هو ينوي الحج من قابل زيد في عمره»<sup>(١٨)</sup>، و قوله عليه السلام أيضاً: «من خرج من مكة و هو لا يريد العود إليها فقد اقترب أجله و دنى عذابه»<sup>(١٩)</sup>.

(١٤) لقول الصادق عليه السلام في صحيح حفص<sup>(٢٠)</sup>، و ما ذكرناه عين متنه، و الاكتفاء بالدرهم من باب الترخيص، فيجوز الأكثر أيضاً، بل يكون أفضل ولو تبين بعد ذلك تحقق موجب الكفارة ففي الاكتفاء بما فعل وجه جزم به

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٦.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب مقدمات العود إلى منى حديث: ١ و ٢.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب وجوب الحج حديث: ١ و ٢.

(٦) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب العود إلى منى حديث: ٢.

(مسألة ١١): يستحب التطوّع بالطواف بعد الفراغ عن الأعمال للأرحام، وأهل البلد والمؤمنين (١٥).

(مسألة ١٢): الطواف أفضل من الصلاة للمجاور، وللمقيم بالعكس (١٦).

(مسألة ١٣): يستحب إتيان المواضع التي تشرفت بنبينا الأعظم

الشهيدان وغيرهما، لظهور الإطلاق الوارد في مقام الامتنان ولا فرق فيما تقدم بين الرجل المرأة بل هما المذكوران في صحيح معاوية: «يستحب للرجل والمرأة أن لا يخرجوا من مكة حتى يشتريا بدرهم تمرا فيتصدقا به لما كان منهما في إحرامهما، ولما كان منهما في حرم الله عز وجل» (١).

(١٥) لأنه تبرع للخير إلى الغير وهو حسن ومطلوب على كل حال قال الحضرمي: «رجعت من مكة فأتيته أبا الحسن موسى عليه السلام في المسجد وهو قاعد فيما بين المنبر والقبر فقلت يا ابن رسول الله ﷺ: إني إذا خرجت إلى مكة ربما قال لي الرجل: طف عني أسبوعا وصلّ عني ركعتين فرما شغلت عن ذلك فاذا رجعت لم أدر ما أقول له قال فاذا أتيت مكة فقضيت نسكك فطف أسبوعا وصلّ ركعتين، وقل: اللهم إن هذا الطواف وهاتين الركعتين عن أبي وأمي وزوجتي، وعن ولدي، وعن خاصّتي، وعن جميع أهل بلدي حرهم وعبدهم وأبيضهم وأسودهم فلا بأس أن تقول للرجل إني قد طفت عنك وصليت عنك ركعتين إلا كنت صادقا» (٢).

(١٦) لقول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «إذا أقام الرجل بمكة سنة فالطواف أفضل، ومن أقام سنتين خلط من ذا ومن ذا وإذا أقام ثلاث سنين

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب العود إلى منى حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العود إلى منى حديث: ١.

كمحلّ مولده ﷺ و مسكنه، و الغار الذي كان صلى الله عليه وآله يسكن فيه بجبل حراء، و الغار الذي كان يستتر ﷺ فيه بجبل ثور، و غير ذلك مما تشرف به ﷺ (١٧)، و يستحب زيارة قبر خديجة ﷺ المعروفة بالمعلّى (١٨).  
(مسألة ١٤): يكره المجاورة بمكة (١٩).

فالصلاة أفضل»<sup>(١)</sup> و لا بد من حمل ما ذكرناه في المتن على هذا التفصيل. هذا في غير الرواتب التي ورد فيها من الترغيب إليها بما لا يحصى.  
و أما فيها فالظاهر كونها أفضل من الطواف مطلقاً، كما لا يخفى على من راجع ما ورد في فضلها.

(١٧) كل ذلك لأن التبرك بما يضاف إلى الحبيب محبوب بفطرة القلوب خصوصاً مثل حبيب الله و سيد المرسلين.

اقبل ذا الجدار و ذا الجدارا

و ما حبّ الديار شغفن قلبي و لكن حب من سكن الديارا  
(١٨) لأنها أم المسلمين، و من برّ الأولاد بأهمهم زيارة قبرها بعد ارتحالها، مع أنها بذلت نهاية جهدها في خدمة سيد المرسلين و مالها في نشر دعوة خاتم النبيين ﷺ إلى غير ذاك من مفاخرها التي ملأت كتب الفريقين، فمن شك بعد ذلك في رجحان زيارتها فهو عاق لأمه.

(١٩) لقول أبي عبد الله ﷺ: «إذا فرغت من نسكك فارجع فإنه أشوق لك إلى الرجوع»<sup>(٢)</sup>، و عن أبي جعفر ﷺ: «لا ينبغي للرجل أن يقيم بمكة سنة، قلت: كيف يضع؟ قال ﷺ: يتحول عنها»<sup>(٣)</sup> و عن الصادق ﷺ: «إذا قضى أحدكم نسكه فليركب راحلته و ليلحق بأهله، فإن المقام بمكة يقسي القلب»<sup>(٤)</sup>، و عنه ﷺ أيضاً: «لا أحب للرجل أن يقيم بمكة سنة و كره المجاورة بها و قال

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الطواف حديث: ٦.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٧ و ٥ و ٩.

(مسألة ١٥): من مات في أحد الحرمين - حرم مكة أو المدينة كان من الآمنين في يوم القيامة<sup>(٢٠)</sup>، و من دفن في حرم مكة يأمن الفزع الأكبر من برّ الناس و فاجرهم<sup>(٢١)</sup>، و من ختم القرآن بمكة لم يمت حتى يرى

ذلك يقسي القلب»<sup>(١)</sup>.

وأما صحيح ابن مهزيار قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام المقام بمكة أفضل أو الخروج إلى بعض الأمصار فكتب عليه السلام المقام عند بيت الله أفضل»<sup>(٢)</sup> فهو محمول على من يعلم من نفسه بأنه لا يقسو قلبه و لا يرتكب ذنبا و نحوه غيره مما دل على فضل المقام بمكة و هو يختلف بحسب الحالات و الأشخاص و عليه يحمل اختلاف الأخبار.

(٢٠) لإطلاق قوله تعالى ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>(٣)</sup>، و قوله صلى الله عليه وآله: «من مات في أحد هذين الحرمين حرم الله، و حرم رسوله صلى الله عليه وآله بعثه الله تعالى من الآمنين»<sup>(٤)</sup>، و في خبر الزيات عن أبي عبد الله عليه السلام: «من مات في المدينة بعثه الله في الآمنين - الحديث -»<sup>(٥)</sup>، و في بعض الروايات - على ما سيأتي في أول فضل زيارة خاتم النبيين صلى الله عليه وآله - لم يحاسب يوم القيامة.

(٢١) كما في رواية هارون بن خارجه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من دفن في الحرم أمن من الفزع الأكبر فقلت: من برّ الناس و فاجرهم؟ قال عليه السلام: من برّ الناس و فاجرهم»<sup>(٦)</sup>.

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ٢.

(٣) سورة آل عمران: ٩٧.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١٣ من أبواب الذفن حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب المزار حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١١.

رسول الله ﷺ و يرى منزله في الجنة (٢٢).

(٢٢) كما في خبر القلانسي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال علي بن الحسين عليه السلام: تسبيحة بمكة أفضل من خراج العراقيين ينفق في سبيل الله، وقال: من ختم القرآن بمكة لم يموت حتى يرى رسول الله ﷺ و يرى منزله من الجنة»<sup>(١)</sup>، وفي رواية أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «من ختم القرآن بمكة من جمعة إلى جمعة أو أقل من ذلك أو أكثر و ختم في يوم جمعة كتب له من الأجر و الحسنات من أول جمعة كانت في الدنيا إلى آخر جمعة تكون فيها وإن قرأه في سائر الأيام فكذلك»<sup>(٢)</sup>.

والحمد لله رب العالمين  
وصلّى الله على محمد و آله الطاهرين



فهرست الجزء الرابع عشر  
من كتاب مهذب الاحكام

### فصل في الطواف

اركان الحج ستة:

الثاني من افعال العمرة: الطواف ٥

الطواف ركن - في العمرة والحج - يبطل كل منهما بتركه عمداً أو جهلاً

ولا يبطل بترك طواف النساء ٦

يتحقق ترك طواف الحج مطلقاً بانتهاء

شهر ذي الحجة، وفي عمرة التمتع

بضييق وقت الوقوف بعرفة، وفي

عمرة المفردة إلى تمام العمر ٧

لو ابطل نسكه بترك الطواف عمداً

يبطل احرامه ولا يحتاج إلى محل ٨

لو ترك بعض شرائط الطواف فهو

كترك اصله ٩

اذا نسي الطواف صح حجه وقضاء

بنفسه متى ذكره و هل يجب عليه

اعادة السعي؟ ٩

لو تعذر العود أو شق عليه استناب لا

ستدراك الطواف، و هل يجزى احرامه

السابق لو استدرك الطواف بنفسه؟ ١١

لو استناب شخصاً لقضاء طواف الحج

يجب عليه الاحرام والعمرة ان كان

من خارج مكة وإلا لا يجب عليه

الاحرام، وفي الاستنابة لطواف

العمرة يجب الاحرام مطلقاً ١٢

إذا ترك الطواف عمداً و واقع اهله قبل

قضائه لا تجب عليه الكفارة، وكذا لو

تركه جهلاً ١٢

لو نسي طواف الحج و رجع إلى أهله

و واقع لا كفارة عليه ١٣

حكم من نسي طواف الزيارة و أتى

بطواف النساء ١٤

ان شك في المنسي - طواف العمرة أو

الحج - يأتي بطواف واحد بقصد ما

في الذمة ١٥

لو نسي طواف النساء حتى رجع إلى

اهله لا تجل له النساء حتى يأتي به

مباشرة أو استنابة، و هل يصح

الاستنابة مع التمكن من

المباشرة؟ ١٥

لا فسر عدم الحلبة بين الرجل

والمرأة، كما لا فرق بين من طاف

طواف الوداع أو لم يطف ١٧

لو مات ولم يأت بطواف النساء وجب

علي وليه القضاء ١٧

لو أتى بطواف الحج تخير في اتیان

السعي بعده أو تأخيره إلى الليل، ولا

يجوز تأخير السعي إلى الغد ١٨

يجب على المتمتع تأخير طواف الحج

والسعي حتى يقف الموقفين و يقضي

مناسك يوم النحر ولا يجوز التعجيل

إلا لذوي الاعذار وان ظهر عدم المانع

عن التأخير، و هل يجدد التلبية ١٨

لا يجوز تقديم طواف النساء على

الموقفين إلا مع الضرورة ٢٠

لا يجوز تقديم طواف النساء على

السعي وغيره إلا لضرورة و هل يجب

الاستنابة حينئذ؟ ٢٢

لو قدم طواف النساء على السعي

سahياً أو جاهلاً اجزائه ٢٣

يجوز للمفرد والقارن تقديم طواف

الحج على الوقوفين اختياراً، و هل

يجب عليهما تجديد التلبية، و هل

يحصل التحلل بالطواف؟ ٢٤

السابع: الوقوف على باب المسجد  
والتسليم والدعاء بالمأثور ٣٦  
الثامن والتاسع: استقبال البيت  
والدعاء بما ورد، واستقبال الحجر  
الاسود والدعاء بالمأثور ٣٧  
العاشر: رفع اليدين عند الدنو من  
الحجر الاسود وحمد الله وثنائه و  
تقبيله واستلامه ٣٨

### فصل في واجبات الطواف

وهي خمسة عشر:

الأول: الطهارة من الحدث الاكبر  
والاصغر في الطواف وان كان جزء حج  
أو عمرة مندوبين ٤٠  
لا تعتبر الطهارة في الطواف  
المندوب ٤٠

حكم الطواف مع الحدث نسياناً ٤٢  
تجزى الطهارة الترابية عن المائية مع  
العذر، وكذا الطهارة الاضطرارية لذوي  
الاعذار كالمستحاضة، والمبطلون و  
غيرهما ٤٢

لو تذكر بعد الفراغ من الطواف عدم  
الطهارة استأنفه ان كان الطواف واجباً  
واكتفى به ان كان مندوباً، وتجب  
الطهارة لصلاته مطلقاً وكذا ترك بعض  
شرائط الطهارة ٤٣  
لصلاته مطلقاً وكذا لو ترك بعض شرائط  
الطهارة

حكم الشك في الطهارة في اثناء الطواف  
٤٤

لو احدث في الاثناء ان كان بعد تجاوز  
النصف تطهر وبنى وإلا استأنف ٤٤  
لو نسي الطهارة وطاف ثم تذكر استأنف  
مطلقاً ٤٥

طواف النساء واجب في الحج بجميع  
انواعه على الرجال والنساء والصبيان  
وغيرهم ٢٧  
تحرم النساء على الصبيان بعد البلوغ  
ان لم يأتوا بطواف النساء ٢٨  
يجب طواف النساء في العمرة المفردة  
دون العمرة التمتع ٢٩  
لو ترك طواف النساء ثم اعتمر أو حج  
مرة أخرى لا يسقط ما وجب عليه  
ابتداءً ٣١

لا تجب الفورية في طواف النساء ٣١  
لو اعتمر بالعمرة التمتع وقصر ثم لم  
يتمكن من اتيان الحج لعذر فتصير  
عمرته مفردة فهل تحتاج تلك العمرة  
إلى طواف النساء؟ ٣١

### فصل في ما يستحب قبل الطواف

وهي عشرة:

الأول: الغسل لدخول الحرم، ودخول  
مكة، وللطواف ٣٢  
يجزى التداخل في الاغسال ٣٤  
يكفى في غسل الحرم ان يكون قبل  
دخوله أو مقارناً له أو بعده ٣٤  
لو احدث بعد الغسل فالاولى  
الاعادة ٣٤  
الثاني والثالث: مضغ شيء من  
الاذخر، وان يدخل مكة من  
اعلاها ٣٤

الرابع والخامس: ان يدخل كلاً من  
الحرم ومكة والمسجد حافياً،  
ويدخل كلاً من الثلاثة بالسكينة  
والوقار ٣٥  
السادس: الدخول إلى المسجد من  
باب بني شيبه ٣٥

من تجديدها خاصة عند كل فعل من  
أفعال الحج أو العمرة؟ ٥١

الاولى ان يخطر بالنية في قلبه و كيفية  
ذلك ٥١

السابع والثامن: الابتداء بالحجر الاسود  
والختم به ٥٢

يتحقق الابتداء والاختتام بالحجر واقعاً  
سواء قصد العنوان تفصيلاً أو لا، ولا

عبرة بما لو ابتداء بما قبله أو اختتم بما  
بعده ٥٢

لا تفرق النية على الاجزاء ٥٤  
لا بأس بالبداة قبل الحجر والختم بعده

ان كان ذلك بقصد المقدمة العملية  
يجزي البدء والختم بالحجر عرفاً ولا

يجب المداقة ٥٤  
لو شك في حصول الابتداء بالحجر

والاختتام به لم يصح طوافه، و حكم من  
اعتقد حصول الابتداء بالحجر ثم بان

الخلاف ٥٥  
التاسع: جعل البيت على اليسار

عرفاً ٥٥  
لا يقدح الانحراف اليسير ان لم يناف

ذلك ٥٦  
لو جعل البيت على يمينه - أو استقبله

عمداً أو سهواً ولو بخطوة - بطل طوافه  
وكيفية الاعادة لو خالف الشرط ٥٦

العاشر: ادخال حجر اسماعيل في  
الطواف ٥٧

لو خالف الشرط لم يصح الشوط حتى  
يتدارك من محل المخالفة و هل يعيد

الشوط أو الطواف بكامله وان تجاوز  
النصف؟ ٥٧

الحادي عشر: من واجبات الطواف ان  
يكون خارجاً عن البيت و حجر

الاعماء يوجب بطلان الطهارة ٤٦  
الثاني: الطهارة من الخبث في الثوب أو

البدن بلا فرق بين طواف الفريضة أو  
المندوب ٤٦

لا يعفى في الطواف عن نجاسة ما لا تتم  
فيه الصلاة ولا عن الدم الاقل من

الدرهم ٤٦  
يعفى عن دم القروح والجروح في

الطواف ٤٧  
لو طاف مع الجهل بالنجاسة - أو

النسيان بها - حتى فرغ منه صح  
طوافه ٤٧

حكم ما لو علم في اثناء الطواف نجاسة  
ثوبه أو بدنه ٤٨

الثالث: من واجبات الطواف: اباحة ما  
مع الطائف، فيبطل الطواف لو كان في

ثوب مغسوب، و حكم ما لو اشترى  
ثوبي الاحرام بعين المال الذي لم يؤد

حقوقه ٤٨  
الرابع: ستر العورة ٤٨

لو بدت العورة غفلة أو لاجل الزحام و  
بادر إلى الستر صح طوافه ولا اثم

عليه ٤٨  
لو ستر عورته و طاف عرياناً صح

طوافه ٤٩  
الخامس: الختان للرجل بل الصبي

والخنثى دون المرأة ٥٠  
لو لم يستمكن من الختان لا يكون

مستطيعاً و ينتظر زمان التمكن ٥٠  
لو طاف الصبي - أو اطفيف به - غير

مختون لا يحل النساء عليه بعد  
البلوغ ٥٠

السادس: النية ٥١  
هل يكفي نية الاحرام للطواف أو لابد

أسماعيل بتمام بدنه ٥٨  
لو مشى على شاذروان البيت أو على  
حائط الحجر أو مس يده جدار حجر  
اسماعيل لم يجز طوافه، و حكم مس  
جدار البيت ٥٩  
هل الشاذروان يكون في طرف واحد  
من البيت أو في ثلاثة جوانب منه؟ ٥٩  
الثاني عشر: كون الطواف بين البيت و  
مقام إبراهيم ٧ مراعيًا قدر ما بينهما من  
جميع الجهات ٥٩  
الكلام في تحديد المطاف بما بين البيت  
والمقام ٦٠  
فوائد تتعلق بمقام إبراهيم ٧ ٦٢  
لا بأس بالطواف خارج الحد عند  
التقية ٦٦  
الثالث عشر: اكمال الطواف سبعة  
اشواط فلو نقص شوطاً أو بعضه - ولو  
خطوة - لم يصح طوافه وكذا لو زاد عن  
ذلك ٦٧  
أقسام الزيادة في الطواف و حكم كل  
منها ٧٠  
لا فرق الزيادة المبطله بين طواف  
الفريضة والنافلة ٧٠  
لا بأس في الزيادة بقصد المقدمية و  
غيرها من الاغراض ٧٠  
لو زاد شوطاً سهواً يصح طوافه ولا  
شيء عليه ويستحب اكماله طوافاً ٧١  
لو كانت الزيادة اقل من الشوط القهاها  
ولم يكملها ٧٣  
الرابع عشر: الموالاة في الطواف ٧٤  
يكراه القران بين الطوافين المندوبين ٧٥  
اقسام القران بين الطوافين ٧٦  
هل البطلان في القران - على فرضه في  
بعض الاقسام - يختص بالطواف الثاني

أو يعم، و هل يختص الحكم بحال العمد  
والالتفات أو يشمل حال السهو، وهل  
يشمل الحكم في ما لو طالت المدة بين  
الطوافين؟ ٧٨  
إذا قارن في النافلة ينبغي القطع على  
وتر ٧٨  
حكم من نقص شوطاً - أو اقل أو ازيد -  
سهواً ٧٨  
لو قطع طوافه لحاجة فان كان بعد تما  
اربعة اشواط يبني من موضع القطع وإلا  
فيستأنف ٨١  
المناط في الحاجة - التي يجوز لها قطع  
الطواف - العرفية منها ٨٣  
حكم من تعمد قطع الطواف لا لأجل ما  
سبق ٨٦  
في موارد صحة البناء يجزى  
الاستيناف ٨٦  
لو شك في موضع القطع طاف حتى  
يحصل اليقين بالفراغ ٨٧  
يجوز قطع طواف النافلة اقتراحاً قبل  
تجاوز النصف و بعده، كما يجوز البناء  
والاستيناف  
يجزى في مورد البناء العود بنية الاتمام  
ولا يحتاج إلى تجديد النية ٨٨  
لو لم يتمكن من الطواف لمرض طيف  
به ٨٨  
وكيفية ذلك، ولو لم يمكن ذلك وضاق  
الوقت يطاق عنه و يجزى ذلك في  
صلاة الطواف أيضاً ٨٩  
حكم من شرع في السعي ثم تذكر  
بطلان الطواف ٩٠  
لو شك في عدد اشواط طواف الفريضة  
- أو في صحتها - لم يلتفت ان كان بعد  
اعتقاد التمام والخروج عن المطاف،

الرجوع ١٠٢  
يجوز اتيان صلاة طواف النافلة حيث  
شاء من المسجد بل يجوز تركهما  
رأساً ١٠٤

### فصل في مندوبات الطواف

الأول: الوقوف عند باب المسجد  
والدعاء بما ورد ١٠٦  
الثاني والثالث: رفع اليد واستقبال البيت  
والدعاء، والدنو من الحجر الاسود و  
رفع اليد والحمد والثناء لله ١٠٦  
الرابع والخامس: تقبيل الحجر الاسود  
أو الإشارة إليه في الشروع في الطواف،  
وفي كل شوط ١٠٦  
السادس: الاشتغال بقراءة القرآن والذكر  
والصلاة على النبي ٩ ١٠٨  
السابع: الدعاء بالمأثور حين  
الطواف ١٠٧  
الثامن: الصلاة على النبي كل ما انتهى  
إلى باب الكعبة ١٠٨  
التاسع: الدعاء بالمأثور فيما بين الركن  
اليمني والحجر الاسود ١٠٩  
العاشر والحادي عشر: استلام الركن  
اليمني في كل شوط، ورفع اليد بحذاء  
الركن اليمني إلى السماء والدعاء ١٠٩  
الثاني عشر: استقبال الميزاب والدعاء  
بالمأثور ١٠٩  
الثالث عشر: ان يكون ماشياً على  
سكينة وفار والاقتصاد في المشي وما  
يتعلق بالرمل ١١٠  
الرابع عشر: ان يلزم المستجار - في  
الشوط السابع، وموضعه - وكيفية  
ذلك ١١١  
الخامس عشر: استلام الاركان كلها

وكذا لو شك في الزيادة وكان عند  
الحجر، وأما لو كان قبل الوصول إليه  
استأنف ٩١  
لو شك في النقصان يجب عليه استئناف  
الطواف سواء كان قبل ركن البيت  
أولاً ٩٢  
لو شك في طواف النافلة بنى على الأقل  
٩٤  
اجراء الاطمينان العادي في عدد  
الاشواط من أي سبب حصل ٩٤

### فصل في صلاة الطواف

الخامس عشر: من واجبات الطواف  
ركعتي الطواف ٩٥  
الثالث من افعال العمرة: ركعتي الطواف،  
وهما واجبتان في الطواف الواجب ٩٥  
يتخير في ركعتي الطواف بين الجهر  
والاخفات وما يستحب فيهما من  
القراءة، ويستحب الصلاة في الطواف  
المندوب ٩٦  
لا بد من الصلاة بعد الطواف بلا تأخير  
فلو آخر اثم وصح صلاته ٩٦  
يجوز ان يصلي ركعتي الطواف في  
جميع الاوقات ولو في الاوقات التي  
تكره النوافل المبتدئة فيها ٩٧  
يجب اتيان ركعتي طواف الواجب خلف  
مقام ابراهيم ٧ مع الامكان ٩٨  
حكم من تعذر عليه الصلاة خلف المقام  
١٠١  
المراد من المقام في الآية الكريمة ١٠١  
لو نسي ركعتي طواف الفريضة وجب  
الرجوع لفعلهما خلف المقام مع  
الامكان، وحكم من لم يأت بهما و  
خرج من مكة وشق عليه

حق الرجل ١٢٢  
 التاسع: ان يستقبل الركن الذي فيه  
 الحجر و يحمد الله تعالى و يذكر من  
 آلائه و بلائه وان يدعو بالمأثور ١٢  
 العاشر: ان يكبر سبعاً و يهلل كذلك و  
 يدعو بالمأثور ١٢٢  
 الحادي عشر: أن يصلي على  
 النبي ٩ ١٢٤  
 الثاني عشر والثالث عشر: ان يكبر و  
 يتشهد بالوحدانية بما ورد ١٢٤  
 الرابع عشر: الاكثار من استيداع نفسه  
 ودينه واهله ١٢٤  
 الخامس عشر: الهرولة بين العلامتين  
 والدعاء حينه ١٢٤  
 حكم من نسي الهرولة ١٢٥

### فصل في واجبات السعي

وهي أمور:

الأول: النية و يكفي فيها الداعي يعتبر  
 تعيين السعي و يكفي الاجمالي منه كما  
 يكفي نية واحدة لجميع الاشواط ولو  
 فصل بالجلوس لا يجب تجديد النية، و  
 حكم ما لو أتى ببعض السعي رياء ١٢٦  
 الثاني والثالث: البدء بالصفاء والختم  
 بالمروة و تعيين كل منهما ١٢٧  
 لو أتى بعكس الواجب بطل السعي بلا  
 فرق بين العامد والجاهل والناسي يكفي  
 في البداية من الصفا أو الختم بالمروة  
 إنطباقهما واقعاً وان لم يكن الساعي  
 ملتفتاً أو متوجهاً ١٢٨  
 يجب الاستيعاب بين الصفا والمروة  
 بالسعي فلا يجزي الناقص وان كان  
 قليلاً ولا يجب الصعود على الصفا أو  
 المروة إلا مقدمة لحصول العلم بالمأمور

خصوصاً اليماني وما فيه الحجر ١١٢  
 السادس عشر: ألتداني من البيت ١١٣  
 السابع عشر: ان يطوف مدة مقامه بمكة  
 ثلاثمائة وستين طوافاً عدد أيام السنة  
 وان لم يتمكن فكذاك شوطاً ١١٣  
 يكره الكلام في الطواف إلا بذكر  
 والدعاء والقراءة ١١٤  
 تلخيص في شرف الاماكن المقدسة:  
 الحرم، و مسجد الحرام، والكعبة و مقام  
 ابراهيم ٧، و زمزم، والركن العراقي،  
 والحطيم، والركن الغربي، و حجر  
 اسماعيل، والركن اليماني، والركن  
 الشامي، والمستجار والمواقف  
 الثلاثة ١١٤

### فصل في السعي

الرابع من افعال العمرة: السعي

السعي ركن يبطل الحج بتركه عمداً و  
 حكم من تركه نسياناً ١١٩  
 لو نسي السعي و تذكر ثم واقع اهله قبل  
 الاتيان به فهل يجب عليه  
 الكفارة؟ ١٢٠

يستحب قبل السعي و بعده أمور:

الأول والثاني: تقبيل الحجر واستلامه  
 مع الامكان قبل ارادة الخروج إلى  
 الصفا، والاستسقاء بنفسه من  
 زمزم ١٢٠

الثالث والرابع: الشرب من ماء زمزم،  
 والصب منه على بدنه ١٢١  
 الخامس و السادس: ان يدعو مستقبل  
 القبلة بالمأثور، وان يخرج من الباب  
 المحاذي للحجر الاسود ١٢١

السابع والثامن: الطهارة والمشى مع  
 السكينة والوقار، والصعود إلى الصفا  
 بحيث ينظر إلى البيت و يتأكد ذلك في

جاز له القطع ثم البناء على ما قطعه بعد الصلاة، وكذا لو عرضت لنفسه حاجة أو لغيره وهل يجوز قطع السعي لحاجة يمكن تأخيرها؟ ١٣٦  
يجوز الجلوس في اثناء السعي للاستراحة على جبل الصفا أو المروة أو في ما بينهما ١٣٦  
لا يجوز تقديم السعي على الطواف مطلقاً اختياراً، كما لا يجوز تقديم طواف النساء على السعي أيضاً وحكم من قدم طواف النساء على السعي ساهياً أو لضرورة ١٣٧  
لو تذكر في السعي نقصاناً في طوافه قطع السعي واستأنف الطواف ١٣٧  
لو سعى في ثوب مغصوب، ونعل أو مركوب كذلك بطل سعيه ١٣٨  
من لم يتمكن من السعي يسعى به وإلا سعى عنه ١٣٨

### فصل في التقصير

الخامس من افعال العمرة التقصير وهو نسك في نفسه و واجب و يحل به من الاحرام ١٣٩  
كفاية مسمى التقصير ولو بالنتف ١٤٠  
الأولى الاخذ من جميع جوانب شعر الرأس ومن اللحية الشارب والظفار لا يجوز للمتمتع حلق جميع رأسه بدل التقصير، فلو فعل كفر بدم شاة ١٤١  
وحكم الناسي والجاهل لذلك وهل يجزي الحلق عن التقصير؟ ١٤٣  
لا دم على المتمتع لو حلق بعض رأسه وان فعل حراماً، كما لا شيء عليه بحلق جميع رأسه بعد التقصير ١٤٣  
لو ترك المتمتع التقصير سهواً حتى اهل

به ١٢٨  
الرابع: ان يكون سبعة اشواط وحده الشوط من الصفا إلى المروة فيكون اربعاً ذهاباً من الصفا إلى المروة وثلاثاً اياباً ١٢٩  
يجب ان يكون السعي في المسعى المعهود، وان يكون متوجهاً نحو المطلوب فلا يجزي المشي مستديراً ولا يضر الالتفات بالوجه، ولا بد وان يكون السعي بالمتعارف فلو سعى بغير ذلك لا يصح ١٢٩  
يجوز السعي في الطبقة العليا من المسعى ١٣٠  
لو زاد على السبع بطل السعي وكيفية تحقق الزيادة ١٣٠  
لو زاد شوطاً على السبع تخير بين اكمال الاسبوعين أو الغاء الزيادة، وحكم ما لو كان الابتداء من المروة ١٣٠  
لو تيقن عدد ما في يده من الاشواط وشك أنه ابتداء حين الشروع في السعي من الصفا أو من المروة ١٣٢  
لو تيقن بالفرد وهو على الصفا بطل سعيه بخلاف ما إذا كان على المروة ١٣٢  
لو شك في عدد اشواط السعي بعد الفراغ لا يعتنى به ١٣٣  
إذا شك في العدد وهو في الاثناء يعيد أصل السعي ١٣٣  
حكم نقصان السعي سهواً ١٣٣  
لا تعتبر الموالاة في السعي ١٣٤  
لو زعم الفراغ فأحل وأقع النساء ثم تذكر النقصان اكمل وعليه بقرة وكذا لو قلم اظفاره ثم احل ١٣٥  
إذا دخل وقت الفريضة وهو في السعي

يستحب بعد التقصير التشبه  
بالمحرمين ١٤٨

### فصل في افعال الحج

وهي ثلاثة عشر كما تقدم  
كل ما مر في طواف العمرة يجري في  
طواف الحج الذي هو من اركانه ١٤٩  
ابتداء وقت احرام الحج وانتهائه للمتمتع  
وغيره ١٤٩  
افضل اوقات احرام الحج لغير  
الامام ١٥٠  
يستحب للمجاور بمكة الاحرام للحج  
في أيام خاصة ١٥١  
محل احرام حج التمتع مكة ولا يجوز  
ايقاعه في غيرها، وافضلها المسجد، و  
حكم من نسي الاحرام منها ١٥٢  
معنى التروية ١٥٣  
يجب في احرام الحج النية و  
كيفية ١٥٣  
حكم من نوى العمرة في احرامه عوض  
الحج أو الافراد عوض التمتع ١٥٣  
ينبغي في احرام الحج عدم رفع الصوت  
بالتلبية حين عقد الاحرام ١٥٤  
يستحب الاستمرار على التلبية إلى  
زوال الشمس من يوم عرفة ١٥٥  
يحرم على المحرم للحج ما يحرم على  
المحرم للعمرة، وكذا يكره له ما يكره  
على المحرم للعمرة ١٥٥  
يكره الطواف بعد عقد احرام الحج حتى  
يعود من منى ولو فعل جدد التلبية و  
يستحب الطواف قبله ١٥٥  
يستحب بعد الاحرام - يوم التروية و  
بعد الصلاة المكتوبة - الخروج إلى  
منى ١٥٦

بالحج صحت مستعته وكفر بدم  
شاة ١٤٣

لا تجب الفورية في التقصير إلا في  
عمرة التمتع ان ضاق عليه احرام الحج  
١٤٤

ليس للتقصير مكان مخصوص ١٤٤  
يعتبر في التقصير قصد القرية فلو قصر  
بما هو محرم بطل تقصيره وبقى على  
احرامه ١٤٤

لا تعتبر المباشرة في التقصير ١٤٥  
لو مات بعد السعي وقبل التقصير فاخذ  
شعرة منه الولي بقصد التقصير هل  
يخرج الميت عن الاحرام وكذا في  
المجنون والمغمى عليه؟ ١٤٥

لو اذن للغير في التقصير من محل  
خاص فاخذ من غيره هل يتحقق  
التقصير؟ ١٤٥

حكم من قصره غير بدون اذنه ثم اجاز  
بعد الفراغ ١٤٥

يجب ان يكون التقصير بعد تمام السعي  
فلو قصر قبل تمامه و جبت  
الكفارة ١٤٦

لو ترك التقصير عمداً بطلت مستعته و  
صار الحج افراداً ١٤٦

لو ترك التقصير في العمرة المفردة  
نسياناً قصر حيث ذكر، ولو ارتكب  
بعض تروك الاحرام لا شيء على إلا  
الصيد ١٤٧

لو ترك التقصير في العمرة المفرد عمداً  
يبقى على احرامه حتى يقصر ١٤٧

حكم من جامع قبل التقصير في العمرة  
المفردة أو التمتع ١٤٧

لو قصر في العمرة التمتع حل له كل  
شيء حتى النساء ١٤٨

عليه ١٦٧  
 الثالث: يجب استيعاب الكون في  
 عرفات من زوال يوم عرفة إلى غروبها  
 الشرعي ١٦٨  
 فوائد تتعلق بأرض عرفات ١٧٣  
 لو لم يستوعب الكون في عرفات تم  
 حجه وإن أثم ١٧٤  
 لو أفاض قبل الغروب من عرفات  
 جاهلاً أو ناسياً صح حجه ولو تذكر  
 وجب عليه العود وأن لم يفعل أثم ١٧٤  
 لو أفاض قبل الغروب من عرفات عمداً  
 أثم و صح حجه و تجب عليه البدنة، و  
 حكم من لم يقدر عليها ١٧٥  
 ولو عاد إليها قبل الغروب لم يلزمه  
 شيء، و هل الجاهل المقصر  
 العائد؟ ١٧٦  
 لو أخرج كرهاً - أو لعذر - قبل الغروب  
 من عرفات وجب عليه العود بعد  
 رفعهما وإلا أثم و صح حجه ١٧٦  
 لو جن - أو أغشى عليه - بطل حجه إن  
 لم يحصل منه النية ولم يدرك  
 الاضطرابي من عرفة والا صح  
 حجه ١٧٦  
 لو وقف في عرفات بأعتقاد زمان  
 الموقف فيان الخلاف لا يصح حجه  
 وكذا في المكان ١٧٧  
 حكم الاختلاف بين الامامية وغيرهم  
 في الموقف ١٧٧  
 لو رأى أحد الهلال - أو رآه جماعة -  
 وجب الوقوف حسب الرؤية سواء  
 شهدوا عند الحاكم أو لا ١٨٢  
 لو فات عنه الموقف بعرفة كله من غير  
 اختياره اجتزأ بالمشرع ١٨٣  
 وقت الاختياري والاضطرابي ليوم

يكره قطع وادي محسر قبل طلوع  
 الشمس ١٥٨  
 يكره الخروج من منى قبل الفجر ١٥٨  
 لا بأس بخروج المشاة و ذوي الاعذار  
 قبل الفجر من منى ١٥٨  
 لا يتأكد استحباب الخروج إلى منى  
 زوال يوم التروية للشيخ الكبير و من  
 يخاف زحام الناس، ولا بأس  
 بخروجهما غداة يوم التروية أو قبلها  
 بيوم أو أكثر ١٥٩  
 يستحب للامام الخروج إلى منى يوم  
 التروية فيصلّي الظهر فيها ١٥٩  
 و يستحب له الاصباح بمنى حتى تطلع  
 الشمس ١٦٠  
 يستحب ان يقرأ الدعوات المأثورة عند  
 الخروج إلى منى أو عند الخروج إلى  
 عرفات ١٦٠  
 حد منى العقبة إلى وادي محسر ١٦١  
 فائدة: منى والمشرع من الحرم وأما  
 عرفات فهي خارجة عنه ١٦٢

### فصل في الوقوف بعرفات

الوقوف بعرفات ركن ١٦٣  
 يجب في الوقوف بعرفات أمور: ١٦٣  
 الأول: النية وكيفيته ١٦٣  
 يجب أن تكون النية مقارناً إلى زوال  
 يوم عرفة ١٦٣  
 الثاني: الكون بعرفات إلى الغروب من  
 يومها ١٦٤  
 كفاية مطلق الكون فيها عرفاً ١٦٤  
 يجب أن يكون الوقوف داخل حد  
 عرفات و حدودها الاعلام  
 المنصوبة ١٦٤  
 جبل الرحمة موقف وإن كره الوقوف

عرفة وكفاية المسمى في الاضطرابي  
منه ١٨٤

الترك العمدي من اضطرابي عرفة  
يوجب بطلان الحج ١٨٤

حكم من نسي الوقوف بعرفة ١٨٥  
لو ظن الفوات - أو خشيته - فلم يذهب

ثم بان الخلاف تدارك إن امكن وإن لم  
يمكن فلا شيء عليه إن ادرك المشعر لو

خشي الفوات ولم يذهب إلى عرفات  
وادرك المزدلفة ثم بان الخلاف ١٨٦

لو ترك الوقوف بعرفات لعذر ولم  
يتمكن من درك الاضطرابية لها صح

حجه إن ادرك وقوف الاختياري من  
المشعر، وكذا لو ادرك اضطرابي عرفة

مع اختياري المشعر ١٨٦  
الوقوف بالمشعر على أقسام ثلاثة:

١ - الاختياري منه ٢ - الاضطرابي  
الليلي ١٨٦

٣ - الاضطرابي النهاري ١٨٧  
لو وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتفق

له درك المشعر إلا قبل الزوال صح  
حجه، وكذا لو ادرك المشعر بالليل ١٨٧

من ادرك اختياري المشعر صح  
حجه ١٨٧

لو لم يدرك إلا اختياري المشعر صح  
حجه ان كان ذلك لعذر وإلا فحجه باطل

١٨٩  
وإذا لم يدرك عرفات إلا ليلة العيد ولم

يدرك المشعر إلا قبل الزوال من العيد  
صح حجه ١٩٠

لو أدرك عرفة في ليلة العيد وادرك  
الاضطرابي الليلي من المشعر صح

حجه ١٩١  
لو ادرك اختياري عرفة مع احد

الاضطرابين من المشعر صح  
حجه ١٩١

لو لم يدرك إلا اضطرابي عرفة فقط  
ولم يدرك المشعر اصلاً بطل حجه ١٩١

لو لم يدرك إلا احد اضطرابي المشعر  
ولم يدرك من عرفد شيئاً بطل

حجه ١٩١  
تلخيص في اقسام الموقفين مع احكامها

١٩٣  
الصحة - في ما تقدم من الاقسام التي

ادرك احد الاضطرابين أو احد  
الاختياريين مع الاضطرابي - انما لو لم

يترك اختياري الآخر عمداً وإلا بطل  
الحج ١٩٤

لو لم يتمكن إلا من ادراك اختياري احد  
الموقفين اختار عرفة ١٩٤

فصل في مندوبات الوقوف بعرفة  
وهي أمور:

الأول: الوقوف في مسيرة الجبل ١٩٦  
الثاني: ان يكون في سفح الجبل ١٩٦

الثالث: الغسل ١٩٧  
الرابع: الجمع بين الصلاتين الظهر

والعصر بأذان واقامتين ١٩٧  
الخامس والسادس: ضرب خبائه بنمرة،

و جمع متاعه بعضه مع بعض ١٩٧  
السابع: سد الفرج ١٩٨

الثامن: الوقوف في السهل ١٩٨  
التاسع والعاشر: الدعاء في السجود،

وان يكون بالمأثور ١٩٨  
الحادي عشر: ان يكن متطهراً ٢٠١

ينبغي ان لا يرد سائلاً في عرفات، كما  
لا ينبغي ان لا يسأل أجداً إلا من الله

٢٠١  
تعالى

يستحب في يوم عرفة الاجتماع للدعاء  
في الامصار ٢٠٢

فصل في الوقوف بمشعر الحرام  
الثالث في أفعال الحج الوقوف بالمشعر  
و تسمى بالمزدلفة و جمع و هو من  
الحرم ٢٠٣  
يستحب لمن يفيض من عرفات  
أمور ٢٠٤  
يستحب تأخير المغرب و العشاء إلى  
المزدلفة ٢٠٥

يستحب الجمع بين المغرب والعشاء  
بأذان و اقامتين و تأخير نافلة المغرب  
إلى بعد العشاء، يستحب ان يكون على  
طهارة، و ان يدعو بالمأثور، و يطأ  
الضرورة المشعر برجله ٢٠٦  
يجب الوقوف في ما يسمى بالمشعر و  
يكفي الاطلاع على حدوده قول اهل  
الخبرة و يجوز مع الزحام الارتفاع إلى  
المأزمين و يكره ذلك بدون  
الضرورة ٢٠٧

تجب النية في الوقوف بالمشعر و يكفي  
فيها مجرد الذاعي ٢٠٨  
لا فرق في الوقوف بين الركوب و غيره  
من الاتسام ٢١٠  
لو وقف مع النية زمان يسيراً ثم عرض  
له ما يوجب سقوط التكليف يجزي  
ذلك ٢١٠

يجب ان يكون الوقوف بالمشعر في  
وقت معين للمختار و كذلك لغيره من  
ذوي الاعذار ٢١٠

مسمى الوقوف من ليلة النحر إلى طلوع  
الشمس ركن و تركه عمداً موجب  
لبطلان الحج ٢١٢

لا يجب الاستيعاب في زمان الوقوف  
بالمشعر ٢١٣

لا يجب المبيت ليلة النحر في  
المشعر ٢١٤

حكم من بات ليلة النحر في  
المشعر ٢١٥

لو افاض من المشعر قبل طلوع الفجر  
عامداً صح حجه و كفر بشاة إن وقف  
بعرفات، ولو افاض ناسياً لا شيء  
عليه ٢١٥

يجوز الافاضة قبل الفجر من المشعر  
لاشخاص معينين ٢١٦

لا فرق في العذر الموجب للافاضة قبل  
الفجر بين العرفي و الشرعي حتى يجوز  
الافاضة مع المعتذر أيضاً ٢١٧

لو تذكر الناسي أو ارتفع العذر وجب  
العود و ادرك بين الطلوعين فسي  
المشعر ٢١٨

تكملة و فيها فروع

لو فاته الموقفان تحلل بعمره  
مفردة ٢١٩

لا يجوز البقاء على الاحرام - ان فاته  
الموقفان - للحج في العام القابل و حكم  
من بقى كذلك على احرامه ٢٢١

لو احل من عمره الفوات يحرم بما يريد  
من النسك و يكون ذلك من احدي  
المواقيت للعمرة ٢٢١

لو صد عن الرجوع من بلاده لاتمام  
العمره يحل بالذبح و التقصير في  
محله ٢٢٢

هل يجب طواف النساء في ما لو فاته  
الحج و احل بعمره؟ ٢٢٢

يجب الحج في القابل ان استقر

الوجوب وإلا فندباً خصوصاً على من  
لم يشترط ٢٢٣

يستحب لمن فاتته الحج الاقامة بمنى  
إلى انقضاء أيام التشريق ٢٢٣

لا فرق في ما تقدم بين تعدد التفويت و  
غيره ٢٢٤

فصل في ما يستحب في مشعر الحرام  
الأول والثاني: ان يكون مطهراً ويني  
الوقوف بعد صلاة الفجر ٢٢٥

الثالث: ان يصرف زمان وقوفه في الذكر  
والدعاء سيما المأثور منهما ٢٢٥

الرابع والخامس: النزول ببطن الوادي، و  
وطأ الصرورة الجبل (المشعر) برجله،  
كما يستحب الصعود إلى القزح  
أيضاً ٢٢٧

السادس: استحباب الافاضة قبل  
الشمس لغير الامام، و يستحب للامام  
التأخير حتى تطلع الشمس ٢٢٨

السابع: السعي في وادي محسر ٢٢٨  
الثامن: اتيان المغرب والعشاء في  
المشعر والجمع بينهما ٢٢٩

يستحب التقاط حصى الجمار من  
المشعر، و دونه في الفضل من منى و  
يجزي من الحرم - وان كان من وادي  
محسر - إلا من المساجد ٢٢٩

يعتبر في الرمي ان يكون بالحصى، وان  
تكون ابكاراً و حكم الشك في  
ذلك ٢٣٠

لو رمى بالحصاة ولم يكن الرمي  
صحيحاً فهل يجوز الرمي بها ثانياً ٢٣١  
يملك الحصاة بالحيازة - مباشرة أو  
بالوكالة - فلا يجوز لغيره الرمي بها إلا  
بأذنه ٢٣٢

لا تعتبر الطهارة في الحصى ٢٣٢

ما يستحب في الحصاة من  
الصفات ٢٣٣

فصل في أفعال منى  
الرابع من افعال الحج المضي إلى منى و  
واجباته ثلاثة: ٢٣٤

١ - رمي جمرة العقبة ٢ - الهدي ٣ -  
التقصير. أما الأول: ٢٣٤

فائدتان تتعلقان بالجمرة ٢٣٥

تجب في رمي الجمرة أمور: ٢٣٦

الأول: النية ٢٣٦

الثاني: الرمي بسبع حصيات ٢٣٦

الثالث:لقاء الحصيات بما يسمى رمياً ٢٣٦

فلا يكفي مجرد الوضع ٢٣٧

الرابع: الرمي باليد فلا يكفي بغيره ٢٣٧

الخامس: اصابة الجمرة ٢٣٧

السادس: تلا حق الحصيات ٢٣٧

السابع: كون الاصابة والرمي بفعله عرفاً ٢٣٧

٢٣٧

يجب الاصابة إلى البناء المخصوص، و  
حكم ما لو ازيل البناء، أو ارتفع عن  
الحد الأول ٢٣٧

الرميات جميعها في كل جمرة عمل  
واحد فيكفي نية واحدة لها ٢٣٩

يجب في الاصابة ان تكون منسوبة إلى  
فعل الرامي فلو اصابته الجمرة  
بالواسطة لا تجزي ٢٣٩

يعتبر أن يكون الرمي بمباشرة اليد، فلو  
رمى بالالة لم يجز ٢٤٠

لو شك في الاصابة يجب اعادة ما شك  
فيه ٢٤٠

يجب التفريق في الرمي فلا يجزي لو  
رمى بالسبع دفعة واحدة، ولا يعتبر  
التلاحق في الاصابة ٢٤٠

شمس يوم النحر إلى آخر يوم الثالث  
عشر ٢٥١  
و يمتد الوقت إلى آخر ذي الحجة  
لذوي الاعذار، ولو آخر عمداً إلى آخر  
ذي الحجة اجزأ وإن اثم ٢٥٢  
يجوز الذبح في ليالي التشريق، كما  
يجوز ذلك بين الطلوعين منها ٢٥٣  
لو وكل الغير في الذبح فاتى الوكيل  
حسب تكليف نفسه اجزأ إلا إذا قيد  
ذلك حسب تكليف المنوب عنه ٢٥٤  
يجب ان يذبح الهدي الواجب بمنى دون  
الاضحية المندوبة، و يكفي إخبار أهلها  
بكون المحل من منى ٢٥٤  
الظاهر ان اعتبار محل ذبح الهدي بمنى  
شرط واقعي فلو ذبح في غيرها لم  
يجز ٢٥٥  
حكم التوسعة في أرض منى ٢٥٦  
لو وكل شخصاً في الذبح يجزى اخباره  
بالذبح فيها و بسائر ما يعتبر فيه ٢٥٧  
حكم الشك في محل أنه من منى ٢٥٧  
يجب ان يكون الهدي من الانعام الثلاثة  
و حد سن كل منها ٢٥٧  
يشترط في الانعام ان تكون صحيحة  
تامة فلا يجزى غير الصحيح ٢٦٠  
يعتبر في الهدي أن لا يكون  
مزهولاً ٢٦١  
و حكم ما لو اشتراها سميئة فبان  
الخلاف، أو بالعكس ٢٦٢  
كيفية تشخيص الهزال ٢٦٣  
لو اشترى الهدي على أنه تام فبان  
ناقصاً لا يجزى مطلقاً ٢٦٣  
لا يجزى مقطوع الخصية ولا بأس  
بمروضها ٢٦٤  
لا فرق في عدم اجزاء الناقص بين حال

يجوز الرمي ماشياً و راكباً أو غير  
ذلك ٢٤٠  
يستحب في الرمي أمور: ٢٤١  
الأول: الطهارة ٢٤١  
الثاني: الدعاء ٢٤٢  
الثالث والرابع: أن يكون الفاصل بينهما  
عشرة أذرع إلى خمس والرمي  
خذاً ٢٤٢  
الخامس: الاستقبال إلا في رمي جمرة  
العقبة ٢٤٣  
السادس: التكبير مع كل حصاة والدعاء  
بالمأثور ٢٤٤  
هل يكون عدم الوقوف عند جمرة  
العقبة من المندوبات؟ ٢٤٤

### فصل في الهدي

الثاني من واجبات منى: الهدي يجب  
الهدي على المتمتع مطلقاً ٢٤٥  
لا هدي على غير المتمتع مطلقاً ٢٤٦  
ثمن الهدي من الاستطاعة والمناط فيه  
التمكن بالنسبة إلى الهدي كالاستطاعة  
بالنسبة إلى أصل الحج ٢٤٧  
لو نذر غير المتمتع الهدي وجب، كما  
يجب بالاشعار أو التقليد ٢٤٧  
حكم هدي المملوك ٢٤٧  
يجوز النيابة في الهدي على وجه يتولى  
النائب جميع واجبات الهدي ٢٤٩  
إلا إذا استناب في الذبح فقط ٢٥٠  
النائب ينوي القرية عن المنوب عنه و  
مع تعدد النيابة وجب التعيين ٢٥٠  
لا يجب على النائب تسمية المنوب عنه  
فلو نسي أسمه أو غلط اجزأ ٢٥١  
يجوز أن يكون النائب من العامة ٢٥١  
أول وقت الذبح للمختار من طلوع

يجوز الاهداء من المطبوع لو طبخ ثلث  
 الاهداء والتصدق ٢٨٠  
 في مورد الضمان هل تجب القيمة أو  
 المثل، و هل تجب البذل في خصوص  
 منى؟ ٢٨٠  
 يجوز الاعطاء مشاعاً مع تحقق القبض  
 لو تلف المذبح بعد ذبحه بلا اختيار  
 فلا ضمان عليه ٢٨١  
 يجوز التوكيل في الاهداء والتصدق كما  
 يجوز للتوكيل الأخذ منه ان كان فقيراً،  
 ولا يجزي اكله عن اكل المالك ٢٨١  
 هل يجوز قصد الكفارة أو العقيقة  
 بالهدي؟ ٢٨٢  
 لا يجب اعلام الفقير بأنه صدقة ٢٨٢  
 يجوز لشخص واحد ان يأخذ هدايا  
 جمع ٢٨٢  
 يكره التضحية بالثور والجاموس و  
 مرضوض الخصيتين حتى تفسد ٢٨٢  
 لو فقد الهدي و وجد ثمنه بخلفه عند  
 من يشتريه طول ذى الحجة فان لم  
 يوجد ففي العام القابل، و يجب فيه  
 جميع ما تقدم في الهدي إلا الاكل فانه  
 يسقط عن النائب ٢٨٣  
 المناط في القدره على ثمن الهدي  
 المتعارف منها فيختلف باختلاف  
 الاشخاص ٢٨٥  
 لا يجزي الهدي الواحد إلا عن  
 واحد ٢٨٥  
 وفي المندوب يجزي الواحد عن  
 المتعدد ٢٨٧  
 لو ضل الهدي فذبحه غير صاحبه في  
 منى ناوياً عن صاحبه اجزأ والأولى  
 التعريف وكيفية ذلك ٢٨٧  
 لو ضل الهدي و ذبحه الواحد وأتى

الاختيار و غيره، و كذا في مثل  
 الخصي ٢٦٤  
 لا بأس بمشقوق الاذن و مثقوبها ان لم  
 ينقص منه شيء و كذا في غيره مما ذكر  
 ٢٦٤  
 لو اشترى الهدي تاماً فعرض له نقص و  
 ذبحه كذلك لا يجزي ٢٦٨  
 لا تعتبر الملكية في الهدي و يكفي  
 مطلق اباحة التصرف فيه ٢٦٩  
 يستحب في الهدي أمور: ٢٦٩  
 الأول: ان يكون سميناً ٢٦٩  
 الثاني: لو كان كبشاً يكون اسود، واملح  
 و غيرهما من الصفات ٢٦٩  
 الثالث: مما عرّف به ٢٦٩  
 الرابع: ان يكون انثى من الابل والبقر، و  
 ذكراً من الغنم، والضأن مقدم على  
 المعز ٢٧٠  
 الخامس: ينحر الابل بكيفية خاصة  
 والدعاء المأثور ٢٧١  
 السادس: ان يتولى الناسك الذبح وإن لم  
 يحسنه وضع يد الذابح على يده وإلا  
 فليشهد ذبح هديه ٢٧٢  
 يستحب الأكل من هدى ٢٧٢  
 و صرف الباقي في الاهداء والصدقة  
 والافضل مراعاة التثليث بين  
 الثلاثة ٢٧٤  
 حكم ما لو أخل بالاكل والاهداء  
 والصدقة ٢٧٦  
 لا يعتبر الفقر في الاهداء ٢٧٨  
 أما الصدقة فيعتبر الايمان كذلك مع  
 الامكان ٢٧٩  
 لو تصدق بالجميع فلا ضمان عليه ٢٧٩  
 لو تعذر الاكل والاهداء والتصدق لا  
 يسقط اصل الهدي ٢٨٠

يتخير في صوم الثلاثة من أول ذي  
الحجة إلى آخره ٢٩٨

الافضل ان يصوم من يوم السابع إلى يوم  
عرفة، ولو اقتصر على يوم التروية و  
عرفة لا يضر الفصل بالعيد ٢٩٩

لا يصح الصوم إلا بعد الشروع في  
العمرة المتمتعة، كما لا يجوز التقديم  
على ذي الحجة، وكذا لا يجوز صوم  
أيام التشريق ٣٠١

لو صام يومين وافرط الثالث اختياراً أو  
لضرورة لم يجز ٣٠٣

لو خرج ذو الحجة ولم يصمها تعين  
عليه الهدي في القابل، و هل تجب مع  
هذا الهدي الكفارة؟ ٣٠٣

حكم ما إذا مات قبل ان يصوم ٣٠٥  
لو صام الثلاثة تماماً ثم وجد الهدي  
اجتزى بالصوم، ولو وجد قبل تمامها  
تعين الهدي ٣٠٥

لا يجب على العاجز عن تمام الثمن  
الاشتراك مع غيره ببعض ما يجده مع  
الصوم ٣٠٦

يصوم السبعة الباقية في بدل الهدي إذا  
رجع إلى اهله ولا يجب فيها  
التوالي ٣٠٧

لو عرض عليه ما يمنع عن صوم الثلاثة  
في سفره وجب عليه صوم العشرة عند  
اهله ان كان في ذي الحجة ولا يجب  
التفريق بين الثلاثة والسبعة ٣٠٧

لو اراد المقام بمكة واراد صوم السبعة  
فيها انتظر اقل الامر من وصول  
اصحابها إلى بلده أو يمضي شهر ثم  
صام ٣٠٨

لو مات من وجب عليه الصوم بعد  
التمكن منه صام عنه وليه ٣٠٩

المالك يهدي آخر فايهما يكون الواجب  
٢٨٩

لو ذبح الواجد الهدي ثم ظهر المالك  
ولم يرض هل يضمن الواجد، و هل  
للمالك اظهار عدم الرضا؟ ٢٩٠

لو اشترى هدياً و ذبحه عن نفسه ثم  
ادعاه الآخر مع البينة لا يجزى عن  
الذابح ٢٩٠

لا يجب على الواجد للهدي معرفة اسم  
صاحبه و يجزى عنه ولو بنحو الاجمال  
٢٩٠

لو ضل هديه فلم يجده - والا ذبح عنه -  
وجب عليه شراء هدي آخر، و حكم ما  
لو وجد الضال بعد شراء الثاني ٢٩١

لا يجوز اخراج شيء من الهدي  
الواجب عن منى إلا الجلود والامعاء و  
نحوهما ٢٩٢

حرمة الاخراج من منى - على الفرض  
- تكليف نفسي مستقل ٢٩٥

حرمة الاخراج انما هو قبل الصرف في  
المصارف لا بعده ٢٩٦

لو اخرج الهدي من منى ثم تصدق وأكل  
فلا ضمان عليه وان أثم ٢٩٦

لو اخرج الهدي من منى عمداً - أو لعذر  
- بعينه مع الامكان ٢٩٦

يجوز بيع جلود الهدي وكذا الامعاء و  
غيرهما والتصدق بشتمها بين الفقراء  
مطلقاً ٢٩٧

لو لم يكن للهدي في منى مصرف يجوز  
الاجراج بل قد يجب ٢٩٧

فصل في بدل الهدي  
لو لم يجد الهدي ولا ثمنه يجب عليه  
الصوم عشرة أيام بنحو خاص ٢٩٨

شيئاً

٣١٦

فصل في الاضحية المندوبة

يستحب الاضحية استحباباً مؤكداً، بل

في بعض الأخبار أنها واجبة ٣١٨

لو لم يجد فليستقرض و بضحي فانها

دين مقتضى بل يكره الترك ٣١٨

وقت الأضحية بمنى أربعة أيام و في

غيرها ثلاثة أولها يوم النحر والافضل

يوم العيد ٣٢٠

يجزي الهدي عن الاضحية ٣٢١

لو لم يجد الاضحية يستحب التصدق

بشمنها، و حكم اختلاف الاثمان ٣٢١

يجوز ادخار لحوم الاضاحي بعد ثلاثة

أيام ٣٢٢

مصرف الاضحية مصرف الهدي

الواجب ٣٢٢

يجوز بيع لحوم الاضحية بقصد التصدق

بشمنها، وهل يجوز بيع اللحوم

كذلك؟ ٣٢٢

يجوز قصد الاضحية والعقيقة يستحب

التصدق بجلود الاضاحي و يكره

اعطاؤها للجزارين ٣٢٣

يكره التضحية بالثور، والموجوء وما

رباء وهل يكره التضحية

بالجاموس ٣٢٣

فصل في الحلق أو التقصير

الثالث من افعال منى: الحلق والتقصير

يجب الحلق أو التقصير بمنى بعد ذبح

الهدي و قبل المضي إلى الطواف ٣٢٤

وقت الحلق أو التقصير ٣٢٥

الحلق افضل من التقصير في

موارد ٣٢٤

يتعين على النساء التقصير و ليس عليهن

فصل في هدي القران

لا يخرج هدي القران عن ملك صاحبه

ما لم يشعره أو يقلده بعنوان

الاحرام ٣١٠

لو اشعره أو قلده للاحرام وجب نحره أو

حلقه وان كان لم يخرج عن ملكه، ولو

نتج كان نتاجه له وان وجب ذبحه ٣١٠

لو عينه للذبح أو النحر بالنذر تعين وان

لم يشعر أو لم يقلد، ولا يجوز الابدال

ان تعلّق النذر بالفرد بخلاف ما إذا كان

مطلقاً ٣١١

يذبح هدي السياق بمنى ان كان للحج و

بمكة أن كان للعمرة ٣١٢

لو هلك هدي القران بلا تفريط و كان

تطوعاً لم يضمن بخلاف ما إذا كان

واجباً عليه ٣١٢

حكم ما لو عجز هدي القران بعد

اشعاره أو تقليده - عن الوصول إلى

المحل ٣١٢

لو اصاب هدي السياق كسراً جاز بيعه،

والافضل التصدق بشمنه ٣١٣

لو ضل هدي السياق فذبحه الواجد

اجزاً عن صاحبه ٣١٤

لو كان ما ساقه تبرعاً يجوز الانتفاع منه

كشرب لبنه ما لم يضر بولده، و حكم ما

لو كان السياق واجباً ٣١٤

يجب عليه ذبح الولد ان حصل من

الهدي بعد تعيينها للذبح بخلاف ما إذا

كان الولد قبل التعيين ٣١٥

الصوف والشعر تابع للهدي ٣١٥

لو كان الهدي كفارة أو فداء أو نذر لا

يجوز لصاحبه الاكل من هديه ٣١٥

كما لا يجوز اعطاء الجزارين منها

٣٣٨ مستحبات الحلق  
يجب الترتيب بين الرمي والذبح  
والتقصير ٣٣٩  
لو خالف الترتيب عمداً أثم ولا إعادة  
عليه ٣٤٠  
لو خرج من مكة وشك في التقصير بنى  
عليه، وكذا في الهدي والرمي ٣٤١

### فصل في مواطن التحليل

مواطن التحليل ثلاثة: ٣٤٢  
الأول: يحل على المتمتع بعد الحلق أو  
التقصير كل شيء إلا الطيب  
والنساء ٣٤٢  
لا تحل النساء بالتقصير إلا بعد طواف  
النساء ٣٤٤  
يترتب التحلل على تحقق الرمي والذبح  
والتقصير مطلقاً ٣٤٤  
يعتبر وقوع الثلاثة بمنى في حصول  
التحلل إلا لمن خرج ولا يتمكن من  
الرجوع إليها ٣٤٤  
يحل لغير المتمتع بعد التقصير الطيب  
أيضاً سواء قدم الطواف أولاً ٣٤٥  
الثاني: من مواطن التحليل: طواف  
الحج، فلو طاف المتمتع الطواف حل له  
الطيب أيضاً ٣٤٦  
لو قدم المتمتع الطواف والسعي  
للضرورة على أعمال يوم النحر يحل له  
الطيب بالحلق، وكذا لو قدم طواف  
النساء يكون تحلل به أيضاً ٣٤٦  
لا يحل الطيب حين الطواف مطلقاً ٣٤٧  
الثالث: من مواطن التحليل: طواف  
النساء فتحل النساء للرجال و  
بالعكس ٣٤٧  
يجب طواف النساء على الرجال و

٣٢٩ حلق  
هل يكون وجوب الحلق - على فرضه -  
نفسياً أو غيرياً ٣٢٩  
يصح الحلق بعد الذبح وإن لم  
يقسم ٣٢٩  
حكم الحلق لو لم يتمكن من  
الذبح ٣٣٠-٣٣٠  
هل يشمل اخبار فضل الحلق على  
التقصير لو كان عقص الشعر أو التلبيد  
لغير الحج والعمرة أولاً؟ ٣٣٠  
لو حلفت المرأة رأسها لا يجزي عن  
التقصير، وكذا لو حلق الرجل  
لحيته ٣٣٠  
هل تجب الكفارة بالحلق  
للمحرم؟ ٣٣١  
يجزي المسمى في التقصير للرجل  
والمرأة ٣٣١  
والأولى لها ان تجمع بين قص الشعر  
والظفر، وحكم خنثى المشكل ٣٣٢  
يجب تقديم الحلق أو التقصير على  
زيارة البيت ٣٣٢  
ولو قدم الزيارة عالماً عامداً جبر بشاة  
والجاهل لا شيء عليه نسوى  
الاعادة ٣٣٣  
حكم من قدم الطواف على الذبح أو  
على الرمي ٣٣٤  
لو رحل عن منى ولم يقصر رجع و  
قصر، وحكم من لم يتمكن من الرجوع  
إليها ٣٣٤  
يستحب ذفن الشعر مطلقاً خصوصاً في  
منى ٣٣٦  
من ليس على رأسه شعر سقط عنه  
الحلق ويتعين التقصير، وهل يجب عليه  
امرار الموصى على رأسه؟ ٣٣٧

والشرايط ٣٥٥

فصل في العود إلى منى ورمي  
الجمار بها

يجب ان يبيت الحاج بمنى ليلة الحادي  
عشر والثاني عشر ولو جاء إلى مكة  
وجب العود إليها قبل الغروب للبيتوته  
فيها ٣٥٦

لو بات بغير منى كان عليه عن كان ليلة  
شاة مطلقاً إلا إذا كان مضطراً ٣٥٧

لو بات في طريق منى وجب عليه الدم  
أيضاً ٣٥٩

لو بات بمكة مشغولاً بالعبادة لا شيء  
عليه وما يتعلق بذلك ٣٥٩

في التخيير بين البقاء بمكة والذهاب  
إلى منى ٣٦٠

لا فرق في ما تقدم من الاحكام بين  
الحج الواجب والمندوب ٣٦٠

يجوز ذبح الشاة لو بات في غير منى في  
اي محل كان ولا يجب فيه سن معين  
ولا وقت كذلك، ويجب فوراً وفوراً  
ولو مات يخرج من اصل التركة ٣٦١

يجب التصدق بلحمها ولا يجوز اكل  
صاحبه منها ٣٦١

لو اكره على عدم المبيت في منى لا  
شيء عليه ٣٦١

لو كانت ضرورة توجب المبيت في غير  
منى يجب عليه الدم، ومن لا يتمكن من  
الكفارة سقط ويستغفر الله تعالى ٣٦٢

الواجب في المبيت بمنى من اول الليل  
إلى النصف منه ٣٦٢

وينبغي ادخال شيء من النهار مقدمة، و  
يجوز أن يخرج منها بعد نصف الليل و  
يدخل مكة قبل الفجر ٣٦٣

غيرهم مطلقاً ٣٤٨

يجزي عن المميز لو أتى بطواف النساء  
وإلا فيجب عليه بعد البلوغ ولا تحل له  
النساء مطلقاً ما لم يأت به ٣٤٨

العبد المأذون في الاحرام حكمه حكم  
الحر ٣٤٩

يعتبر في تحقق التحلل الاتيان بطلاة  
الطواف أيضاً ٣٤٩

حكم الزوج لو لم يأت بطواف النساء  
وأنت به الزوجة أو بالعكس ٣٤٩

هل يجوز النشاء الاحرام قبل طواف  
النساء؟ ٣٥٠

لو كان الزوجان من العامة ثم استبصرا  
لا يجب عليهما طواف النساء ٣٥٠

حكم الزوج لو كان من العامة والزوجة  
من الخاصة - أو بالعكس - ولم يأت  
احدهما بطواف النساء ٣٥١

يكره للمتمتع أمور حتى يأتي بطواف  
الزيارة ٣٥١

الافضل لمن قضى مناسك يوم النحر ان  
يمضي إلى مكة للطواف والسعي في  
يومه ولو اخره فمن غد و يتأكد ذلك  
للمتمتع وتؤكد الكراهة لو اخرها عن  
الغد، وكذا في المفرد ٣٥٢

يستحب لمن يمضي إلى مكة لطواف  
الحج الغسل قبل دخول مكة وقبل  
دخول المسجد ٣٥٣

و يستحب الدعاء إذا وقف على باب  
المسجد ٣٥٤

الافضل اتيان طواف النساء بعد طواف  
الحج مباشرة ولا يؤخره مع الاختيار  
إلى آخر أيام التشريق ٣٥٥

يعتبر في طواف الزيارة جميع مما يعتبر  
في طواف العمرة من الاجزاء

ب سبع حصات، وكذا في اليوم الثالث  
 ٣٧١ عشر لو اقام ليلته فيها  
 يجب في الرمي - غير ما تقدم - الترتيب  
 الأولى والثانية ثم العقبة، وحكم من  
 ٣٧٢ رماها معكوسة  
 وقت الرمي للمختار ما بين طلوع  
 الشمس إلى غروبها فلا يجوز الرمي ليلاً  
 ٣٧٣ إلا لعذر  
 كيفية الرمي على ما في الاخبار ٣٧٤  
 يستحب ان يرمي جمرة العقبة مستدبر  
 القبله ٣٧٥  
 يجوز لذوي الاعذار الرمي في  
 الليل ٣٧٥  
 يحصل الترتيب برمي كل جمرة بأربع  
 حصيات، وحكم الجاهل والناسي  
 بالترتيب ٣٧٦  
 لو رمى الأولى تاماً وكذا الثالثة دون  
 الثانية استأنف على الاخيرين إلا إذا  
 ٣٧٧ كان رمي الثانية أربعاً  
 لو ترك رمي يوم قضاة في الغد و يبدأ  
 بالفائتة ثم الحاضرة ٣٧٧  
 يستحب ان يكون ما يرميه لأمره بكره  
 وما يرميه عند الزوال ٣٧٨  
 لو فاتته جمرة و جهل عينيها اعاد على  
 الثلاث مرتباً، وحكم من فات عنه  
 بعض الاعداد من الرمي ٣٧٨  
 لو نسي رمي الجمار حتى دخل مكة ثم  
 تذكر رجوع و رمى مع بقاء الوقت وإلا  
 ففي القابل ولا يحرم عليه النساء ٣٧٩  
 لو كان معذوراً يصح الرمي عنه سواء  
 زال العذر في الوقت أولاً ٣٨١  
 ولا تبطل هذه النيابة بأغماء المنوب  
 عنه، ولا يحتاج إلى اذنه ٣٨٢  
 لا يعتبر في النائب ان يكون محرماً، كما

الافضل مبين تمام الليل بمنى، و يكره  
 ٣٦٣ الدلجة منها قبل الصبح  
 تجب النية في البيوتة بمنى ولو اخل بها  
 اثم ولا فداء عليه ٣٦٣  
 لو كان معذوراً عن البيوتة منى يجوز له  
 تركها ولا اثم عليه، وهل يسقط الفداء  
 عن ذوي الاعذار؟ ٣٦٤  
 لو غربت عليه الشمس ليلة الثالث عشر  
 و هو بمنى وجب مبين تلك الليلة فيها  
 أيضاً والمراد من الغروب ٣٦٤  
 لو لم يبيت ليلة الثالث عشر بمنى و  
 رجل عنها بعد الغروب يجب الفداء و  
 يجوز الترك لذوي الاعذار ٣٦٥  
 لو خرج من منى قبل الغروب ثم رجع  
 اليها بعده لا يجب المبين بخلاف ما لو  
 غربت الشمس عليه و هو فيها ٣٦٥  
 يجب مبين ليلة الثالث عشر لمن لم يتق  
 في احرامه الصيد و وطى النساء ٣٦٦  
 يشترط في جواز النفر في اليوم الثاني  
 عشر امران ٣٦٦  
 فائدتان تتعلق بالآية الكريمة: «فمن  
 تعجل في يومين لا اثم عليه ومن تأخر  
 فلا اثم عليه» ٣٦٧  
 يختص وجوب مبين ليلة الثالثة عشرة  
 عن و طى النساء في الاحرام و هل  
 يلحق بالوطى مقدماته، و هل يلحق  
 بالصيد الاخذ والدلالة عليه؟ ٣٦٩  
 لا فرق في ما تقدم بين العاد والناسي  
 والجاهل بالحكم خصوصاً في  
 ٣٧٠ الصيد  
 لا يلحق احرام عمرة التمتع باحرام  
 الحج ٣٧١  
 يجب ان يرمي في اليوم الحادي عشر  
 والثاني عشر الجمار الثلاث كل منها

الاعمال يستحب التحصيص ٣٨٩

### فصل

حكم من أحدث ما يوجب حداً أو قصاصاً ولجأ إلى الحرم و من أحدث في الحرم ٣٩٠

كرهه منع الحاج والمعتمرين من سكنى دور مكة ٣٩١

يكره رفع البناء عن الكعبة ٣٩١

حكم لقطه الحرم ٣٩١

لو ترك الناس الحج أو زيارة النبي ٩ يجبرهم الوالي عليهما بقدر الكفاية ٣٩٢

يستحب طواف وداع البيت ٣٩٢

يستحب الدخول في الكعبة خصوصاً للضرورة وما يستحب قبل الدخول و بعده فيها ٣٩٤

يستحب الشرب و الحمل والاهداء من ماء زمزم ٣٩٨

ما يستحب عند إرادة الخروج من مسجد الحرام ٣٩٩

ينبغي للحاج إذا أراد الخروج من مكة أن يبتاع بدرهم تمرأ و يتصدق به ٣٩٩

الطواف أفضل من الصلاة للمجاور و للمقيم بالعكس ٤٠٠

يستحب اتيان المواضع التي تشرفت بنبينا الأعظم ٩ ٤٠٠

و زيارة قبر خديجة ٣ ٤٠١

يكره المجاورة بمكة ٤٠١

لو مات شخص في أحد الحرمين كان من الآمنين ٤٠٢

استحباب ختم القرآن بمكة ٤٠٢

يجوز التبعيض، و يجوز أن ينوب واحد عن اشخاص كثير ٣٨٢

لو تحمل الضرر و ذهب إلى الرمي و رمى بنفسه يجزي لو كان الضرر في الذهاب لا في نفس الرمي ٣٨٣

لو كان نائباً عن خمس - مثلاً - و رمى خمس حصاة دفعة واحدة و اصاب و فعل ذلك سبعا فهل يجزي؟ ٣٨٣

المدار في شرائط الرمي على النائب لا المنوب عنه ٣٨٣

يستحب أن يحمل المعذور إلى الجمار مع الامكان و وضع الحصاة في يده و الرمي بها أن امكن ٣٨٣

المقام بمعنى أيام التشريق أفضل من الذهاب إلى مكة للطواف المندوب ٣٨٤

يستحب الوقوف عند كل جمرة و رميها عن يسارها مستقبلاً الا العقبة منها و الدعاء بالمأثور ٣٨٤

يستحب التكبير بمعنى عقيب خمس عشر صلوات ٣٨٤

و في غيرها عقيب عشر صلوات و صورته ٣٨٥

النفر الأول في يوم الثاني عشر يجب أن يكون بعد الزوال ولا يجوز قبله إلا لضرورة، و سقوط الرمي في اليوم الثالث عشر عنه ٣٨٦

جواز النفر الثاني قبل الزوال من يوم الثالث عشر ٣٨٧

استحباب ايقاع الفرائض كلها في مسجد الخيف ٣٨٨

ما يستحب في مسجد الخيف من